شؤون فلسطينية

٩٥ تشرين الأول (اكتوبر) ٧٩

Palestine Affairs

No. 95 October, 1979

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

السعر: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلسا في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٦ ل.ل. في سائر الاقطار العربية
٧٥٠ درهما في ج.ع.ل.

شؤون فلسطينية

رئيس التحرير : محمود درويش

سكرتير التحرير : الياس خوري

٩٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني
(متفرع من السادات) ، راس بيروت ـ لبنان ، ص . ب ١٦٩١

تلفون : التحرير والتوزيع ٣٥١٢٦٠

برقيا : مرابحات ، بيروت .

مدير التوزيع : غازي دانيال

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٦٠ ل . ل . في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل . ل . في سائر الاقطار العربية ، ١٠٠ ل . ل . في اوروبا ، ١٢٥ ل . ل . في بقية بلدان العالم .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٦٥ ل . ل . في جميع الدول غير العربية .

الغلاف للفنان
ماكس أرنست

المحتويات

الصفحة		
٤	سميح فرسون	قضية اندرو يونغ والمسالة الفلسطينية في الولايات المتحدة .
١١	نزيه قوره	شبح الصهيونية الديموغرافي .
٢١	صبري جريس	تاسيس « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين (١٩١٧ ـ ١٩٢٣) . ١ ـ في ظل الحكم العسكري البريطاني (كانون الاول ١٩١٧ ـ حزيران ١٩٢٠) .
٦١	حنه شاهين	التضخم المالي في اسرائيل : اسبابه وتاثيراته الاقتصادية والاجتماعية .
٧٥	صابر موسى	نظام ملكية الاراضي في فلسطين في اواخر العهد العثماني .
٩٢	شهادات	زيارة فيينا من البداية إلى النهاية .

الصفحة

١٠٥ مراجعات [يهو شفاط هركابي] الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الاسرائيلية ، هـ.م.

١١٦ شهريات المقاومة الفلسطينية ، فيصل حوراني . المناطق المحتلة ، عبد الحفيظ محارب . اسرائيليات ، حـ.ش. قضايا دولية ، سمير كرم .

شؤون ادبية

١٤٨ فيصل دراج الفلسطيني بين الواقع والوهم الروائي
[في رواية جبرا ابراهيم جبرا] .

١٦٨ هاني سنس موت حبة الصيف .

سميح فرسون

قضية اندرو يونغ والمسألة الفلسطينية في الولايات المتحدة

واخيرا « وصلت » قضية فلسطين الى الولايات المتحدة . فبادرة اندرو يونغ وما ترتب عليها من ذيول وانعكاسات ، طرحت ، بصورة دراماتيكية ، قضية سياسية خارجية رئيسية ، في معمعة السياسة الداخلية في الولايات المتحدة . ولربما تحطم الى الابد الاجماع الظاهر في اميركا على المواقف المناصرة لاسرائيل .

على اننا ينبغي ان نوضح بكل جلاء ، ومنذ البدء ، ان لهذه الدراما وجهين اثنين : اولهما جانب شعبي حقيقي يحمل مضامين مهمة على المديين القصير والطويل ، ومن المحتمل ان يكون ذا نفع لقضية فلسطين . وثانيهما الجانب الحكومي الذي ربما كان قد قام بمناورة « مرتبة » ، بغية انقاذ « جهود السلام » باحتواء الحركة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية . وهذه الخطوة ليست معزولة ابدا عن التحرك الدولي الكثيف والدراماتيكي على صعيد قضية فلسطين .

الاجماع المناصر للصهيونية

كان احد الشروط الاساسية لتوفير اجماع مؤيد لاسرائيل في الولايات المتحدة ، قدرة انصار الصهيونية على ابقاء قضية فلسطين بمنأى عن اية صلة بالقضايا الامريكية الداخلية ، وبمعزل عن القوى السياسية المحلية . وبهذا فان المصالح الصهيونية المنظمة والحكومة الامريكية ، تمتعا لأمد طويل باحتكار الجدل السياسي ، ورسم السياسات المتعلقة بقضية فلسطين . وهذا الجدل كان محصورا في الغالب بالمؤسسات الحكومية الرسمية : الخارجية ، والبيت الابيض ، والكونغرس . وكان يدعم هذا الاحتكار السياسي اجماع مناصر للصهيونية جرت عملية صياغته وتكوينه على امتداد السنين في جميع المؤسسات العامة والخاصة تقريبا في الولايات المتحدة ، بواسطة وسائط اعلام متحيزة (الاذاعة والتليفزيون والصحافة) . ومن نافل القول ، انه في ظل اوضاع كهذه ، لم يتح لقضية فلسطين ان تصل الى الاسماع ، ناهيك عن ا ن تنال اي دعم سياسي داخل الولايات المتحدة .

ولقد امكن الحفاظ على هذا الاجماع المناصر للصهيونية عبر نشاط قوتين داخليتين اجتماعيتين ـ سياسيتين منظمتين ومتشابكتين اولاهما المنظمات الصهيونية (واساسا

المنظمات اليهودية التي تمت صهينتها خلال وبعيد الحرب العالمية الثانية) والتي كان لها تاريخ طويل يحفل بمساندة القضايا الليبرالية كالحقوق المدنية ، والبر والاحسان ، وبرامج الانعاش الحكومية ، والنقابات المهنية ، ومعاداة الشيوعية . وكان هذا هو الاتجاه السياسي المهيمن في الولايات المتحدة منذ « الركود العظيم » في الثلاثينات ، والذي تعزز في الحزب الديموقراطي من قبل فرانكلين وروزفلت . وكانت القاعدة الاجتماعية التي قام عليها هذا الاتجاه السياسي : المجتمع اليهودي ، والمجتمع الاسود ، والتجمعات العرقية والاقليات الاخرى ، والنقابات المهنية الكبيرة . وكان هذا اساسا تحالفا لطبقات عاملة وليبراليين من طبقات اخرى . ومع ذلك فان الحزب الديموقراطي كان فيه جناح يميني محافظ وقوي : المؤسسة الجنوبية . ولقد مثل الرباط اليهودي ــ الاسود الحلقة الاقوى في هذا التحالف . وان كلا من هاتين المجموعتين عانت كثيرا من التمييز ، وناضلت طويلا من اجل الحقوق المدنية .

اما القوة الاجتماعية ــ السياسية الثانية ، التي ساعدت في الحفاظ على الاجماع وراء الصهيونية ، فتمثلت في التيار القوي المعادي للشيوعية ، والمحبذ للحرب الباردة ، والذي كان له وجود حقيقي في كلا الحزبين (الديموقراطي والجمهوري) وفي كل مؤسسات الولايات المتحدة تقريبا . هذه القوة السياسية بلغ رعبها من الشيوعية حدا جعلها تشن حملة هستيرية لمكافحة الشيوعية ، وبلغت مستوى من القمع قريبا من الفاشية (المكارثية) في داخل الولايات المتحدة .

هذا الاتجاه السياسي عبر عن نفسه ، في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ،وبالعداء الشديد والمجابهة للمعسكر الاشتراكي والقوى الوطنية الناشئة وغير المنحازة في افريقيا واسيا واميركا اللاتينية . وفي هذا الاطار ، وعلى سبيل المثال ، رأى هذا الاتجاه الاميركي ، على المستوى الحكومي الرسمي وعلى الاصعد الشعبية ، في القومية العربية والناصرية ، تهديدا حقيقيا للولايات المتحدة . وهذا هو الاتجاه الذي سعى الى التحالف مع اسرائيل ضد القومية العربية. وهكذا فان كلا الايديولوجيتين السياسيتين المهيمنتين في الولايات المتحدة (الليبرالية ومعاداة الشيوعية) تضافرتا على دعم اسرائيل ، وعلى محاربة اعدائها من الوطنيين العرب والفلسطينيين .

التحالفات الداخلية

ولقد لعبت شبكة التحالفات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة دورا حاسما في تغذية الموقف الاميركي المساند لاسرائيل وتثبيته والحفاظ عليه . واعني بهذه التحالفات الداخلية : اليهود الصهيونيين مع السود (وسواهم من الاقليات) ، وكذلك الصهيونيين مع النقابات ، وايضا النقابات مع السود (والاقليات الاخرى) . لقد كان هذا تحالفا متداخلا متشابكا يتبادل اطرافه الدعم والمساندة . وبالمثل كان هناك لقاء في نقطة تقاطع مع القوى المعادية للشيوعية ، وبالاخص مع القوى المحافظة في الجنوب . ولقد نشط هذا التحالف بين الليبراليين وبين اعداء الشيوعية على المستويات المحلية والاقليمية والقومية في الولايات المتحدة ، معطيا بذلك صلابة اقوى للتحالف الاكبر ، وزخما اشد لايديولوجيته . وفي حين تجسدت هذه الحقائق بصورة جلية في الحزب الديموقراطي ، فان الحزب الجمهوري كان يخطو وراءه غير بعيد

وساعيا باستمرار الى محاولة التغلب على الديموقراطيين في ميدان السياسة الخارجية . وهكذا غدت السياسة المناصرة للصهيونية والمساندة لاسرائيل، حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

ولم يكن هناك ما يهدد هذا التحالف قبل الستينات . والواقع ان القدرات اليهودية ، وضمنها الصهيونية ، من مال وبراعة وصلات سياسية ، ساعدت في عملية تحطيم قوانين التمييز العنصري التي ـ منذ العقد الاخير في القرن الماضي ـ أبقت على قمع السود في نسخة اميركية من سياسة العزل العرقي . ولقد ارسى الانتصار القضائي على قوانين التمييز العنصري في العام ١٩٥٤ ، دعائم تحالف وطيد بين السود من ناحية ، وبين الصهيونيين واليهود ، اقوى واشد من اي وقت مضى . ولدى تصعيد الكفاح من اجل الحقوق المدنية ، تلقت المنظمات السوداء دعما ماليا كثيفا من المصادر الليبرالية (وضمنها خصوصا من الليبراليين اليهود الصهيونيين) . والحقيقة ان القائد الاسود الكبير مارتن لوثر كنغ ، كان نصيرا قويا ومتحمسا لاسرائيل والصهيونية . وظل الحال على هذا المنوال حتى نشوب الاضطرابات التي اثارها السود في المدن الأمريكية الشمالية الرئيسية في الستينات ، عندما بدأت بالظهور بواكير النزاع والانقسام بين السودواليهود وبينهم الصهيونيون . فخلال اكثر من صيف ساخن واحد في الستينات تفجرت مشاعر الاحباط والخيبة والغضب ، المكظومة والحبيسة في الغيتو الأسود ، لتصب جام سخطها على المحلات والمخازن اليهودية داخل الغيتو الأسود وفي الحزام المحيط به . بل ان بعض السود استشعر شيئا من العداء للسامية .

الانقسامات بين السود وبين اليهود الصهيونيين

وتزايد الانقسام بين السود وبين اليهود الصهيونيين خلال عملية التجذير التي شهدها المجتمع الاسود ، اثناء الحركة المعادية للحرب في فيتنام . وازدادت حدة الانقسام مرة اخرى خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ عندما قطعت غالبية الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل من ناحية ، ونتيجة لافتضاح العلاقات الثنائية الحميمة بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وان الفكرة والتيار السياسي اللذين انطلقا في اوساط الأمريكيين السود في خضم عملية التجذير (مع تزايد شعور السود بانهم مستعمرة داخلية) ، هذا التيار وهذه الفكرة الداعيان الى التضامن بين دول العالم الثالث ، عبرا بجلاء كلي عن الانسلاخ عن اليهود الصهيونيين . ولكن ، على الرغم من التضامن الشعبي الواسع والقوي في اوساط السود مع شعوب العالم الثالث ، بقيت المنظمات السوداء الكبرى على ولائها لاسرائيل . وبقي زعماء هذه المنظمات يلعبون دور محامي الدفاع عن اسرائيل ومواقفها ، في الكونغرس وفي خارجه . ولم يعلن المساندة لفلسطين ولمنظمة التحرير الفلسطينية سوى المنظمات السوداء الجذرية والماركسية والماوية . ثم ان المسلمين السود اعلنوا تأييدهم لقضية فلسطين . وبهذا المنظور ، شهد المجتمع الاسود حتى ١٩٧٥ انقساما حول المسألة الفلسطينية : ففي حين كان الفقراء وابناء الطبقات العاملة يزدادون دعما للعرب وللشعب الفلسطيني ، كان ابناء الطبقات الوسطى ، وبالأخص من اولئك الذين يتولون قيادة المنظمات السوداء الكبيرة والمؤثرة ، على تأييدهم المعهود لاسرائيل . وبقي التحالف بين المنظمات السوداء وبين المنظمات اليهودية الصهيونية على قوته .

لكن هذا التحالف تضعضع بسبب ثلاث قضايا على الأقل ، جعلت السود يقفون مواقف

معادية لليهود الصهيونيين : واولى هذه القضايا، النزاع الذي نشب حول مسألة دور المجتمع الاسود ومدى الاشراف على المدارس ، وبرامج الخدمة الاجتماعية ، ومشروعات التدريب وسواها من المشروعات الاتحادية . فهذه المعركة التي استعرت ، خصوصا في نيويورك ، بين انصار المركزية وبين انصار اللامركزية ، وقف فيها اليهود (والصهيونيون) في صف المركزية ، فيما وقف السود في الجانب المضاد ، في صف اللامركزية . وكانت المعركة قاسية ومريرة ، بحيث أن اصداءها وذيولها لم تخفت ابدا ، وكان لها تاثير خطير ليس على السياسات المحلية الضيقة فحسب ، بل وعلى المستوى الاتحادي ايضا .

والقضية الثانية التي اذكت الخلاف بين السود (وسواهم من الأقليات) وبين اليهود الصهيونيين كان يتعلق بالصراعات في اتحاد النقابات ، وهو الصراع النموذجي بين القاعدة والقمة ، بين جماهير العمال من ناحية ، وبين القيادة الأوليغاركية من ناحية اخرى . وتحول هذا النزاع بين القواعد العمالية وبين قياداتها ، في العديد من المناسبات ، الى صراع بين السود (والاقليات الاخرى) الذين يمثلون القواعد، وبين اليهود (الذين يمثلون الزعامة الاوليغاركية للنقابات).ونشأ هذا الوضع في الستينات لأن تركيب القوة العاملة وتركيب النقابات تغيرا ، فيما غادر اليهود المتقلبون اجتماعيا مواقعهم في المهن الطبقية العاملة وتركوها للوافدين اليها من السود واللاتينيين .

اما الموضوع الداخلي الثالث الذي باعد فيما بين السود واليهود الصهيونيين ، فهو «قضية باكي». و«باكي» هذا طالب طب اقام دعوى قانونية ضد جامعة جنوبية في كاليفورنيا بحجة « التمييز العنصري العكسي » : رفض قبوله في كلية الطب على الرغم من اهليته ، وذلك بسبب وجود نظام كوتا معين (التوزيع الى انصبة او حصص محددة) يحتفظ بعدد معين من المقاعد للسود وسواهم من الأقليات . وغدت قضية « باكي » قضية قانونية مشهورة ، واصبحت مثارا للجدل السياسي الواسع ، حيث وقف السود ومنظماتهم في جانب الدفاع عن الكوتا ، في حين وقف اليهود الصهيونيون ومنظمات ليبرالية اخرى ضد نظام الكوتا . وبعد معركة طويلة ومريرة ، كسب « باكي » الدعوى ، واصيبت مكاسب السود من الحقوق المدنية بنكسة سريعة .

وكانت القضية الاخيرة ، وربما الأشد عنفا ، النزاع بين السود واليهود الصهيونيين بشأن جنوب افريقيا . فلقد ناضل السود بكل قوة ، وعلى جميع المستويات ، من اجل سياسة امريكية اكثر تشددا ضد نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا . وفي هذه المسألة كان موقف اليهود الصهيونيين ومنظماتهم مختلفا ، بسبب العلاقات الوثيقة والمتداخلة بين المصالح الاسرائيلية وصهاينة جنوب أفريقيا وبين نظام جنوب افريقيا . ولقد ادى هذا الخلاف الى «مقالات ومشادات حادة عمقت الانقسام الموجود . وهكذا ، فحين تفجرت قضية أندرو يونغ ، كان الانقسام قد تحول كما يبدو الى صدع خطير ونزاع مكشوف .

ردة فعل الزعامة السوداء

السرعة التي تفاقم بها النزاع بين السود واليهود الصهيونيين حول قضية يونغ ، كانت شديدة وتقطع الانفاس . ولعل مما ساعد في ذلك التفاقم ان قضية يونغ جاءت في وقتها تماما ،

اي في وقت انعقاد الاجتماع السنوي لمؤتمر الزعامة الجنوبية المسيحية (SCLC) ، وهي المنظمة التي انشأها مارتن لوثر كنغ ، والتي يحتفظ فيها أندرو يونغ نفسه بموقع قيادي . وكانت جميع قيادات المنظمات السوداء الرئيسية موجودة تقريبا في المؤتمر الذي طغى عليه الغضب والفزع . ومما زاد الطين بلة ، واضاف الاهانة الى الخسارة ، تصريحات « الاستذة » التي « تفضل » بها يهودا بلوم ، سفير « إسرائيل » في الأمم المتحدة ، التي نصح فيها السود « بالا يزجوا بانفسهم في ميادين سياسية لا يعرفون فيها غير القليل » . وكان هذا مما زاد في حنق جميع القيادات السوداء وشعورها بالخسارة والاهانة . وفي اجتماع مشترك إنعقد في نيويورك ، ضم رؤساء المنظمات السوداء ، ورؤساء البلديات السود ، وأعضاء الكونغرس السود ، اكد الناطق على استقلالية السود (عن اليهود الصهيونيين) ، كما اكد حقهم في التعبير عن ، والكفاح في سبيل مواقف تتعلق بجميع الموضوعات ، من داخلية وخارجية . وسارع البعض الى إعلان العزم على عقد محادثات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية . ونقول بايجاز ما قاله أندرو يونغ نفسه ، من ان الفلسطينيين كسبوا فجأة جمهورا إنتخابيا في الولايات المتحدة . أو نقول مع ماريون بيري عمدة واشنطن دي . سي . من ان منظمة التحرير الفلسطينية : « لم تكن حتى معروفة في أوساط القطاعات الأشد فقرا في المجتمع الأسود ، والآن اصبحت منظمة التحرير الفلسطينية موضوع اهتمام ومتابعة في هذه الأوساط » .

على هذا الشكل السريع ، تداعى وتصدع التحالف العضوي القديم والمتين بين السود واليهود الصهيونيين ، واصبحت فلسطين قضية امريكية داخلية . على اننا نسارع الى القول ، مخافة ان نفرط ونغالي في تفاؤلنا ، ان التحالف الأسود ـ اليهودي الصهيوني قد تصدع ، لكنه لم يمت . فاندرو يونغ ، طبقا لما اوردته الصحف اليومية الرئيسية كافة ، سعى الى تطويق الخلاف الأسود ـ اليهودي الصهيوني حول استقالته ، وذلك بالاتصال هاتفيا برؤساء البلديات السود والتشفع إليهم لتليين مواقفهم وبياناتهم ، ولاصلاح الجسور مع قيادات اليهود الصهيونيين ومنظماتهم . بل إن يونغ نفسه سعى لدى كارتر لكي يتدخل شخصيا لدعوة السود واليهود (الصهيونيين) الى تسوية خلافاتهم . وان المنظمات السوداء ، مثل « الاتحاد القومي لتقدم الشعب الملون » NAACP ومثل « عصبة المدينة » ، معروفة جيدا باعتمادها شبه الكلي على التمويل من المصادر اليهودية الصهيونية الليبرالية . ولقد اتخذت قيادات هذه المنظمات موقفا لينا للغاية بشأن قضية يونغ ، في حين اتخذ الأب جوزف لوري زعيم SCLC والأب جيسي جاكسون زعيم PUSH « الشعب المتحد لانقاذ الانسانية » مواقف أكثر شدة وحسما . ولعل الأب جيسي جاكسون قدم افضل تشخيص لحالة التحالف الأسود ـ اليهودي الصهيوني عندما قال إن السود سوف يتعاونون مع اليهود (الصهيونيين) في بعض المسائل ، وسوف يختلفون معهم في مسائل اخرى . إنها بداية النهاية للتحالف بين السود وبين اليهود الصهيونيين .

فالمنظمات السوداء والسود عموما ، على الرغم من عددهم الاكبر (زهاء ٢٦ مليونا) يحتاجون المزيد من الوقت والمزيد من الموارد لكي يتمكنوا من إنهاء موقعهم كشريك صغير مع اليهود الصهيونيين . فالمجتمع اليهودي في الولايات المتحدة هو الأفضل تمويلا ، والأرقى تنظيما ، والأعظم قوة ، بين المجتمعات العرقية والاقليات كافة . وفي مجال الموارد المالية

والعلاقات والصلات ، لا يوجد اي تجمع آخر في الولايات المتحدة ، ربما باستثناء حليفهم اتحاد النقابات ، في وسعه أن يضاهي اليهـود الصهيونيين ، الذين يمتلكون منظمات اجتماعية ــ سياسية كبيرة وفعالة ومؤثرة وجيدة التمويل . كما يمتلكون قوة انتخابية تتمثل في نسبة اقتراع عالية ، وأسطورة التصويت كمعسكر واحد . ويتمتع اليهود الصهيونيون كذلك بنفوذ على المرشحين السياسيين عبر التبرعات المالية ، وبنفوذ على الحزبين الكبيرين من خلال الحركية النشطة والتبرعات المالية كذلك . وان لهم وجودا محسوسا في المؤسسات الرئيسية العامة والخاصة كافة . لهذه الأسباب جميعا ، يمتلك اليهود الصهيونيون قوة ضاغطة (لوبي) فعالة للغاية وجيدة التنظيم والتمويل على السواء في الكونغرس . وتتجسد محصلة هذه كله في حضور سياسي قوي في الولايات المتحدة . وبما ان معظم المجتمع اليهودي المنظم (وليس كله) يدعم اسرائيل ، فان المجابهة الداخلية لمثل هذه القوة السياسية الهائلة هي أمر صعب بالتأكيد .

اما المجتمع الأسود ، فيمتلك شيئا من القوة الانتخابية (إنما بنسبة اقتراع متدنية) ويمتلك بعض القوة في المنظمات الخ ... ومع ذلك فانه يفتقر الى القوة المالية والى الحضور الشامل والمؤثر في المؤسسات . والواقع انه كان يعتمد ماليا على الموارد الليبرالية واليهودية الصهيونية . ومن العسير على المنظمات السوداء أن تتمكن من تحصل نتائج قطيعة كاملة ومجابهة مع المنظمات الليبرالية واليهودية الصهيونية . وهنا ينفتح الباب أمام تسوية قلقة ، وأمام توفيق في المواقف يأخذ كل هذه الأمور بعين الاعتبار .

اندرو يونغ

الموقف التوفيقي الذي يتخذه أندرو يونغ حاليا ، فيما يختص بقضية فلسطين ، قد يكون مضرا الى أبعد الحدود . وعلى عكس الصورة التي ارتسمت ليونغ هنا في العالم العربي ، باعتباره بطلا عظيما للمقهورين ، وللفلسطينيين بينهم ، فان اندرو يونغ ، في الحقيقة ، أداة نكية موظفة في خدمة المؤسسة الأمريكية الحاكمة . وإن أهميته وشعبيته تعودان بالضبط الى تقبله واستيعابه في المؤسسة الأمريكية الحاكمة . ويصف أندرو يونغ الكفاح الفلسطيني المسلح بأنه ارهاب مساو للارهاب الاسرائيلي في جنوب لبنان . وفي مقابل دعوته الحكومة الأمريكية للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، فانه يدعو الدول الافريقية لاستئناف علاقاتها الدبلوماسية التي قطعتها سابقا مع اسرائيل . واذا حدث هذا ، فانه لن يؤدي إلا الى إنهاء العزلة التي تعانيها اسرائيل على الصعيد العالمي . واذا قدر للزعماء السود الآخرين أن يتبنوا هذه « الموضوعية » أو « التوفيقية » التي ينتهجها يونغ ، فان الأمر لن يؤدي الـى تآكل المكاسب التي حققها الشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي في افريقيا ، وبالمثل فان جهود يونغ النشيطة لاعادة تاسيس الوفاق الأسود ــ اليهودي الصهيوني والتضامن الداخلي ، قد تهز المكاسب السياسية التي حققها الفلسطينيون في داخل الولايات المتحدة نفسها . وخلاصة القول إن طرح يونغ الجديد الذي يساوي فيه بين الضحية (الشعب الفلسطيني) وبين الجلاد (اسرائيل) ، هو توجه خطر على مستقبل الطرح الفلسطيني في الولايات المتحدة واوروبا وافريقيا ، وهو بهذا يلعب دور حصان طروادة في مجال قضية فلسطين .

هناك فرضية مطروحة في الولايات المتحدة الان تقول ان قضية يونغ تنم عن قمة جبل جليدي مخفي يتشكل من سلسلة من المناورات الأمريكية التي جل مبتغاها تصليب وتعزيز اتفاقيات كامب ديفيد ، واختراق المقاومة العربية للاتفاقيات بحركات إلهاء ، ونصب الشرك لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أو لأنصارها ، في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد يكون هذا جزءا من المجهود الأميركي ، لانقاذ اسرائيل على الرغم منها ، ، ولتخليص الولايات المتحدة من القيود التي الزمها بها كيسينجر . فالولايات المتحدة تسعى لتحقيق تسوية شاملة في الشرق الاوسط ، ولكن وفق شروطها بالطبع . انه سلم أميركي يقوم على الامساك بالمنطقة سياسيا واستراتيجيا واقتصاديا : النفط العربي ، ودولارات النفط ، والاسواق والاستثمارات .

وتبقى الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية عقبة كاداء أمام تحقيق هذه الغايات الأمريكية . فاذا ما استعصت تصفية الثورة جسديا وماديا ، فلا اقل من تدجينها وترويضها ، طبقا لتصريح ناطق رسمي في الخارجية الأمريكية . وعندئذ فقط تأتي امكانية التبادل والتعاطي مع منظمة التحرير الفلسطينية ، اي بعد خضوع المنظمة للشروط الأمريكية . أما ما هو الثمن الذي يتوجب على منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني دفعه مقابل هذا،فغير واضح حتى الآن . وما هو الثمن الذي سيتكلفه الشعب الفلسطيني في عملية الترويض والتدجين المذكورة ، فغير واضح كذلك .

وفي الختام نقول ان قضية أندرو يونغ والتطورات المثيرة في السياسات الأمريكية الداخلية تشبه سيفا ذا حدين : انه يمكن أن يقطع بكلا الحدين . إنها حقيقة جديدة قد تشكل القاعدة الملائمة لتصعيد الكفاح الفلسطيني في الميدان الأمريكي . لكنها من الجهة المقابلة ، قد تكون مجرد قناة لتمرير مناورات أمريكية جديدة وكثيرة ومعقدة بهدف إقامة « السلام » على حساب الشعب الفلسطيني ، وممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . لكن أيا كان المسار ، فان الانقسام الأسود ـ اليهودي ـ الصهيوني في الولايات المتحدة ، يشكل على المدى القصير على الأقل ، كسبا صافيا لفلسطين .

نـزيـه قـوره

شـبح الصهيونيـة الديـموغرافي

اشتهر عن غولده مئير ، رئيسة وزراء اسرائيل السابقة ، قولها : « أريد ان أنام دون ان افكر كم طفلا عربيا ولد الليلة » . ونريد من ايراد هذه العبارة استخلاص امور أخرى ، غير عنصرية الحركة الصهيونية. فالجدل السياسي الصهيوني يحفل باستعمال تعبير ، يكاد استعماله يقتصر على الحركة الصهيونية ، وهو تعبير « الشبح الديموغرافي » . وسواء كان الجدل يتعلق بمسألة الضفة الغربية وقطاع غزة ، او بالجليل والمثلث او بالنقب ، فان هذا « الشبح » يكاد يهيمن على عقل وتفكير قيادة الجيش الاسرائيلي ، ومسؤولي دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية ، اضافة الى المسؤولين عن ادارة الاقتصاد الاسرائيلي .

ان أهمية هذه المسألة تنبع ، في جوهرها ، من حقيقة أن تجسيد المشروع الصهيوني هو ، في الأساس ، عملية استبدال سكان بسكان : اخراج السكان العرب واحلال سكان يهود محلهم . ومن هنا كانت الفكرة الأساسية المسيطرة على العقل الصهيوني ، منذ بداية احتلال الانجليز لفلسطين عام ١٩١٧ ، هي فكرة الوصول الى اغلبية يهودية ، وتحويل العرب الى اقلية في بلادهم . غير ان هذا الهدف لم يكن تحقيقه مرتبطا فقط بقدرة السلطة البريطانية الانتدابية على كسر مقاومة العرب للمشروع الصهيوني ، بل كان العامل الحاسم في تحقيقه هو القدرة على استجلاب اعداد كافية من المهاجرين اليهود لتحقيق هذه الاغلبية . وحتى يومنا هذا لم تعان الحركة الصهيونية من الاحساس بالمرارة والفزع والشعور بالخيبة العميقة الا عندما كانت تقف في مواجهة طائفة يهودية ترفض الهجرة الى فلسطين ، رغم عدم وجود ما يعيق هجرتها تلك .

في عام ١٩١٧ كان عدد اليهود في فلسطين يقدر بنحو ٥٠ الفا ، مقابل ٦٥٠ الف عربي . وفي الاعوام التي تلت الاحتلال الانجليزي مباشرة ، وحتى عام ١٩٢٣ ، لم يكن عدد اليهود المهاجرين الى فلسطين يتجاوز ٩٠٠٠ مهاجر سنويا : وهذا الرقم كان يعني ان الصهيونية تحتاج لأكثر من مئة عام لكي تهجر مليون يهودي الى فلسطين . غير ان « مصادفة سعيدة » ،

وما أكثر المصادفات السعيدة في التاريخ الصهيوني ، حدثت في عام ١٩٢١ ، وحدثت مصادفة سعيدة أخرى عام ١٩٢٤ .

ففي عام ١٩٢١ اقر الكونغرس الاميركي قانونا للهجرة يقضي بتقليص عدد المهاجرين من أوروبا الشرقية الى الولايات المتحدة . وكانت النتيجة ان تقلص عدد المهاجرين اليهود من اوروبا الشرقية الى الولايات المتحدة من ١١٩,٠٣٦ عام ١٩٢١ الى ٥٢,٥٢٤ مهاجرا عام ١٩٢٢ . وفي عام ١٩٢٤ جرى تعديل قانون الهجرة المشار اليه . ونتج عن التعديل أن تقلص عدد المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية الى الولايات المتحدة ، من ٤٩,٩٨٩ مهاجرا عام ١٩٢٤ ، الى ١٠,٢٩٢ مهاجرا عام ١٩٢٥ . وفي نفس الفترة قفز عدد اليهود المهاجرين الى فلسطين من ١٦,٢٩٧ مهاجرا عام ١٩٢٤ الى ٣٦,٩٣٣ مهاجرا عام ١٩٢٥ .

غير ان هذا الازدهار المفاجيء في الهجرة اليهودية الى فلسطين لم يدم . ففي السنوات الواقعة بين عامي ١٩٢٧ ـ ١٩٣٢ كانت أعداد اليهود المهاجرين الى فلسطين ومنها ، على الوجه التالي :

السنة	المهاجرون	النازحون[٢]	الهجرة الصافية
١٩٢٧	٣٤٥٠	٥٠٧١	ـ ١٦٢١
١٩٢٨	٢٠٠١	٢١٦٨	ـ ١٦٧
١٩٢٩	٥٢٤٩	١٧٤٦	٣٥٠٣
١٩٣٠	٤٩٤٤	١٦٧٩	٣٢٦٥
١٩٣١	٤٠٧٥	٦٦٦	٣٤٠٩
١٩٣٢	٩٥٥٣	؟	؟

إن من الواضح أن مثل هذه الارقام لا تستحق جهود حركة كالحركة الصهيونية . اذ ان تجميع مليون يهودي في فلسطين ، بهذه المعدلات يتطلب اكثر من ثلاثمائة سنة . غير أن « المصادفة السعيدة » لم تتأخر عن نجدة الحركة الصهيونية في اللحظات التي رأى فيها الصهيونيون مشروعهم ينهار امام اعينهم . فقد استلم النازيون الحكم في المانيا مع مطلع عام ١٩٣٣ ، وسارعوا فور تسلمهم الحكم الى تطبيق مبادىء السياسة المعروفة باللاسامية . وكانت النتيجة ان هاجر الى فلسطين في السنوات الاربع الاولى التي تلت تسلمهم للحكم ، أي بين عامي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦ ، نحو ١٦٤,٠٠٠ مهاجر يهودي[٣] . وترافقت هذه الهجرة الكبيرة الى فلسطين مع فرض اشد قيود فرضتها الولايات المتحدة الاميركية على دخول اليهود اليها منذ أكثر من خمسين سنة . ففي العام ١٩٣٣ لم تمنح تأشيرات الهجرة الى الولايات المتحدة لأكثر من ٢٣٧٢ يهوديا ، وفي عام ١٩٣٦ لم يزد هذا الرقم عن ٦٢٥٢ مهاجرا يهوديا[٤] .

لقد كانت الاعوام الثلاثون التي حكمت فيها بريطانيا فلسطين ، بين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨ ، اعوام صراع دموي ، استهدف تكوين اغلبية يهودية ، والغاء الاغلبية العربية . ولم تكن فلسطين وحدها هي ساحة هذا الصراع ، بل ان ترتيب الساحة الفلسطينية كان اخر الساحات . لقد كان على الصهيونية ان تكسر المقاومة اليهودية للمشروع الصهيوني ، وأن تجبر اليهود ، غير الراغبين في ترك اوطانهم والهجرة الى فلسطين ، على فعل ما لا يرغبون . أي أن

نجاح الصهيونية في فلسطين كان متوقفا ، بصورة حاسمة ، على نجاحها في رومانيا وبولونيا وروسيا وبقية مناطق شرقي أوروبا .

وفي بداية عام ١٩٤٨ كان الميزان الديموغرافي في فلسطين على الوجه التالي : ٦٥٠ الف يهودي مقابل ما يقرب من ١,٤ مليون عربي ، أي أن مجموع سكان فلسطين عام ١٩٤٨ كان قد وصل الى نحو مليوني نسمة . ويبدو أن الصهيونية توصلت الى الاستنتاج بأن مرور الزمن لن يضمن تحسنا في الميزان الديموغرافي لصالحها ، وأن هناك مخاطر حقيقية من حدوث تحولات عكسية في هذا الميزان لصالح السكان العرب ، نتيجة للمعدلات المرتفعة للتكاثر الطبيعي عند العرب من ناحية ، ونتيجة لبداية حركة نزوح يهودية من فلسطين . ولذلك بدأت الصهيونية حربها ، بعد أن كانت قد استعدت لها طويلا ، مستهدفة طرد اكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من بلادهم . ونتج عن الحرب اخراج نحو ٨٠٠ الف فلسطيني من المناطق التي وقعت تحت السيطرة الصهيونية .

لم يكن اخراج الفلسطينيين من بلادهم ، والسيطرة على اموالهم واملاكهم ، هي الفائدة الوحيدة التي جنتها الصهيونية من هذه الحرب . فقد كانت هناك فائدة أخرى لا تقل أهمية عن الفائدة الأولى. بل يمكننا أن نقول هنا أيضا ان الصهيونية لم تكسب الحرب ضد الفلسطينيين فقط ، بل كسبتها ضد يهود البلدان العربية أيضا . وفي الحقيقة لم يكن لكسب الحرب الاولى اي معنى لو لم يتم كسب الحرب الثانية . فالطوائف اليهودية التي كانت تعيش في البلدان العربية رفضت أن تهاجر الى فلسطين في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩١٨ ــ ١٩٤٨ . غير أن النتائج التي اسفرت عنها حرب عام ١٩٤٨ أدت الى تفعيل مزيج من التآمر والجهل نتج عنه تهجير ما يزيد عن ٣٠٠ ألف يهودي من البلدان العربية والبلدان الاسلامية المتضامنة معها ، وذلك خلال أقل من ثلاث سنوات على نهاية الحرب الفلسطينية الاولى . ان افراغ الارض الفلسطينية من الفلسطينيين لم يكن ليكون له أية نتيجة عملية لولا الاسراع في تهجير عدد من الطوائف اليهودية من البلدان العربية ، بحجة ان حكام هذه البلدان « ينتقمون » لأخوانهم الفلسطينيين من اليهود ، ونخص بالذكر حاكم اليمن الامام أحمد حميد الدين الذي قام بتهجير نحو ٥٠ الف يهودي يمني خلال عام ١٩٤٩ ، وحاكم العراق ، نوري السعيد ، الذي قامت حكومته بتهجير نحو ١٢٥ الف يهودي عراقي خلال عامي ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ .

وبحلول نهاية عام ١٩٦٥ كان قد تم افراغ البلدان العربية افراغا شبه تام من الطوائف اليهودية العربية وتهجيرها الى اسرائيل . وأصبح بالامكان القول ان نضال الحكومات العربية ضد الصهيونية قد نتج عنه ، خلال السنوات العشرين التي تلت اقامة اسرائيل ، تزويدها بما يتراوح بين ٧٠٠ ــ ٨٠٠ الف مهاجر يهودي ، يزيد عددهم اليوم ، مع نسلهم ، عن مليوني نسمة .

في المصطلحات الصهيونية يطلق على هجرة يهود البلدان العربية « هجرة يهود الضائقة » ، أي هجرة هؤلاء اليهود الذين تخضع طوائفهم لسياسات حكومية « اقتلاعية » ، وغالباً ما تتميز تلك الطوائف بتدني مستوى الثقافة والدخل . وبعد هجرة هؤلاء اليهود الى اسرائيل ، تجد الصهيونية فيهم ثلاث صفات يتميزون بها عن يهود البلدان الميسورة او شبه

الميسورة ، وكل هذه الصفات نابعة عن فقرهم وافتقارهم للثقافة: الاولى هي قابليتهم للتوزيع الجغرافي ، الامر الذي يتيح للصهيونية اسكانهم في اطراف البلاد وفي المناطق الحدودية بصورة خاصة ؛ والثانية هي قابليتهم لما يسمى بالتحويل المهني ، اي سد احتياجات القطاعات الانتاجية التي تتطلب الاعمال اليدوية كالزراعة والصناعة والبناء وغيرها ؛ والثالثة هي معدلات التوالد المرتفعة لديهم ، الامر الذي يعوض المعدلات المنخفضة لدى اليهود الاوروبيين والغزوج . ورغم تذمر اليهود الاوروبيين من ازدياد نسبة اليهود الشرقيين ، واعرابهم عن تخوفهم من امكانية تحول اسرائيل الى دولة مشرقية ، الامر الذي يحمل خطر خيانة اليهود الشرقيين للصهيونية ، الا انه يمكن التاكيد انه بدون هجرة يهود البلدان العربية ، لم يكن بامكان الدولة اليهودية أن تعمر اكثر من بضع سنوات . وقد اثبتت تجارب الصهيونية مع اليهود الاوروبيين والاميركيين ان تهجير هؤلاء لا يتم الا تحت وطاة ظروف بالغة في قسوتها ، وان بقاءهم في اسرائيل أمر غير مضمون ، وانه ، في حالة غياب الظروف الشاذة ، لا يقدم هؤلاء اليهود للصهيونية جمهوراً وقاعدة اجتماعية ، بل خبراء وحكاما .

ان وجود الصهيونية ومصيرها لم يكونا في يوم من الايام مرتبطين بقوة حججها او بقوة اعلامها أو حتى بحجم الدعم الخارجي الذي تحصل عليه ، والذي يتجسد اساسا في تقديم المال والسلاح . ان وجودها ومصيرها مرهونان بقدرتها على خلق الوقائع . والعنصر الحاسم في خلق الوقائع هو توفر العنصر البشري ، بالكمية والنوعية اللازمتين . وبمقدار ما يتوفر للصهيونية من عنصر بشري ، تجري مصادرة الارض وطرد اصحابها واقامة المستوطنات عليها . ولكن حيث لا يتوفر العنصر البشري ، تصبح مصادرة الارض وطرد اصحابها اعمالا عبثية لا طائل من ورائها .

في الجليل والمثلث يعيش الآن نحو نصف مليون عربي . وقد عاش هؤلاء تحت الحكم العسكري الاسرائيلي طيلة ثمانية عشر عاما . واذا بحثنا عن سر بقائهم وتكاثرهم ، بالاضافة الى تشبثهم بالبقاء على أرضهم ، فلن نجد ذلك السر في خوف الصهيونية من الرأي العام العالمي أو اي « رأي عام » آخر . ان التفسير البسيط لبقاء هؤلاء العرب يكمن في عدم وجود ما يكفي من اليهود للحلول محلهم .

يقول الكاتب الاسرائيلي ، رؤوبين مروز ، في مقالة له نشرتها صحيفة عل همشمار ، الناطقة بلسان حزب مبام ، الصهيوني الاشتراكي : « ان من ينظر الى خارطة التقسيم لعام ١٩٤٧ يدرك على الفور ان شيئا لم يتغير ، بصورة ذات مغزى ، من ناحية موقع عرب اسرائيل الجغرافي وتفوقهم السكاني في المناطق التي عاشوا فيها قبل عام ١٩٤٨ . فبعد ان كان عدد من بقي منهم في حدود الدولة ١٢٠ الفا اصبح الآن ٥٠٠ الف ، وسيصل في العام ١٩٨٥ الى ٧٧٠ الفا ، سيستمرون في العيش في تجمعات الجليل والجليل الاسفل والمثلث . الوضع اسوأ في المثلث اذ تكاد لا توجد فيه مستوطنات يهودية » . يتضح على الاقل ان عدم احراز تفوق سكاني لليهود في الجليل والمثلث ، وعدم وجود مستوطنات يهودية في المثلث ليس ناتجا عن افتقاد السلطات الصهيونية لادوات القهر اللازمة لانتزاع الارض وتهجير السكان العرب ، أو عن امتناع هذه السلطات عن استعمال هذه الادوات .

ونستطيع مشاهدة نفس ظاهرة انعدام النمو السكاني اليهودي في النقب . فهذا الجزء من فلسطين أمكن امداده بالسكان اليهود نتيجة للهجرة اليهودية الجماعية من البلدان العربية وخاصة من بلدان شمال افريقيا . وبدا السياسيون الاسرائيليون يتحدثون الآن عن توقف تطوير النقب . الاموال متوفرة والمخططات معدة وجاهزة ، ولا ينقص سوى شيء واحد فقط هو المهاجرون.يقول البروفيسور يهودا غرادوس ، رئيس دائرة الجغرافيا في جامعة بن-غوريون (النقب) : « ان النمو في النقب قد فقد اندفاعه منذ منتصف الستينات . واذا كان هناك نمو في عدد السكان في النقب ، فان ذلك عائد الى معدل الولادات المرتفع لدى البدو والذي يبلغ ٥٪ سنويا ، ويساوي اربعة اضعاف معدل الولادات لدى اليهود »[٦١] .

اذا كان النقص السكاني (الناتج عن تقلص الهجرة وانخفاض معدل المواليد) هو الذي يوقف عملية التهويد ، ملغيا بذلك المبررات المعلنة لمصادرة الارض ، فان القيادة الصهيونية لا تستطيع ان تقف متفرجة على عملية تآكل البناء الصهيوني . ان الامر لا يقتصر بالطبع على تقلص في الهجرة وانخفاض في معدل المواليد ، بل يترافق مع شكلين من اشكال النزوح هما : النزوح الداخلي من الاطراف الى التجمع المديني في الوسط ، والنزوح الى خارج البلاد . والنتيجة المترتبة على هذه التحولات ، ان الصهيونية تفقد المبررات الاقتصادية والسكانية لمصادرة اراض جديدة ، كما تفقد في الآن ذاته مبررات الاحتفاظ بقسم متزايد من الاراضي التي تمت مصادرتها في اوقات سابقة .

لكن القيادة الصهيونية لا تتوقف عن المصادرات الجديدة للارض ، لا في الجليل ولا في المثلث ولا في النقب . وغني عن القول ان عدم وجود يهود للعمل في زراعة الارض ، لا يشكل مبررا يدفع الصهيونية لارجاع الارض التي تمت مصادرتها ، الى اصحابها ، الذين يعملون ، في احيان كثيرة ، كأجراء في الارض التي تعود ملكيتها القانونية لهم .

كان من المفروض ان يقود هذا الوضع ، على الاقل ، الى امتناع القيادة الصهيونية عن مصادرة الاراضي في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . ومع ذلك لم تثر قضية من الجدل السياسي ، على النطاق العالمي ، مثل الجدل الذي ثار بسبب اقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ، بصورة خاصة ، وفي بقية المناطق بصورة عامة . غير ان كل ذلك الجدل ظل يدور حول مشروعية أو عدم مشروعية اقامة المستوطنات . وقد كلف الرئيس الاميركي نفسه ، عدة مرات ، عناء الاعلان عن « عدم مشروعية اقامة المستوطنات في الضفة الغربية » . ويجب أن نتوقع ، بين الحين والحين ، صدور تصريح عن مسؤول اميركي يعلن فيه « عدم مشروعية ... الخ » ، مرضيا بذلك شهوات الذين يبحثون عن دلائل التحول في الموقف الأميركي .

لا بد لنا من التكرار بأن النشاط الصهيوني ينطلق من مبدأ « خلق الوقائع » . ونجاح المشروع الصهيوني وفشله لا يعتمدان ابدا على كسب المشروعية أو خسارتها . والذي يشغل بال القائد الصهيوني ، في المقام الاول ، ليس رضى او عدم رضى « الرأي العام » عن اعماله ، بل توفر اليهود أو عدم توفرهم ، بالاضافة الى فعالية أو عدم فعالية المقاومة التي تلقاها الصهيونية على الارض وليس على الاثير .

الصحافي الاسرائيلي ، دافيد كريفين ، المعلق في صحيفة « جيروزاليم بوست » الصادرة باللغة الانجليزية ، يقدم لنا نموذجا عن الطريقة التي ينظر بها الصهيونيون الى عملية اقامة المستوطنات : « الحقيقة المتواضعة هي أن معسكر قدّوم يتألف من بضع عشرات من العائلات المتجمعة داخل نطاق معسكر للجيش ... سوف لا يستوطن اليهود يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ، ... والسبب المحزن للفشل الذريع لجماعة غوش إمونيم هو سبب بسيط : ليس هناك يهود . إن الهجرة من الغرب لم تأت . ولو كان هناك مئات الألوف من المهاجرين الجدد كل عام ، كما حدث في بداية الخمسينات ، يتدفقون الى المناطق الخالية ، ويحتلون كل زاوية يمكن تصورها ، لكان الأمر مختلفا .

لقد كان من شأن اليهود ان يمتلكوا الحق في جعل الضفة الغربية ملكا لهم (كما جعلوا القدس ملكا لهم) بواسطة الحقيقة الديموغرافية الحاسمة غير القابلة للجدل ، وهي حقيقة التفوق العددي على العرب . وان هذا لم يحدث ــ وسوف يتم اعتصار اسرائيل واخراجها من المنطقة بسبب فشلها هي ، وهو فشل ذو ابعاد تاريخية . ان حكم العالم لا يزيد عن كونه اعترافا بهذه الحقيقة الصلبة .

ان تلك المجموعة ، المثيرة للشفقة ، من الأكواخ في قدّوم ، لا يمكن ببساطة ، أن تشكل عاملا في الصراع الاستراتيجي للقوى . واذا كان لها من دور ، فهو ابراز الغياب المؤلم لأي وجود يهودي في المنطقة المتنازع عليها »[٧] .

قلما نشاهد في وسائل الاعلام الصهيونية ، داخل فلسطين أو خارجها ، مثل هذه الاعترافات الفاجعة . على انه يجب أن لا نستنتج ان الذين يرون ما يراه هذا الصحفي ومسؤولو دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية ــ يرون اكثر مما يرى أي صحفي ــ يتبنون فكرة ترك الضفة الغربية وقطاع غزة لأهلهما . فكل من له علاقة بالحركة الصهيونية يبني حساباته على ان اليهود سيأتون بمئات الألوف في النهاية . وعندما يأتون سيختارون السكن في مستوطنات تقام لهم في الضفة الغربية . وسوف يتحول التاجر والاكاديمي والاداري والصحفي والفنان الى عمال زراعيين وعمال بناء وعمال صناعة . وهؤلاء الصهيونيون لا يعطون وزنا كبيرا لتصريح رئيس امريكي يصف فيه المستوطنات بأنها « غير شرعية » ، لانهم يعرفون أن الرئيس الامريكي ، لم يكن ليطلق تلك التصريحات ، لو كان يرى أمامه مستوطنات حقيقية ومستوطنين حقيقيين ، وليس مجرد قوات عسكرية تقوم بتسييج أراضي القرى والاعلان عن مصادرتها . ان الحملة العالمية من اجل « حقوق الانسان » ، سوف تتوقف في اللحظة التي يدرك فيها المسؤولون الامريكيون أن الجهد المبذول من أجل الدفاع عن حقوق الانسان ، لا يعطي مردودا كافيا متمثلا في عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين .

ان اشد ما يثير حس الاكتئاب لدى المسؤولين الصهيونيين هو ان الغبار الذي تثيره قضية الاستيطان لا يتناسب مع عدد خيول الاستيطان . ونحن نميل الى القبول بأن الصهيونية تعتمد اثارة الغبار لكي توحي انها لا زالت تتمتع بكل فحولة الصبا . غير أنه لا يمكن تغييب الحقيقة تغييبا كليا . فقد نشرت صحيفة الجيروزاليم بوست تصريحا لوزير الاسكان السابق في عهد حكومة رابين ، عوفر ، يتعلق بمستوطنة كريات أربع المقامة قرب مدينة الخليل في الضفة

الغربية ، بين فيه ان السبب الرئيسي لعدم تطور هذه المستوطنة لا يعود لاي سبب خارجي ، أو لاي سبب يتعلق بتوفير الامكانات : « لقد اعطى عوفر التفصيلات التالية عن التسهيلات السكنية في كريات اربع :

شقق مؤجرة لعائلات ٢٥٤
شقق مباعة ٢٤
شقق محولة للاستخدامات العامة
كالمكتبات ودور الحضانة ٣٤
شقق خالية ٨٩

وقال عوفر : «في العام الماضي اعلنا اننا نملك ٢٠٠ شقة أخرى في المراحل النهائية للبناء . وحتى هذا التاريخ لم نتمكن من بيع اكثر من شقة واحدة من الشقق المئتين .. يبدو ان المشكلة تكمن ، ببساطة ، في ان اليهود ليسوا معنيين بالاستيطان في كريات اربع »[٨] .

لقد صدر هذا التصريح بعد ثماني سنوات من اقامة هذه المستوطنة التي اثارت ولا تزال تثير الكثير من الجدل والضجيج . فاذا عرفنا أن شروط بيع الشقق للمستوطنين تجعل من عملية البيع عملية اشبه بالهبة ، فان العجز عن بيع اكثر من ٢٤ شقة من مجموع مئات الشقق خلال ثماني سنوات (١٩٦٨ ــ ١٩٧٦) ، يشير بوضوح الى ان الاستيطان ليس مدفوعا بدوافع ذاتية داخلية مرتبطة بالحاجات الاجتماعية والاقتصادية . ان قول وزير الاسكان السابق « ان المشكلة تكمن في ان اليهود ليسوا معنيين بالاستيطان في كريات أربع » ، ومعرفتنا بأنهم ليسوا معنيين بالاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما انهم ليسوا معنيين بالاستيطان في الجليل والنقب ، يدفعنا الى التساؤل عن الجهة المعنية بهذا الاستيطان ، وعن اغراض هذه الجهة .

لقد نقلت صحيفة دافار ، في نهاية عام ١٩٧٧ ، المعلومات التالية عن التحولات الديموغرافية داخل فلسطين ، وذلك نقلا عن المكتب المركزي للاحصاء : « بلغ عدد المواليد العرب في قضاء عكا عام ١٩٧٦ ، ٦١٠٠ مقابل ٢٠٣٢ مولودا يهوديا ... وقد أصبح اليهود اقلية في قضاء عكا ، حيث يبلغ العدد الكلي للسكان ٢٢٧,٠٠٠ نسمة منهم ١٤٤ الفا من العرب و٨٣ الفا من اليهود ... ان تغييرات ديموغرافية سريعة تجري في المنطقة الشمالية كلها ، وقد بلغ عدد سكان المنطقة في نهاية عام ١٩٧٦ نحو ٥٥٠ الف نسمة منهم ٢٨٥,٠٠٠ نسمة من اليهود أي ما نسبته ٥٢,٣٪ والباقي من العرب ونسبتهم ٤٧,٧٪ . وان الزيادة في السنة الماضية بلغت عند العرب ضعفها عند اليهود في المنطقة الشمالية ، حيث بلغت الزيادة عند العرب ٩٤٠٠ شخص مقابل ٤٧٠٠ عند اليهود ... وهناك رأي يقول بأن اليهود سوف يفقدون اغلبيتهم الصغيرة في المنطقة الشمالية خلال سنة أو سنتين »[٩] .

ان الصورة السكانية التي تتكون لدينا لا يمكن تبسيطها الى اكثرية واقلية على نطاق فلسطين كلها . فالقيادة الصهيونية ليست معنية فقط بامتلاك اغلبية على نطاق البلاد كلها ، بل هي معنية بامتلاك اغلبية في كل منطقة من مناطق فلسطين . ذلك ان عدم امتلاكها للاغلبية في

منطقة واحدة يضع السيطرة الصهيونية في تلك المنطقة موضع التساؤل الدائم . ومن المفهوم ان الحركة الصهيونية ، بالأساس ، ليست حركة فكرية ، ينضم اليها من يقبل بمجموعة من الافكار والمعتقدات ، بل هي حركة تعتمد مفهوم العرق المغلق ، الذي تتوجب صيانته باستمرار من التلوث بالاعراق الاخرى .

ان العجز عن تكوين كتلة سكانية يهودية ذات وزن في الضفة الغربية أو في قطاع غزة ، والعجز عن الاحتفاظ بتفوق سكاني في الجليل والمثلث والنقب ، يعني ان هذه المناطق ، بالترتيب الذي وردت فيه ، معرضة للاقتطاع من « دولة اليهود » . وقد اثبتت التجارب الماضية ان غير اليهود لا يمكن ان يكون لهم نصيب في دولة اليهود ، سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الثقافي او الاجتماعي .

ان جهود نحو مئة عام ، بدأت بالهجرة اليهودية الاولى عام ١٨٨٢ ، لم تؤد الى خلق اغلبية يهودية مضمونة الا في منطقة واحدة من فلسطين ، وهي المنطقة الساحلية الممتدة من حيفا شمالا الى تل ابيب جنوبا . وهذه المنطقة لا تزيد مساحتها عن ٢٠٠٠ كم٢ . ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الوكالة اليهودية والسلطات الحكومية الاسرائيلية لتوزيع السكان من أجل خلق اغلبيات في كافة المناطق الأخرى ، الا ان هذه الجهود لم تنجح . وعلى العكس من ذلك يشكو موظفو الوكالة اليهودية وموظفو وزارة الاستيعاب من أن المهاجرين الجدد لا يرغبون في ان يكونوا « طلائعيين » ، ويميلون الى الاقامة في التجمع المديني الساحلي . والمسألة لا يمكن ان تقف عند عدم النمو . فعدم النمو ذاته آلية خاصة به تدفع بالطلائعيين القدامى الذين ارسلوا سابقا الى مستوطنات الجليل والنقب الى النزوح باستمرار نحو الوسط . ولذلك من المتوقع ان تتزايد سرعة نمو الاغلبية العربية في الجليل والنقب . ومن شأن هذا التطور ان يؤدي الى خلق مركز سكاني مديني في وسط البلاد يتكون أساسا من اليهود ، والى خلق طوق سكاني عربي يبدأ بغزة ويمر بالنقب والضفة الغربية وصولا الى المثلث والجليل . ومن شأن هذا التطور ان يصل الى وضع ينشأ فيه اتصال سكاني مباشر بين الطوق الفلسطيني السكاني الداخلي وبين التجمعات السكانية العربية في البلدان العربية المحيطة .

من اجل منع الوصول الى هذه النتيجة تبنت القيادة الصهيونية استراتيجية تعتمد اقامة احزمة امنية سكانية : في البداية اقامة حزام امني يتألف من مستوطنات يهودية على طول الحدود اللبنانية والسورية والاردنية وحدود قطاع غزة . وبعد عام ١٩٦٧ جرى اقامة حزام امني عرف باسم مشارف رفح لكي يكون حاجزا بين سكان قطاع غزة ومصر ، كما جرى اقامة حزام من المستوطنات على طول هضبة الجولان وغور الاردن ووادي عربة . واعتمدت سياسة تهويد القدس على اقامة طوق سكاني يحيط بالمدينة . كما جرى وضع خطة لاقامة سلسلة من المستوطنات بين القدس واريحا ، بحيث تشكل حاجزا سكانيا بين جنوب الضفة الغربية (التي يسمونها يهودا) وشمال الضفة الغربية (التي يسمونها السامرة) . وليس عبثا اطلاق الاسم المركب — يهودا والسامرة — على منطقة جغرافية واحدة هي الضفة الغربية .

غير ان تبني الاستراتيجية الصحيحة ، ووضع الخطط المحكمة ، واقرار السياسات الصحيحة ، لا يعني ضمان تحقيق النتائج المطلوبة . يبقى سؤال لا يجد له جوابا : من اين

يؤتى بالمواد الأولية أي من أين يؤتى باليهود ؟ لا يمكن للقيادة الصهيونية ان تعتمد على هجرة يهود الاتحاد السوفياتي لزمن طويل وذلك لسببين : الاول هو انه كلما زاد عدد المهاجرين السوفيات كلما زادت نسبة التساقط في فيينا وقلت نسبة الذين يتابعون طريقهم نحو اسرائيل . ومن المتوقع ان تبلغ نسبة التساقط من بين المهاجرين اليهود السوفيات في عام ١٩٧٩ نحو ٧٠٪ ، وذلك من بين ٥٠ الف مهاجر سيسمح لهم الاتحاد السوفياتي بمغادرة اراضيه في العالم الحالي . أي أن عدد الذين سيصلون الى اسرائيل في هذا العام من الاتحاد السوفياتي لن يتجاوز الخمسة عشر الفا . وهؤلاء الذين سيصلون لن يكون بالامكان وضع نسبة مهمة منهم في المستوطنات ، سواء منها الحديثة أو القديمة . السبب الثاني هو احتمال ان يوقف الاتحاد السوفياتي الهجرة اليهودية لأسباب مختلفة من بينها تقديم خدمة حقيقية للقضية الفلسطينية .

اذا استثنينا هجرة اليهود السوفيات ، فاننا لا نجد ان الصهيونية قد نجحت خلال السنوات الخمسة عشر الماضية في جلب اعداد ذات قيمة من المهاجرين اليهود الى اسرائيل . ويبقى بعد ذلك الاعتماد على الزيادة الطبيعية للسكان . وفي هذا المجال يعرف موظفو مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي كما يعرف السياسيون الاسرائيليون أن السباق في هذا الميدان محكوم عليه بالخسارة سلفا .

الجدول التالي[١٠] يبين مجموع المواليد العرب في الضفة الغربية وغزة والجليل والمثلث :

السنة	المواليد اليهود	المواليد العرب
١٩٧٠	٦١,٢٠٩	٦٢,٠٧٤
١٩٧١	٦٥,٤٦٣	٦٦,٢٠٤
١٩٧٢	٦٤,٤٩٠	٦٨,٢٥٤
١٩٧٣	٦٦,٧٨٦	٧٠,١٥٩
١٩٧٤	٧٠,٥٤٥	٧٣,٤٢١
١٩٧٥	٧٣,٢٤٨	٧٣,٦٨٠
١٩٧٦	٧٥,٠٦٦	٧٦,٩٩٧
١٩٧٧	٧١,٨٠٩	٧٦,٢٠٦
١٩٧٨	٦٩,٠٧٦	٧٧,٠٠٠ (مقدر)
	٦١٧,٦٩٢	٦٤٣,٩٩٥

يتضح من هذا الجدول أن هناك تفوقا في عدد المواليد العرب في كل سنة من السنوات التسع المذكورة . أي أن هناك جيلا ينمو ، يفتقد فيه اليهود الى الاغلبية . سوف يظل اليهود ، بالطبع ، يتمتعون بالاغلبية السكانية في فلسطين كلها لزمن طويل ، اذا افترضنا ثبات الشروط الحالية . غير ان الاغلبية اليهودية ، سوف تتركز بصورة متزايدة في فئات العمر العليا أي في الفئتين ٤٥ ــ ٦٤ و ٦٥ فما فوق . وهذه الفئات هي فئات متقاعدة او تتجه للتقاعد . بينما سنجد في فئات العمر الدنيا ، أي الفئات التي يقل عمرها عن ٢٠ سنة ، أن هناك ميلا

لتشكل اغلبية عربية واضحة . وبما ان هذه الفئات هي التي تقف على عتبة الدخول الى النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ، فان وزن وفعالية التجمعات السكانية العربية يتزايدان باستمرار ، ويصبح التحكم بها اصعب فاصعب سنة بعد سنة . هذا ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك هجرة سنوية ، تتركز في عنصر الشباب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، تقدر بما لا يقل عن عشرة الاف شاب . غير ان هناك بالمقابل نزوحاً يهودياً من البلاد يتركز في عنصر الشباب ايضا ، ويتجاوز العشرة آلاف .

ان من المفيد متابعة هذه التطورات التي تجري في الصورة السكانية لفلسطين . فاستعمال عبارة « الشبح الديموغرافي » من قبل المسؤولين الصهيونيين ليس امرا عبثيا . فهؤلاء المسؤولون ، من مختلف الوقائع ، قادرون على لمس النتائج يوميا : سواء عند حساب احتياجات المؤسسة العسكرية ، او عند حساب احتياجات الاقتصاد ، أو عند اتخاذ قرار باقامة حزام سكاني أمني ، او عند حساب ميزانيات المجالس المحلية العربية ، والخدمات التي تطلبها تلك المجالس .

ان الاشباح تبعث القلق في النفس ، وتثير الاكتئاب والخوف من المستقبل ، ولكنها لا تقاتل ، ولا تعلن الاضراب ، ولا تشل الاقتصاد والخدمات . لكن تنظيم القوى ، وتحديد الهدف ، والدخول في حلبة الصراع ، هو الذي يفعل ذلك ، ويوصل الى النتائج .

---

(1) Ruppin Arthur: *The Jewish Fate and Future*, London 1940 P46

(2) Georgaphical Hand-book Series, Naval Intelligence Division, *Palestine and Transjordan*; London, 1943, P.183

(3) Rupping, *op, C.t*

(4) *Ibid.*

(٥) **عل همشمار** ١٩٧٤/١٢/٢٧ . .

(٦) **جيروزاليم بوست** ، ١٩٧٨/٦/٢٢ .

(٧) **جيروزاليم بوست** ، ١٩٧٦/٣/٢٩ .

(٨) **جيروزاليم بوست** ، ١٩٧٦/٩/١٥ .

(٩) **داڤار** ، ١٩٧٧/١١/٢٥ .

(١٠) الارقام مأخوذة من كتب **الاحصاء السنوي الاسرائيلي** للسنوات المذكورة ، اضافة الى النشرات الاحصائية الشهرية الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء في القدس .

صبري جريس

تأسيس "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين (١٩١٧-١٩٢٣)

١ - في ظل الحكم العسكري البريطاني "كانون الأول ١٩١٧ - حزيران ١٩٢٠"

اسفرت الحرب العالمية الاولى ، مع انتهائها بانتصار الحلفاء سنة ١٩١٨ ، وما اعقبها من اتفاقيات للسلام ، عن خريطة جديدة للعالم ، وظهور عدة دول جديدة ، بعضها حصل على استقلاله وبعضها اخضع للسيطرة الامبريالية ، بشكل او بآخر . ورجح ميزان القوى العالمي ، عموما ، لصالح الحلفاء بعد ان استطاع بعضهم بسط نفوذه على اراض واسعة وشعوب عديدة في آسيا وافريقيا ، كانت من بينها بلدان المشرق العربي التي كانت خاضعة للحكم العثماني . وفي اطار تحقيق مطامع دول الحلفاء ارسيت ايضا اسس « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين . واستغرقت هذه العملية نحو ٦ سنوات ، بدأت يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ ، عندما أصدر وزير الخارجية البريطاني تصريحه المعروف بأسم « وعد بلفور » ، معلنا فيه ان بريطانيا تنظر بعين العطف الى اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين . أما نهايتها فكانت يوم ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣ ، عندما سرى ، بشكل رسمي ونهائي ، مفعول صك الانتداب البريطاني على فلسطين ، وهو الصك الذي تمت صياغته بصورة يظهر معها بوضوح ان الهدف الأساسي منه هو تسهيل اقامة الوطن المذكور .

الحلفاء يخدعون العرب

حاولت دول الحلفاء الرئيسية ، لاسيما بريطانيا ، خلال الحرب العالمية الأولى استمالة العرب الى جانبها ، لحملهم على مشاركتها القتال ضد الامبراطورية العثمانية ، التي كانت تسيطر انذاك على معظم بلدان المشرق العربي . وقد تم لها ذلك في الاتفاق الذي تضمنته مراسلات حسين ــ مكماهون ، القاضية بأن يعلن عرب المشرق الثورة على العثمانيين ، لقاء مساعدة بريطانيا لهم في اثناء الحرب ، والاعتراف باستقلالهم عند انتهائها . الا ان بريطانيا نفسها تعهدت ، في الوقت نفسه ، لحليفتها فرنسا ، بالعمل على تقسيم بلدان المشرق العربي الى مناطق نفوذ فيما بينها ، وتم توقيع اتفاقية سايكس ــ بيكو في هذا الشأن . وفي الوقت نفسه اصدرت بريطانيا وعد بلفور الشهير .

ويبدو أن هذه الاتفاقيات والالتزامات المختلفة والمتناقضة ، لم تقلق بال الزعماء البريطانيين أو بال حلفائهم الفرنسيين كثيرا ، عندما كانت جهودهم منصبة على تحقيق النصر في الحرب . إلا أن شكوك العرب في حقيقة الموقفين البريطاني والفرنسي راحت تثور ، تدريجيا ، مع بداية السنة الأخيرة من الحرب ؛ أي منذ أواخر سنة ١٩١٧ . وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك افشاء البلشفيين بعد انتصار ثورة اكتوبر ، مضمون اتفاقية سايكس ــ بيكو ، التي كان الحكم القيصري أيضا طرفا فيها . كما ساهم اصدار وعد بلفور في تقوية هذه الشكوك . واثار نشر هذه الوثائق ، بما تكشفه من مواقف تمس بحقوق العرب ، سخطا كبيرا في دوائر عربية عدة . ولكن بريطانيا وفرنسا ، اللتين كانتا تستعدان انذاك لخوض المعركة الاخيرة الحاسمة من الحرب العالمية ، لم تكونا في وضع يسمح لهما باثارة سخط العرب عليهما وعداوتهم ، في تلك المرحلة . ولذلك عمدتا ، منفردتين او متحدتين ، الى اصدار سلسلة من التصريحات والوعود الهادفة الى ازالة شكوك العرب وحملهم على الالتزام بالهدوء ، الى ان تنتهي الحرب على الاقل .

وهكذا ثابرت الدولتان على اغداق الوعود على العرب خلال سنة ١٩١٨ باكملها ؛ أي حتى انتهاء الحرب . ففي ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ ، زار الكوماندر هوغارث ، احد العاملين في « المكتب العربي » البريطاني في القاهرة ، الشريف حسين ، الذي كان قد أعلن نفسه ملكا على الحجاز ، في جدة ، وأبلغه رسالة من السلطات البريطانية ، مفادها « أن دول الحلفاء مصممة على أن تتاح للشعب العربي فرصة كاملة لاستعادة كيانه كأمة في العالم . وأن هذا لا يتيسر تحقيقه إلا بواسطة اتحاد العرب انفسهم . وستتبع بريطانيا العظمى وحلفاؤها سياسة ترمي الى تحقيق هذه الوحدة »[١] . أما فيما يتعلق بفلسطين ، فقد اكدت الرسالة تصميم الحكومة البريطانية « على الا يكون شعبها خاضعا لغيره »[٢] . ولكن على الرغم من ذلك ، حصرت الرسالة القضية الفلسطينية في النواحي الدينية فقط ، فـ « بالنظر الى أن في فلسطين معابد وأوقافا وأماكن مقدسة ... ذات أهمية لكثير من الناس خارج فلسطين وبلاد العرب ، لا بد من أن يكون هناك نظام خاص بهذه الأماكن يوافق عليه العالم . أما فيما يتعلق بمسجد عمر ، فانه سيعتبر أمرا يعني المسلمين وحدهم ، ولن يكون خاضعا ... لاية سلطة غير اسلامية »[٣] . ولم تتنكر الرسالة للوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها للصهيونيين ، بل على العكس من ذلك ، أوضحت انه « لما كان الرأي العام اليهودي في العالم يميل الى عودة اليهود الى فلسطين ... ولما كانت حكومة جلالته تنظر بعين الرضى الى تحقيق هذا الأمل ، فانها ... مصممة على الحؤول دون وضع عقبة في سبيل تحقيقه ... ، بقدر ما يتفق ذلك مع حرية الاهالي الموجودين ، من الوجهتين الاقتصادية والسياسية »[٤] . ولم ينس كاتبو الرسالة ان يسدوا ، في نهايتها ، النصح للملك بأن « تاييد اليهودية العالمية لقضية العرب ، معادلة لتاييد كل الدول التي لليهود فيها نفوذ سياسي ، وأن زعماء الحركة اليهودية مصممون على انجاح الصهيونية بالصداقة والتعاون مع العرب . ومثل هذا العرض ليس مما يطرح جانبا باستخفاف »[٥] .

وبعد تسليم هذه الرسالة ، بنحو شهر ، الى الشريف حسين ، زاره الكولونيل باسيت ، المفوض البريطاني بالوكالة في جدة ، وأبلغه رسالة ثانية من وزير الخارجية البريطاني بلفور ، اكد فيها التعهدات السابقة بشأن تحرير الشعوب العربية ، ولكن بلفور امتنع في رسالته عن التعليق على اتفاقية سايكس ــ بيكو والوعد الذي قدمه للصهيونيين ، وما قد يعنيانه بالنسبة

للعرب[٦] . وجاءت هذه الرسالة أساسا لتبديد المخاوف التي اثارتها رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٧ ، كان جمال باشا ، قائد القوات التركية في سوريا ، قد أرسلها الى الأمير فيصل ، مع رسالة مماثلة الى جعفر العسكري ، قائد القوات العربية ، وذلك على أثر انفضاح أمر اتفاقية سايكس ـ بيكو . وكان جمال باشا قد أشار في رسالتيه هاتين الى أن الحلفاء قد خدعوا العرب ، عندما حرضوهم على الثورة ضد تركيا ، وانهم ينوون ، عند انتهاء الحرب ، السيطرة على المشرق العربي وتقسيمه الى مناطق نفوذ بينهم ، بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو[٧] . واكتفى الشريف حسين ، في هذه المرحلة ، بالتطمين الوارد في رسالة بلفور ، التي نقلها باسيت ، إلا انه عاد فاحتج رسميا لدى الحكومة البريطانية ، في ٥ حزيران (يونيو) ١٩١٨ ، على الاتفاقية المذكورة . وربت السلطات البريطانية على هذا الاحتجاج ، محاولة التنصل من الاتفاقية وتبعاتها ، موضحة ان نشوب الثورة العربية وانسحاب روسيا من الحرب ، أثر تغيير الحكم فيها ، خلقا « وضعا مختلفا كليا »[٨] عما كانت عليه الحال في السابق .

وفي السادس عشر من حزيران ١٩١٨ ، اصدرت السلطات البريطانية بيانا عرف باسم « التصريح للسبعة » ، جاء ردا على مذكرة كان قد تقدم بها سبعة من زعماء حزب الاتحاد السوري ، الذي شكل في القاهرة سنة ١٩١٨ ، بعد خلاف بين زعمائه وبين الشريف حسين ، وكان اولئك الزعماء قد طالبوا بريطانيا ، في مذكرتهم ، بتوضيح حقيقة نواياها بشأن مستقبل المناطق العربية السياسي . وجاء « التصريح للسبعة » اكثر وضوحا مما سبقه من بيانات ؛ اذ اكدت السلطات البريطانية فيه انه « فيما يتعلق [بالعرب في الأراضي التي كانت حرة ومستقلة قبل قيام الحرب ، او الأراضي التي حررت بعمل العرب انفسهم في اثناء الحرب الحاضرة] ، تعترف حكومة جلالته بالاستقلال التام والسيادة للعرب الذين يقطنون هذه الأراضي وتؤيدهم في جهادهم في سبيل الحرية . وفيما يتعلق بالأراضي التي تحتلها قوات الحلفاء ... ترغب حكومة جلالته في ان تكون حكومة هذه الاقاليم قائمة على ارضاء المحكومين ، وهذه السياسة ستظل مؤيدة من قبل حكومة جلالته . اما فيما يتعلق بالأراضي [التي لا تزال تحت السيطرة التركية] ، فان من رغبات حكومة جلالته ان تفوز الشعوب المظلومة في هذه الأراضي بالحرية والاستقلال ، وهي لا تزال ... تعمل على تحقيق هذه الغاية »[٩] . وكان هذا البيان قد صيغ بمساعدة الحكومة الفرنسية ، ونشر انذاك في الصحافة العربية على أوسع نطاق ، بناء على أوامر البريطانيين .

ولكن على الرغم من هذه البيانات ، لم تبدد كليا شكوك دوائر عربية مختلفة في نوايا الحلفاء ، بشأن مستقبل المشرق العربي . ولهذا عمدت بريطانيا وفرنسا الى اصدار تصريح مشترك ، في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ ، فاق ، في وضوحه وتاكيده نية الدولتين المحافظة على حقوق العرب واحترام استقلالهم ، كل ما صدر من بيانات حتى ذلك الوقت . وقد جاء في هذا التصريح « ان الغرض الذي ترمي اليه فرنسا وبريطانيا العظمى من نهجهما في الشرق ، في الحرب التي اثارتها اطماع المانيا ، هو التحرير التام النهائي للشعوب التي طال اضطهاد الترك لها ، واقامة حكومات وادارات قومية تستمد سلطتها من الاختيار الحر والارادة المستقلة للأهالي الوطنيين . ولتحقيق هذا الغرض اتفقت فرنسا وبريطانيا العظمى على تشجيع اقامة

الحكومات والادارات الوطنية ومساعدتها ، في سوريا والعراق اللتين حررهما الحلفاء ، وفي الأراضي التي تعملان على تحريرها ، وستعترفان بها بمجرد حصول ذلك »[١٠] كما ان الدولتين لا تنويان « ان تفرضا على اهالي هذه البلاد أي نظام معين ، وانما تريدان ، بتأييدهما وبالمساعدة الكافية ، ان تكفلا حسن سير الحكومات والادارات التي يختارها الأهالي اختيارا حرا . والسياسة التي تؤيدها الحكومتان المتحالفتان في البلاد المحررة ، هي ضمان المساواة والعدل النزيه للجميع ، وتيسير التقدم الاقتصادي للبلاد ، بتشجيع النشاط المحلي ونشر التعليم والقضاء على الخلافات والمنازعات التي طالمـــا انتفعت بها واستخدمتها السياسة التركية »[١١] .

ما ان مضت ٤ ايام على اصدار هذا التصريح ، حتى انتهت الحرب العالمية الأولى ، فخضعت تلك الوعود لموازين القوى الجديدة التي سادت آنذاك . وراح الحلفاء المنتصرون يستعدون لتقسيم الأسلاب فيما بينهم ، والعمل على التعويض عما لحق بهم من خسائر في اثناء الحرب ، بوسائل مختلفة ، كان من بينها بسط نفوذهم على مناطق جديدة في العالم ، بما في ذلك الشرق العربي . وكانت اتفاقية سايكس ــ بيكو هي الأساس الذي استندت اليه بريطانيا وفرنسا في رسم سياستهما في المنطقة ، من خلال التنافس فيما بينهما ، ومحاولة كل منهما تحسين مواقعها وضم مساحة اكبر من الأراضي الى منطقة نفوذها على حساب حليفتها وحساب شعوب تلك البلدان . وبينما كانت فرنسا ، الأكثر شراسة ، في متابعة طلباتها واصرارها على تلبيتها ، كانت بريطانيا ، الأكثر ثقة بنفسها ، وذلك ــ كما يبدو ــ لوجود حليفين معنيين بنجاح سياستها في المنطقة : العرب ، بزعامة الشريف حسين وابنائه من جهة ؛ والصهيونيون من جهة أخرى . وكانت السياسة البريطانية قد سجلت انتصارا في اول ، مبارزة ، مع فرنسا على مصير المنطقة ، قبل أن يمر اسبوعان على انتهاء الحرب ، وذلك عندما زار رئيس وزراء فرنسا كليمنصو ، لندن ، في أواخر تشرين الثاني ١٩١٨ ، ووافق على طلبات رئيس حكومة بريطانيا لويد جورج ، بضم منطقة الموصل الى العراق ، والاعتراف بالسيطرة الفعلية البريطانية على فلسطين ، « من دان الى بئر السبع » ، لقاء حصول فرنسا على ٢٥٪ من ارباح النفط الذي يحتمل اكتشافه في منطقة الموصل . وصادق كليمنصو على موافقته هذه في رسالة للحكومة البريطانية ، مؤرخة في ٥ شباط (فبراير) ١٩١٩ ، احتوت ايضا على سجل بالمصالح الفرنسية في سوريا[١٢] . وبعمله هذا ، اقر كليمنصو أول تعديل في اتفاقية سايكس ــ بيكو في مصلحة البريطانيين ، اذ كان من المفروض ، بموجب تلك الاتفاقية ، ان تكون الموصل تابعة لمنطقة النفوذ الفرنسية في سوريا ، وأن تكون فلسطين خاضعة لادارة دولية ، تكون فرنسا إحدى الدول المشتركة فيها .

على الرغم من هذه النتائج الأولية ، لم تحل مشكلة السيطرة البريطانية المنفردة على فلسطين ، التي كان لا بد لمؤتمر الصلح العتيد من ان يعترف بها . ولهذا اجتمعت لجنة الشرق التابعة لمجلس الحرب البريطاني ، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ ، لبحث الموقف الذي ينبغي أن تتخذه بريطانيا بشأن فلسطين ، في مؤتمر الصلح . وقدم الى اللجنة ، عند اجتماعها ، تقرير من قبل وزارة الخارجية البريطانية ، شدد على « ان مشكلة فلسطين لا يمكن أن تحل كليا بموجب مبادىء حق تقرير المصير ؛ لأن هناك عنصرا معينا من السكان ــ وهم

اليهود ــ يستحق ، لأسباب تاريخية ودينية ، تأثيراً أكثر من ذلك الذي يمكن أن يحصل عليه ، لو كانت الأرقام هي المقياس الوحيد . ولهذا ، فان من الضروري ... ايجاد نوع من الحكم ، يحافظ على مصالح العرب من جهة ، ويضع الأماني القومية للعرق اليهودي موضع التطبيق ، من جهة ثانية »[١٣] . كما أعرب رئيس الحكومة ، لويد جورج ، عن رأيه امام اللجنة ، بـــ « ان كلا من العرب والصهيونيين في فلسطين يريدوننا »[١٤] هناك ، وان السيطرة البريطانية على فلسطين ضرورة استراتيجية للدفاع عن قناة السويس[١٥] . كذلك اعلن جنرال من اعضاء اللجنة ، انه اذا لم يحصل اليهود على فلسطين ، فان معظمهم سيصبح بولشفيا ، وسيساعد البولشفيين في كافة انحاء العالم ، كما [حدث] في روسيا »[١٦] . وفي ختام مداولاتها ، اتخذت اللجنة سلسلة من التوصيات ، كان على الوفد البريطاني الى مؤتمر الصلح أن يعمل بموجبها ، فأعلنت انها تعارض أي نوع من الادارة الدولية في فلسطين ، وتفضل ، بدلا من ذلك ، اختيار دولة كبرى معينة ، من قبل عصبة الأمم ، لادارة البلد . ولكن « هذه الدولة ينبغي الا تكون فرنسا أو ايطاليا ، بل يجب ان تكون الولايات المتحدة الاميركية أو بريطانيا العظمى . واذا كنا لا نعارض مستقبلا اختيار الولايات المتحدة ، فاننا لا ينبغي ان نتردد اذا وقع الاختيار علينا »[١٧] .

البعثة الصهيونية الى فلسطين

في أواخر سنة ١٩١٧ ، احتلت القوات البريطانية ، منطلقة من قواعدها في سيناء ، الجزء الجنوبي من فلسطين (حتى خط يصل بين القدس ويافا) . وفي ١١ كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها ، اي بعد مرور ٤٠ يوماً على اصدار وعد بلفور ، دخل الجنرال اللنبي ، قائد تلك القوات ، الى القدس . ثم توقف القتال على هذه الجبهة نحو ١٠ أشهر . وبعد ذلك ، وابتداء من ١٩ ايلول ١٩١٨ على وجه التحديد ، قامت القوات البريطانية المتمركزة في جنوب فلسطين ، بالاشتراك مع القوات العربية المرابطة شرقي نهر الاردن ، بشن هجوم شامل على القوات التركية ، أسفر عن احتلال حيفا في الثالث والعشرين من الشهر نفسه ، ثم دمشق في الثلاثين منه . وفي السادس والعشرين من الشهر التالي ، أحتلت حلب ، وفي الحادي والثلاثين منه استسلمت تركيا .

فرض البريطانيون ، عند دخولهم فلسطين ، الحكم العسكري على المناطق التي احتلوها . ومع انتهاء القتال ، باحتلال سوريا الكبرى ، قسمت المنطقة بأسرها الى ٣ ادارات عسكرية ، عرفت كل منها بأسم « ادارة مناطق العدو المحتلة » (Occupied Enemy Territory Administration) . وقد ضمت الادارة الجنوبية (O.E.T.A., South) كامل فلسطين تقريباً ، واخضعت لضابط بريطاني مقره القدس . اما منطقة الادارة الشمالية ، التي ضمت الاجزاء الساحلية من لبنان وسوريا ، فقد سلمت لضابط فرنسي مقره بيروت ، بينما وضعت الادارة الشرقية ، التي ضمت المناطق الباقية من سوريا وشرق الاردن ، تحت امرة ضابط عربي مقره دمشق .

غير ان البريطانيين كانوا ، على الرغم من هذا التقسيم ، يسعون آنذاك للتملص ، قدر الامكان ، مما تعهدوا به لفرنسا في اتفاقية سايكس ــ بيكو ، ويسعون لضمان انفرادهم

بالسيطرة على أكبر مساحة ممكنة في الشرق العربي[١٨] . وبالتالي كان رئيس وزراء بريطانيا ، لويد جورج ، قد وطن النفس على استغلال الصهيونيين ومطالبتهم باقامة وطن قومي يهودي في البلد ، لضمان انفراد بلاده بالسيطرة على فلسطين ايضا ، بعد منع قيام أية ادارة دولية فيها بموجب اتفاقية سايكس ــ بيكو[١٩] (وكان هذا الهدف واحدا من الأسباب المهمة التي حملت بريطانيا على اصدار وعد بلفور ، في ذلك الوقت) . ولذلك شجع البريطانيون الصهيونيين على التقدم بمطالبيهم ، وراحوا يشاركونهم وضع الخطط الأولية لتنفيذها ، في اطار اتفاق واضح وصريح بين الطرفين ، يقوم على تمسك الصهيونيين بطلب اقامة الوطن القومي في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني .

باشر البريطانيون والصهيونيون تنفيذ خططهم تلك ، قبل انتهاء الحرب العالمية . اذ لم يمض اكثر من بضعة اسابيع على احتلال القوات البريطانية الجزء الجنوبي من فلسطين ، حتى قررت وزارة الخارجية البريطانية ارسال بعثة صهيونية (Zionist Commission ــ « فاعاد هاتسيريم ») الى فلسطين ، « لاستطلاع اوضاعها واعداد خطط مستوحاة من وعد بلفور »[٢٠] . وقد شكلت البعثة برئاسة الدكتور حاييم وايزمان ، وعضوية كل من يوسف كووين مدير بنك الاستيطان اليهودي (الصهيوني) والمؤسسة المصرفية التابعة له (الشركة الانكليزية ــ الفلسطينية)[٢١] ، والدكتور دافيد ايدر وكيل المنظمة اليهودية الاقليمية (غير الصهيونية) ، وليون سيمون ممثلا يهود بريطانيا ، وسيلفين ليفي وانجيلو بيانكيني كممثلين ليهود فرنسا وايطاليا . وكان من المقرر ايضا ان ينضم للبعثة ممثلون عن يهود الولايات المتحدة وروسيا. غير أن الولايات المتحدة ، التي لم تكن آنذاك في حالة حرب مع تركيا ، لم تر من المناسب ان تسمح لممثل عن اليهود فيها بالانضمام الى البعثة (ولكن ممثلا عن الصهيونيين الاميركيين التحق بها ، على اية حال ، سنة ١٩١٩) ، بينما لم يتمكن ممثل عن اليهود في روسيا من الانضمام اليها ، بسبب الأوضاع التي سادت البلد على اثر نشوب الثورة البولشفية هناك . كذلك الحق الميجور وليام اورمبسي ــ غور بالبعثة ، بصفة ضابط اتصال بينها وبين السلطات البريطانية ، وعين مساعداً له جايمس روتشيلد ، وهو مواطن بريطاني إبن للبارون روتشيلد اليهودي الفرنسي ، « المتبرع المعروف » للمشاريع الصهيونية .[٢٢] . ولم تكتف السلطات البريطانية بتشكيل هذه البعثة ، وضم ممثلين اليها عن اليهود في الدول المتحالفة معها ــ وكان معظمها ، على اية حال ، قد وافق بصورة او باخرى على اصدار وعد بلفور ــ وذلك في محاولة لاضفاء طابع دولي على مشاريعها في فلسطين ، بل عملت ايضا على الاعلاء من شأن تلك البعثة . فقد نظمت ، عشية سفرها ، زيارة قام بها وايزمان لملك بريطانيا آنذاك جورج الخامس[٢٣] ، تعبيراً عن مدى الأهمية التي تعلقها السلطات البريطانية على البعثة وعملها ..

وصلت البعثة الصهيونية الى فلسطين ، مارة بمصر ، في منتصف نيسان (ابريل) من سنة ١٩١٨ ، حيث تولت الاشراف على المكتب الفلسطيني[١٢٤] الذي كانت المنظمة الصهيونية قد أنشأته في يافا سنة ١٩٠٨ ، وفي تشرين الثاني من سنة ١٩١٨ ، دمج المكتب فيها[٢٥] . ومارست البعثة مهامها ، باعتبارها ممثلا للمنظمة الصهيونية في فلسطين ، حتى سنة ١٩٢١ ، عندما قرر المؤتمر الصهيوني الثاني عشر استبدالها باللجنة التنفيذية الصهيونية في

فلسطين (Palestine Zionist Executive) وتتألف من اعضاء اللجنة التنفيذية الذين يقطنون فلسطين ، ومقرها القدس . وتعاقب على رئاسة البعثة الصهيونية ، في اثناء عملها في فلسطين اشخاص عدة من ذوي الاتجاهات المختلفة ، وكان من بين ابرز من مارس مهاما من قبلها فلاديمير (زئيف) جابوتينسكي ، الذي عمل فترة كضابط اتصال سياسي بينها وبين السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين ، ومناحم اوسيشكين ، الذي ترأسها فعليا منذ تشرين الأول من سنة ١٩١٩ ؛ والرجلان معروفان بمواقفهما المتصلبة تجاه العرب .

وبناء على اقتراح لجنة الشرق التابعة لها ، منحت الحكومة البريطانية ، البعثة الصهيونية صلاحيات واسعة ، عندما قررت ارسالها الى فلسطين في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ . فقد خولت البعثة العمل « حلقة وصل بين السلطات البريطانية والسكان اليهود في فلسطين ، [والمساهمة في] أعمال الاغاثة ... وتطوير المستوطنات اليهودية ... وتنظيم السكان اليهود عموما ... وجمع المعلومات وتقديم التقارير بشأن ... مستقبل التطور اليهودي في فلسطين »[٢٦] في ضوء وعد بلفور . كذلك طلب من البعثة « المساعدة على اقامة علاقات صداقة بين اليهود ... والعرب »[٢٧] . وقد حاول الصهيونيون ، خلال فترة نشاط البعثة ، حمل الحكومة البريطانية على توسيع صلاحياتها ، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل[٢٨] .

غير أن البعثة الصهيونية لقيت ، مع وصولها الى فلسطين ، استقبالا فاترا من قبل السلطات العسكرية البريطانية ، على الرغم من رسائل التوصية ، التي كان وايزمان قد حملها معه الى الجنرال اللنبي ، قائد القوات البريطانية من لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية ، و ارثور بلفور وزير خارجيتها »[٢٩] وقد نجم هذا الفتور عن اسباب عدة . فعند وصول البعثة الى فلسطين ، كانت الحرب في اوروبا على اشدها ، مما اضطر بريطانيا الى سحب جزء لا بأس به من القوات التي كانت تحت امرة اللنبي ، لدعم القوات المقاتلة في اوروبا ، الأمر الذي جعل استتباب الأمن في فلسطين ، الى حد ما ، رهنا برضى سكانها العرب . كذلك اكتشف وايزمان ، عند وصوله الى فلسطين ، « ان المحرضين العرب لم يضيعوا وقتا في اعلان ان البريطانيين ارسلوا اليهود للاستيلاء على البلد »[٣٠] ، كما اكتشف ان كبار الضباط في قيادة اللنبي لم يسمعوا بوعد بلفور . وكانت المواقف التي اتخذتها البعثة سببا آخر في فتور العلاقات بينها وبين السلطات البريطانية ، اذ اصر اعضاؤها على « اشراكهم حالا في الادارة العسكرية ، واقامة لجنة اراض يشترك فيها خبراء من المنظمات اليهودية ... ومنحهم حق اختيار المرشحين اليهود للشرطة ، وتعديل رواتبهم . كما طالبوا ، حتى انهم بدأوا ، بتدريب كتائب نفاع عسكرية خاصة بهم ، واصروا على الاعتراف بالعبرية لغة رسمية »[٣١] . ونتيجة الاوضاع التي سادت فلسطين والمناطق المجاورة لها آنذاك من جهة ، ومواقف البعثة الصهيونية من جهة اخرى ، رفضت السلطات العسكرية البريطانية « الاعتراف » بالبعثة ، وانتهجت بدلا من ذلك سياسة تهدف ، عموما ، الى المحافظة على الاوضاع الراهنة في البلد ، ما دامت تخضع للاحتلال العسكري ، وفقا للقانون والعرف الدوليين ، الى ان يبت بمصيرها سياسيا . وبقيت السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين عند موقفها هذا ، حتى نهاية حكمها العسكري في فلسطين ،

في منتصف سنة ١٩٢٠ ، رغم المشاحنات التي نشبت بينها وبين البعثة والقيادة الصهيونية[٣٢] .

وكما فشلت في اقامة علاقات وثيقة مع السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين ، وما نتج عن ذلك من عراقيل عدة جابهتها ، لم تفلح البعثة الصهيونية في احراز انجازات تذكر بين المستوطنين اليهود في البلد ، خلال مرحلة نشاطها الاولى على الاقل . فبعد وصولها الى فلسطين ، قامت بزيارات للمستوطنات والتجمعات اليهودية في المناطق التي كانت بريطانيا قد احتلتها حتى ذلك الوقت ، للاطلاع على اوضاع سكانها وتوزيع المساعدات عليهم ، والعمل على توحيدهم . غير ان محاولات التوحيد هذه باءت بالفشل ، بسبب الخلافات المبدئية التي كانت قائمة بين اليهود من ابناء اليشوف القديم ، أهل « الحلوكاه » الذين كانوا يعيشون على الصدقات وبين المستوطنين الجدد من ابناء الهجرة الثانية واحزابها المختلفة ، وشكوك كل من الفريقين في نوايا الفريق الآخر ومواقفه[٣٣] ، بحيث لم تستطع البعثة ، في نهاية الأمر ، حتى توحيد جمعيات دفن الموتى[٣٤] . وحاول وايزمان في اثناء وجوده في فلسطين كرئيس للبعثة ، شراء حائط المبكي (البراق) ، الا ان محاولته باءت بالفشل[٣٥] . ولكنه نجح ، بدلا من ذلك ، في ارساء الحجر الاساسي للجامعة العبرية ، على جبل سكوبس في القدس ، في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩١٨[٣٦] . الا ان وايزمان اقتنع ، في اثناء وجوده في فلسطين ، بأنه لن يستطيع تحقيق مآرب الصهيونيين هناك ، ما لم تتبلور سياسة بريطانية واضحة في هذا الصدد[٣٧] . ولذلك قفل عائدا الى لندن ، في تشرين الأول ١٩١٨ ، قبيل انتهاء الحرب بقليل .

اليهود في فلسطين ينظمون انفسهم

رغم فشل البعثة الصهيونية في إقامة تنظيم يوحد المستوطنين اليهود في فلسطين وبمثلهم ، استمرت المحاولات في هذا الاتجاه ، الى ان نجح المستوطنون انفسهم في تحقيق ما عجز عنه وايزمان وصحبه . وكانت المحاولة الأولى لتنظيم اليهود في فلسطين قد جرت سنة ١٩٠٣ ، عندما زار اوسيشكين البلد ، غير انها فشلت ، اذ تفكك التنظيم الذي اقيم آنذاك بعد فترة قصيرة من تاسيسه[٣٨] . ومنذ ذلك الوقت ، توقفت المحاولات ثم استؤنفت ، باصرار وعزم كبيرين ، بعد احتلال البريطانيين القسم الجنوبي من فلسطين . فلم يمض الا يومان على دخول القوات البريطانية الى يافا ، حتى اجتمعت في « ام المستوطنات » بيتح تكفا ، في ١٨ تشرين الثاني ١٩١٧ ، مجموعة من زعماء المستوطنين ، بدعوة من بتساليل يافيه ، رئيس لجنة يهود تل ــ ابيب وعضو اللجنة التنفيذية الصهيونية سابقا ، واعلنت تاسيس لجنة تنظيمية موقتة ، للعمل على اقامة تنظيم موحد لليهود في فلسطين . واصدرت اللجنة نداء الى المستوطنات اليهودية المختلفة ، حثتهم فيه على ارسال مندوبين عنهم لاجتماع يعقد لهذه الغاية في اقرب فرصة ممكنة ، « لاننا نقف في هذه الساعة على ... ابواب نظام حكم [بريطاني] جديد ... ينبغي الا يجد هنا تشتتا يهوديا ، من دول مختلفة ، او يهودا مستوعبين بين خليط من سكان المدن والفلاحين في البلد ، بل ييشوفا* قوميا موحدا ، عبريا ومنظما ذا ثقافة ومؤسسات

---

* ييشوف ــ كلمة عبرية تعني « مستوطنة » او « استيطان » . وكان هذا التعبير يطلق ، مجازا ، على المستوطنين الصهيونيين في فلسطين ، قبل قيام اسرائيل ، باسرهم ، وعلى كافة مؤسساتهم وتنظيماتهم .

مستقلة وممثلين خاصين به ، مبعوثي تنظيمه ، الذين يعبرون عن حاجاته وطلباته امام نظام الحكم الجديد ، بحيث تتفاوض الحكومة معنا بواسطتهم »[٣٩] .

وبعد مرور اقل من شهرين على اصدار هذا النداء ، اجتمع في يافا ، في ٢ كانون الثاني ١٩١٨ ، ممثلون عن معظم المستوطنات والتجمعات اليهودية الموجودة في الجزء الجنوبي من فلسطين ، المحتل انذاك من قبل القوات البريطانية ، وقرروا اقامة « لجنة مؤقتة ليهود ارض — اسرائيل » ، كلفت باجراء الانتخابات لـ « جمعية تأسيسية »[٤٠] . واجتمعت هذه اللجنة ثانية ، في ٧ تموز (يوليو) ١٩١٨ ، بحضور وايزمان ، وباشتراك مندوبين عن يهود القدس ، الذين استطاعوا تنظيم انفسهم حتى ذلك الوقت ، ولكنها لم تحقق تقدما ينكر على اثر خلافات سيطرت عليها بسبب معارضة اليهود المتدينين منح المرأة حق الانتخاب[٤١] . ولهذا عادت اللجنة فاجتمعت ، مرة ثالثة ، في ١٨ كانون الأول ١٩١٨ ، بحضور ١١٤ مندوبا يمثلون اليهود في كافة انحاء فلسطين ، بعد ان اكملت بريطانيا احتلال الجزء الشمالي من البلد . وقرر المجتمعون تشكيل لجنة جديدة ، مؤلفة من ٣٢ عضوا ، وكلفوها بمهمة وحيدة : اجراء انتخابات للجمعية التأسيسية ، بعد ان ابت الأكثرية منح المرأة حق الانتخاب[٤٢] . وقد مارست هذه اللجنة ، على الرغم من كونها غير منتخبة ، مهام تمثيل اليهود في فلسطين امام سلطات الاحتلال البريطاني ، حتى اجريت ، في ١٩ نيسان ١٩٢٠ ، انتخابات للجمعية التأسيسية الأولى ، التي اطلق عليها اسم « اسيفات هانفحاريم » (جمعية النواب) ، وهي الهيئة الأساسية في التنظيم الطائفي اليهودي في فلسطين ، « كنيست يسرائيل » (جمعية اليهود) ، المعروفة أيضا باسم المجلس الملي اليهودي . وكان قد اشترك في الانتخابات لجمعية النواب الأولى نحو ٢٢,٢٠٠ يهودي ، يمثلون نحو ٧٧٪ ممن يحق لهم الانتخاب ، وانتخبوا ٣١٤ مندوبا ، ينتمون الى ٢٠ قائمة انتخابية ، حزبية ومحلية ومهنية وطائفية (سفاراديم واشكناز) وغير ذلك[٤٣] . أما الناخبون المتدينون (نحو ٢,٠٤٠) فقد حلوا مشكلة معارضتهم منح المرأة حق التصويت — هذه المرة — باقامة صناديق اقتراع خاصة بهم ، منعت النساء من التصويت فيها . وكانت معارضة منح المرأة حق الانتخابات سببا من الأسباب الرئيسية التي قسمت التنظيم الطائفي اليهودي في فلسطين الى شطرين ، عند الاعتراف به من قبل سلطات الانتداب .

وقد اجتمعت جمعية النواب ، لأول مرة بعد انتخابها ، في ٧ تشرين الأول ١٩٢٠ ، بعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، وانتخبت من بين اعضائها لجنة تنفيذية (« فاعاد ليئومي » — لجنة قومية) مؤلفة من ٣٨ عضوا ، انتخبوا بدورهم ، من بينهم ، ادارة (او لجنة تنفيذية مصغرة) مؤلفة من ١١ عضوا (وفي عام ١٩٢٧ اعترفت السلطات البريطانية رسميا بهذا التنظيم) .

لم يكتف المستوطنون الصهيونيون في فلسطين ، حتى قبل انتهاء الحرب ، باقامة تنظيم يمثلهم ويدافع عنهم امام السلطات الجديدة في البلد ، بل اتجهوا ايضا الى تشكيل قوة يهودية مسلحة ، بالاشتراك مع الصهيونيين في خارج فلسطين ، تحت ستار المساهمة مع بريطانيا في الحرب ، آملين ان تبقى تلك القوات تحت تصرفهم ، بعد انتهاء القتال ، مما يعزز من مواقعهم

وامكاناتهم . وكان اكثر من زعيم صهيوني قد دعا ، بعد نشوب الحرب العالمية ، الى اقامة كتائب يهودية تشترك في الحرب الى جانب الحلفاء ، لاسيما البريطانيين ، وتساعدهم على احتلال فلسطين من ايدي الاتراك . واسفرت هذه المحاولات في حينه ، عن اقامة كتيبة سائقي البغال الصهيونية (Zion Mule Corps) [٤٤] ، من بين المستوطنين اليهود الذين كانوا قد تركوا فلسطين ، على اثر نشوب الحرب ، واتجهوا الى مصر . وقد اشتركت هذه الكتيبة في الحملة التي شنتها القوات البريطانية على غاليبولي ، ثم سرحت في اوائل سنة ١٩١٦ ، بعد رجوعها الى مصر ، على اثر فشل الحملة . غير ان نحو ١٢٠ جنديا منها عادوا فانضموا الى الجيش البريطاني ، في نهاية السنة ، فنقلوا الى لندن ، ليشكلوا فيما بعد نواة الفيلق اليهودي (Jewish Legion) .

كان من ابرز المبادرين لاقامة كتيبة سائقي البغال الصهيونية ، زئيف جابوتينسكي ويوسف ترومبلدور ، ولكن الأول رفض الانضمام للكتيبة عند اقامتها ، لأن السلطات البريطانية لم تعهد اليها بمهام قتالية ، بينما وافق الثاني . ولهذا ترك جابوتينسكي مصر ، وكان قد وصل اليها بوصفه صحافيا ، بعد انشاء الكتيبة ، واتجه الى اوروبا ، عن طريق روما وباريس ، للترويج لفكرته الداعية الى تأسيس كتائب يهودية مقاتلة ، تحارب الى جانب الجيش البريطاني لاحتلال فلسطين ، ثم وصل اخيرا الى لندن . وفي بريطانيا ، جوبه جابوتينسكي بمعارضة اكثرية الزعماء الصهيونيين في البلد لخطته ، خشية ان يؤدي تنفيذها الى اعمال انتقامية من قبل الأتراك ضد المستوطنين اليهود في فلسطين ، ولكنه حظي بتاييد وايزمان لمشروعه ، وتعاون بشكل خاص مع المهندس بنحاس روطنبرغ(١٨٧٩ ــ ١٩٤٢) (صاحب امتياز توليد الكهرباء في فلسطين ، فيما بعد) . وكان روطنبرغ ، وهو من مواليد اوكرانيا عضوا ، في ايام شبابه ، في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي . ثم انضم الى الحزب الاشتراكي الثوري واشترك في ثورة ١٩٠٥ في روسيا ، واضطر على اثر فشلها الى مغادرة البلد ، خصوصا بعد ان نظم عملية اغتيال غابون ، احد كبار عملاء القيصر السريين في حزبه . وأخيرا انتقل للعيش في ايطاليا ، وتقرب هناك من الصهيونيين ، ثم انضم اليهم . وعندما قابله جابوتينسكي ، في اثناء مروره في روما ، سنة ١٩١٦ ، اكتشف انه يشارك الايمان بالفكرة نفسها ، بشان اقامة كتائب يهودية مسلحة .

ثابر جابوتينسكي ، رغم العراقيل التي جابهته ، على الترويج لفكرته ، فتطوع في الجيش البريطاني ، وقدم بالاشتراك مع ترمبلدور ، الذي لحق به الى بريطانيا ، طلبا للسلطات لاقامة كتائب يهودية[٤٥] . وقد استجابت السلطات البريطانية لهذه المحاولات في نهاية الأمر (بعد ان تم وضع الخطط النهائية لمهاجمة فلسطين واحتلالها بواسطة القوات البريطانية الموجودة في مصر) فاعلنت في اواخر آب (اغسطس) ١٩١٧ ، موافقتها على اقامة كتيبة يهودية في الجيش البريطاني ، اسمتها الكتيبة ٣٨ من حملة البنادق الملكيين (38th Battalion, Royal Fusiliers) بقيادة الكولونيل باترسون ، وعين جابوتينسكي ملازما فيها[٤٦] . ونقلت هذه الكتيبة الى فلسطين ، في حزيران (يونيو) ١٩١٨ ، حيث انضمت اليها في ايلول الكتيبة ٣٩ ، التي شكلت من متطوعين يهود في الولايات المتحدة وكندا[٤٧] ، كان من بينهم دافيد بن ــ غوريون ويتسحاق بن ــ تسفي ، اللذين كان جمال

باشا قد طردهما من فلسطين ، مع آخرين ، خلال الحرب[٤٨] وكان الزعماء الصهيونيون في اميركا ، بمن فيهم زعماء حزب بوعالي تسيون (عمال صهيون) قد رفضوا ، في البداية ، فكرة اقامة الكتائب اليهودية ، الا انهم غيروا موقفهم هذا بعد اصدار وعد بلفور ، معلنين ان من واجبهم المساهمة في اخراج الاتراك من فلسطين . وقد اشترك جنود الكتيبة ٣٨ في القتال لاحتلال الجزء الشمالي من فلسطين ، في اواخر سنة ١٩١٧ ، واحتلوا مواقع تركية شرقي نهر الاردن ، إلا أن الكتيبة ٣٩ لم تقم بأي نشاط في هذا المجال ، اذ ان معظم جنودها وصلوا الى فلسطين بعد انتهاء الحرب .

والى جانب النشاط الذي بذل لتجنيد كتائب يهودية في بريطانيا والولايات المتحدة ، جرت محاولات مماثلة بين اليهود في فلسطين ، بعد احتلال الجزء الجنوبي منها . ففي منتصف شباط ١٩١٨ ، عقد في يافا « مؤتمر متطوعين » ، دام يومين ، وحضره ٤٢ مندوبا ، لصياغة شروط التطوع في الجيش البريطاني وشعاراته . واثارت هذه الخطوة نقاشا حادا بين المستوطنين اليهود . فبينما ايدها حزب بوعالي تسيون ، عارضها الحزب المناوىء ، هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب) بقوة ، معلنا ان مثل هذا العمل قد يعرض المستوطنات اليهودية في الجليل ، التي كانت لا تزال تحت حكم الاتراك ، لمخاطر كبيرة . واستمر هذا النقاش فترة غير قصيرة ، الى ان حسم عندما اعلنت السلطات العسكرية البريطانية ، في ١٨ حزيران ١٩١٨ ، موافقتها على قبول متطوعين من اليهود في فلسطين . وباشرت السلطات على الأثر في نقل اولئك المتطوعين الى مصر لتدريبهم ، واقامت كتيبة خاصة بهم ، هي الكتيبة ٤٠ ، التي وصل عدد افرادها ، في خريف سنة ١٩١٨ ، الى نحو ١١٠٠ جندي[٤٩] . ولكن هذه الكتيبة لم تتمكن ، شأنها شأن الكتيبة ٣٩ ، من الاشتراك في القتال لاحتلال الجزء الشمالي من فلسطين ، اذ قبل ان ينتهي تدريبها كانت الحرب قد انتهت .

وبعد توقف القتال مع تركيا ، نقل جنود الكتيبة ٤٠ من مصر الى فلسطين ، وانضموا الى جنود الكتيبتين الاخريين ، مشكلين بذلك ، مع مطلع سنة ١٩١٩ ، قوة يهودية في فلسطين ، مؤلفة من نحو ٥ آلاف جندي . غير ان هذا العدد سرعان ما راح يتضاءل ، عندما اصر المتطوعون من يهود الولايات المتحدة وبريطانيا على العودة الى بلديهم ، مما اثر في المتطوعين من يهود فلسطين ، ودفع اعدادا منهم الى ترك تلك الكتائب والعودة الى مستوطناتهم وبيوتهم . ولكن على الرغم من ذلك ، اصرت القيادة الصهيونية على الاحتفاظ بمن تبقى من جنود تلك الكتائب ، ثم حملت السلطات العسكرية البريطانية على اعادة تنظيمهم ، آملة في ان تستطيع تجنيد متطوعين جدد من بين اليهود في فلسطين ، للانضمام اليهم ، فيشكلوا جزءاً من الحاميات المكلفة بحفظ الأمن في البلد بصورة دائمة . ونتيجة لهذه الجهود ، اعيد تنظيم من تبقى من المتطوعين في كتيبة واحدة ، منحت في أواخر سنة ١٩١٩ اسما جديدا : « الكتيبة اليهودية الأولى » (First Judeans) ، التي اختارت شعارا يهوديا لها : شمعدانا ذا سبعة اعمدة ، وتحته كلمة « كديماه » (الى الامام) . غير ان أيام الكتيبة كانت معدودة ، على الرغم من عملية اعادة التنظيم هذه ، اذ أثار وجودها توترا ملحوظا بين العرب ، بينما اشترك بعض جنودها في اكثر من حادثة شغب في فلسطين ، خلال الأشهر الأولى من سنة ١٩٢٠ ، مما حدا بالسلطات البريطانية الى اصدار أمر بتسريحها ، في اواخر آذار (مارس) من السنة نفسها .

وتأجل تنفيذ هذا الأمر ، نتيجة لجهود وايزمان ، حتى أواخر تموز ، عندما سرح جنود الكتيبة بأسرهم[٥٠] .

تأسيس حزب أحدوت هعفوداه

كان للكتائب اليهودية ، على الرغم من النهاية التي آلت اليها ، فوائدها على المدى الطويل بالنسبة للوطن القومي اليهودي في فلسطين . فبين جنودها تبلورت فكرة توحيد المجموعات العمالية الصهيونية في فلسطين ، وهي آنذاك القوى الرئيسية النشيطة بين المستوطنين الصهيونيين في البلد . وقد لعب بعض ضباط تلك الكتائب وجنودها دورا ملحوظا في عملية الوحدة تلك .

بدأ العمال الصهيونيون في فلسطين مساعيهم الهادفة الى توحيد صفوفهم ، وتهيئة انفسهم لأداء الدور الذي رأوا ان عليهم القيام به للنجاح في اقامة الوطن القومي ، في مرحلة مبكرة . فما ان مضى نحو ٣ اشهر على احتلال البريطانيين الجزء الجنوبي من فلسطين ، حتى عقدت المنظمة الزراعية في يهودا[٥١] مؤتمرها السابع في رحوفوت ، بين ٢٥ و ٢٧ شباط ١٩١٨ . وكان هدف المؤتمر توضيح موقف العمال الزراعيين اليهود من مستقبل النشاط الصهيوني في فلسطين ، الا انه لم يتطرق الى معالجة هذه الناحية بسبب استمرار الحرب . ولذلك تركز البحث في الشؤون التي تهم العمال الزراعيين ، حيث اتخذ المؤتمر سلسلة من القرارات اعلن فيها انه يرى « ان مركز الثقل في النشاط الصهيوني في الفترة القريبة هو العمل الفعال الواسع لتحرير الأرض وتأميمها ، وخلق ظروف سياسية واستيطانية واقتصادية وثقافية تسمح بهجرة شعبية واسعة »[٥٢] . كما اعلن ان الأراضي التي يتم استملاكها في فلسطين ، من قبل الصهيونيين ، يجب ان توضع تحت تصرف شركة الكيرن كاييمت[٥٣] ، لتكون « ملكا دائما للأمة العبرية » ، وان تخصص « لبناء بيشوف عامل وحر عليها »[٥٤] . وطالب المؤتمر المنظمة الصهيونية بانشاء « مؤسسة مالية خاصة ، يكون هدفها استصلاح الأراضي ومنح القروض الزراعية »[٥٥] للمستوطنين اليهود .

غير أن عددا من اعضاء المؤتمر ، وفي مقدمتهم ليفي شكولنيك (اشكول) (صار فيما بعد رئيسا لحكومة اسرائيل ، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٩) ، تشكى من ظواهر سلبية ، لها تأثيرها الضار على العمال الزراعيين وغيرهم على اختلاف فئاتهم . ومن أبرز تلك الظواهر التنافس الحزبي ، الذي سيطر على المنظمة وكاد يشل نشاطها ، خصوصا بعد ان راحت كل فئة حزبية تعمل من خلال مصالحها التنظيمية ، دون الاهتمام بمصلحة المجموع[٥٦] . وكان التناحر الحزبي بين اعضاء منظمتي ـ حزبي بوعالي تسيون وهابوعيل هاتسعير ، قد وصل آنذاك الى اشده ، مما نفر غير الحزبيين ودفعهم الى التكتل ، فنشأت تدريجيا فئة ثالثة : « حزب اللاحزبيين » . ولم يستطع المؤتمر اتخاذ اي اجراء يخفف من حدة التنافس بين تلك الفئات المتصارعة .

رغم انفضاض مؤتمر المنظمة الزراعية في يهودا دون اتخاذ اي قرار بشأن المسألة الرئيسية التي عقد من أجلها ، أي توضيح رؤيته لمستقبل النشاط الصهيوني في فلسطين ، استمر النقاش بين الفئات الصهيونية العمالية المختلفة حول ذلك . وساهم في استمراره بعض

الأحداث التي وقعت خلال سنة ١٩١٨ ، وأهمها وصول البعثة الصهيونية الى فلسطين في نيسان ، واتخاذ قرار بالتطوع للكتائب اليهودية في الصيف ، واحتلال بريطانيا القسم الشمالي من البلد في الخريف . ومع بداية سنة ١٩١٩ ، خصوصا اثر انعقاد مؤتمر الصلح ، الذي انعش آمال الصهيونيين بقرب فرض الانتداب البريطاني على فلسطين واقامة وطن قومي يهودي فيها ، احتدم النقاش ، وظهر ان من الضروري حسمه ، استعدادا لمهام المستقبل . وكان هذا النقاش قد تبلور حتى ذلك الوقت ، وانحصر في ثلاثة أمور رئيسية : أولها ، دور العمال في بناء الكيان الصهيوني في فلسطين ؛ ثانيها ، « جوهر العلاقات بين ارض ــ اسرائيل والمهجر عموما ، وبين الحركة العمالية في البلد والمهجر خصوصا »[٥٧] ؛ وثالثها ، « طريقة تنظيم العمال ، وهل يتم ذلك على أساس سياسي ــ حزبي ام تنظيم طبقي شامل غير حزبي ؟ »[٥٨] .

ولم يكن من السهل مباشرة العمل على حسم المواقف من هذه الأمور ، بسبب التنافس الحزبي الشديد الذي بقي مستعرا حتى ذلك الوقت . لذلك رفعت مجموعة من اللاحزبيين ، من جنود الكتائب اليهودية الذين كانوا قد عادوا آنذاك الى فلسطين ، شعار الغاء الأحزاب السياسية ، واستبدالها بتنظيم شامل ، يوحد العمال على اسس طبقية . وكان بين مجموعة اللاحزبيين بيرل كاتسنلسون ، ويتسحاق طابنكين ، ودافيد ريمز ، وشموئيل يفنيئيلي ، وغيرهم ، ممن اصبحوا فيما بعد بين كبار زعماء الجناح العمالي الصهيوني في فلسطين .

وجدت مجموعة اللاحزبيين هذه استجابة لدعواتها لدى فئات عديدة من بوعالي تسيون . وكان اعضاء فرع الحزب في فلسطين ، منذ تأسيسه سنة ١٩٠٦ ، قد ابتعدوا تدريجيا عن المواقف النظرية « المتصلبة » التي اتخذها الحزب ــ الام في روسيا ، ويلائمون بين نظرتهم وعقيدتهم والواقع الجديد في فلسطين[٥٩] . وحتى سنة ١٩١٣ ، كان اعضاء بوعالي تسيون في فلسطين قد تخلوا ، بصورة شبه نهائية ، عن الأسس العقائدية لبوعالي تسيون في روسيا ، المستندة الى الماركسية بتفسيرها البروخوفي ، واستبدلوها بنظريات اخرى ، اساسها ما سموه « الاشتراكية البناءة » . وانطلاقا من هذه المواقف ، تحفظ حزب بوعالي تسيون تجاه نظرية صراع الطبقات بمفهومها المتعارف عليه ، وان لم يتخل عنها نهائيا وشدد ، بدلا من ذلك ، على دور البناء الفعال الذي ينبغي ان يلعبه العمال الصهيونيون لاقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، في ضوء الاوضاع الخاصة للوجود اليهودي في البلد ، مؤكدا ان هدفه هو اقامة مجتمع يهودي هناك ، لا الانهماك في تطبيق نظرية صراع الطبقات على مجتمع غير قائم . « فالاشتراكية ليست نظرية هدم فقط . واذا لم يكن في ارض ــ اسرائيل ما يمكن هدمه ، فان فيها مجالا واسعا للخلق ... [كما] اننا قد اسسنا في البلد ــ على حد تعبير بن ــ غوريون ــ مشروعا لم يخطر في بال رفيقنا بروخوف ، المقيم في الخارج ... واتضح لنا انه لا يكفي ان نستولي على السلطة لكي نقلب النظام الاجتماعي ، ولا يكفي أيضا ان نهدم النظام ، بل علينا أن نسعى الى بناء اقتصاد قومي جديد »[٦٠] . ولذلك كان حزب بوعالي تسيون من اوائل المستجيبين لدعوات اللاحزبيين بشأن ضرورة توحيد الاحزاب الصهيونية العمالية في فلسطين . ولكن الحزب الآخر ، هابوعيل هاتسعير ، اتخذ موقفا مغايرا ، برفضه الدعوة الى الوحدة ، واقترح بدلا من ذلك اقامة « اتحاد فدرالي »[٦١] بين الأحزاب ، الا ان اقتراحه رفض .

في ضوء هذه المواقف ، استأنف دعاة التوحيد نشاطهم ، فشكلوا لجنة عمل سداسية ، تألفت من بن ــ غوريون ، وبن ــ تسفي عن بوعالي تسيون ، وطابنكين وكاتسنلسون وريمز ويفنيئيلي عن اللاحزبيين ، ودعت الى مؤتمر عام للعمال الزراعيين ، عقد في بيتح تكفا ، في ٢٦ اذار ١٩١٩ . وبعد ان ناقش المؤتمر ، على مدى يومين ، مشاريع الوحدة المقترحة ، انتخب اعضاءه ، وقدر عددهم بنحو ١٥٠٠ شخص ، ٥٨ مندوبا عنهم للبت في تلك المشاريع . ولما كانت اكثرية اولئك المندوبين من مؤيدي الوحدة (٣٨ من اللاحزبيين و ١٩ من بوعالي تسيون ، مقابل ١١ من هابوعيل هاتسعير) فقد تقرر ، خلافا لرأي هابوعيل هاتسعير ، اقامة الحزب الموحد . وعلى الأثر ، عقد في اليوم الثالث مؤتمر عام لممثلي العمال ، ضم غير الزراعيين منهم ايضا ، بالاضافة الى اعضاء النقابات المهنية وبعض المثقفين ، واشترك فيه ٨١ مندوبا (منهم ٤٧ عن العمال الزراعيين و ١٥ عن عمال المدن و ١٩ عن المتطوعين في الكتائب اليهودية) يمثلون ١٨٧١ عاملا . وقرر المؤتمر اقامة « الاتحاد الصهيوني ــ الاشتراكي لعمال ارض ــ اسرائيل ، احدوت هعفوداه » (وحدة العمل) ، الذي حل مكان بوعالي تسيون في فلسطين ، وسرعان ما تحول الى حزب ضم اكثرية العمال اليهود في البلد ، رغم احجام هابوعيل هاتسعير واقلية صغيرة ، يسارية ، من بوعالي تسيون عن الانضمام اليه[٦٢] .

اعتبر احدوت هعفوداه ، منذ تأسيسه ، انه ليس مجرد حزب جديد في فلسطين ، هدفه العمل السياسي او الاستيلاء على الحكم فحسب ، بل هو تنظيم طلائعي شامل ، يسعى الى توحيد كل القوى العالمية الصهيونية ، واقامة مجتمع عمالي يهودي في فلسطين ، بكل مقوماته . ولذلك اعلن في دستوره انه يعتبر « حركة العمل [الصهيونية] في ارض ــ اسرائيل فرعا من حركة العمل الاشتراكية في العالم ، الساعية الى تحرير الانسان تحريرا شاملا من نير النظام القائم ، الذي يحكم رأس المال الخاص في مصير الأمة ، ونتاجها الاقتصادي والثقافي ، وعلاقات الشعوب والدول »[٦٣] . ولتنفيذ عملية التحرير هذه لا بد من اقامة مجتمع يعيش على العمل ، بعد « تحويل المصادر الاولية والاملاك ، التي جمعت على مر الأجيال ، من ملكية الفرد الى سلطة المجموع ، وتنظيم كل شؤون العمل والملك بواسطة المجتمع العامل »[٦٤] . كما اعلن الحزب انه يعتبر « حركة العمل في ارض ــ اسرائيل فرعا من الحركة الصهيونية بين اليهود ، الساعية الى انقاذهم من المهجر ، وهدفها : بعث اليهود العائدين بجماهيرهم الى بلادهم ليستوطنوا فيه ... ويتحولوا الى شعب حر يحكم بلده ويتحدث بلغته العبرية ينظم حياته وفق مشيئته ، ويخلق قيمه المادية والروحية ويطورها »[٦٥] .

وانطلاقا من مواقفه هذه ، اعلن احدوت هعفوداه انه يقبل بين صفوفه كل من يعتاش على جهده ، دون استغلال عمل غيره ، حتى لو كان من غير طبقة العمال المأجورين . واوضح الحزب ايضا ان بناءه التنظيمي سيستند الى النقابات المهنية المستقلة ، بحيث يكون اعضاء تلك النقابات اعضاء فيه . وفي ختام برنامجه ، اعلن احدوت هعفوداه انه سينضم ، بصفة منظمة قطرية مستقلة ، الى المنظمة الصهيونية العالمية والأممية الاشتراكية[٦٦] .

ومع مرور الوقت ، صار احدوت هعفوداه اكبر حزب صهيوني في فلسطين (وفي سنة ١٩٣٠ ، اتحد مع هابوعيل هاتسعير ، واسس معه حزب مباي ، المعروف منذ سنة ١٩٦٨ ، عندما أتحد مع فئات عمالية ، باسم حزب العمل الاسرائيلي) . وبحكم موقعه هذا ، تصدر

الحزب ، بأسمائه المختلفة ، النشاط الصهيوني في فلسطين ، ثم تسلم مقاليد الحكم في اسرائيل مدة طويلة .

محاولات دفع العرب للموافقة على مطالب الصهيونيين

ما ان مضت عشرة ايام على استسلام تركيا ، في ٣١ تشرين الأول ١٩١٨ ، حتى استسلمت المانيا ، ثم اعلنت الهدنة في الحادي عشر من تشرين الثاني ، وانتهت بذلك الحرب العالمية الأولى . وبعد اقل من شهرين ، عقد في فرساي ، بالقرب من باريس ، في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ ، مؤتمر الصلح لحل المشاكل الناجمة عن الحرب ، وايجاد صيغ جديدة ، للعلاقات بين الشعوب . وكان الحلفاء المنتصرون هم اصحاب الكلمة العليا في ذلك المؤتمر ، اذ ان الهيئة الرئيسية فيه ، التي سميت « مجلس العشرة » ، كانت مشكلة من مندوبين عن كل من دول الحلفاء الرئيسية الخمس : بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة واليابان . وفيما يتعلق بالمشرق العربي ، كانت بريطانيا وفرنسا هما صاحبتا القرار الاخير ، خصوصا ان الأولى كانت تسيطر ، مع حلفائها العرب ، على معظم اراضيه .

واستعدادا لعقد مؤتمر الصلح ، راحت بريطانيا تتخذ الاجراءات التي تكفل اصدار قرارات عنه متجانسة مع مصالحها . وكان من بين تلك الاجراءات ، كما أشرنا ، محاولة تشجيع الصهيونيين واستغلال نفوذهم . ولكن قبل الشروع في ذلك ، كان لا بد من محاولة التوفيق فيما بينهم وبين العرب ، لمنع تقديم طلبات متعارضة من قبل اي من الفريقين ، الى المؤتمر ، ثم تقوية الجبهة المعارضة للنفوذ الفرنسي في المشرق ، واخيرا تضييق هذا النفوذ قدر الامكان .

بدأت المحاولات البريطانية للتوفيق بين الصهيونيين والعرب ، عمليا ، في وقت مبكر . ففي اواخر آذار ١٩١٨ ، عندما وصل وايزمان الى مصر على رأس البعثة الصهيونية ، وهي في طريقها الى فلسطين ، اقترح المندوب السامي البريطاني في مصر ، على اعضاء البعثة ، مقابلة بعض الزعماء العرب هناك ، ممن كانوا على علاقة بشؤون سوريا ، لازالة ما تكون لديهم من شكوك حيال المخططات الصهيونية في فلسطين . واستجاب وايزمان للاقتراح وعمل بموجبه[٦٧] . بوصول البعثة الصهيونية الى فلسطين اجتمع وايزمان ، بتأييد من اورمبسي — غور ، ضابط الاتصال البريطاني الملحق بالبعثة ، مع عدد من الوجهاء العرب في البلد ، لهذه الغاية ، الا ان القضايا السياسية لم تبحث في تلك الاجتماعات[٦٨] . واستؤنفت هذه المحاولات ، بعد بضعة اشهر ، ذلك عندما قام وايزمان ، بناء على نصيحة الجنرال اللنبي ، بمقابلة الامير فيصل في ٤ حزيران ١٩١٨ ، في مقر قيادته الى الشمال من العقبة ، واجاب عن اسئلته ، المتعلقة بالبرنامج الصهيوني »[٦٩] ، بينما اعرب فيصل عن رغبته في ان « يرى العرب واليهود ينسقون فيما بينهم خلال مؤتمر الصلح المقبل »[٧٠] غير ان الرجلين لم يتوصلا الى اي اتفاق .

تجددت محاولات الصهيونيين ، بمساعدة البريطانيين ، الاجتماع بفيصل والتوصل الى اتفاق معه ، بعد وصوله الى باريس في اواخر سنة ١٩١٨ ، لحضور مؤتمر الصلح ، وهو يعاني

وضعا حرجا . فعند وصول فيصل الى ميناء مارسيل الفرنسي ، وذهابه بعد ذلك الى لندن ثم عودته الى فرنسا لحضور مؤتمر الصلح ، رحبت به الحكومة الفرنسية فعلا ، ولكنها اوضحت له انها تفعل ذلك باعتباره مجرد زائر ، لا يتمتع بأية صفة رسمية ولا يمثل احدا[٧١] . كذلك عارضت الحكومة الفرنسية منح بعثة الحجاز مقعدا في مؤتمر الصلح ، ولم تتخل عن معارضتها هذه الا تحت ضغط شديد من بريطانيا . وكان تصرف فرنسا هذا ، نذيرا بالموقف الذي ستتخذه من طلبات العرب بشأن الاعتراف باستقلالهم ، وبالصعوبات التي ستضعها في طريقهم ، خصوصا ان الفرنسيين كانوا قد احضروا الى المؤتمر بعثتين عربيتين من سوريا ولبنان ، لكي تطالبا بمنح فرنسا حق الانتداب على هذين البلدين . ومن خلال ما نجم عن تلك الصعوبات من نقاط ضعف ، حاول الصهيونيون والبريطانيون الوصول الى فيصل ، موحين له بأن الصهيونيين ، باستخدامهم نفوذهم في دول عدة ، قد يساعدونه في الحصول على استقلال العرب اذا وافق على « التضحية » بفلسطين « والتنازل » عنها ، في سبيل الحصول على استقلال المناطق العربية الاخرى . ويبدو ان فيصل قد اوحي اليه ، بشكل او بآخر ، بأن البريطانيين سيكونون على استعداد لرفض المطاليب الفرنسية للسيطرة على اجزاء من الشرق العربي ، بموجب اتفاقية سايكس ــ بيكو في حال الموافقة على وعد بلفور . ومن ناحية اخرى ، لم يكن فيصل في وضع يسمح له بتجاهل طلبات البريطانيين ، الذين كانوا يمولون نشاطه . وقد شدد الصهيونيون من مطاردتهم اياه خلال المؤتمر ، وحاولوا التقرب منه بشتى الطرق[٧٢] ، ونجحوا في ترتيب لقاء بينه وبين الرئيس الاميركي ولسون . وقد اثمرت هذه الجهود اخيرا ، اذ وقع فيصل اتفاقا مع وايزمان في ٣ كانون الثاني ١٩١٩ . وصاغ تلك الاتفاق ، باللغة الانكليزية ، مرافق فيصل ومستشاره البريطاني لورنس ، « صاحب الشخصية الفذة ــ على حد تعبير وايزمان ــ الذي ينبغي ان نشكره على الخدمات ... التي قدمها لقضيتنا »[٧٣] .

تنص اتفاقية فيصل ــ وايزمان[٧٤] ، فيما تنص عليه (بعد المقدمة التي تشيد بالقرابة العرقية والصلات القديمة القائمة بين العرب واليهود) على قيام دولتين في الشرق العربي ، احداهما فلسطين ، وثانيهما الدولة العربية المجاورة لها . « وتحدد ، بعد اتمام مشاورات مؤتمر [الصلح] مباشرة ، الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين »[٧٥] . كما تنص الاتفاقية على ان « تتخذ ، عند انشاء دستور ادارة فلسطين ، جميع الاجراءات الكفيلة بتقديم اوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ باليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ [اي وعد بلفور] . ويجب ان تتخذ جميع الاجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين على مدى واسع ، والحث عليها باقصى ما يمكن من السرعة ، تسهيلا لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة . وينبغي ، لدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات ، ان تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ، وان يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي »[٧٦] . كذلك جاء في احدى المواد ، ان « الفريقين المتعاقدين » يتعهدان بالعمل المشترك من خلال « الاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية ، لدى مؤتمر الصلح »[٧٧] وهذا بيت القصيد . غير ان فيصل اضاف تحفظاته على هذه الاتفاقية ، بخط يده ، موضحا انه « يجب علي ان اوافق على المواد المذكورة اعلاه ، بشرط ان يحصل العرب على استقلالهم ، كما

طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر [كانون الثاني] يناير المرسلة الى وزارة خارجية حكومة بريطانيا العظمى . ولكن اذا وقع اقل تعديل او تحوير [في المطاليب الواردة في المذكرة] ، يجب الا اكون عندها مقيدا باية كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة ، لا شأن ولا قيمة قانونية لها ، ويجب الا اكـــون مسؤولا بأي شكل من الأشكال » (٧٨) .

إلا أن تحفظات فيصل هذه لم يكن لها ، عمليا ، اية قيمة ، اذ كان الهدف الاساسي من وراء هذه الاتفاقية ، هو اقناع مؤتمر الصلح ان العرب لا يعارضون المخطط الصهيوني في فلسطين . وقد اثبت الاتفاقية هذا الدور ، خصوصا بعد ان تصرف فيصل بما يتفق معها ، في خطابه امام المؤتمر . ففي أواخر الشهر الذي وقعت فيه الاتفاقية ، قرر مؤتمر الصلح ان المناطق العربية المحتلة في المشرق لن تعاد الى الحكم العثماني . وبعد هذا القرار باربعة ايام ، اي في ٣ شباط ١٩١٩ ، تقدم الصهيونيون بطلباتهم الى المؤتمر ، في مذكرة(٧٩) شارك هربرت صموئيل في وضعها ، بموافقة وزارة الخارجية البريطانية . وركز الصهيونيون في مذكرتهم تلك على ضرورة الاعتراف بالعلاقة التاريخية بين اليهود وفلسطين ، واعلان البلد وطنا قوميا لليهود ، ومنح بريطانيا حق الانتداب عليه(٨٠) . كما ارفق الصهيونيون مذكرتهم بخريطة تحدد المنطقة التي يطالبون بأن يقام عليها الوطن القومي اليهودي . وتضم هذه المنطقة كامل فلسطين ، بحدودها ايام الانتداب البريطاني ، مع جنوب لبنان حتى شمال نهر الليطاني ، ومنطقة الجولان في جنوب سوريا ، وكل القسم الماهول من شرق الأردن ، حتى الخط الحجازي(٨١) . وبعد ٣ ايام من تقديم الصهيونيين طلباتهم ، تحدث فيصل ، في ٦ شباط ١٩١٩ ، امام مؤتمر الصلح ، فطالب بمنح كل بلدان المشرق العربي استقلالها ، عدا فلسطين ، التي ينبغي ان يبت في مصيرها من قبل كافة الاطراف المعنية ، نظرا لـــ« طابعها الدولي »(٨٢) ، ثم طالب بارسال لجنة تحقيق من قبل مؤتمر الصلح ، الى المشرق العربي ، لاستطلاع رأي سكانه قبل البت في مصيرهم ، وأيده في طلبه هذا الدكتور هوارد بلس رئيس الجامعة الاميركية في بيروت ، في اثناء ادلائه بشهادته امام المؤتمر .

وفي ٢٧ شباط ١٩١٩ ، استمع مؤتمر الصلح الى شهادات الوفد الصهيوني الذي مثل امامه برئاسة سوكولوف ووايزمان . وكرر سوكولوف امام المؤتمر ما جاء في المذكرة التي كان الصهيونيون قد تقدموا بها في مطلع الشهر،بينما أسهب وايزمان في تعداد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لانشاء « فلسطين يهودية »(٨٣) . وعندما سأله روبرت لانسينغ ، وزير الخارجية الاميركية ، عما يعنيه،باستعماله هذه العبارة ، أجاب وايزمان انه يعني خلق ظروف يمكن معها ، عن طريق الهجرة اليهودية ، « ان تصبح ... فلسطين يهودية ، كما ان انكلترا انكليزية »(٨٤) ، ضاربا مثلا على ذلك ، النجاح الذي حققه الفرنسيون في تونس(٨٥) .

ويبدو ان كشف الصهيونيين عن نواياهم بالنسبة لفلسطين ، على هذه الصورة ، اثار شكوك فيصل وغضبه ، اذ نشرت احدى الصحف الباريسة على الاثر مقابلة معه ، تضمنت عبارات معادية جدا للصهيونية . وعلى الاثر استانف الصهيونيون وحلفاؤهم الضغوط عليه ، فقام بكتابة رسالة(٨٦) مؤرخة في ٣ اذار ١٩١٩ الى فيلكس فرانكفورتر ، بصفته عضوا في الوفد

الصهيوني الاميركي ، لازالة الانطباع السلبي الذي خلفته المقابلة . وفي مطلع هذه الرسالة يكرر فيصل العبارات المألوفة عن علاقات القربى بين العرب واليهود ، « ابناء العم » ، ويعلن « [اننا] نحن العرب ، لاسيما المثقفين منا ، ننظر بتعاطف عميق الى الحركة الصهيونية . ان بعثتنا هذا في باريس مطلعة تماما على الاقتراحات التي قدمتها المنظمة الصهيونية الى مؤتمر [الصلح] ، ونعتقد انها معتدلة ومناسبة . وسنقوم بكل ما في وسعنا ، بقدر ما يتعلق ذلك بنا ، بالعمل على قبولها . اننا نرحب من اعماق قلوبنا بعودة اليهود الى ديارهم »[٨٧] . وعلى الرغم من أن مصير فلسطين حسم في نهاية الأمر ، من قبل مؤتمر الصلح ، بناء على موازين القوى والمصالح الامبريالية التي كانت قائمة انذاك ، مما يجعل اتفاقية وايزمان مع فيصل ، ورسالة هذا الاخير الى فرانكفورتر ، تتسمان باهمية هامشية ، من حيث تأثيرهما في تقرير مصير فلسطين وشعبها ، فان وايزمان يؤكد في سيرة حياته مرتين ان هاتين الوثيقتين اتسمتا بـ « اهمية كبرى » ، و « ساعدتا كثيرا على خلق موقف ايجابي من التطلعات الصهيونية ، لدى الدول الاربع الكبرى »[٨٨] .

نظام الانتداب

امتنع مؤتمر الصلح ، بعد الفراغ من سماع الطلبات والشهادات بشأن بلدان المشرق العربي ـ خلال الاشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩١٩ ، عن اتخاذ أي قرار بشأن مصير تلك البلدان ، نتيجة الخلافات التي استحكمت بين دول الحلفاء الكبرى ، ولم يتمكن المؤتمر من حلها آنذاك ، فيما يتعلق بمطامعها في المنطقة . كما ان تركيا لم تكن حتى ذلك الوقت ، قد « تنازلت عن حقوقها » في تلك البلدان ، التي كانت تحكمها قبل ان تحتلها دول الحلفاء ، مما أخر عملية البت في مصيرها . ولهذا قرر المؤتمر ، بدلا من ذلك ، ونتيجة للاقتراحات المتضاربة التي قدمت له ، قبول اقتراح الرئيس الاميركي ولسون بارسال لجنة تحقيق من قبله الى المشرق ، للوقوف على آراء سكانه في مسألة تقرير مصيرهم وطريقة حكمهم . وكان من المفترض ، بحسب الاقتراح ، ان تشكل لجنة التحقيق من مندوبين عن كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة . غير ان الدول الثلاث الأولى امتنعت ، بصورة أو بأخرى ، عن ارسال مندوبين عنها ، فاضطرت اللجنة اخيرا الى الاتجاه للمشرق ، في ٢٩ أيار (مايو) ١٩١٩ ، وهي مؤلفة من مندوبين اميركيين فقط هما هنري كينغ وشارل كراين (وكانت هذه اللجنة الأولى في مجموعة من لجان التحقيق ، على اختلاف انواعها ، التي قدر لها ان تبحث في القضية الفلسطينية ، حتى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين سنة ١٩٤٨) .

أمضت لجنة كينغ ـ كراين عدة أسابيع في المنطقة ، زارت خلالها اماكن مختلفة ، وقابلت وفودا عديدة ، كان من بينها وفد يمثل السكان اليهود في فلسطين ، تعهد لها بان يحصل العرب على حقوق اقلية قومية في البلد ، عندما ينتقل الحكم فيه الى ايدي اليهود كذلك قدمت اللجنة مئات العرائض من قبل السكان على اختلاف فئاتهم[٨٩] .

عادت اللجنة الى اوروبا وقدمت تقريرها الى الدول الممثلة في مؤتمر الصلح ، ١٩١٩ . وقد جاء في التقرير ان اللجنة اكتشفت « ان الشعور العدائي نحو الصهيونية ليس قاصرا على فلسطين فحسب ، بل يشمل سكان سوريا بوجه عام ، فان ٧٢ في المائة من مجموع العراض

التي تناولتها اللجنة في سوريا مضادة للصهيونية . ولم ينل مطلب نسبة اكبر من هذه النسبة سوى الوحدة السورية والاستقلال »(٩٠) . وقالت اللجنة ايضا ان اغلبية السكان تؤيد ، بحسب رأيها ، منح الانتداب ــ اذا لم يكن بد من فرضه ــ للولايات المتحدة الاميركية بالدرجة الاولى ، وتليها بريطانيا في الدرجة الثانية ، بينما رفضت الوصاية الفرنسية من قبل الاكثرية . أما سبب تفضيل الانتداب الاميركي على غيره ، فهو ان الرئيس ولسون كان قد اعلن ، في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ ، ما اسماه « النقاط الاربع عشرة » لتسوية المشاكل الناجمة عن الحرب بعد انتهائها . وقد نصت النقطة الخامسة من تلك النقاط على وجوب تسوية اية مشكلة استعمارية بما يتلاءم مع مصالح الشعوب المستعمرة ، لا وفقا لارادة القوى الاستعمارية فحسب . أما النقطة الثانية عشرة فقد اشارت الى امكانية منح الشعوب غير التركية ، ومن ضمنها العرب ، في الامبراطورية العثمانية ، حكما ذاتيا ، وهي مواقف كانت دول الحلفاء الأخرى ، خصوصا بريطانيا وفرنسا ، بعيدة عنها .

غير ان الرئيس ولسون لم يحرك ساكنا ، على الرغم مما اوردته لجنة كينغ ــ كراين بشأن مطالبة العرب بالاستقلال وحقهم في تقرير مصيرهم بانفسهم ، وهو الشعار الذي رفعته الولايات المتحدة عاليا ، وبالتالي امتنع ولسون حتى عن نشر تقرير اللجنة (الذي لم ينشر الا بعد ان تم اقرار الانتداب البريطاني على فلسطين) . ويبدو ان ولسون ، بموقفه هذا ، اراد عدم احراج الفرنسيين نظرا لمشاعر العداء لهم ، التي اوضحها التقرير ، ونتيجة الضغوط الصهيونية عليه ، خصوصا من قبل صديقه براندیس ، بسبب العداء للصهيونيين الذي اشار اليه التقرير ايضا . ولكن ، من ناحية ثانية ، كان ثمة مجال للشك في فعالية أية خطوة ، كان يمكن للرئيس ولسون ان يتخذها استنادا الى ذلك التقرير . ففي ذلك الوقت ازدادت في اميركا قوة التيار السياسي الداعي الى الاحجام عن زج البلد في مشاكل غير اميركية عموما ، وفي المشاكل الأوروبية خصوصا ، لدرجة ان الكونغرس رفض في ١٩ تشرين الثاني ١٩١٩ اتفاقية فرساي عندما عرضت عليه وكرر رفضه اياها بعد ان عرضت عليه مرة ثانية في ١٩ آذار ١٩٢٠ . ونتيجة هذا الموقف فقدت الولايات المتحدة ، عمليا ، كل تأثير فعال على مؤتمر الصلح ، وامتنعت ايضا عن الانضمام الى عصبة الأمم ، التي باشرت عملها في مطلع سنة ١٩٢٠ . ومتابعة لهذه السياسة ، قامت الولايات المتحدة ، خلال سنتي ١٩٢١ ــ ١٩٢٢ ، بعقد اتفاقات صلح منفردة مع الدول التي كانت في حالة حرب معها ، ومن ضمنها تركيا ــ ثم انطوت على نفسها لفترة غير قصيرة . وكانت اليابان ايضا قد حملت على اتخاذ موقف مماثل . وبذلك فتح المجال امام بريطانيا وفرنسا وايطاليا للتحكم في مؤتمر الصلح ومباحثاته وتأمين مصالحهما على الوجه الأكمل .

وعلى أية حال ، وحتى قبل وقوع هذه التطورات ، كانت دول الحلفاء الكبرى قد اتخذت قرارها بشأن مصير البلدان التي كانت خاضعة لحكم اجنبي ، ومن ضمنها بلدان المشرق العربي . ففي ٢٨ حزيران ١٩١٩ ، أي قبل تقديم لجنة كينغ ــ كراين تقريرها بشهرين تماما ، وقعت اتفاقية فرساي (وميثاق عصبة الأمم) . وفي التاسع من الشهر التالي صادقت المانيا على الاتفاقية ، على ان يبدأ سريان مفعولها في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٠ . و « اخترعت » عصبة الأمم نظام حكم جديداً ، ضمنته ميثاقها ، لتطبيقه على شعوب الدول

المستعمرة سابقا ، اطلق عليه اسم الانتداب ، بعد ان اصبح واضحا أن من غير المستحسن اخضاع تلك البلدان لحكم استعماري مباشر . ويسري نظام الحكم هذا ، بموجب ميثاق عصبة الأمم (المادة ٢٢) على « المستعمرات والبلاد التي زالت عنها صفة التبعية للدول التي كانت تحكمها سابقا نتيجة للحرب الاخيرة ، والتي يقطنها اقوام لا يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة ، ويجب ان يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يعدان وديعة مقدسة في عنق المدنية ، وان الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب ان يشتمل عليها هذا الميثاق » . وقررت دول الحلفاء ايضا أن « احسن وسيلة » ، للمحافظة على ذلك « الوديعة المقدسة » ــ على حد تعبير الميثاق ــ هي « ان يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للامم المتقدمة ، والتي تستطيع ، بسبب مواردها وخبرتها او موقعها الجغرافي ، ان تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على أحسن وجه وتتقبلها ، ويجب عليها ان تمارس هذه الوصاية بوصفها دولا منتدبة بالنيابة عن عصبة الأمم » . كذلك اقرت انواع مختلفة من الانتداب ، كان « ارقاها » ذاك الذي فرض على « شعوب معينة [من بينها العرب] كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية ... وصلت الى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كأمم مستقلة ، خاضعة لقبول الارشاد الاداري والمساعدة من قبل الدول المنتدبة ، حتى تلك الوقت الذي تصبح فيه هذ الشعوب قادرة على النهوض وحدها . ويجب ان يكون لرغبات هذه الشعوب المقام الاول في اختيار الدولة المنتدبة » . وبلغة اخرى ، كان الهدف من فرض انتداب واحدة من « الامم المتقدمة » ــ على حد تعبير ميثاق عصبة الأمم ــ على بلد ما وتكليفها بحكمه وتنظيم ادارته لفترة معينة ، تختلف باختلاف درجة الرقي التي وصل اليها سكان ذلك البلد ، هو مساعدة اولئك السكان على التقدم وتحسين احوالهم ، حتى يصلوا الى درجة يستطيعون معها الحصول على استقلالهم واقامة حكمهم الوطني . وهذا ما حدث فعلا ، في نهاية الأمر ، في بلدان كثيرة ، منها سوريا ولبنان والعراق ، ودول افريقية عدة . غير ان هذه لم تكن هي الحال بالنسبة لفلسطين ، التي صيغ صك الانتداب عليها بشكل يهدف اساسا الى تسهيل اقامة الوطن القومي اليهودي فيها ، كما سنرى .

المعارضة العربية

عندما كانت دول الحلفاء ماضية في تنفيذ خططها بالنسبة للمشرق العربي ، وغيره من المناطق ، محاولة الاتفاق فيما بينها على اقتسام الاسلاب ، كان العرب في المشرق يعربون عن معارضتهم ، بمختلف الأشكال ، فرض أية وصاية عليهم عموما ، أو منح الصهيونيين أية حقوق استثنائية في فلسطين خصوصا . وكانت معارضة عرب فلسطين للصهيونيين ، التي تبلورت اساسا خلال السنوات الخمس التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، قد تجددت بعد دخول البريطانيين الى البلد بفترة وجيزة . وفي منتصف سنة ١٩١٨ ، وجدت هذه المعارضة تعبيرا عنها في قيام جمعيات اسلامية ــ مسيحية في مدن واماكن عدة في فلسطين ، كان احد الاهداف الرئيسية التي توحدها معارضتها للصهيونية (ويقال ان بعض تلك الجمعيات اقيمت بايحاء من ضباط بريطانيين متعاطفين مع العرب) . كذلك شكلت عدة جمعيات اخرى ، سياسية وثقافية[٩١] ، هدفها المحافظة على طابع فلسطين العربي . وعند حلول الذكرى الأولى لوعد بلفور ، في ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ ، قامت مسيرة احتجاج في القدس ، اصطدمت

بالشرطة ، فحكم على عربيين بالسجن ، مما ادى الى قيام اول تظاهرة عربية بقيادة موسى كاظم الحسيني ، رئيس بلدية القدس ، الذي قدم احتجاجا خطيا الى الحكومة . كما ارسل احتجاج مماثل الى الحكومة الاميركية[٩٢] . كما قام وفد من الوجهاء العرب ، في القدس ويافا ، بتقديم احتجاج رسمي الى السلطات العسكرية البريطانية ضد اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[٩٣] .وفي مستهل سنة١٩١٩ ، كان جابوتينسكي يبلغ البعثة الصهيونية ، استنادا الى معلومات وصلته من وحدة تابعة للبعثة ، انشأها هو وسماها وحدة المعلومات للبعثة عن قيام منظمات فلسطينية مسلحة ، منها « الاخاء والعفاف » و « الفدائية » تستعد لمحاربة اليهود . ولذلك « عملت على جمع السلاح والتدرب عليه ، وحضرت قوائم باسماء وجهاء اليهود واماكن سكنهم ، وتقوم بالتحريض بين البدو في النقب وشرق الاردن ، وتنظيم رجال شرطة وضباط ، والتجسس ضد اليهود . وهناك تنظيمات مماثلة في القدس ويافا وغزة ونابلس وطولكرم وحيفا ومدن واماكن اخرى »[٩٤]. وخلال الاشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩١٩ ، عندما كان مؤتمر الصلح يبحث ، فيما يبحث من قضايا معروضة عليه ، مسألة البت في مصير فلسطين ، ارسل الفلسطينيون ، الذين تفاهم الاتراك من البلد ، واعضاء الجمعيات الاسلامية واعيان طولكرم ، اكثر من احتجاج الى المؤتمر ، على سلخ فلسطين عن سوريا وجعلها وطنا قوميا يهوديا ، والسماح بهجرة اليهود اليها[٩٥] . كذلك ارسل المندوبون الى المؤتمر العربي الفلسطيني الاول ، في ٣ شباط ١٩١٩ ، برقية الى مؤتمر الصلح سجلوا فيها « احتجاجهم الشديد بسبب ما سمعوه من ان الصهيونيين نالوا وعدا بجعل بلدنا وطنا قوميا لهم ، وانهم ينوون الهجرة الى هذا البلد واستعماره . وعليه فاننا نحن المسلمين والمسيحيين المجتمعين بصفة مندوبين لأمة عربية حية من الامم الضعيفة ... جئنا بهذا رافضين رفضا باتا كل قرار يتخذ بهذا الصدد قبل اخذ رأينا ... ورغباتنا وامانينا التي سنعرضها »[٩٦] .

وكان المؤتمر العربي الفلسطيني الأول قد انعقد في الفترة الواقعة بين ٢٧ كانون الثاني و ١٠ شباط ١٩١٩ ، من مندوبين عن الجمعيات الاسلامية والمسيحية في مختلف انحاء فلسطين ، للبحث في عرض مطاليب الفلسطينيين على مؤتمر الصلح . وقد اتخذ المؤتمر ، بالاضافة الى البرقية التي ارسلها الى مؤتمر الصلح ، سلسلة من القرارات ، اعلن بموجبها انه يعتبر « فلسطين جزءا من سوريا العربية ، اذ لم يحصل قط أن انفصلت عنها في أي وقت من الاوقات . ونحن مرتبطون بها بروابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية » . ولهذا « نعرب عن رغبتنا بأن لا تنفصل سوريا الجنوبية او فلسطين عن حكومة سوريا العربية المستقلة ، وان تكون متحررة من جميع انواع النفوذ والحماية الاجنبيتين»[٩٧]. كذلك اعلن المؤتمرون ان حكومة البلد ستطلب كل مساعدة تحتاجها ، من « صديقتها بريطانيا العظمى ... شريطة ان لا ينتقص ذلك من استقلالها او يؤثر في الوحدة العربية بأي شكل من الاشكال ، كما انها ستبقى على علاقات طيبة مع الدول الحليفة »[٩٨] .

ولتأكيد رغبته في « ان لا تنفصل سوريا الجنوبية او فلسطين عن حكومة سوريا العربية المستقلة .» ، نشط المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في ارسال مندوبين من فلسطين لحضور المؤتمر السوري العام ، المنعقد في مطلع تموز ١٩١٩ ، في دمشق . وكان ذلك المؤتمر قد قرر « الاعتراف باستقلال سوريا ، بما في ذلك فلسطين ، دولة ذات سيادة ، على رأسها ... فيصل

ملكا ، والاعتراف باستقلال العراق »[٩٩] . كذلك طالب « بالغاء اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور وأي مشروع لتقسيم سوريا ، او انشاء دولة يهودية في فلسطين » ، واعلن رفضه « الوصاية السياسية التي تتضمنها النظم الانتدابية المقترحة ، وقبول المعونة الاجنبية لفترة محدودة ، شرط الا تتعارض مع الاستقلال الوطني والوحدة القومية . وتفضل المعونة التي تقدمها اميركا ، فان لم تتيسر فالمعونة البريطانية »[١٠٠] . وشدد المؤتمر ايضا على « رفض المعونة الفرنسية في اي شكل جاءت »[١٠١] .

وثابر عرب فلسطين ، بعد انعقاد هذين المؤتمرين (مع مجيء لجنة كينغ ـ كراين الى البلد ، وبعد هذا الوقت ، في النصف الثاني من سنة ١٩١٩) على ارسال مذكرات الاحتجاج الى السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين ، او غيرها من المراجع الدولية ، معلنين رفضهم فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين والسماح لليهود بالهجرة اليها او فصلها عن سوريا[١٠٢] .

غير ان هذه المؤتمرات والمقررات والاحتجاجات لم تجد نفعا ، اذ كان لبريطانيا وفرنسا راي اخر . فبعد ان فشل مؤتمر الصلح ، خلال جلساته المنعقدة في باريس ، في مطلع سنة ١٩١٩ ، في الوصول الى اتفاق بين بريطانيا وفرنسا ، يضمن مصالحهما الاستعمارية في المشرق العربي ، استؤنفت المفاوضات الثنائية بين البلدين حول ذلك . وانتهت هذه المفاوضات ، التي استمرت فترة غير قصيرة ، بتوقيع اتفاقية بين البلدين ، في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩١٩ ، في باريس ، تعهدت بريطانيا بموجبها بسحب قواتها من سوريا قبل الاول من تشرين الثاني من السنة نفسها ، تمهيدا لوضع البلد تحت الحكم الفرنسي . واتفق البلدان ايضا على ان تستبدل ، خلال الفترة ذاتها ، الحاميات العربية في مدن دمشق وحمص وحماه وحلب ، بجنود فرنسيين[١٠٣] . وبعد توقيع هذه الاتفاقية ببضعة ايام ، ابلغ فيصل ، الذي كان قد دعي الى زيارة بريطانيا ، بمضمونها ، فقدم احتجاجه . ولكن الحكومة البريطانية اقنعته بضرورة الذهاب الى باريس ، لمفاوضة الحكومة الفرنسية ومحاولة الوصول الى اتفاق معها . ولم يكن لدى فيصل خيار ، ازاء تخلي بريطانيا عنه ، الا الاخذ بهذه النصيحة والتصرف بموجبها ، فوصل الى باريس في نهاية تشرين الثاني ١٩١٩ ، واجرى محادثات مع كليمنصو ، اسفرت عن عقد اتفاقية موقتة بين الطرفين ، اعترف فيصل بموجبها بحق الفرنسيين في السيطرة على المناطق الساحلية من سوريا ولبنان . وفي منتصف كانون الثاني ١٩٢٠ ، عاد فيصل الى سوريا ، وحاول حمل زعمائها على تفهم ابعاد الوضع الذي نشأ على أثر الاتفاق البريطاني الفرنسي بشأن مصيرها ، ودعا الى تشكيل وفد للذهاب معه الى باريس واستئناف المفاوضات مع الحكومة الفرنسية . غير ان هذه الدعوات قوبلت بالبرود ، فلم ينجح فيصل في تشكيل اي وفد ، ثم قامت تظاهرات في بعض المدن السورية تطالب بالوحدة والاستقلال . ولم يتردد زعماء الحركة القومية العربية في استنتاج النتائج المترتبة على موقفهم الرافض للسيطرة الاجنبية على سوريا . ففي ٨ اذار ١٩٢٠ ، اجتمع المؤتمر السوري العام في دمشق ، واعلن استقلال سوريا (بما في ذلك لبنان وفلسطين) كدولة ملكية دستورية ، ونصب فيصل ملكا عليها . وفي الوقت نفسه ، عقد مؤتمر ممثل في العراق ، واختير الامير عبد الله ، شقيق فيصل ملكا عليه . ولكن بريطانيا وفرنسا اعلنتا عدم اعترافهما بهذه الاجراءات ، ودعي فيصل الى

اوروبا لاستئناف المفاوضات[١٠٤] ، بينما كانت الدولتان تعملان على اضفاء الشرعية من قبل مؤتمر الصلح (الذي عاد الى الانعقاد في مدينة سان ريمو بايطاليا في اوائل سنة ١٩٢٠ ، وذلك بوصفه مجلسا لعصبة الامم ، التي كان الحلفاء قد اتفقوا على انشائها حتى ذلك الوقت) على اتفاقيات تقسيم الشرق العربي الى مناطق نفوذ فيما بينهما استكمالا لاتفاقية سايكس ـ بيكو .

اوضاع اليهود في العالم والنشاط الصهيوني بينهم بعد الحرب

لم تتاثر عملية اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين فقط بالتطورات التي وقعت في المشرق العربي ، بعد انتهاء الحرب، او بمواقف الحلفاء ومخططاتهم ، بل تاثرت ايضا باوضاع اخرى تمثلت فيما طرأ من تغيرات على اوضاع اليهود في العالم آنذاك ، اضافة الى النشاط الصهيوني بينهم وانعكاساته على الوجود اليهودي في فلسطين .

لقد نجمت عن الحرب العالمية الأولى تغيرات سياسية مهمة في روسيا واوروبا الشرقية ، من حيث اقامة انظمة حكم أو دول جديدة في تلك المناطق ، اثرت بشكل ملحوظ في اوضاع نحو سبعة ملايين يهودي كانوا يسكنونها ، ويشكلون اكثر من نصف عدد اليهود في العالم آنذاك . ومع انجاز عملية اعادة رسم الخرائط لمناطق عديدة في العالم ، بتاثير نتائج الحرب ، بعد ان سويت المشاكل الناجمة عنها بشكل او بآخر ، وجد اليهود انفسهم في روسيا واوروبا الشرقية ، حيث كان يتركز النشاط الصهيوني في ذلك الوقت ، في اوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف بصورة واضحة عن تلك التي كانت قائمة قبل الحرب . وقد اثرت هذه الاوضاع في مواقف اليهود في تلك البلدان واتجاهاتهم ، ومن ثم على النشاط الصهيوني بينهم ، خصوصا خلال السنوات التي تلت انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة .

كانت اولى التغيرات التي طرأت على اوضاع اليهود نتيجة للحرب ، واهمها ، تلك التي وقعت خلال مرحلة القتال الأولى بين القوى المتصارعة ، في بولونيا وروسيا الشرقية ، حيث كان يسكن آنذاك نحو خمسة ملايين يهودي ، هم مركز نشاط الصهيونية ومستودع قواها البشرية الرئيسي . فبعد مرور بضعة اشهر على نشوب الحرب سنة ١٩١٤ ، شن الألمان ، في آذار ١٩١٥ ، هجوما واسعا على المناطق الشرقية من روسيا القيصرية ، اسفر مع نهايته في تشرين الأول من السنة نفسها ، عن احتلال المانيا معظم اراضي بولونيا والمناطق الواقعة الى الشمال منها ، حتى بحر البلطيق . ونتيجة هذا الاحتلال ، وقع تحت حكم السلطات الالمانية نحو ثلاثة ملايين يهودي ، كانوا يقطنون في تلك المناطق المحتلة ، وبقي تحت الحكم القيصري في روسيا نحو مليونين منهم .

انتهجت السلطات الألمانية ، في المناطق التي سيطرت عليها في بولونيا وجوارها ، سياسة احتلال ليبرالية . كان الهدف منها كسب ود السكان فيها ، بما يضمن لالمانيا الهدوء والاستقرار ويساعدها عند استئناف الحرب مع روسيا ، من جهة ، كما يساعدها على خلق دول مستقلة في تلك البلدان ، تكون حاجزا بينها وبين روسيا في المستقبل ، من جهة ثانية . وكان لليهود ، في تلك المناطق ، نصيبهم من هذه السياسة الليبرالية ، التي باشرت السلطات الالمانية تنفيذها . فما ان استقرت الأوضاع في بولونيا المحتلة ، وبعد مرور وقت قصير على احتلال

العاصمة وارسو ، حتى اعلن الالمان اقامة حكم مدني في البلد . وبعد انجاز تلك الترتيبات بفترة قصيرة اصدرت القيادة الالمانية امرا بشأن اقامة ادارة ذاتية في بولونيا ، دون ان تذكر ايا من الاجراءات الاستثنائية التي كانت تطبق انذاك على اليهود هناك[١٠٥] ، فالغت بذلك ، ضمنا ودون ضجة كبيرة ، كل ما كان الحكم الروسي القيصري قد فرضه عليهم من قيود ، في مختلف مجالات الحياة ، خلال عشرات السنين[١٠٦] . وفي تشرين الثاني ١٩١٦ ، عندما اعلنت المانيا اقامة مملكة بولونية مستقلة ، اصدرت قانونا بشأن تنظيم الطائفة اليهودية في البلد ، اعترف بالمساواة بين اليهود وباقي المواطنين ، وسمح بتنظيم الطائفة اليهودية على أسس دينية ، ومنح الحاخامين مركزا مرموقا وسلطات واسعة لادارة شؤون الطائفة[١٠٧] . وبعد اصدار هذا القانون ببضعة اشهر ، اعترفت سلطات الاحتلال الالماني ، في نيسان ١٩١٧ ، بشرعية المنظمة الصهيونية في بولونيا[١٠٨] وسمحت لها بممارسة نشاطها علنا ، بعد ان كان ذلك محظورا خلال العهد القيصري .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ، طرأت ايضا تغييرات ملحوظة اخرى على اوضاع اليهود في بولونيا واوروبا الشرقية ، نتيجة اتفاقيات عقدت مع دول عدة في تلك المنطقة ، في اطار اتفاقيات السلم. فقد ظهرت في مؤتمر الصلح ،عند انعقاده في فرساي سنة١٩١٩، مع نهاية القتال ، بعثات يهودية من دول عدة ، هدفها حث القوى العالمية المشاركة في المؤتمر على الاعتراف بحقوق اقليات قومية لليهود ، وايجاد الوسائل الكفيلة بضمانها ، خصوصا في دول اوروبا الشرقية . وكانت دوائر صهيونية معينة قد نشطت في هذا المجال على اثر نشوب الحرب العالمية مباشرة . ففي مطلع سنة ١٩١٥ ، مثلا ، طلب الدكتور روبين ، مدير المكتب الفلسطيني الصهيوني في يافا الى القاضي براندیس ، الزعيم الصهيوني الاميركي ، العمل على توحيد اليهود في اميركا ، ليستطيعوا التأثير في مؤتمر السلام ، عند انعقاده ، وحمله على الاعتراف بطلبات الصهيونيين واليهود . ومع نهاية سنة ١٩١٦ ، استطاع الصهيونيون في الولايات المتحدة الاميركية تشكيل لجنة لهذا الغرض ، ضمت زعماء يهودا غير صهيونيين ، وسيطروا عليها[١٠٩] . وخلال سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ ، اقيمت في مناطق عدة من النمسا وهنغاريا والمانيا وروسيا ، « مجالس قومية » من قبل ابناء عدد من الاقليات القومية التي كانت تقطن في تلك المناطق انذاك ، بهدف حمل مؤتمر الصلح على الاعتراف بحقوق تلك القوميات ، قبيل رسم الحدود الجديدة لبلدان تلك المناطق والاعتراف باستقلالها . وقد اسس اليهود ، في تلك المناطق ، عددا من تلك المجالس[١١٠] . وفي نهاية سنة ١٩١٨ ، طالب المكتب الصهيوني في كوبنهاغن ، وهو مقر القيادة الصهيونية الرسمية « المحايدة » خلال الحرب ، مؤتمر الصلح بالاعتراف بطلبات ثلاثة للصهيونيين : اولها اعلان فلسطين وطنا قوميا لليهود ، وخلق الظروف الضرورية لانشاء هذا الوطن ؛ وثانيها الاعتراف بمساواة اليهود في الحقوق في كل البلدان ؛ وثالثها منح ادارة قومية ذاتية لليهود ، في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية ، في البلدان التي تسكنها اقلية يهودية كبيرة ، او لاية اقلية يهودية ، في اي بلد ، قد تطالب بهذه الحقوق[١١١] . وكان زعماء اليهود في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ايضا قد طالبوا حكوماتهم ، خلال الحرب ، بوضع المسألة اليهودية على جدول اعمال مؤتمر الصلح ، عند انعقاده .

وعلى الرغم من هذا النشاط ، لم تدع أية هيئة يهودية لحضور مؤتمر الصلح . الا ان بعثات يهودية ، من دول عدة ، حضرت الى مكان انعقاده في فرساي . وظهر خلال المؤتمر خلاف في الراي بين تلك البعثات . فبينما اصرت بعثتا يهود بريطانيا وفرنسا على مطالبة المؤتمر بالاعتراف بمساواة اليهود في الحقوق المدنية مع الآخرين ، اصرت البعثات الأخرى ، القادمة من الولايات المتحدة وروسيا واوروبا الشرقية (التي اقامت مع الصهيونيين هيئة مشتركة ، اطلقت عليها اسم « لجنة البعثات اليهودية لدى مؤتمر الصلح » ، لتمثلها امام المؤتمر) على المطالبة ، بالاضافة الى ذلك ، بمنح اليهود حق ادارة قومية ذاتية ، في أية منطقة او بلد تقطنه اقلية يهودية[١١٢] . واستمرت المفاوضات بشأن هذه الطلبات وقتا غير قصير ، الى ان احرزت البعثات اليهودية اول انتصار لها ، عند توقيع اتفاقية الصلح بين المانيا وبولونيا . فقد اصرت المانيا ، عند توقيع تلك الاتفاقية ، على ادخال مادة في المعاهدة (عرفت فيما بعد باسم « مادة الاقليات ») ، تعهدت بولونيا بموجبها بالاعتراف بحقوق الاقليات العرقية أو الدينية فيها ، ومن ضمنها اليهود ، بما في ذلك حقهم في ادارة مؤسساتهم الثقافية والاجتماعية ادارة ذاتية[١١٣] . كما تعهدت بولونيا ايضا بادخال نصوص مماثلة لهذه المادة في الاتفاقيات التي ستوقعها مع الدول الاخرى المشتركة في المؤتمر . واصبحت « مادة الاقليات » هذه النموذج الذي صيغت بموجبه الضمانات التي منحت للاقليات في دول أوروبية عدة . وحتى سنة ١٩٢٣ ، عندما انجزت هذه العملية ، كانت ٤ دول من تلك التي حصلت على استقلالها بعد الحرب ، وهي تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان ، قد وقعت اتفاقيات مماثلة لتلك التي وقعتها بولونيا . كذلك حملت ٤ من الدول التي هزمت في الحرب ، وهي النمسا وهنغاريا وبلغاريا وتركيا ، على توقيع تلك المواد ، بينما تعهدت ، علنا ، كل من لتوانيا ولاتفيا واستونيا والبانيا وسلطات بعض المناطق الاخرى ، بالاعتراف بالحقوق التي نصت عليها « مادة الاقليات » . وكان عدد اليهود من سكان هذه الدول ، الذين تنطبق عليهم هذه المادة ، قد بلغ آنذاك نحو خمسة ملايين وثلاثة ارباع المليون نسمة (منهم نحو ٣ ملايين في بولونيا ، و٢٥٠ الفا في تشيكوسلوفاكيا ، ومليون في رومانيا ، و ٧٠ الفا في يوغوسلافيا ، و ٧٥ الفا في اليونان ، و ١٥٠ الفا في النمسا ، و ٤٥٠ الفا في هنغاريا ، و ٥٠ الفا في بلغاريا ، و ١٥٠ الفا في البانيا ، و ٩٠ الفا في لتوانيا ، و ١٥٠ الفا في لاتفيا ، و ٤ آلاف في استونيا ، و ١٥٠ الفا في تركيا)[١١٤] .

كذلك عهد الى مجلس عصبة الأمم بمراقبة تنفيذ تلك الاتفاقات ، وسمح للاقليات المعنية بتقديم المذكرات والشكاوى اليه ، بحق الدول التي تتنكر لحقوقها . ولكن سرعان ما اتضح ان هذا الاجراء كان عديم الفائدة ، اذ كانت عصبة الأمم تفتقر الى الصلاحيات والأجهزة الكفيلة بفرض الالتزام بتلك الاتفاقيات ، عند التنكر لها من قبل اية دولة[١١٥] . ولكن على الرغم من ذلك ، تمتعت الاقليات اليهودية ، في عدد من الدول الاوروبية ، بالحقوق التي نصت عليها تلك الاتفاقات ، مما سهل ممارسة النشاط الصهيوني بينها .

كذلك تغيرت اوضاع اليهود في روسيا ، نحو الأحسن . إذ لم يمض إلا ١٨ يوما على تنحية القيصر عن العرش ، حتى اصدرت الحكومة الروسية الجديدة ، قانونا جديدا ، تم وضعه بالتشاور مع حقوقيين يهود ، ونشر في ٢٢ اذار ١٩١٧ ، يقضي بمساواة اليهود في

الحقوق مع باقي المواطنين في الدولة . كما اعلن الغاء نحو ١٥٠ قانوناً ، كان الحكم القيصري قد اصدرها في السابق ، وفرض بموجبها قيوداً مختلفة على اليهود [١١٦] . وفور اصدار هذا القانون ،تجدد النشاط الصهيوني العلني في روسيا . ولكن لم يمض الا أقل من سنة حتى استلم البولشفيون السلطة ، فحظروا النشاط الصهيوني عموما في البلد منذ بداية ١٩١٨ (عدا ذلك الذي كانت تمارسه منظمة هيحالوتس ــ انظر ادناه) .

اما في الولايات المتحدة ، التي ضمت التجمع اليهودي السكاني الثاني في العالم مع نهاية الحرب العالمية (نحو ٣,٩ ملايين نسمة) ، منذ نشأت ، خلال سني الحرب ، حركة صهيونية نشيطة ، لعبت دورا ملحوظا في النشاط الصهيوني خلال السنوات الاخيرة من الحرب وبعدها مباشرة . الا ان زعماءها سرعان ما اختلفوا مع الدكتور وايزمان وصحبه ، مما أثر في التعاون بينهم ، ولم تعد الأمور الى نصابها الا في اواخر العشرينات .

ونتيجة الاوضاع التي أشرنا اليها ، بقي النشاط الصهيوني خلال العشرينات مركزا بين يهود الدول التي احتضنت الصهيونية أساسا ، اي روسيا وبولونيا ودول اوروبا الشرقية ، حيث تكيف هذا النشاط مع التغيرات التي طرأت على الأوضاع السياسية في تلك البلدان .

هجرة هيحالوتس

كان للتغيرات التي طرأت على اوضاع اليهود في بلدان مختلفة ، كما اشرنا ، تأثيرها في نشاط كافة الأحزاب والمنظمات الصهيونية ، لا في فلسطين فحسب ، بل خارجها أيضا . فتحت تأثير الاحداث التي وقعت خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها ، راحت كافة التنظيمات الصهيونية تعيد النظر في مواقفها ، وفي عقيدتها احيانا ، ثم في بنائها التنظيمي . وأسفرت هذه العملية ، مع انتهائها بعد مرور بضع سنوات على نهاية الحرب ، عن توحيد عدد من الاحزاب والتنظيمات الصهيونية من ناحية ، وانشقاق البعض على نفسه من ناحية ثانية . كذلك أقيمت ، خلال الفترة نفسها ، احزاب ومنظمات صهيونية جديدة ، لعبت دوراً مهماً في اقامة الوطن القومي اليهودي . وكان سعي تلك الهيئات لان تتلاءم مع الواقع الجديد ومتطلباته ، وفقا لتوقعاتها ، احد الأسباب الرئيسية وراء تلك التغيرات .

لقد كان لعمليات التغيير والتجديد الصهيونية تلك تأثيرها الواضح في بناء الكيان الصهيوني في فلسطين ، فيما بعد . الا ان واحدة منها فقط اثرت بصورة ملحوظة في الوطن القومي خلال السنوات التي تلت الحرب مباشرة ، وهي منظمة هيحالوتس (الطلائعي) .

كانت هيحالوتس عبارة عن مجموعات من الشباب ، هدفها تدريب اعضائها على القيام بكافة انواع العمل اليدوي ، لاسيما العمل الزراعي ، تمهيدا لهجرتهم الى فلسطين . وكانت اولى مجموعات هيحالوتس قد ظهرت في منتصف سنة ١٩١٦ ، بين يهود مدن القرم ، ثم انتشرت في مختلف انحاء روسيا ، دون ان تربطها علاقات تنظيمية متينة ، ومع ازدياد عدد هذه الجمعيات ، قرر المؤتمر الثاني لمنظمة ــ حزب تساعيري تسيون ، المنعقد في ايار ١٩١٧ في بتروغراد ، بسط حمايته عليها ومساعدتها . وعند اعلان وعد بلفور ، اصدرت تساعيري

تسيون بيانا حثت فيه اعضاءها على الانضمام الى هيحالوتس والاستعداد للهجرة الى فلسطين ، لان « البلد لن يكون لنا ، ما لم يكن العمل فيه تحت سيطرتنا »[١١٧] ، مما ادى الى تزايد اعضاء هيحالوتس وجمعياتهم بشكل ملحوظ . وفي منتصف كانون الثاني ١٩١٨ ، بادرت تساعيري تسيون الى عقد اجتماع لرؤساء جمعيات هيحالوتس ، في خاركوف ، تقرر فيه اعتبار « هيحالوتس طليعة الكادحين ، الذين يهاجرون الى ارض ــ اسرائيل لحل مشكلة الاستيطان . وهدف هيحالوتس هو تهيئة البلد ، من اجل الشعب ، بواسطة توحيد وتركيز كافة القوى المستعدة للعمل في سبيل هذا الهدف ... »[١١٨] .

غير ان هيحالوتس لم تقتصر على هذا الهدف ، ولا على الوضع التنظيمي الذي اشرنا اليه ، اذ سرعان ما ازداد عدد اعضائها بانضمام اعداد كبيرة من غير الحزبيين اليها ، فتحررت من سيطرة تساعيري تسيون وراحت تتصرف كمنظمة مستقلة . وساهم يوسف ترومبلدور ، الذي كرس معظم وقته لخدمة هيحالوتس ، خصوصا خلال سنة ١٩١٨ ، في بلورة هذا الاتجاه[١١٩] . وفي الوقت نفسه ، تشعبت فروع هيحالوتس وانتشرت بين الشباب اليهود في كافة دول اوروبا الشرقية ، حيث كان لكل منها طابعه الخاص به ، وان وحدها جميعا هدف واحد هو تهيئة اعضائها لتعاطي جميع انواع العمل اليدوي استعدادا لهجرتهم الى فلسطين[١٢٠] .

ولكن على الرغم من انتشار فروع هيحالوتس على هذا الشكل ، بقي فرع المنظمة في روسيا الاكثر عددا والاوسع نشاطا بين سائر الفروع . وكانت هيحالوتس الروسية قد عقدت اول مؤتمر لها في بتروغراد ، في كانون الثاني ١٩١٩ ، وعدلت فيه اهدافها ، معلنة انها تعتبر نفسها « منظمة كادحة فوق ــ حزبية لاعضاء قرروا الهجرة الى ارض ــ اسرائيل ، للعيش فيها حياة عمل مستقلة دون استغلال للغير » ، وان هيحالوتس « توحدهم وتدربهم وتنقلهم وتوطنهم في البلد »[١٢١] . والهدف من ذلك هو انشاء مركز [يهودي] اقليمي قومي في ارض ــ اسرائيل ، يتفق مع مصالح الكادحين القومية والاجتماعية ــ العامة المطلقة »[١٢٢] . واعلنت المنظمة ايضا التزامها بقرارات المؤتمرات الصهيونية وتعليماتها ، واعترافها بالعبرية لغة قومية ، وطالبت بتأميم الاراضي في فلسطين[١٢٣] . وعلى اثر انفضاض هذا المؤتمر ، عمدت هيحالوتس في روسيا الى رص صفوفها وتوسيع نشاطها ، فانشأت عشرات الفروع الجديدة التابعة لها ، خصوصا في منطقتي القرم واوكرانيا خلال سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٢ .

لم تستطع منظمة هيحالوتس تحقيق هذه الانجازات بفضل نشاطها فقط ، بل تم ذلك ايضا بفضل موقف السلطات السوفييتية ، التي اعترفت بتلك المنظمة وتعاونت معها ، وذلك على عكس موقفها من المنظمات الصهيونية الاخرى . فخلال الفترة الاولى من الحكم السوفييتي ، خصوصا خلال مرحلة « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، كان النظام الجديد بحاجة ماسة الى تنشيط الزراعة وتوسيع الانتاج الزراعي ، بحيث وجد نفسه مضطرا الى التعامل مع اية فئة تعمل في هذا المجال . وكانت هيحالوتس ، من ناحيتها ، قد استطاعت ايضا حمل عدد من المنظمات اليهودية ، خصوصا منظمتي اورط وجوينت وشركة يكا[١٢٤] على مساعدتها بالمكينات الزراعية وغيرها ، مما كان الاتحاد السوفييتي بحاجة له ايضا . ولذلك

اعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ، سنة ١٩٢٠ ، عدم معارضتها نشاط هيحالوتس ، ما دام ذلك غير متعارض مع القانون ، رغم ان المنظمة تعمل على « جذب الكادحين ، الذين يحتاجهم الاتحاد السوفييتي ، الى فلسطين »[١٢٥] . ثم اعترفت السلطات بالمنظمة ، رسميا ، سنة ١٩٢٣ ، رغم معارضة « الشعبة اليهودية » في مفوضية الشعوب السوفييتية لذلك[١٢٦] .

بقيت هيحالوتس تعمل ، بشكل علني ، في الاتحاد السوفييتي حتى اواخر العشرينات ، عندما صفيت خلال ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ ، مع باقي المنظمات الصهيونية التي صفيت آنذاك . ولكن حتى ذلك الوقت كانت المنظمة قد قدمت خدمات كبيرة للكيان الصهيوني في فلسطين ، تفوق تلك التي قدمها اي تنظيم صهيوني آخر ؛ اذ جاءت من بين صفوفها اكثرية المهاجرين اليهود الذين دخلوا فلسطين بعد نهاية الحرب .

وكانت فترة الحرب العالمية الأولى والسنوات التي تلتها قد شهدت ايضا ولادة منظمة صهيونية جديدة اخرى ، هي هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب) ، ونشأت اساسا خلال السنوات ١٩١١ ــ ١٩١٣ على شكل جمعيات كشافة وشباب يهود ، وقعت تحت تأثير الشباب الالماني الحر ، اذ كان معظم اعضائها من ابناء العائلات اليهودية الميسورة في مقاطعة غاليسيا ، الخاضعة آنذاك لحكم المانيا[١٢٧] . وفي منتصف سنة ١٩١٦ ، اتحد عدد من هذه الجمعيات واطلق على نفسه اسم هاشومير (تحت تأثير المنظمة التي كانت تحمل هذا الاسم في فلسطين) ثم غير اسمه ، سنة ١٩١٩ ، الى هاشومير هاتسعير[١٢٨] . وحتى ذلك الوقت ، كانت تلك المجموعات قد ابتعدت عن طابعها الأصلي ووقعت تحت تأثير هيحالوتس ، وراحت تطالب باقامة مستوطنات خاصة بها في فلسطين ، بعد ان وصلت طلائع مهاجريها الى البلد خلال سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠[١٢٩] . وفي الوقت نفسه ، اعلنت هاشومير هاتسعير التزامها بالبرنامج الصهيوني ، ولكنها تحفظت من الحزبية المسيطرة على النشاط من اجل تنفيذه[١٣٠] (ومن هاشومير هاتسعير انبثق ، في مطلع سنة ١٩٤٨ ، حزب العمال الموحد ــ مبام) .

وبالاضافة الى التنظيمات العمالية التي ذكرناها ، نشطت في فلسطين ايضا ، خلال الفترة نفسها ، منظمات صهيونية او يهودية اخرى ، غير عمالية . فبعد احتلال بريطانيا للقسم الجنوبي من فلسطين في اواخر سنة ١٩١٧ ، افتتحت منظمة مزراحي المتدينة ، التي اسست سنة ١٩٠٢[١٣١] ، فرعا لها في فلسطين . وفي مطلع ايلول ١٩١٨ ، عقد هذا الفرع اول مؤتمراته في يافا[١٣٢] . وقد انضمت منظمة مزراحي الى اللجنة التنفيذية الصهيونية التي انتخبها المؤتمر الصهيوني الثاني عشر سنة ١٩٢١ ، الا انها انسحبت منها بعد سنتين وانضمت الى المعارضة (ومن مزراحي انبثق ، في مطلع الخمسينات ، الحزب الديني القومي ــ مفدال) .

تبديل القيادة الصهيونية

طرأت تغيرات ملحوظة على الاوضاع التنظيمية داخل المنظمة الصهيونية العالمية ايضا ، أثر انتهاء الحرب العالمية ، نتيجة انتقال مراكز القوى داخلها ، ادى بدوره الى تبديل في

قياداتها . فقد تدهور مركز مجموعة الصهيونيين الالمان ، التي كانت تسيطر على الحركة منذ ظهور هرتسل (وزادت هزيمة المانيا في الحرب من ذلك) ، فتخلى زعيمهم ، البروفسور اوتو واربرغ ، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية حتى ذلك الوقت ، عن منصبه تلقائيا . وفي المقابل ، انتقلت قيادة الحركة الصهيونية ، عمليا ، على اثر صدور وعد بلفور ، الى الدكتور حاييم وايزمان وتلك المجموعة من الصهيونيين البريطانيين التي كانت تلتف حوله ، نتيجة الدور الذي لعبوه في الحصول على ذلك الوعد ، او علاقتهم به .

لم يعقد لواء زعامة الحركة الصهيونية لوايزمان بسهولة ، او بواسطة جهوده فقط ، اذ ساهم البريطانيون في ذلك . وبقدر ما كان وايزمان بحاجة الى قبول البريطانيين بزعامته ، كان اولئك ، كما يبدو ، « مستعدين للوقوع تحت سحره »[١٣٣] ، ودعمه لتسلم مقاليد الزعامة الصهيونية ، ربما لشعورهم بأن من الممكن « الاعتماد » عليه ، بسبب « ثقته » بهم وتبعيته شبه المطلقة لهم . وكشف البريطانيون عن تفضيلهم وايزمان على غيره في مرحلة مبكرة ، اذ عينوه ، مثلا ، رئيسا للبعثة اليهودية الى فلسطين ، دون استشارة أية هيئة صهيونية او موافقتها[١٣٤] . ومع عودته من فلسطين الى بريطانيا ، في اواخر سنة ١٩١٨ ، كان وايزمان الزعيم الأول والأكثر نفوذا في الحركة الصهيونية . وبذلك مهدت الطريق امامه لتطبيق نظريته بشأن « الصهيونية المركبة »[١٣٥] ، لبناء الكيان الصهيوني في فلسطين ، وهي نظرية تقضي ، باتباع سياسة معتدلة ، وبتجميع كافة القوى الصهيونية ، او غير الصهيونية ، المستعدة للعمل في بناء الوطن القومي ، ومن ثم رعايته تدريجيا ، « كما تنمو الشجرة »[١٣٦] اذا حظيت بالعناية اللائقة .

كانت الخطوة الأولى التي اتخذها وايزمان وصحبه ، على طريق تنفيذ صهيونيتهم « المركبة » ، دعوتهم الى عقد اجتماع صهيوني في لندن ، في شباط ١٩١٩ ، اي بعد مرور نحو ٣ أشهر على انتهاء الحرب ، حضره مندوبون من دول عدة . وفي هذا الاجتماع ، الذي كان اول لقاء صهيوني شبه شامل تقريبا منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الحادي عشر ، انتخبت مؤسسات موقتة للمنظمة الصهيونية العالمية : لجنة تنفيذية صهيونية جديدة ، ضم وايزمان اليها[١٣٧] ، ومكتب مركزي للمنظمة في لندن ، ومكتب كوبنهاغن في الدانمارك الذي حول الى مكتب هجرة مركزي[١٣٨] . وكان مقرا رسميا للقيادة الصهيونية خلال سني الحرب ، كما انشىء ايضا مكتب للمنظمة في فلسطين . وأسست دوائر للهجرة والاستيطان والمال . وظهر خلال المؤتمر تياران مختلفان بشأن الموقف من الاستيطان في فلسطين ، دعا اولهما الى التركيز على اجراء ابحاث منهجية ، وعلى شراء اكبر مساحة ممكنة من الأراضي ، قبل بدء الاستيطان فعلا ، بينما طالب الثاني بمباشرة النشاط الاستيطاني فورا . ولكن المؤتمر لم يتخذ أي قرار في هذا الصدد[١٣٩] .

وباشرت المؤسسات التي اقامها هذا الاجتماع ، فور انفضاضه ، في وضع الخطط الضرورية لبناء الكيان الصهيوني في فلسطين ، خصوصا في مجالي الاستيطان وجمع الأموال . وارتأت اللجنة التنفيذية الصهيونية عدم التسرع في بدء أي نشاط في فلسطين ، ريثما تستكمل وضع خططها وتجمع الأموال الضرورية لتنفيذها . ولذلك اصدرت ، في تموز ١٩١٩ ، تعميما

الى المنظمات الصهيونية في كافة دول اوروبا ، حثتهم فيه على الامتناع عن ارسال المهاجرين الى البلد قبل اكمال الاستعدادات لاستيعابهم(١٤٠) .

ولم تمر الا بضعة اشهر حتى اكتشفت الزعامة الصهيونية ان المشاريع والخطط التي وضعتها ، بحاجة الى كثير من الأموال لتنفيذها ، ولم يكن بالامكان جمع اكثر من جزء يسير منها . ولذلك دعت الى اجتماع ثان ، عقد في لندن ، في شباط ١٩٢٠ . وحرصت الزعامة الصهيونية على تمثيل الصهيونيين الاميركيين ، بقيادة برانديس ، بشكل لائق في هذا الاجتماع ، املة في ان يحلوا مكان الصهيونيين الروس ، الذين انقطعت الاتصالات بهم ، في جمع الأموال الضرورية لتنفيذ المشاريع الصهيونية . غير ان هذه الآمال سرعان ما خابت ، اذ نشبت ، خلال الاجتماع ، خلافات حادة بين وايزمان وبرانديس ، حول مفهوم كل منهما لمهام المنظمة الصهيونية . فقد اعلن برانديس ومؤيدوه ان مهام المنظمة السياسية تنتهي فور المصادقة على اقرار الانتداب(١٤١) ، ولذلك ينبغي عليها تحويل جهودها ، ابتداء من ذلك الوقت ، الى بناء الوطن القومي اقتصاديا ، على ان يتم ذلك بواسطة تشجيع توظيف رؤوس الأموال اليهودية وغيرها في فلسطين ، على اساس المبادرة الفردية ، دون اللجوء الى جمع التبرعات او المساعدات المالية ، من هنا وهناك . وعارض برانديس ايضا منح المستوطنين في فلسطين اية مساعدات مالية من صناديق المنظمة الصهيونية ، اذ أن عليهم تدبر شؤونهم بانفسهم ، كما يفعل ، مثلا ، المهاجرون الى اميركا .

ولم يحظ هذا الاتجاه بتأييد وايزمان وجماعته ، لاعتقادهم انه لا يمكن بناء الكيان الصهيوني في فلسطين الا بواسطة « صناديق قومية » ، تمول اي مشروع يعتقد ان من الضروري دعمه ، دون ان تقيم وزنا لحسابات الربح والخسارة ؛ فالهدف هو بناء وطن قومي ، بكل نواحيه وحاجاته ، ولا يمكن ان تقوم المبادرة الشخصية او رأس المال الخاص بذلك(١٤٢) . وايد وايزمان ، في موقفه هذا ، حزبا احدوت هعفوداه وهابوعيل هاتسعير في فلسطين ، وهما يمثلان القوى الصهيونية الرئيسية العاملة في البلد آنذاك ، وكذلك الاتحاد العالمي لبوعالي تسيون . وكانت الفئات العمالية قد ازدادت تمسكا بموقفها هذا على اثر فشل صندوقين ، هما « كيرن هاهافاناه » (صندوق الاعداد) ، و « كيرن هاغيئولاه » (صندوق الانقاذ) ، كانا قد اقيما خلال سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ ، في جمع الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الاستيطانية(١٤٣) . ولذلك راحت تطالب باقامة صندوق عمومي ، تشرف عليه المنظمة الصهيونية بأسرها ، لدعم المشاريع الصهيونية في فلسطين . وكان الجناح العمالي الصهيوني قد بلور موقفه ، حتى ذلك الوقت ، من طريقة بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، فقرر ان يتم ذلك بواسطة « [هجرة] طلائعية ، واستيطان عمالي على ارض قومية [بمساعدة] رأسمال قومي »(١٤٤) .

أما مباحثات اجتماع شباط ١٩٢٠ الصهيوني في لندن فلم تسفر عن نتيجة تذكر ، نظرا للخلافات بين وايزمان وبرانديس . وبعد انتهاء الاجتماع ، بذل وايزمان ومؤيدوه جهودا كبيرة لتسوية هذا النزاع ، اذ كانوا معنيين بالابقاء على التعاون مع الصهيونيين الاميركيين ، خصوصا انهم كانوا بحاجة ماسة الى اموالهم لدعم المشاريع الصهيونية والمساهمة في بناء

الوطن القومي . ولكن هؤلاء لم يتركوا مجالا للوفاق ، اذ استقال مؤيدوهم ، في آذار ١٩٢٠ ، من اللجنة التنفيذية الصهيونية ، فعين وايزمان اشخاصا من مناصريه مكانهم . وعلى الأثر ، قرر برانديس وجماعته الامتناع عن تحويل الاموال ، التي كانت تجمعها المنظمة الصهيونية في اميركا ، الخاضعة لسيطرتهم ، الى مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية ، وراحوا يرسلونها الى البعثة الطبية الصهيونية الاميركية ، التي كانت تعمل في فلسطين منذ سنة ١٩١٨ (واندمجت هذه البعثة ، فيما بعد في منظمة هاداساه الاميركية للخدمات الطبية ، التي اصرت على الاحتفاظ باستقلالها داخل المنظمة الصهيونية العالمية) .

وفي الوقت نفسه ، حاولت الزعامة الصهيونية ، سنة ١٩١٩ ، العمل على اكثر من صعيد لتحقيق مخططاتها في فلسطين ، باقامة مشاريع مختلفة هناك ، الا انها لم تحظ بتأييد السلطات العسكرية في البلد ، او باهتمام الحكومة البريطانية نفسها[١٤٥] . وعزز ذلك لدى الصهيونيين .. الشعور بأن من الأفضل التركيز على مسألة حسم مصير فلسطين السياسي قبل أية مسألة أخرى .

اضطرابات ١٩٢٠ واقرار الانتداب

اثارت محاولات بريطانيا وفرنسا فرض سيطرتهما على بلدان المشرق العربي ، سلسلة من الاضطرابات والصدامات المسلحة المعادية لهم . وبدأت هذه الصدامات جنوبي سوريا ، ثم امتدت الى شمال فلسطين وانتشرت بعد ذلك في اماكن مختلفة منها ، وذلك خلال النصف الأول من سنة ١٩٢٠ . ثم انتقلت الى العراق ، خلال النصف الثاني من السنة نفسها . وكانت قد نشبت ، في الوقت ذاته ، اضطرابات مماثلة في مصر ، دامت طوال سنة ١٩١٩ والأشهر الأولى من سنة ١٩٢٠ ، احتجاجا على رفض بريطانيا الاعتراف باستقلال البلد .

نشبت الاضطرابات في سوريا ، على شكل صدامات مسلحة بين السكان العرب والجنود الفرنسيين ، في اواخر سنة ١٩١٩ واوائل سنة ١٩٢٠ ، في محاولات لمنع القوات الفرنسية من الدخول الى البلد والسيطرة عليه ، على اثر انسحاب القوات البريطانية منه ، بعد توقيع الاتفاقية البريطانية الفرنسية في اواخر سنة ١٩١٩ . وتمثلت هذه الصدامات في عمليات هجومية يشنها المسلحون العرب ضد الحاميات الفرنسية ، هنا وهناك ، ليقابلوا بهجمات مضادة من قبل الفرنسيين ، على هذه القرية او تلك ، تنتهي عادة باحراقها او تدميرها .

وفي بداية سنة ١٩٢٠ ، ومع ازدياد الحديث عن قرب عودة مؤتمر الصلح الى الانعقاد ، وامكانية فرض الانتداب البريطاني على فلسطين والاعلان الرسمي بشأن اقامة وطن قومي لليهود فيها ، توجهت الاضطرابات ضد اليهود ايضا . ففي ٢٧ شباط ١٩٢٠ قامت تظاهرات عربية في القدس، بترخيص من السلطات العسكرية ، وفي اماكن اخرى من فلسطين ، احتجاجا على ما جاء في مقابلة صحافية مع الجنرال بولز ، رئيس الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين ، بشأن موافقة دول الحلفاء على اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وذلك رغم تأكيده ان هذه الموافقة لا تعني انشاء دولة يهودية في البلد[١٤٦] . وبعد مرور ٣ ايام على هذه التظاهرات ، شنت مجموعات من الفلسطينيين المسلحين ، في ١ آذار ١٩٢٠ ، هجوما على

المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين ، اسفر عن تدمير تل حاي ، وهي مستوطنة صغيرة ، اقيمت سنة ١٩١٨ الى الجنوب من المطلة ، بينما اضطر سكان مستوطنة كفار غلعادي المجاورة الى تركها . وقد قتل خلال الهجوم على تل حاي ستة من اليهود المدافعين عنها ، كان بينهم يوسف ترومبلدور[١٤٧] ، احد مؤسسي الفيلق اليهودي ، الذي اتجه الى تل حاي للمساهمة في الدفاع عنها ، على اثر عودته لتوه من روسيا . ولم يفاجأ سكان تلك المستوطنات بذلك الهجوم ، اذ كانوا قد توقعوا حدوثه قبل فترة غير قصيرة ، على اثر اضطراب الاوضاع الامنية في المنطقة ، وابلغوا قياداتهم في تل ابيب بذلك . وجرى تحت وطأة توقع الهجوم نقاش واسع بين قادة المستوطنين حول الاجراءات التي ينبغي اتخاذها لمجابهة هذا الوضع ، وانقسمت الآراء ، اذ طالب البعض بالدفاع عن تلك المستوطنات ، بأي ثمن ، بينما دعا آخرون الى اخلائها موقتا ، ثم العودة اليها عندما تستقر الاوضاع . وكانت الغلبة في نهاية الامر للرأي الاول الداعي الى الدفاع عن المستوطنات ، لانه « اذا سقطنا هناك ، في الشمال ـ فسنستمر في سقوطنا حتى نصل الى الصحراء . اننا نحتاج الى شجاعة لكي نترك تل حاي وكفار غلعادي ، لان هذا هو الانسحاب الاول ... واذا هربنا خوفا من لصوص ، فسنضطر ، قياسا على ذلك ، لا لترك الجليل الاعلى فقط ، بل لترك ارض ـ اسرائيل بكاملها ... ان مكانا احتليناه ـ لن نتركه . وخائن من يتركه ! »[١٤٨] . كذلك قرر قادة المستوطنين ارسال قوات ، من مناطق اخرى ، للدفاع عن تلك المستوطنات . الا ان تلك القوات لم تتمكن من الوصول الى المنطقة قبل وقوع الهجوم عليها .

بقيت مستوطنتا تل حاي وكفار غلعادي مهجورتين ، على اثر الهجوم عليهما ، نحو نصف سنة ، الى ان اعيد استيطانهما في اواخر سنة ١٩٢٠ . ولكن من ناحية ثانية ، كان لهذا الهجوم ، وهو الاول من نوعه ، فوائد ايضا بالنسبة للصهيونيين ، على المدى الطويل ، اذ استغلوا وجود المستوطنات اليهودية في تلك المنطقة ، بعدما لفتت انظار البريطانيين والفرنسيين على اثر القتال الذي دار حولها ، في المطالبة بتوسيع حدود فلسطين ، لتضم تلك المستوطنات والاراضي المجاورة لها ، التي تحتوي على جزء من مصادر مياه نهر الاردن ، ونجحوا في مسعاهم هذا ، رغم معارضة الفرنسيين لذلك في الماضي . وتعلم الصهيونيون من هذه التجربة درسا ، لا تزال اكثريتهم متشبثة به حتى اليوم ، مفاده ان المنطقة التي يستوطنونها مرشحة لأن تبقى تحت سيطرتهم بشكل دائم . كما نسجت الاساطير عن « بطولة المدافعين عن المستوطنات » ، وقد ضحوا بارواحهم « دفاعا عن ارض الوطن » ، خصوصا ترومبلدور ، الذي عرضت سيرته كأنها مثال ينبغي على الشباب الاقتداء به (وقد اسس الصهيونيون الاصلاحيون اليمينيون ، في مرحلة لاحقة ، منظمة شباب حملت اسمه) . وأثرت نتائج هذا الهجوم ايضا في النقاش الذي كان مستعرا بشأن طريقة تنظيم الهاغاناه ، التي كانت تمر آنذاك في مراحل تأسيسها الأولية ، فتقرر اتباع طريقة الدفاع الشعبي الميداني ، على مستوى قطري ، وذلك باقامة خلايا هاغاناه ، في كل مكان ، بين المستوطنين المقيمين فيه ، ورفض الاسلوب الآخر ، الذي دعا جابوتينسكي الى اتباعه ، وهو اسلوب يقضي بتأسيس كتائب دفاع محترفة ، تتولى المحافظة على أمن المستوطنين من خلال اجهزة مركزية[١٤٩] .

وبعد مرور اسبوع على مهاجمة مستوطنتي تل حاي وكفار غلعادي ، تجددت التظاهرات

العربية في فلسطين ، بمناسبة اعلان استقلال سوريا وتنصيب فيصل ملكا عليها . وعادت التظاهرات والاضطرابات فتجددت مرة اخرى ، بعد نحو ثلاثة اسابيع ، على نطاق واسع . ففي الاسبوع الاول من نيسان ١٩٢٠ ، مع حلول ذكرى النبي موسى لدى المسلمين ، الذي صادف ايضا عيد الفصح لدى اليهود والمسيحيين ، اتجهت الى القدس ، كالعادة ، مسيرات من القرى المجاورة للاشتراك في الاحتفالات التي تقام في تلك المناسبة . وقد توقف وفد اهالي الخليل ، عند وصوله الى القدس في الرابع من الشهر نفسه ، مرات عدة للاستماع الى خطب القاها رئيس بلدية القدس موسى كاظم الحسيني ، وعارف العارف ، والحاج امين الحسيني . وقد حث الخطباء المستمعين على المطالبة باستقلال سوريا (ومن ضمنها فلسطين) ووحدتها ، والدفاع عن استقلال بلادهم ومعارضة تحويلها الى وطن قومي لليهود . وعند وصول المسيرة الى بوابة يافا ، حدث الانفجار ، وراح العرب يقذفون الحوانيت اليهودية المجاورة بالحجارة ويشتبكون باليهود ، الذين راحوا بدورهم يهاجمون العرب ، باشراف هاغاناه القدس ، التي كان جابوتينسكي قد تولى تنظيمها[١٥٠] . واستمرت هذه الاشتباكات ، على الرغم من اعلان الاحكام العرفية ، نحو اسبوع ، واسفرت عن مقتل ٥ من اليهود و ٤ من العرب ، وجرح ٢١١ يهوديا و ٢١ عربيا[١٥١] ، عدا الدمار الذي لحق بالممتلكات .

ترتبت على اضطرابات نيسان في القدس ، نتائج مهمة ، على صعد عدة . فقد قامت السلطات البريطانية على اثر هذه الاحداث ، بعزل موسى كاظم الحسيني من منصبه كرئيس لبلدية القدس ، بعد اتهامه بالاشتراك في تحريض العرب ضد اليهود ، وعينت بدلا منه راغب النشاشيبي ، ابن العائلة المناوئة لآل الحسيني ، بعد ان حصلت على تعهد خطي مسبق منه ، يعلن بموجبه استعداده لقبول المنصب اذا عرض عليه[١٥٢] . ويعملها هذا ، عمقت السلطات البريطانية الخلاف العائلي ـ السياسي ، الذي كان قائما بين ال الحسيني وال النشاشيبي ، واستغلته اكثر من مرة فيما بعد ، مما اثر بشكل واضح في مواقف عرب فلسطين السياسية ، وشجع على تفريقهم . اما موسى كاظم الحسيني فقد انتقل ، على اثر عزله عن منصبه ، الى صف المعارضة العلنية ، وتزعم الحركة الوطنية الفلسطينية حتى وفاته سنة ١٩٣٤ .

وكانت السلطات البريطانية قد القت القبض ايضا ، اثر وقوع تلك الاضطرابات على عدد من العرب واليهود ، وقدمتهم الى المحاكمة بتهمة التحريض على اعمال الشغب ، فصدرت احكام بالسجن على جابوتينسكي وجماعته من زعماء هاغاناه القدس من جهة ، وعلى مجموعة من العرب ، كان بينهم الحاج امين الحسيني وعارف العارف ، من جهة اخرى . غير ان الاخيرين اختفيا ولم تتمكن السلطات من القاء القبض عليهما . وكان لهذه الاحكام نتائجها ايضا ، على المدى الطويل . فقد اتهم جابوتينسكي (الذي وجد نفسه زعيما للهاغاناه في القدس رغما عنه ، الى حد ما ، وهو الذي كان يطالب باقامة قوة عسكرية شرعية ، بدلا من الهاغاناه ، للدفاع عن المستوطنين اليهود) القيادة الصهيونية بـ « التخلي » عنه بعد سجنه . وكان هذا الاتهام بداية شرخ بينه وبين تلك القيادة راح يتسع مع مرور الوقت ، وادى في نهاية الأمر الى استلام جابوتينسكي زعامة المعارضة اليمينية الصهيونية ، التي راحت تناوىء بشدة تحالف وايزمان وجماعته مع الجناح العمالي الصهيوني ـ وبقيت اصداء هذه المعارضة تتردد طويلا داخل الكيان الصهيوني . اما من الناحية الاخرى ، فقد اسهم الحكم بالسجن على

الحاج امين الحسيني في بروز اسمه ، وجاء بمثابة خطوة اولى على طريق ، لم تكن طويلة ، اوصلته الى زعامة الحركة الوطنية الفلسطينية . كذلك اثارت تلك الاضطرابات هلع اليهود ، فراحوا يتركون تدريجا الاحياء السكنية العربية ـ اليهودية المختلطة ، وينتقلون للعيش في احياء منفصلة خاصة بهم[١٥٣] . واستمرت عملية التنقل هذه ، وهي تتشد ، على وجه التحديد ، بعد وقوع الاضطرابات هنا او هناك ، حتى كانت اكثرية اليهود في فلسطين تعيش ، مع نهاية الانتداب البريطاني على البلد ، في مدن او مستوطنات او احياء يهودية منفصلة خاصة بهم ، في المدن العربية . وساعد ذلك على تحصين المناطق التي سكنها اليهود ، وسهل ادارتها ، وكانت له ابعاده في حرب ١٩٤٨ .

وكان لاحداث نيسان ١٩٢٠ في القدس تاثيرها على الصعيد الدولي ايضا ، اذ استغلها الصهيونيون في الضغط على مجلس عصبة الامم في سان ريمو، وحمله على اقرار الانتداب البريطاني على فلسطين من جهة ، واقناع الحكومة البريطانية باستبدال الادارة العسكرية في فلسطين بسلطات مدنية من جهة اخرى . وكانت الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين قد جوبهت ، منذ خطواتها الأولى ، بعداء الصهيونيين ، بعد ان رفضت الاستجابة للامتيازات والطلبات الاستثنائية المختلفة ، التي كانوا يتقدمون بها من حين الى اخر ، وأصرت على الالتزام بسياسة المحافظة على الوضع الراهن في البلد ، الى ان يبت بمصيره سياسيا . وادت هذه المعارضة حتى الى استبدال بعض الضباط في الادارة العسكرية ، خصوصا على اثر زيارة برانديس لفلسطين ، في صيف ١٩١٩ ، والضغوط التي مارسها على بلفور ، لحمله على تعيين ضباط يسهل على الصهيونيين التعامل معهم ، واصدار تعليمات واضحة لهم[١٥٤] . وبعد وقوع الاضطرابات في القدس ، شكلت الادارة لجنة تحقيق عسكرية (لجنة بالين) ، للبحث في اسباب تلك الاحداث . وجاء في التقرير الذي قدمته اللجنة ، على اثر انهاء التحقيق ، ان اسباب الاضطرابات تعود الى « خيبة امل العرب نتيجة الاخلال بوعود الاستقلال التي منحوها [واعتقادهم] ان وعد بلفور يتضمن تنكرا لحقهم في تقرير المصير ، وخوفهم من ان تأسيس الوطن القومي سيعني ازديادا كبيرا في الهجرة اليهودية ، ويؤدي الى اخضاعهم سياسيا واقتصاديا لليهود »[١٥٥] . كذلك اعلنت اللجنة ، في تقريرها ، ان تلك المخاوف زادت حدة بسبب نشاط البعثة الصهيونية في فلسطين .

غير ان الصهيونيين ، على الرغم مما جاء في تقرير لجنة التحقيق ، جعلوا من تلك الاضطرابات قميص عثمان ، للدلالة على فشل الادارة العسكرية في فلسطين ، وعدم قدرتها على حكم البلد وفرض الامن والاستقرار في ربوعه ، وكرروا طلباتهم السابقة بشأن ضرورة استبدال العسكريين بادارة مدنية . وشدد الصهيونيون ضغوطهم ايضا على مجلس عصبة الامم ، الذي كان مجتمعا في سان ريمو ، عند وقوع الاضطرابات في القدس ، واستنجدوا ببلفور وصموئيل ، اللذين حملا على الحضور الى مكان انعقاد المؤتمر[١٥٦] ، للمساهمة في حملة الاقناع الهادفة الى الاسراع في اتخاذ قرار بشأن فلسطين . وقد نجح الصهيونيون في مساعيهم هذه ، اذ قرر مجلس عصبة الامم ، في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ ، قبل انفضاضه بيوم واحد ، فرض الانتداب البريطاني على فلسطين (وشرق الاردن) والعراق ، والانتداب الفرنسي على سوريا (ولبنان) فنفذت بذلك معظم بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو . وفي اليوم نفسه ، شن مسلحون فلسطينيون

هجوما على كتيبة هندية ، تابعة للقوات البريطانية ، كانت تتمركز في بلدة سمخ ، بالقرب من نهر الاردن ، وبعد ذلك بثلاثة ايام ، في السابع والعشرين من الشهر نفسه ، شن هجوم آخر على مستوطنة ايبليت هاشاحار ، الواقعة في الجليل الاعلى(١٥٧) . ولكن هذه الاحداث الجديدة لم تغير ، بالطبع ، من طبيعة القرارات التي اتخذت . ففي اليوم الذي وقع فيه الهجوم على ايبليت هاشاحار ، ابلغت الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين قرارات مؤتمر سان ريمو للوجهاء العرب ، ونشرت لأول مرة ، رسميا ، نص وعد بلفور . كذلك اعلنت الحكومة البريطانية نيتها الغاء الحكم العسكري في فلسطين ، واستبداله بادارة مدنية ، ابتداء من اول تموز ١٩٢٠ (أما فرنسا فقد قامت ، في السابع من الشهر نفسه ، بتوجيه انذار الى فيصل ، أنتهى بطرده من دمشق وسيطرة الفرنسيين عليها) .

وفي اواخر حزيران ١٩٢٠ ، وصل البريطاني هربرت صموئيل الى فلسطين ، مندوبا ساميا اول عليها .

---

(١) Great Britain. Parliamentary Papers, end. 5694, *Statements made on behalf of His Majisty's Government during the year 1918 in regard to the Future Status of certain parts of the Ottoman Empire.* (London: H.M.S.O., 1939), Miscellaneous No. 4 (1939), P. 8.

وانظر ايضا الترجمة العربية في ملف وثائق فلسطين ، القاهرة : وزارة الارشاد القومي ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٦٩ ، الجزء الاول ، ص ٢٢٩ .

(٢) Statements made on behalf of His Majisty's Government..., *Ibid.*, p. 3.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) Robert John and Sami Hadawi, *The Palestine Diary* (Beirut: The Palestine Research Center, 1970), Vol. 1, 1914-1945, P P.100-101.

(٧) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(٨) ملف وثائق فلسطين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٣ .

(٩) Statements made on behalf of His Majisty's Government..., *Op. Cit.*, P P. 5-6.

(١٠) ملف وثائق فلسطين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٧ .

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) David Lloyd George, *Memoirs of the Peace Conferance* (New Haven: Yale University Press, 1939), Vol. 2, P. 673.

(١٣) David Lloyd George, *The Truth About the Peace Treaties* (London: Victor Gallancz Ltd., 1939), Vol. 2, P. 1151.

(١٤) المصدر نفسه ، ص ١١٤٧ .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ١١٤٨ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١١٥٠ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ١١٥٤ ـ ١١٥٥ .

(١٨) انظر آفياتار فرايزل ، « هامديبيوت هاتسيونيت لاحار تسهارات بلفور ، ١٩١٧ ـ

١٩٢٢ » (السياسة الصهيونية بعد وعد بلفور) ، تل ـ ابيب : جامعة تل ابيب وهاكيبوتس هامئوحاد ، ١٩٧٧ ، ص ٥٨ والمصادر المثبتة هناك (بالعبرية) .

(١٩) **المصدر نفسه** ، ص ٥٢ .

(٢٠) Chaim Weizmann, *Trial and Error* (London: East and West Library, 1950), P. 266.

(٢١) انظر ايضا صبري جريس ، **تاريخ الصهيونية** (بيروت : مركز الأبحاث ، م.ت.ف. ، ١٩٧٧) ، الجزء الاول ، ص ١٦١ ـ ١٦٢ .

(٢٢) *Report of the Executive of the Zionist Organization to XII Zionist Congress* (London, 1921), I. Political Report, P.P. 74-83.

(٢٣) Weizmann, *op. cit.*, P.P. 267-269.

(٢٤) جريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢١١ .

(٢٥) Report... to XII Zionist Congress, *op. cit.*, II. Palestine Report, P. 48.

(٢٦) فرايزل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤١٩ ـ ٤٢٠ .

وانظر ايضا ، للمقارنة ، يوسف اوليتسكي ، « **ميزوراه ـ لدينياه** » (من تشتت ـ الى دولة) ، القدس : احياسف ، ١٩٥٩ ، الجزء الاول ، ص ١٦١ (بالعبرية) .

(٢٧) فرايزل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤١٩ .

(٢٨) انظر الوثائق في المصدر نفسه ، ص ٤٢٠ ـ ٤٢٢ .

(٢٩) اوليتسكي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٦٢ .

(٣٠) Weizmann, *op. cit.*, P. 272.

(٣١) اوليتسكي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٦٦ .

(٣٢) Nevill Barbour, *Nisi Dominus* (Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1969), P.P. 96-97.

(٣٣) انظر ، للتفاصيل ، جريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٦٤ ـ ٦٥ و ٢٣٦ ـ ٢٣٧ و ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

(٣٤) اوليتسكي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٦٤ .

(٣٥) **المصدر نفسه** ، ص ١٧٦ ـ ١٧٨ .

(٣٦) Weizmann, *op. cit.*, P. 295.

(٣٧) فرايزل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٦ .

(٣٨) جريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٠١ .

(٣٩) « **سيفر هانحودوت شل هاقاعاد هليئومي شل كنيست يسرائيل بايرتس ـ يسرائيل** » (كتاب الوثائق للجنة القومية لكنيست يسرائيل في ارض ـ اسرائيل) ، القدس : مطبعة رفائيل حاييم هاكوهين م.ض. ، ١٩٦٣ ، ص ١ (بالعبرية) .

(٤٠) انظر موشي اطياس في **المصدر نفسه** ، ص ي ـ ي ١ (١٠ ـ ١١) من المقدمة وص ٣ .

(٤١) **المصدر نفسه** ، ص ي ١ (١١) .

(٤٢) **المصدر نفسه** .

(٤٣) **المصدر نفسه** ، ص ي ج ـ ي د (١٣ ـ ١٤) و ٤٢٠ ـ ٤٢٣ .

(٤٤) انظر جريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦ .

(٤٥) للاطلاع على نشاط جابوتينسكي في هذا المجال ، انظر .

Joseph B. Schechtman, Rebel and Statesman; The Vladimir Jabotinsky Story, The Early Years (New York: Thomas Yoseloff, 1956), P.P. 442-491.

(٤٦) انظر ، للتفاصيل ، « **سيفر تولدوت هاهاغاناه** » (كتاب تاريخ الهاغاناه) ، (رئيس التحرير : بن ـ تسيون دينور) ، تل ـ ابيب : معرخوت والمكتبة الصهيونية ، ١٩٥٦ ، الجزء الاول ، الكتاب الثاني ، ص ٤٤٩ ـ ٤٦٨ (بالعبرية) .

(٤٧) انظر ، للتفاصيل ، **المصدر نفسه** ، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٦ .

(٤٨) جريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٩٣ .

(٤٩) **كتاب تاريخ الهاغاناه** ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٩٩ ـ ٥١١ .

(٥٠) انظر ، للتفاصيل ، **المصدر نفسه** ، ص ٥١٦ ـ ٥٣٢ .

(٥١) انظر ايضا جريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٤٤ .

(٥٢) موشي براسلافسكـــي ، « **تنوعات هابوعاليم هايرتس ـ يسرائيليت** » (حركـــة العمال في ارض ـ اسرائيل) ، تل ـ ابيب : ماكيبوتس هاميئوحاد ، ١٩٦٦ ، الجزء الأول ، ص ١٤٩ (بالعبرية).

(٥٣) انظر ايضا جريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٦٢ ـ ١٦٣ .

(٥٤) براسلافسكي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٤٩ .

(٥٥) تسفي ابن ـ شوشان ، « **تولدوت تنوعات هابوعاليم بايرتس ـ يسرائيل** » (تاريخ حركة العمال في ارض ـ اسرائيل) ، تل ـ ابيب : عام عوفيد ، ١٩٦٣ ، الجزء الأول ، ص ٢٩٢ (بالعبرية) .

(٥٦) **المصدر نفسه** .

(٥٧) **المصدر نفسه** ، ص ٢٩٣ .

(٥٨) **المصدر نفسه** .

(٥٩) **انظر** ، **للتفاصيل** ، جريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ .

(٦٠) يوسف غورني ، « **احدوت هعفوداه** ، ١٩١٩ ـ ١٩٣٠ : « **هايسودوت هارعيونيم فيها شبطاه هامدينيت** » (**احدوت هعفوداه** ، ١٩١٩ ـ ١٩٣٠ : الاسس العقائدية والأسلوب السياسي) ، تل ابيب : جامعة تل ـ ابيب وهاكيبوتس هاميئوحاد ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢ (بالعبرية) .

(٦١) **المصدر نفسه** ، ص ٢٢ و ٢٦ .

(٦٢) ابن ـ شوشان ، **مصدر سبق ذكره** ، **الجزء الأول** ، ص ٣١٥ .

(٦٣) من دستور احدوت هعفوداه ، كما اورده ح. مرحفياه ، « **عام فيموليدت** » (شعب روطن) ، القدس : هايفي ، ١٩٤٧ ، ص ٥١٧ ـ ٥١٨ (بالعبرية) .

(٦٤) النص في براسلافسكي ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الأول ، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠ .

(٦٥) **المصدر نفسه** .

(٦٦) المصدر نفسه ، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١ .

(٦٧) انظر ، للتفاصيل ، مقالة يوسف لورنتس ، « الاتصالات الدبلوماسية بين الحركة الصهيونية والحركة القومية العربية مع نهاية الحرب العالمية الاولى » ، **هامزراح هيحداشي** ، ١٩٦٣ ، العدد ٢ ، ص ٢١٦ ـ ٢١٧ (بالعبرية) .

(٦٨) **المصدر نفسه** ، ص ٢١٨ .

(٦٩) Weizmann, *op. cit.*, P 293.

(٧٠) **المصدر نفسه** .

(٧١) John and Hadawi, *op. cit.*, P 113.

(٧٢) انظر ايضا ، **للتفاصيل** ، **المصدر نفسه** ، ص ١١٤ ـ ١١٥ .

(٧٣) Weizmann, *op. cit.*, P 294.

(٧٤) انظر نص الاتفاقية في ملف وثائق فلسطين ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

(٧٥) **المصدر نفسه** .

(٧٦) **المصدر نفسه** .

(٧٧) **المصدر نفسه** .

(٧٨) **المصدر نفسه** ، ص ٢٥٢ .

(٧٩) انظر نص المذكرة في Report... to XII Zionist Congress, *op. cit.*, I. Political Report, P P 74-83.

(٨٠) **المصدر نفسه** .

(٨١) **انظر الخريطة في جريس** ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٤ ـ ٥٥ .

(٨٢) John and Hadawi, *op. cit.*, P 128.

(٨٣) Weizmann, *op. cit.*, P 305

(٨٤) **المصدر نفسه** .

(٨٥) انظر ايضا نص تقرير وايزمان عن شهادته

امام مؤتمر الصلح في « هايروتوكوليم شل هاغاعاد هايوعيل هاتسيوني » (محاضر جلسات اللجنة التنفيذية الصهيونية) ، تل ـ ابيب : جامعة تل ـ ابيب وهاكيبوتس هامئوحاد ، ١٩٧٥ ، الجزء الأول ، شباط (فبراير) ١٩١٩ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠ ، ص ٥٢ ـ ٥٦ (بالعبرية) .

(٨٦) Weizmann, *op. cit.*, pp. 307-308; Report... to XII Zionist Congress, *Op. Cit.*, I. Political Report, pp. 23-24.

(٨٧) المصدر نفسه .

(٨٨) Weizmann, *op. cit.*, p. 294-308.

(٨٩) Neil Caplan, *Palestine Jewry and the Arab Question* ((London: Frank Cass, 1978), p. 37.

(٩٠) ملف وثائق فلسطين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٩ .

وراجع ايضا نص تقرير اللجنة بكامله في George Antonius, *The Arab Awabening* (London: Hamish Hamilton, 1961), pp. 443-458.

(٩١) عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٠ ، ص ١١٦ . وانظر ايضا اوليتسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢ .

(٩٢) الكيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ .

(٩٣) اوليتسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٥ .

(٩٤) كتاب تاريخ الهاغاناه ، مصدر سبق ذكره ، الكتاب الأول ، الجزء الثاني ، ص ٥٥٧ .

(٩٥) انظر نصوص العرائض في وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩) ، (جمع وتصنيف : عبد الوهاب الكيالي) ، بيروت وبغداد : مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجمعية صندوق فلسطين ، ١٩٦٨ ، ص ١ ـ ٣ و ٥ ـ ٩ .

(٩٦) المصدر نفسه ، ص ٤ .

(٩٧) الكيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

(٩٨) المصدر نفسه . وانظر أيضا محمد عزة دروزه ، حول الحركة العربية الحديثة ، صيدا وبيروت : منشورات المكتبة العصرية ، ١٩٥٩ ، الجزء الثالث ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٩٩) ملف وثائق فلسطين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٥ .

(١٠٠) المصدر نفسه .

(١٠١) المصدر نفسه .

(١٠٢) انظر بعض نصوص هذه المذكرات في وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ ـ ١٤ .

(١٠٣) John and Hadawi, *op. cit.*, p. 154.

(١٠٤) المصدر نفسه ، ص ١٥٤ ـ ١٥٦ .

(١٠٥) أسحاق غرينباوم ، « هاتنوعاه هاتسيونيت » (الحركة الصهيونية) ، القدس : المنظمة الصهيونية العالمية ، ١٩٥٤ ، الجزء الرابع ، ص ٧٥ (بالعبرية) .

(١٠٦) انظر ، للتفاصيل ، جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ ـ ٣٦ .

(١٠٧) غرينباوم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨ ـ ٨٤ .

(١٠٨) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

(١٠٩) انظر ، للتفاصيل ، المصدر نفسه ، ص ٥٩ ـ ٦٨ .

(١١٠) شموئيل اطينغر ، « هيستوريا شل عام يسرائيل بعيت هيماداشاه » (تاريخ اليهود في العصر الحديث) ، تل ـ ابيب : دفير ، ١٩٦٩ ، ص ٢٢٣ (بالعبرية) .

(١١١) شمشون كيرشنباوم ، « تولدوت عام يسرائيل بيدوريتو » (تاريخ اليهود في عصرنا) ، تل ـ ابيب : أمنوت ، ١٩٦٥ ، الجزء الأول ، ص ٤٠ (بالعبرية) .

(١١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٧ ـ ٤١ .

(١١٣) المصدر نفسه ، ص ٤١ .

(١١٤) شمعون دوفنوف ، « **هيستوريا شل عام عولام** » (تاريخ اليهود) ، تل ــ ابيب : دفير ، ١٩٦٥ ، ص ٧٢٢ ــ ٧٢٤ (بالعبرية) . وانظر ايضا اطينغر ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٣٤ .

(١١٥) انظر ايضا اطينغر ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٢٢ ــ ٢٣٥ .

(١١٦) اسحاق ميئور ، « **هاتنوعاه هاتسيونيت بروسيا** » (الحركة الصهيونية في روسيا) ، القدس : المكتبة الصهيونية ، ١٩٧٤ ، ص ٤٢٩ ــ ٤٣١ (بالعبرية) .

(١١٧) **المصدر نفسه** ، ص ٤٨٤ .

(١١٨) **المصدر نفسه** ، ص ٤٨٦ .

(١١٩) **المصدر نفسه** ، ص ٤٨٦ ــ ٤٨٧ .

(١٢٠) « **سيفر هاعلياه هاتشليشيت** » (كتاب الهجرة الثالثة) ، (رئيس التحرير : يهودا ايرز) ، تل ــ ابيب ، عام عوفيد ، ١٩٦٤ ، الجزء الأول ، ص ١٣ ــ ١٧ (بالعبرية) .

(١٢١) **المصدر نفسه** ، ص ١٣ .

(١٢٢) **المصدر نفسه** .

(١٢٣) ميئور ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٨٧ .

(١٢٤) كيرشنباوم ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الأول ، ص ١١٧ . وانظر ايضا ميئور ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٢٨ .

(١٢٥) كيرشنباوم ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الأول ، ص ١٢٢ .

(١٢٦) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٣ ، وميئور ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٢٩ .

(١٢٧) كتاب الهجرة الثالثة ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الأول ، ص ٣٤ .

(١٢٨) انظر ، للتفاصيل ، « **سيفر هاشومير هاتسعير** » (كتاب هاشومير هاتسعير) ، (رئيسا التحرير : ايفي نرور ويسرائيل روزنتسفايغ) ، مرحفياه : سفريات بوعاليم ، ١٩٥٦ ، الجزء الأول ، ص ١٩ ــ ٦٠ .

(١٢٩) **المصدر نفسه** ، ص ٦٣ ــ ٦٤ و ٧٣ ــ ٧٥ و٨١ ــ ٨٣ .

(١٣٠) انظر ، للتفاصيل ، الكته مرغليت ، « **هاشومير هاتسعير ــ معيدات نعوريم لماركسيزم مهبنجاني** ، ١٩١٢ ــ ١٩٢٦ » (هاشومير هاتسعير ــ من مجموعات شباب الى ماركسية ثورية ، ١٩١٢ ــ ١٩٢٦) ، (تل ــ ابيب : جامعة تل ــ ابيب وهاكيبوتس هامئوحاد ، ١٩٧١) ، ص ١٧ ــ ٥٢ (بالعبرية) .

(١٣١) انظر جريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٨١ ــ ١٨٢ .

(١٣٢) موهي اوسطروفسكي ، « **تولدوت همزراحي بايرتس ــ يسرائيل** » (تاريخ المزراحي في ارض ــ اسرائيل) ، القدس : رؤوفين ماس ، ١٩٤٢ ، ص ١١ ــ ٢٠ (بالعبرية) .

(١٣٣) فرايزل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٣ .

(١٣٤) **المصدر نفسه** ، ص ٢٩ .

(١٣٥) انظر جريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٧٨ و ٢٠٨ ــ ٢٠٩ .

(١٣٦) Weizmann, *op. cit.*, P. 63.

(١٣٧) محاضر جلسات اللجنة التنفيذية الصهيونية ... ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٣ .

(١٣٨) **المصدر نفسه** ، ص ٤٣ ــ ٤٤ .

(١٣٩) يهودا سلوتسكي في كتاب الهجرة الثالثة ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الأول ، ص ٥٠ .

(١٤٠) محاضر جلسات اللجنة التنفيذية الصهيونية ... ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٠٦ و ١٢٧ و ١٣٣ و ٢٢٦ ــ ٢٢٧ .

(١٤١) يهودا سلوتسكي في كتاب الهجرة الثالثة ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الأول ، ص ٥١ .

(١٤٢) انظر ، للتفاصيل ، مقالة يوناثان شابيرا ، « الخلاف بين حاييم وايزمان ولويس برانديس ، ١٩١٩ ــ ١٩٢١ » ، في « **هاتسيونوت : ميناسيف لتولدوت هاتنوعاه هاتسيونيت: شيها بيشوف هايهودي بايرتس ــ يسرائيل** » (الصهيونية : مجموعة لتاريخ الحركة الصهيونية واليشوف اليهودي في ارض ــ اسرائيل) ، تل ــ ابيب : جامعة تل ــ ابيب وهاكيبوتس هامئوحاد ،

١٩٧٣ ، الجزء الثالث ، ص ٢٢٩ ـ ٢٤٦ (بالعبرية) .

(١٤٣) ابن ـ شوشان ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الأول ، ص ٣٥٣ .

(١٤٤) المصدر نفسه ، ص ٣٥١ .

(١٤٥) فرايزل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢ ـ ١٠٥ .

(١٤٦) كتاب تاريخ الهاغاناه ، مصدر سبق ذكره ، الكتاب الأول ، الجزء الثاني ، ص ٦٠٣ ـ ٦٠٤ ، واوليتسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

(١٤٧) انظر ، للتفاصيل ، كتاب تاريخ الهاغاناه ، مصدر سبق ذكره ، الكتاب الأول ، الجزء الثاني ، ص ٥٦٧ ـ ٥٨٥ .

(١٤٨) اوليتسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

(١٤٩) انظر ايضا كتاب تاريخ الهاغاناه ، مصدر سبق ذكره ، الكتاب الأول ، الجزء الثاني ، ص ٥٨٤ ـ ٥٨٥ .

(١٥١) *A Survey of Palestine* (Jerusalem: Government Printer, 1964), Vol. 1, P. 17.

(١٥٢) Ronald Storrs, *Orientations* (London: Ivor Nicholson and Watson, 1937), P P 390-391.

(١٥٣) اوليتسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .

(١٥٤) John and Hadawi, *op. cit.*, P P 149-154.

(١٥٥) A Survey of Palestine, *op. cit.*, P. 17.

(١٥٦) اوليتسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠ .

(١٥٧) انظر ، للتفاصيل ، كتاب تاريخ الهاغاناه ، مصدر سبق ذكره ، الكتاب الاول ، جـ ٢ ، ص ٥٨٩ ـ ٥٩٤ .

حنة شاهين

التضخم المالي في اسرائيل : أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية

ان ثلث الازمة الاقتصادية المتفاقمة حاليا في اسرائيل على شيء ، فانما تدل ، في الاساس على فشل سياسة حكومة ليكود ، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، بعد مضي سنتين من توليها الحكم . فالانقلاب الاقتصادي الذي حدث في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ ، بعد انتقال السلطة الى ليكود ببضعة اشهر ، وكان تعبيرا عن الاسلوب الذي ستعتمده الحكومة الجديدة في ادارة الاقتصاد ، قد اثبتت الازمة الحالية ، عدم ملاءمته للواقع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، وبالتالي لم ينجح ، في تحقيق الاهداف التي علقها عليه المسؤولون . فتوحيد قيمة صرف الليرة الاسرائيلية ، والغاء الرقابة على العملة الصعبة بصورة كاملة تقريبا الاساسان الرئيسيان اللذان ارتكزت عليهما السياسة الاقتصادية الجديدة ـ كانا يهدفان ، في الاساس ، الى حل مشكلات اسرائيل الاقتصادية ، عن طريق جذب رؤوس الاموال اليهودية والاجنبية ، ثم تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وتحويل اسرائيل الى مركز مالي عالمي في المنطقة على غرار سويسرا في الغرب .

هذا ما اعلنه رئيس الحكومة بيغن بعد انتهاء جلسة الحكومة التي اقرت خلالها السياسة الجديدة ، بقوله « ان هذه السياسة خطوة ايجابية وحاسمة في علاج اقتصاد الدولة القومي» ، معتبرا « أن تقليص الثغرة في ميزان المدفوعات بات ممكنا ، اضافة الى زيادة الصادرات وتقليص الاستيراد » ، وبالتالي تقليص اعتماد اسرائيل على المساعدات الخارجية » . وزاد بيغن : « لقد اصبح في استطاعة كل مواطن الآن اعادة امواله الى اسرائيل واستثمارها في مختلف المشاريع ، وان من شان هذه السياسة ان تؤدي بالضرورة الى زيادة الاستثمارات كما يليق بدولة تنتهج نظام الاقتصاد الحر »[١] . وكان وزير المال سيمحا ارليخ قد اعلن ايضا ، في معرض اشادته بالنظام الجديد الذي يرتكز على قواعد الاقتصاد الحر ، وعدم تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي كاساس لحل مشكلات اسرائيل الاقتصادية ، «لان النظام القديم كان متخلفا وغير عادل وغير مشرف ، بسبب اعتماد (اسرائيل) على صدقات الآخرين وعلى جمع التبرعات . اننا نريد ان نعمل وننتج بشرف كشعب خلاق ، وفي وسعنا تحسين وضعنا بحيث نكف عن الاعتماد على الغير ... »[٢] .

واذا نحن لخصنا جميع التصريحات والبيانات التي صدرت حين اقرار سياسة الاقتصاد الحر استطعنا القول بان الاهداف الاساسية التي رسمتها الحكومة الجديدة ضمن سياستها الاقتصادية قد تمثلت في جذب الاستثمارات اليهودية والاجنبية في ظل سياسة الانفتاح الكلي ، وازالة الرقابة على العملة الصعبة ، وفي الاجراءات الاخرى التي كانت تشكل رادعا امام المستثمرين . وكان هذا كفيلا ، في نظر الحكومة الجديدة ، باعادة تحريك النمو الاقتصادي المتوقف ، والقضاء على البطالة .اما الهدف الثاني فكان تقليص العجز في ميزان المدفوعات في اسرائيل ـ وقد بلغ حتى نهاية سنة ١٩٧٧ ، ٢,٦ مليار دولار ـ بواسطة زيادة الصادرات وخفض الواردات . والهدف الثالث والاهم كان تحقيق الاستقلال الاقتصادي بتقليص الاعتماد على المصادر الخارجية .

كما كان من اهداف السياسة الجديدة كبح سرعة التضخم المالي ، وهي المشكلة التي بدأت تبرز في مطلع السبعينات ، واشتدت بعد حرب ١٩٧٣ مع ما رافقها من نفقات عسكرية في اسرائيل .

هذه هي اهم الاهداف التي اعلنتها ، في حينه ، المسؤولون الاقتصاديون الجدد في اسرائيل ، وعلى راسهم وزير المال اراليخ ، زعيم حزب الاحرار (الشريك الرئيسي في كتلة ليكود) في معرض اعلانهم سياسة « الاقتصاد الحر » وفقا لمفاهيمهم الاقتصادية والاجتماعية التي اعتبرت جديدة على الواقع الاسرائيلي ذي الاقتصاد الموجه ، والهيكل الاجتماعي والاقتصادي الخاص الذي تكون خلال ثلاثين سنة من حكم المراخ . والسؤال الذي يطرح نفسه الان : في ظل الازمة الراهنة ، هو : هل تحقق شيء من هذه الاهداف بعد مضي سنتين من حكم ليكود ؟ ثم ما هي حقيقة الازمة الحالية ؟ هل هي نتيجة عدم التوافق بين السياسة الجديدة وبين الواقع الاسرائيلي ، ام هي امتداد للازمات الاقتصادية السابقة منذ عهد المراخ ؟ واخيرا : ما هي ابعاد هذه الازمة بالنسبة لاسرائيل .وهل كان بالامكان تجنبها بانتهاج سياسة مختلفة ؟

يمكننا الاجابة على هذه الاسئلة ، من خلال النظر الى ابرز نتائج السياسة الاقتصادية خلال السنتين الماضيتين، منذ تولي ليكود السلطة . فحالة الفوضى الاقتصادية التي تشهدها اسرائيل حاليا ، تنبع ، في الاساس ، من مجمل هذه النتائج ومن مدى انعكاساتها على الاسرائيليين جماعات وافرادا .

الاسرائيليون يعيشون وضعا يفوق طاقتهم

تشير التقارير والاحصاءات ، خصوصا تلك التي ينشرها بنك اسرائيل ومكتب الاحصاء المركزي ، الى ان النتائج الاقتصادية ، خلال السنة الماضية والنصف الاول من السنة الحالية ، كانت بعيدة كل البعد عن الاهداف المرجوة اعتمادا على السياسة الرسمية .

اولى هذه النتائج العجز الكبير في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، الذي ارتفع من ٢,٥٦٣ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٧٧ ، الى نحو ٢,٤ مليارات دولار في نهاية ١٩٧٨ ؛ منها ٣٠٩ ملايين دولار ارتفاعا في العجز المدني ، باستثناء نفقات الأمن . « واذا ما استمرت الاتجاهات الحالية ، انطلاقا من الاتجاهات التي سادت في سنة ١٩٧٨ ... فان العجز سيرتفع ، بحسب تقدير أولي ، بـ ١,١ مليار دولار ؛ أي من ٣,٤ مليارات في نهاية ١٩٧٨ الى ٤,٥ مليارات في نهاية ١٩٧٩ ؛ أي ما يوازي ٢٥ مليار ليرة اسرائيلية وفق الاسعار الحالية »[٣] . والسؤال المطروح هو : كيف ستغطي اسرائيل هذا العجز ، خصوصا ان مجمل وارداتها يتزايد شهرا بعد اخر ، في مقابل تراجع مستمر في مجمل الصادرات ؟ ففي سنة ١٩٧٨ مثلا بلغت نسبة الارتفاع في الواردات ١٠٪ ، بينما لم ترتفع نسبة الصادرات الى أكثر من ٣٪ ، في مقابل ١٣ ـ ١٤٪ في السنتين السابقتين[٤] . وتشير الاحصاءات الأخيرة كذلك الى ان فائض واردات البضائع بالنسبة للصادرات (الحساب بالدولار ، وبالاسعار الجارية) بلغ ٧٥٩ مليون دولار في مقابل ٤٧٧ مليون دولار في الفترة المقابلة لها من السنة الماضية ، أي انه ارتفع بنسبة ٥٩٪ .[٥] فما الذي يعنيه ذلك ؟

ان تشجيع فرع الصادرات بواسطة توحيد قيمة صرف الليرة ، وما رافق ذلك من خفض كبير في قيمتها ، ثم الغاء حوافز التصدير التي كانت متبعة في عهد المراخ ، كل ذلك ثبت فشله . اذ ان المصدرين كانوا اول المتضررين من جراء هذه السياسة ، خصوصا ان تكاليف الانتاج قد ازدادت ايضا مع ارتفاع الاجور والاسعار خلال السنة الاخيرة .

ان سد العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي بواسطة تحسين وضع الصادرات ، لا يمكن ان يتحقق في المدى القصير . كما يبدو خفض الواردات أمرا مستحيلا في هذه الفترة مع بدء اعمال البناء في النقب ، ومع ازمة الطاقة المتوقعة في اسرائيل بعد تسليم ابار النفط في سيناء .

لذلك ، فان المخرج الوحيد لتمويل العجز في ميزان المدفوعات هو في الحصول على المزيد من القروض بالعملة الصعبة من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية ، خصوصا ان قيمة التبرعات والجبايات والتعويضات الشخصية التي تحصل عليها اسرائيل والتي كان بالامكان تمويل هذا العجز بواسطتها ، لا تعادل سوى جزء

منه . اما المساعدات الاميركية الخاصة التي ستحصل عليها خلال السنوات الثلاث المقبلة فستخصص بكاملها لبناء المطارات العسكرية في النقب .

ان المزيد من القروض بالعملة الصعبة سيزيد بالطبع من ديون اسرائيل الخارجية ، التي وصلت حتى الآن الى حد ان معظم احتياطي العملة الصعبة يصرف في تسديد المبالغ المستحقة منها سنويا . « ففي مقابل احتياطي قيمته ٢,٢ مليار دولار في أواخر سنة ١٩٧٨ ، بلغت الديون الخارجية في تلك الفترة اضافة الى الفوائد المترتبة عليها ، (وهذه ينبغي تسديدها خلال سنة واحدة) ٢,٠٤ مليار دولار بحسب احصاءات بنك اسرائيل »[٦] . وتشير هذه الاحصاءات ايضا الى انه في مقابل ارتفاع احتياطي العملة الصعبة من ١,٣٦ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٧٧ الى ٢,٢ مليار دولار في نهاية ١٩٧٨ ، أي بزيادة ٨٤٠ مليون دولار ، ارتفع مجمل الديون الخارجية من ١٠,٧ مليارات دولار الى ١٢,٣ مليار دولار في الفترة نفسها ، وهذا يعني ان الارتفاع في الديون بلغ ضعف مجمل الاحتياطي[٧] .

واضافة الى الديون الخارجية ثمة ديون داخلية مستحقة للاسرائيليين ، توازي الديون الخارجية ، الا انها ديون بالعملة المحلية . وتبلغ قيمة الديون الخارجية والداخلية ، معا ، نحو ٧٠٠ مليار ليرة اسرائيلية[٨] : نصفها بالعملة الصعبة كما ذكرنا سابقا .

ان الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من الارقام السابقة ، المتعلقة بالديون والعجز التجاري المتزايد ، هو ان الاسرائيليين ودولة اسرائيل « يعيشون وضعا يفوق طاقتهم ،وانهم يطمحون الى تحسين مستوى معيشتهم» على حد تعبير الخبير الاقتصادي الدكتور يوحنان بدر[٩] — على حساب زيادة الديون الخارجية ، والمساعدات الاميركية ، والجبايات ، والتبرعات . وقد انعكس هذا الأمر على الوجه الآخر من الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت حاليا الى درجة لم تكن متوقعة من قبل ، سواء على الصعيد الرسمي أو الصعيد الشعبي : نعني بذلك مشكلة التضخم المالي .

مشكلة التضخم وتاثيراتها على الاقتصاد الاسرائيلي

ان مشكلة التضخم المالي المتسارع ، التي يعانيها الاقتصاد الاسرائيلي حاليا ، ليست جديدة . فهي قائمة منذ مطلع السبعينات — كما ذكرنا سابقا — وقد اشتدت بعد حرب ١٩٧٣ ، حيث تراوحت معدلاتها بين ٣٠ — ٥٠٪ سنويا . فمثلا وصل معدل التضخم المالي في سنة ١٩٧٦ الى ٣٦٪ ؛ وفي سنة ١٩٧٧ الى ٤٢٪ ؛ ووصل سنة ١٩٧٨ الى ٤٨٪ . ان ما هو جديد في هذه الظاهرة هو الانتقال في سنة ١٩٧٩ الى معدلات سريعة من التضخم شهريا بلغت في النصف الأول من هذه السنة ٢٢,٨٪ ، ويتوقع ان تصل في نهايتها الى ١٠٠٪[١٠] . ولادراك مدى خطورة هذه الظاهرة بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ، في ظل السياسة الراهنة ، يكفي ان نذكر ان مجمل ارتفاعات الاسعار خلال سنتين من حكم ليكود — أي حتى شهر حزيران (يونيو) الماضي — قد وصل الى نسبة ١٥٦٪ ، ويتوقع ان ترتفع هذه النسبة خلال الفترة المقبلة ارتفاعا كبيرا نظرا للفوضى شبه الكاملة في قطاعي الاسعار والاجور .

لقد خالف هذا الارتفاع في معدلات التضخم جميع التوقعات التي اعلنها المسؤولون الاقتصاديون في اسرائيل ، خلال السنتين الماضيتين ، تلك التوقعات التي رات ان السياسة الجديدة ستؤدي الى « كبح سرعة التضخم المالي بنسبة ١٥٪ سنويا بهدف الوصول الى نسبة غلاء لا تتجاوز ١٠٪ سنويا » ، كما جاء في برنامج ليكود الانتخابي[١١] . والغريب ان تصريحات المسؤولين ، لا سيما وزير المال سيمحا ارليخ ، كانت بعيدة كل البعد عن الواقع حتى بعد مرور سنتين من توليهم الحكم . « فحتى في ذروة التطورات الاقتصادية السلبية كان وزير المال لا يزال يتنبأ في ٢٢ اذار (مارس) ١٩٧٨ ... بالا تتجاوز نسبة الغلاء ، على امتداد السنة المالية ، ٢٥٪ (عمليا بلغت النسبة في سنة ١٩٧٨ ، ٤٨٪) ... وفي ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ اعلن وزير المال ان معدل التضخم سيصل الى ٢٧٪ في سنة ١٩٧٩ . وان الحكومة ستنجح خلال اربع سنوات في خفض سرعة التضخم ، بحيث لا تتجاوز ال ١٥٪ سنويا »[١٢] .

ان الاختلاف بين توقعات الوزير ، وبين الارقام والوقائع الفعلية ، يبدو بعيداً الى درجة يمكن الاستنتاج معها

ان التطورات السلبية التي حدثت في الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة تطبيق السياسة الجديدة ، لم تدرس بصورة وافية من قبل المسؤولين الجدد في وزارة المالية الاسرائيلية ، وبالتالي لم ينظر الى مدى تأثيراتها جديا .

ان تطبيق السياسة الجديدة كان يحتم فتح ابواب كثيرة مغلقة منذ عهد المعراخ ، انطلاقا من مبدأ سياسة الاقتصاد الحر القاضي بعدم التدخل في النشاط الاقتصادي ، كبديل لسياسة التدخل والتوجيه التي اتبعت في عهد المعراخ ، وأدت الى اتباع اجراءات انكماشية في السنوات ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ ، حيث جمد الدخل الفردي ، وانخفض معدل الاستثمار ، مما ادى الى تجميد النمو الاقتصادي . فخلافا لهذه السياسة اعلنت حكومة ليكود ، بسياستها الجديدة ، انها ستعمل على تجديد النمو وتشجيع الاستثمارات ، وهذا ما تم بالفعل وبشكل غير مخطط ، مما ادى الى زيادة الطلب والاستهلاكين العام والخاص ، وخلق بالتالي ضغوطا تضخمية تشهدها اسرائيل حاليا وبشكل لا مثيل له في الماضي . ويصف محافظ بنك اسرائيل ارنون جفني الوضع الذي خلقته السياسة الاقتصادية الجديدة بقوله : « ان هناك الكثير من الصنابير المفتوحة في الاقتصاد ومنها تتدفق كميات هائلة من الاموال ، في حين لا توجد مضخات كافية لامتصاص الفائض في الطلب »[١٢] . وانطلاقا من هذا الوضع يمكننا تحديد اهم العوامل التي ادت الى ازمة التضخم الحالية ، والتطرق الى سياسة الحكومة تجاهها ، ومدى تأثيرها على اسرائيل حكومة ومحكومين .

النمو الاقتصادي والتضخم :

يشير تقرير بنك اسرائيل لسنة ١٩٧٨ الى ان الانتاج القومي القائم قد ارتفع في السنة المذكورة بنسبة ٥٪ . وبالرغم من ان هذه النسبة لا تقارن بمعدل النمو في سنوات الانتعاش (اكثر من ١٠٪) فهي تشكل نقطة تحول مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة التي ارتفع فيها معدل الانتاج بنسبة ٢٪ فقط . رغم ذلك فان تأثير هذا النمو كان سلبيا من الناحية الاقتصادية ، لأن زيادة الاستهلاكين العام والخاص قد امتصت الجزء الاكبر منه ، بينما تم توظيف جزء صغير جدا فقط في اغراض مفيدة كالاستثمار والصادرات . اي ان الزيادة في النمو هدرت في معظمها بواسطة الاستهلاك المتزايد[١٣] . وللدلالة على ذلك يكفي ان نذكر ان معدل ارتفاع الاستهلاك العام في سنة ١٩٧٨ قد بلغ نحو ١١٪ وبلغ معدل ارتفاع الاستهلاك الخاص نحو ٨٪[١٤] (وليس المقصود هنا ما تستهلكه طبقة العمال والفقراء) الأمر الذي انعكس سلبا على الاسعار .

كيف حدث ذلك ؟ يمكننا من خلال التطرق الى المجالات التي وظفت فيها أموال الاستثمارات الضخمة التي تدفقت على الاقتصاد الاسرائيلي خلال السنة الماضية ، بفضل تشجيع الاوساط الرسمية ، ان نتبين نتيجة الزيادة في النمو وتأثيرها السلبي .

تشجيع البناء الخاص

بلغ معدل الزيادة في الاستثمارات في سنة ١٩٧٨ نحو٤٪ (بحسب تقرير بنك اسرائيل) ، حيث وزعت بين فرع البناء وفروع اخرى . ففي قطاع البناء تركز الاستثمار ــ بتشجيع من الحكومة ــ في البناء الخاص ، وفي مقابل ذلك انخفض الاستثمار في البناء العام تدريجيا بنسبة ٢٥٪[١٥] . لقد ادى هذا الامر الى تأزيم المشكلة الاجتماعية القائمة في مجال الاسكان ، ولقد بدأت براثنها تبرز علنا في اوساط العائلات من الطبقة العاملة والفقيرة . فخلافا للسياسة القديمة التي اتبعت في عهد المعراخ ، وشجعت بناء المساكن المعدة للبيع لهذه العائلات بواسطة قروض ملائمة ذات فوائد زهيدة ، فان سياسة ليكود شجعت البناء الخاص المعد للتأجير مع الاستمرار في بناء المساكن العامة للمهاجرين الجدد فقط . ولقد ادى تدني العرض في سوق المساكن من جهة ، وارتفاع الطلب عليها من جهة اخرى خلال السنتين الماضيتين ، الى ارتفاع اسعارها الى درجة خيالية لا تحلم معها اية عائلة متوسطة في اسرائيل بامكانية شراء مسكن . (مثلا ، شقة صغيرة مؤلفة من ثلاث غرف في وسط اسرائيل ارتفع ثمنها الى اكثر من مليون ليرة) . ولقد ازداد الأمر سوءا بعد تعديل السياسة القديمة المتعلقة بالتسليف في فرع الاسكان ، الذي بدأ سريان مفعوله في أول تموز (يوليو) الماضي . وبموجب التعديل المقر ، سيرتبط الجزء الأكبر من القروض الممنوحة للعائلات المستحقة لشراء المساكن ، بجدول ارتفاع الاسعار للمستهلك ، وهذا يعني ، في ظل التضخم المالي السريع ، ان المبالغ المخصصة لتسديد هذه القروض بالمستقبل ستصل الى درجات

خيالية(مثلا : نحو ١٤ الف ليرة شهريا في السنة الثامنة بالنسبة لعائلة متوسطة حصلت على قرض يتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ الف ليرة لشراء مسكن في وسط اسرائيل)[١٦] . ويبدو ان الحكومة بدأت تشعر بخطورة هذه المشكلة ، خصوصا ان سياسة التسليف الجديدة لن تفيد ما دام العرض متوقفا في هذا القطاع ، وتشير الاحصاءات الى نقص في المساكن يقدر بعشرات الالاف . لذلك اقرت الحكومة بناء ٢٠ الف مسكن في المدن ونحو ٣ الاف مسكن في المستوطنات[١٧] . وفي مقابل ذلك لم تتخل عن سياستها الخاصة بتشجيع البناء الخاص المعد للتأجير . إلا ان الاستثمار في البناء الخاص لم يقتصر على هذا القرض فقط ، بل اتسع ليشمل المساكن الفخمة والفيلات التي لا تعود بالفائدة الا على اصحابها ، وتؤدي بالتالي الى تعميق الهوة الاجتماعية القائمة في هذا المجال لصالح المستثمرين في سوق المساكن . فشراء مسكن او بنائه اصبح استثمارا مربحا بالنسبة لاصحاب رؤوس الاموال من بين الاسرائيليين . أما بالنسبة لمحدودي الامكانات (العمال وسكان الاحياء الفقيرة) ، فان امكانية ايجاد حلول لمشكلاتهم السكنية قد تضاءلت ، رغم الوعود الكثيرة التي قطعتها لهم حكومة ليكود في بداية عهدها . لذلك يتوقع استمرار تفاعل هذه الازمة ، خصوصا في ضوء تحويل الجهد في قطاع البناء الى النقب خلال الفترة المقبلة .

الاستثمارات المربحـــة

اذا كان الاستثمار في فرع البناء قد ساعد على ارتفاع اسعار المساكن ، ولم يؤد الى حل مشكلة السكن ، فان الاستثمارات في الفروع الاخرى لم تؤد بدورها الى تقدم خصوصا في الإنتاج ، وأول الدليل على ذلك استيعاب ٢٧٥٠٠ عامل في قطاع الخدمات العامة في سنة ١٩٧٨ ، وهو ما يشكل نصف طاقة العمل في هذه السنة[١٨] . أما الدليل الآخر ، فهو التراجع في فرع الصادرات كما ذكرنا سابقا . ان جزءا من الاستثمارات لم يستغل في توسيع الانتاج ، بل استغل في تحقيق ارباح مالية بفضل معدلات التضخم ، وتشجيع حكومي ايضا عن طريق قانون تشجيع الاستثمارات المالية » ، والقروض الباهظة (التسليف المدعوم) التي يمكن الحصول عليها بواسطته . وبموجب هذا القانون يستطيع المستثمرون من اصحاب المشاريع المختلفة ، خاصة في فرعي الصناعة والصادرات ، الحصول على قروض بفائدة معينة قليلة نسبيا ، غير مرتبطة بجدول غلاء الاسعار . ففي السنة الماضية خصصت الحكومة ٢٥ مليار ليرة (نحو ١٠٪ من ميزانيتها) لهذا القرض . . وقد حقق المستثمرون ارباحهم بفضل القروض التي حصلوا عليها بفائدة تتراوح بين ٢٧ و ٣٢٪ ، بينما وصلت نسبة الغلاء في تلك السنة الى ٤٨٪ »[١٩] .

ويصف محافظ بنك اسرائيل جفني حجم الارباح التي يحصل عليها هؤلاء المستثمرون بقوله : « في معدلات التضخم الحالية نسبة ٦٠٪ (توقع غير دقيق اذا ما اخذنا في الاعتبار المعدلات الشهرية للغلاء ، والتي بلغت ٣٢,٨٪ في النصف الأول من هذه السنة كما ذكرنا سابقا) فان (صاحب) المشروع الذي حصل على ١٠ ملايين ليرة في السنة الماضية يدفع فائدة بنسبة ٣٥٪ وفق الشروط الحالية . ان الفرق بين نسبة الفائدة هذه وبين نسبة التضخم يحقق لمن يحصل على القرض (ربحا) بقيمة ٢,٥ مليون ليرة . لقد حصل على هذا الربح بسبب الفائدة المنخفضة التي دفعها ، لا بفضل الربح الجاري لمشروعه ... لذلك فان المستثمرين سيبذلون كل جهد للحصول على قروض حكومية بالشروط الحالية ، وهذا من شأنه ان يؤثر سلبا في (مسألة) توزيع الدخل في الاقتصاد الاسرائيلي ، لأن الذين يحصلون على قروض الاثناء يتحولون من مستثمرين الى اصحاب ملايين »[٢٠] . وقد ارضى جفني بالغاء هذا الدعم الذي يكلف الخزينة الاسرائيلية غاليا ، ويعود على المستثمرين بالارباح الطائلة . ويقول جفني : « صحيح ، هناك من يحق له الحصول على الدعم والتسهيلات . انن ليدفع (فائدة) كاملة في مقابل القرض ، أو لتدفع له مساعدات مجانية . هكذا نعرف على الأقل من يحصل على المال ونعرف المبالغ التي يحصل عليها . وبالنسبة لدعم فرع الاسكان ، فانني اقترح الشيء نفسه . لقد اقترحت على الحكومة ربط جميع القروض كاملة (بجدول الغلاء) ومنح مساعدات لمن يستحق ذلك بقرار منها . ان القروض ذات الفائدة الصغيرة التي تمنح بشكل عام للاغنياء ، تؤدي عمليا الى (انتقال الاموال) من محدودي الامكانات الى اصحاب الاموال . ان من يحصل على القرض لا يستغله عادة للقرض الذي منحه من اجله »[٢١] .

لقد استجابت الحكومة الاسرائيلية لطلب جفني فالغت ، بالفعل ، الدعم لرؤوس الأموال الذي كلفها غاليا ،

وادى الى ازدياد التضخم ، وتعميق الهوة الاجتماعية بفعل الارباح الطائلة التي حققها المستثمرون على حساب الخزينة ، وحساب ميزان المدفوعات ، فقررت بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٩ فرض « ربـط » كامل بين قروض الانماء وجدول الاسعار للمستهلك (على غرار قروض الاسكان) ضمن اجراءاتها الاخيرة لمحاربة التضخم . وقد أثار هذا القرار استياءا شديدا لدى اتحاد الصناعيين الذي هدد ـ بلسان رئيسه ابراهام شفيط ـ بالغاء الاستثمارات وتأزيم الوضع الاقتصادي[٢٢] . كذلك أثار هذا القرار استياء سكرتير عام الهستدروت ، يروجام ميشيل ، الذي حذر من احتمال ان يؤدي خفض الاستثمارات ، نتيجة قرار الحكومة ، الى الحاق الضرر بالعمالة[٢٣] . الا ان هذا القرار بحد ذاته خلق ارتياحا لدى المسؤولين في وزارة المال وبنك اسرائيل ، اذ اعتبروه خطوة اساسية وضرورية للحد من سرعة التضخم المالي . ويبدو الآن ان الحكومة غير جادة في تطبيقه كليا : اذ بدأت تسرب الاخبار حول مشاريع الانماء المستحقة ، كمخرج لاعادة منح القروض .

قروض بالعملة الصعبة

على اية حال فان تأثير هذا القرار على المستثمرين الاسرائيليين يبقى تأثيرا جزئيا ، لان الخزينة الاسرائيلية ليست الجهة الوحيدة التي تمولهم . فسياسة رفع الرقابة عن العملة الصعبة قد دفعت قسما كبيرا من هؤلاء للحصول على قروض بالدولار كان الهدف الاساسي منها تحويلها الى عملة اسرائيلية ، وتجاوز تعليمات السيولة التي يصدرها بنك اسرائيل بصدد التسليف الداخلي . فتيار القروض بالعملة الصعبة الذي تدفق على الاقتصاد في سنة ١٩٧٨ ، اثر الالغاء الكامل للرقابة على هذه العملة ، قد شل الى حد كبير سياسة بنك اسرائيل المالية ، وادى الى وصول اموال كثيرة الى يد الجمهور ، انفقت في معظمها في تنشيط عمليات الاستهلاك ، الامر الذي سرع من عملية التضخم بصورة اكبر[٢٤] . أما لماذا لم تستغل هذه القروض في تقوية الانتاج ، فالجواب واضح ، ويتعلق بحجم الارباح التي يمكن تحقيقها بواسطة عمليات المضاربة في السوق المالية ، في حين تسود قطاع الانتاج حالة من عدم الثقة بسبب ارتفاع الاسعار والاجور من جهة ، وعدم ربحية الصادرات من جهة اخرى .

وبناء على هذه المعطيات يمكننا استنتاج ان النمو الاقتصادي الذي تحقق بفضل سياسة حكومة الليكود الاقتصادية ، لم يعد بالفائدة على الاقتصاد الاسرائيلي كما كان متوقعا ، بل ادى الى تحقيق مكاسب مالية طائلة لدى طبقة معينة من الاسرائيليين ، فكان سببا مباشرا في تأزم الوضع الاقتصادي نتيجة الضغوط التي خلقها هؤلاء من حيث الاستهلاك والطلب ، الامر الذي انعكس على مجمل الاسعار ، فقوي التضخم ، في الوقت الذي لم يطرأ فيه اي تحسن على ميزان المدفوعات .

ان سياسة تجديد النمو الاقتصادي كانت سياسة متسرعة ، لم يخطط لها بصورة كافية ، وقد استغلتها فئات معينة لصالحها الخاصة ، فعادت بأضرار بالغة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . الا ان هناك وجها آخر للعملة يتعلق بدور الحكومة في تأزيم مشكلة التضخم ، عن طريق نفقاتها المتزايدة .

نفقات الحكومة المتزايدة

اذا كان النمو الاقتصادي قد ادى الى دفع عجلة التضخم بسبب سلوك المستثمرين في الاساس ، فان الحكومة ايضا تعمل من خلال ميزانيتها العامة الموسعة على تنشيط التضخم ، اذ ان الاموال المعتمدة تصل الى الجمهور عن طريق العجز في الميزانية الذي بلغ في السنة الماضية ، بحسب احصاءات محافظ بنك اسرائيل ، ١٥ مليار ليرة ، ويتوقع ان يصل هذه السنة الى ٢٠ مليارا من اصل ٣٠٤ مليارات ، وهي ميزانية السنة الحالية[٢٥] . فما معنى العجز ؟ : « ان الحكومة تشتري وتنفق اموالا تفوق ايراداتها . وهي تمول هذا العجز بواسطة طباعة الاوراق النقدية التي تنتقل من المطبعة الى جيوب مزودي البضائع والخدمات او الحاصلين على مبالغ الدعم المالي الحكومي على اختلافهم »[٢٦] . ان فائض الطلب الحكومي يخلق تيارا مماثلا من فائض الطلب لدى الافراد ، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في الاسعار ، الذي يؤدي الى تقليص التوفير وزيادة النفقات ومشتريات مختلف البضائع . فالمال يفقد قيمته يوم ليلة واخرى ، لذلك يفضل الاسرائيليون انفاقه ، او البحث عن وسيلة يمكن معها المحافظة على قيمته ، كما سنرى لاحقا .

ان الميزانيات الموسعة ، سواء في مجال الامن او غيره من المجالات ، هي من اهم العوامل التي ادت الى تنشيط

التضخم ، خصوصا في النصف الاول من هذه السنة . والحل المتبع في مثل هذه الحالة هو اما الاقتطاع من الميزانيات او فرض ضرائب جديدة ، ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية اختارت الطريق الاول حتى الآن ، لتجنب المواجهة مع العمال وغيرهم ، خصوصا ان نسبة الضرائب المفروضة على الاسرائيليين هي من اعلى النسب بالمقارنة مع ضرائب البلدان الاخرى . اما الاقتطاع من الميزانيات فيبقي المواجهة داخل الحكومة وبين اعضائها . وقد اتخذت الحكومة بالفعل قرارا ، ضمن سياستها الجارية لمحاربة التضخم ، باقتطاع ٦,٩ مليارات ليرة من ميزانيتها السنوية : ١,٥ مليار من ميزانية الدفاع و ٣٪ من ميزانية كل وزارة باستثناء وزارة التعليم حيث اقتطع مبلغ ٨٠٠ مليون ليرة فقط[٢٧] .

أتخذ هذا القرار ضمن خطة خمسية تتعلق بتنظيم تطور الاقتصاد في اسرائيل حتى سنة ١٩٨٢ ، وضعتها هيئة التخطيط الاقتصادي التابعة لوزارة المال برئاسة الاستاذ اساف رزين ــ الذي اقاله وزير المال فيما بعد ــ واقرتها الحكومة بالاجماع بعد ادخال بعض التعديلات عليها . اما الاسس التي ترتكز عليها هذه الخطة فهي كبح سرعة التضخم ، وتوفير عمالة كاملة ، واستمرار النمو الاقتصادي ، والعمل على تحسين الحساب الجاري في ميزان المدفوعات . ويموجب هذه الخطة سيصل معدل التضخم الى ٤٠٪ بعد سنتين او ثلاث ، والى ٢٥٪ في السنة الخامسة ، اي سنة ١٩٨٢ . وهذا الهدف يقتضي اتخاذ تدابير حازمة ، خصوصا في مجال نفقات الحكومة والخدمات العامة . وتتحدث الخطة عن تجميد كامل للاستهلاك العام وخفض كبير للاستثمارات في القطاع العام وتقليص للاعمال المرتبطة بفرع البناء ثم فرض ربط كامل بين قروض الانماء وجدول غلاء الاسعار ــ وهذا ما اقرته الحكومة فعلا كما رأينا سابقا ــ وزيادة الضرائب غير المباشرة لان تحقيق اهداف الخطة يقتضي جباية ٣مليارات ليرة زيادة على الضرائب التي تتم جبايتها حاليا . ويبدو من خلال ملاحظة ارقام العجز في الميزان التجاري ، ومبلغ الديون وفائض العملة الصعبة وغيرها ، ان كبح التضخم ــ الهدف الاساسي في الخطة ــ سيكون على حساب هذه الامور . ففائض الواردات غير الامنية ، سيحافظ على مستواه ، بحيث يصل الى ١٨٩٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٣ . اما مبلغ الديون الخارجية فسيرتفع الى ٢١,٦ مليار دولار في تلك السنة ، في مقابل ١٢,٢ مليارا في نهاية ١٩٧٨ . وسيبقى فائض العملة الصعبة ثابتا بمبلغ ٢,٢ مليار دولار . اما الدخل القومي القائم فسيرتفع بمعدل ٥,٥٪ سنويا . كذلك يتوقع زيادة الاستهلاك الفردي بنسبة ٢٪ ، اما الزيادة في الاجور فستأتي وفق الزيادة في الانتاج الذي يتوقع ارتفاعه بنسبة ٣٪[٢٨] .

ان الخطة الخمسية ، رغم تأييد الحكومة ، لم تخلق ارتياحا بين الوزراء ، خصوصا ان اهدافها تعتبر بعيدة المدى ، وما يتطلبه الاقتصاد الاسرائيلي هو اجراءات فورية للحد من تفاقم مشكلاته على المدى القصير . فالاقتطاع من الميزانيات وخفض الاستثمارات وغير ذلك من الاجراءات لم تعد كافية للحد من معدلات التضخم الآخذة في الارتفاع شهرا بعد آخر . لذلك اتجهت الانظار في وزارة المال نحو الدعم الحكومي المخصص للمواد الاستهلاكية الاساسية وللمواصلات . وكان واضحا ان الغاء هذا الدعم يتطلب قرارا حكوميا حاسما ، نظرا للتأثير الكبير الذي يعكسه على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في اسرائيل . فالغاء الدعم على الخبز مثلا يعني ارتفاع سعر الرغيف الواحد (الافرنجي) من ٢,٥ ليرة الى ٦,٥ ليرات ، اي بنسبة ١٦٠٪ .

اما ليتر الحليب فسيرتفع سعره من ٥,١٠ ليرات الى ١١,٣٠ ليرة وسيرتفع سعر الكيلو من لحم الطيور المثلجة مثلا من ٤٠ ليرة الى نحو ٧١ ليرة[٢٩] . وقد اتفق بيغن مع وزرائه الاقتصاديين على تبديل اسلوب الدعم : فبدلا من دعم المواد الاستهلاكية ، يجري تحويل هذا الدعم الى المحتاجين ــ أو « المعيلين المستحقين » بحسب تعبير بيغن ــ كما اتفق معهم على تجميد الاسعار ، الى ان تعد خطة كاملة بهذا الصدد .

وفي الجلسة الخاصة التي عقدتها الحكومة في تاريخ ١٩٧٩/٧/١٧ ليلا للبحث في مسألة الغاء الدعم ،

وفي حين كان الاسرائيليون يتوقعون صدور قرار حاسم ، بين لحظة واخرى ، بشأن ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية فوجئوا بعدول الحكومة عن اتخاذ اي قرار بهذا الشأن ، نظرا لأن رئيس الحكومة ومعظم الوزراء فوجئوا بالارتفاع الكبير الذي سيحدث في الاسعار نتيجة الغاء الدعم دفعة واحدة[٣٠] . وقد علم فيما بعد ان وزير المال اراليخ تراجع ، في اللحظة الاخيرة ، عن تقديم مشروعه الخاص بالغاء الدعم ، واستبداله بشرح واف للوضع الاقتصادي ، تاركا للحكومة حرية اتخاذ القرار في هذا الشأن . ومما اعلنه اراليخ امام الحكومة ان استمرار

الدعم معناه انفاق ٢٠ مليار ليرة خلال السنة الحالية ، و٣٠ مليارا في السنة المقبلة . والمصدر الوحيد لهذه الاموال هو طباعتها ، وبكلمة اخرى : تضخم مالي سريع . كذلك اعلن ان الغاء الدعم سيؤدي الى ارتفاع اسعار المواد الاساسية بنسبة ٦٠ ـ ٧٠٪ ، وسيؤدي الى ارتفاع جدول غلاء الاسعار للمستهلك بنسبة ٧,١٪ . واقترح اراليخ نظاما خاصا بالتعويض على العائلات المستحقة بواسطة زيادة مخصصات الاولاد ودفع علاوة غلاء لجميع الاجراء[٣١] . الا ان اقتراحاته رفضت ، واتفق على الغاء الدعم بصورة تدريجية ، وهذا معناه ارتفاع تدريجي في اسعار المواد الاساسية كل شهر أو شهرين ، مع التركيز على المواد التي يؤدي دعمها الى ضرر اقتصادي وتبذير كبير ، كاللحوم المجلدة والبنزين .

على اية حال ، اذا كانت الحكومة الإسرائيلية قد تجنبت مواجهة حامية مع الهستدروت والعمال ، نتيجة قرارها هذا حول عدم الغاء الدعم دفعة واحدة ، فانها ، في المقابل ، اثارت ردود فعل عنيفة في مختلف الاوساط التي اعتبرت الحكومة عاجزة عن الاهتمام بالوضع الاقتصادي واتخاذ القرارات المناسبة للحد من مشكلة التضخم . فبدلا من الغاء الدعم دفعة واحدة ، فان الالغاء التدريجي ـ في رأي هذه الاوساط ـ سيخلق حالة من التوتر المستمر في الوضع الاقتصادي ، فكل بضعة ايام يبشر الجمهور باجراء اقتصادي جديد يجر وراءه سلسلة من موجات الغلاء »[٣٢] .

ان النقطة التي تنطلق منها هذه الاوساط ، في معارضتها قرار الحكومة ، هي ان الالغاء التدريجي للدعم لن يؤدي الى رفع اسعار المواد الاساسية فقط ، بل سينعكس تأثيره عمليا على مجمل الاسعار والاجور ، اي ان الوضع الراهن سيستمر بكل سيئاته . الا ان هناك من امتدح هذا القرار ، لانه جنب اسرائيل فوضى اجتماعية والتصادية كبيرة ، على حد قول محافظ بنك اسرائيل السابق ، موشي زنبار . فالعمال كانوا سيشعرون بالظلم نتيجة تحويلهم الى « محتاجين » ، والفرق بين الحد الادنى للاجور وبين قيمة الاعانات سيأخذ بالتلاشي ، الامر الذي كان من شأنه ان يحدث ضغطا لرفع عام للاجور . « ان قرار الحكومة ... قد خلف من حدة المشكلة ، وينبغي البحث عن وسيلة لامتصاص المال في مجالات اخرى »[٣٣] . وعلى اية حال ، يبدو ان مشكلة التضخم ستزداد تفاقما بفعل قرار الحكومة القاضي بخفض تدريجي للدعم : فالغلاء سيستمر شهرا بعد آخر ، علما بأن الاقتصاد الاسرائيلي على عتبة انفاق واسع ، مع البدء في ورشة البناء في النقب .

البناء في النقب والتضخم

اذا كان النمو الاقتصادي السريع من جهة ، ونفقات الحكومة المتزايدة من جهة اخرى ، قد اديا الى تفاقم مشكلة التضخم ، خصوصا في النصف الأول من السنة الحالية ، فان ورشة البناء في النقب ، التي ستشمل بناء المطارات العسكرية ومعسكرات الجيش وعشرات المستوطنات الجديدة ، ستكون عاملا كبيرا في زيادة معدلات التضخم خلال الفترة المقبلة . وهذا ما اعلنه وزير المال اراليخ ، مشيرا الى ان اتفاق السلام مع مصر سيؤدي بالضرورة ـ بسبب ورشة البناء في النقب ـ الى زيادة التضخم بنسبة ٢٠٪ . « فالسلام عزيز (على اسرائيل) إلا انه سيكلفها غاليا ، لانها ستضطر خلال السنوات الخمس المقبلة الى تجنيد نحو ٣٥ مليار ليرة من مصانعها ... (وفي السنة الحالية) ستبلغ الاستثمارات في النقب اكثر من ٢١ مليار ليرة ، حيث ستتحمل اسرائيل من اصل هذا المبلغ على ٤٠٠ مليون دولار لبناء المطارات الجديدة ، والباقي ستضطر الى تمويله من ميزانيتها . اي ان تقليص نفقات الحكومة بمبلغ ٩ مليارات ليرة (ضمن اجراءات الحكومة الأخيرة كما رأينا سابقا) ... سينفق في تطوير النقب »[٣٤] . والجدير بالذكر ان اسرائيل ستتحصل على ٣ مليارات دولار من الولايات المتحدة خلال ٣ سنوات ، كمساعدة خاصة وفق اتفاق السلام بينها وبين مصر ، لبناء مطارين عسكريين في النقب . الا ان التمويل الاميركي لن يكفي ، كما يبدو ، لبناء معسكرات لوحدات الجيش الاسرائيلي المنسحبة من سيناء ، والمستوطنات الجديدة لاستيعاب مستوطني سيناء ايضا . لذلك ستتحمل الخزينة الإسرائيلية نفقات كبيرة خلال السنوات الثلاث المقبلة ، الامر الذي سينعكس على الوضع الاقتصادي الذي هو احوج ما يكون ، في وضعه الحالي ، الى بعض الهدوء والاستقرار . ففي حديث بين خبراء اقتصاديين في اسرائيل حول تأثير عملية البناء في النقب ، اعلن مساعد محافظ بنك اسرائيل تسفي زوسمان ، ان البناء في النقب لم يأت ، من الناحية الاقتصادية ، في الوقت المناسب . « فالسلام (الذي تحقق) لم يقلل من احتمالات الحرب ، لذلك لا يمكن الاستفادة من خفض عبء نفقات الامن . فاضافة الى النفقات الجارية في هذا المجال ومشروع تعاظم الجيش الاسرائيلي ، هناك اعمال البناء الكبيرة في الجنوب . اضف الى ذلك ان هذه الاعمال تتطلب تحويل جزء كبير من قدرة الانتاج في قرع البناء ان

فترة السنوات الثلاث (المحددة للبناء) قصيرة جدا بحيث لا تكفي لعبور هذا المجرى دون ازمات ، بينما لا تكفي المساعدة التي سنحصل عليها من حكومة الولايات المتحدة لهذا الغرض لتمويل النفقات الامنية بالعملة الصعبة ، التي سيضطر الاقتصاد الاسرائيلي الى تمويلها في السنوات المقبلة »[٣٥] . ويرى زوسمان ان التحويل الكبير لطاقة العمل الى فرع البناء ، خلال الفترة المقبلة ، سيؤدي الى تغيير في الهيكل الاقتصادي مناقض لاهداف السياسة الحكومية في تفضيل تطوير فروع الانتاج المعد للتصدير . « ان نصف الزيادة في طاقة العمل من بين الرجال ستحول الى فرع البناء نظرا لحاجاته الكثيرة ، رغم ان المشاريع الكبيرة الخاصة ببناء المطارات سينفذها الاميركيون ، اي بجهود غير محلية »[٣٦] .

إلا أن الاستاذ ميخا ميخائيلي ، من الجامعة العبرية ، يرى ان استيراد طاقة العمل المطلوبة لعملية البناء في النقب يمكن ان يعود بالفائدة على الاقتصاد الاسرائيلي . فمثلا « تحييد الطرق بواسطة عمال مصريين يعتبر امرا ايجابيا من الناحية الاقتصادية ، لانه سيحافظ على بقاء العمال اليهود في فروع الانتاج من جهة ، ومن جهة أخرى ان تكون هناك حاجة بعد ثلاث سنوات الى ايجاد اماكن عمل بديلة لهؤلاء العمال ، لانهم ليسوا مواطنين في اسرائيل »[٣٧] . وعلى اية حال ، فان الامر الاساسي الذي تفشاه الدوائر الاقتصادية في اسرائيل هو ان تؤدي نفقات الحكومة الباهظة في ورشة البناء في النقب ، الى ضغوط تضخمية كبيرة تزيد الوضع سوءا ، خصوصا ان « جهد البناء المحلي الشاغر لسنة ١٩٨٠ يتراوح بين ٦ و ٨ مليارات ليرة فقط »[٣٨] ، وأية زيادة على ذلك ستكون اما على حساب تقليص نشاط الوزارات المختلفة ، وتحديدا في مجالات التعليم والشؤون الاجتماعية وغيرها ، أو في تنشيط مجرى طباعة الاوراق النقدية خلال السنوات المقبلة .

ان عملية البناء في النقب ـ التي بدأت تتكر الاسرائيليين ، بسبب نفقاتها الواسعة ونتائجها الاقتصادية المتوقعة من تبذير للمصادر وإثراء وتضخم ، بعملية بناء خط بار ـ ليف في سيناء بعد حرب ١٩٦٧ ـ يمكن ان تفشل اية سياسة أو اجراء قد تتخذه الحكومة في المستقبل للحد من المشكلات الاقتصادية كالتضخم والعجز التجاري . لذلك ، فان التوقع ، بصورة حتمية ، ان تستمر هذه المشكلات في المستقبل ، والسؤال المطروح الآن هو كيف سيؤثر ذلك على الوضع الاسرائيلي حاضرا ومستقبلا ، وما هي الوسائل التي يعتمدها الاسرائيليون لتجنب اضرارها ؟

مخاطر التضخم

يلاحظ ان الحديث عن مخاطر التضخم ، وبالتالي التحذير منها ، لم يعد يقتصر على الخبراء الاقتصاديين ورجال المعارضة فقط ، بل اتسع ليشمل المسؤولين ايضا من الوزراء وكبار الموظفين في وزارة المال ، وبنك اسرائيل ، وغيرهم . فالتضخم اضراره ، وبالذات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، وقد بدأت هذه تنعكس على مختلف القطاعات ، لا سيما قطاعي العمل والانتاج ، ثم على مسألة اعادة توزيع المداخيل وما تلحق من ضرر اجتماعي يتمثل في تعميق الفوارق الطبقية في اسرائيل .

ان التضخم يعتبر عاملا سلبيا بالنسبة للعمل والانتاج . فاحتمال جني الارباح ، بواسطة بذل الجهد والعمل ، هو اقل كثيرا من احتمال الربح بواسطة التجارة والمضاربة في السوق المالية . وبالطبع فان هذا الامر يؤثر على انتاجية العمل والاستثمارات ، ويرى محافظ بنك اسرائيل جفني ، أن « التضخم ياكل اسس الدولة . فهو يقوض الاستقرار والعمالة والانتاج والمستقبل . اننا ناكل رأس المال ، وهذا يؤدي الى تعلقنا بالمساعدات الخارجية . وفي هذه الاثناء لا زلنا بعيدين عن البطالة ، ونحافظ ، في الحقيقة ، على وضع من العمالة الكاملة ، ولكن اذا ما انقطعت عنا المساعدات ذات يوم ... فستحدث البطالة »[٣٩] .

اضافة الى ذلك ، فان التضخم بمعدلاته العالية يقوض كل احتمال للاستقرار في علاقات العمل . فالتآكل السريع في قيمة العملة يجر وراءه مطالب غير منقطعة لرفع الاجور ، حتى أنه قبل الانتهاء من المفاوضات مع احدى فئات العاملين تبرز مطالب فئة اخرى . وهنا تكمن الخلافات الاساسية مع الهستدروت التي بدأت تطالب بدفع علاوة غلاء معيشة كل شهرين ، مما يعني تيارا غير منقطع من الاموال التي تصل الى أيدي الجمهور ، في مقابل كل ارتفاع في الاسعار .

رغم ذلك فان الجمهور يعيش حالة من الارتباك . اذ لا يستطيع الفرد تخطيط اية عملية شراء بسبب سرعة تعدل الاسعار ، حتى ان القيمين على مراكز التسويق الكبيرة ، وعلى محلات البيع ، يعملون على اعادة ترقيم الاسعار باستمرار . ويفضل معظم الاسرائيليين تركيز مشترياتهم في مطلع كل شهر، اذ يوفرون بذلك على انفسهم الغلاء الذي سيتنامى حتى نهايته :

ان الاقبال على الشراء نشيط جدا ، لان الاحتفاظ بالعملة لا فائدة منه ، ما دامت الليرة تخسر جزءا من قيمتها باستمرار . وهنا يكمن ضرر اساسي ، يتمثل في انعدام الثقة بالعملة الاسرائيلية ، وقد بدأ ذلك ينعكس على المشاريع الكبيرة والمتوسطة وعمليات بيع وشراء العقارات ، حيث يجري تداول الدولار بشكل واسع .

التضخم والفوارق الاجتماعية

إضافة الى هذه الاضرار ، هنالك الضرر الاجتماعي الذي توضحه احصاءات تطور الاجور والداخيل في اسرائيل ، خلال الفترة السابقة . فالتضخم يؤدي في الأساس الى تعميق اللامساواة في المجتمع الاسرائيلي لمصلحة اصحاب رؤوس الأموال من تجار ومستثمرين واصحاب مهن حرة . فهذا ما تثبته مثلا معطيات المكتب المركزي للاحصاء ، المتعلقة بتطور الاجر الاسمي والحقيقي لسنة ١٩٧٨ ، حيث تشير الى ان ارتفاع الاجر الحقيقي في تلك السنة لم يبلغ ٤٪ ــ كما جاء في التوقعات اثناء عرض الميزانية الجديدة في آذار (مارس) ١٩٧٩ ــ بل وصل الى نسبة ١,٦٪ فقط ، وان هذا الارتفاع لم يحدث لدى جميع فئات العاملين . اضافة الى ذلك يتضح من المعطيات نفسها ان ارتفاع الاستهلاك الفردي لم يقل عن ٥,٧٪ (وقد بلغ ٨٪ بحسب بعض الاحصاءات الأخرى) ، مما يثبت ان الاستهلاك الفردي لم يتوزع بشكل متساو بين الاجراء وذوي المهن الحرة واصحاب رؤوس الاموال . فارتفاع الاجر الحقيقي لدى الاجراء الذين يشكلون ٨٠٪ من طاقة العمل المدنية في اسرائيل ، قد مكنهم من رفع استهلاكهم بنسبة ١,٦٪ فقط للفرد ، زيادة عن نسبته في ١٩٧٧ . اما ارتفاع الاستهلاك بنسبة ٥,٧٪ فيعود الى زيادة الاستهلاك الكبيرة لدى الاغنياء واصحاب المهن الحرة الذين يشكلون ٢٠٪ من طاقة العمل المدنية ، حيث تمكنوا من زيادة استهلاكهم خلال السنة الماضية بنسبة ٢٢٪ للفرد[٤٠] . وهكذا يبرز التغيير الكبير في مستوى المعيشة لمصلحة هؤلاء ، خصوصا ان وضعهم كان الافضل حتى في الماضي .

ان التضخم بطبيعته يعيد توزيع الداخيل لمصلحة هذه الطبقات الغنية بسبب الارباح الطائلة التي تحققها ، ويبدو ان الحكومة ، او بمعنى أصح ، زعماء حزب الأحرار الذين يشرفون الآن على الملف الاقتصادي في اسرائيل ، يتفاضون عمدا عن هذا الوضع ، بدافع قناعتهم بتفضيل ناخبيهم المقلين الذين كانوا دائما من الطبقات الميسورة من تجار ومنتجين وأسماليين ، وقد منحتهم السياسة الليبرالية امتيازات كثيرة جدا . فمعطيات سنة ١٩٧٨ بشأن توزيع الدخل القومي ... تبرز بوضوح ان التغيير كان لمصلحتهم بالمقارنة مع الاجراء »[٤١] . ويبدو ان سياسة الحكومة الراهنة المتمثلة في مختلف اجراءاتها للحد من مشكلة التضخم ، والتي تعتمد اساسا على الاقتطاع من الميزانيات الخاصة بالخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والاسكان وغيرها ، ثم بدء الالغاء التدريجي لدعم المواد الاستهلاكية الاساسية ــ كما ذكرنا سابقا ــ والتي تمس في الاساس مستوى معيشة العمال ، هذه السياسة ما هي الا تعبير عن اهتمام المسؤولين الاقتصاديين في اسرائيل بعدم المس بمصالح الطبقات الميسورة ، مما يوفر باستمرار اعضاء جدد داخل الحكومة ، وعلى رأسهم بيغن . لقد تسلم بيغن السلطة بفضل تأييد سكان الاحياء الفقيرة في اسرائيل الذين وعدهم بتحسين ظروف معيشتهم ، لذلك نراه يرفض رفضا قاطعا ــ كما رأينا سابقا ــ مسألة الغاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية الاساسية ، لان ارتفاع اسعار هذه المواد سيؤثر سلبا على هؤلاء ، بينما لن يؤثر في مستوى معيشة الاغنياء ، المرتكز على الكماليات المستوردة بصورة اساسية . وقد وافق بيغن على مسألة الالغاء التدريجي للدعم الحكومي ، شرط ان يتم التعويض الكامل على المحتاجين ــ ، المعيلين المستحقين ، كما يسميهم هو ــ وفق خطة مدروسة .

الا ان تعويض الغلاء ، وان يكن كاملا ، لا يمكن ان يحسن في وضع هذه العائلات المحتاجة من اليهود الشرقيين ، خصوصا ان الهوة الاجتماعية لا تقوم بينها وبين طبقة الاغنياء فحسب ، اذ ان هناك هوة ايضا بينها وبين العائلات المتوسطة ذات الاصل الغربي . وهذا ما تشير اليه دراسة اعدها مكتب الاحصاء المركزي في هذا الخصوص ، حيث يتضح ان مداخيل عائلات الاجراء ذوي الاصل الاوروبي او الاميركي تزيد بنسبة ٢٥٪ عن

مداخيل عائلات الاجراء ذوي الاصل الآسيوي او الافريقي . كما تشير الدراسة الى ان دخل الفرد في عائلة من اصل اوروبي او اميركي يزيد بنسبة ٨٥٪ عن دخل الفرد في عائلة من اصل اسيوي أو افريقي ، نظرا للثغرة القائمة بين عدد افراد العائلة ذات الاصل الشرقي ، وتلك التي من أصل غربي . والنقطة الاهم في الدراسة هي ان متوسط دخل العائلة الاسرائيلية المتوسطة في سنة ١٩٧٨ قد بلغ ٨٧٥٠ ليرة شهريا[٤٢] (أي حوالى ٣٤٠ دولارا على اساس ان سعر الدولار يزيد قليلا عن ٢٦ ليرة) وليس المهم هنا قيمة المبلغ في ذاتها ، بل قوتها الشرائية . فباستثناء المواد الاستهلاكية الاساسية والمواصلات التي لا زالت اسعارها معتدلة بفضل الدعم الحكومي ، فان جميع المواد الاستهلاكية الاخرى ، من دون استثناء ، تعتبر ذات اثمان باهظة — لا سيما المستوردة منها — بالمقارنة مع الدخل . فمثلا وصل سعر لتر البنزين في اسرائيل ، قبل تاريخ ١٩/٧/١٩٧٩ ، الى ١٦,٩٠ ليرة ، وسعر طن المازوت ٣٠٩٠ ليرة. والامر نفسه ينطبق على المواد الغذائية . فقد وصل ثمن الكيلو من لحم البقر المجلد الى ٨٤ ليرة ؛ وثمن كيلو الجبنة الصفراء الى ٩٠ ليرة ، بينما ارتفع سعر رغيف الخبز الاسود — بسبب بدء الغاء « الدعم » بصورة تدريجية بنسبة ٤٠ — ٦٠٪ في المرحلة الاولى — الى ٣,٥ ليرات والرغيف الابيض الى ٤,٥ ليرات . ويلاحظ ان سعر لتر البنزين في اسرائيل يزيد على ضعفي سعر لتر الحليب الذي بلغ ، حتى موجة الغلاء الاخيرة ، ٧,٦٠ ليرات[٤٣] .

ان الارتفاع في الاسعار لا يستثني مادة استهلاكية دون اخرى ! فكل ارتفاع في سعر البنزين مثلا يجر وراءه ارتفاعا في اسعار المواصلات والمياه والكهرباء ، مما يدفع الى رفع اسعار السلع الاخرى ، وهكذا يمضي مسلسل الغلاء دون توقف .

كيف يحافظ الاسرائيليون على قيمة اموالهم في وضع التضخم ؟

بالرغم من هذا الغلاء الفاحش في اسرائيل ، يبدو ان الاسرائيلي العادي ، او بشكل ادق كل طبقة من الاسرائيليين تعيش مستوى معيشة متوسطا وما فوق ، لا تشعر بالضرورة بأية خطورة على وضعها . اذ انها ، رغما عن ارتفاع الاسعار المستمر ، تحافظ على مستوى معيشتها واستهلاكها واحيانا تبطه بمستوى افضل . والسؤال هو : كيف تستطيع ذلك ؟

لقد نجح الاسرائيليون بواسطة نظام « الربط » المتبع عندهم — وهو يعني ارتباط الاجور والمداخيل والتوفير بعلاوة غلاء المعيشة للمستهلك في تأمين انفسهم ضد اضرار الغلاء. فالاجور مرتبطة بجدول الغلاء بواسطة الاتفاق القائم بين الهستدروت من جهة وبين الحكومة وارباب العمل من جهة اخرى ، وهو اتفاق يقضي بدفع علاوة غلاء معيشة بنسبة ٧٠٪ من جدول الغلاء كل ثلاثة اشهر . الا ان هذه العلاوة لم تعد كافية في ظل معدلات التضخم الحالية . حتى ان المسؤولين الاقتصاديين يؤيدون رفعها . ولذلك فان المطالب العمالية تتمثل الآن في دفع علاوة كاملة كل شهرين . واذا ما تحقق ذلك فسيكون مكسبا لهم في ظل الوضع الراهن ، لان المهم بالنسبة اليهم هو كمية المال الضرورية للمحافظة على مستوى الاستهلاك ، بحيث تزيد هذه الكمية تبعا لاية زيادة في الاسعار ، فلا يبقى اي تأثير لانخفاض قوة المال الشرائية .

اما طبقات الاسرائيليين الذين تفوق مداخيلهم مستويات استهلاكهم ، فان الطريقة المفضلة الآن للمحافظة على قيمة اموالها هي شراء سندات الدين الحكومية المرتبطة بجدول الغلاء . ويلاحظ ان هناك اقبالا شديدا على شرائها ، حيث فاق حجم المبيعات في شهر تموز وحده اربعة مليارات ليرة . ويلاحظ ان الحكومة مهتمة بتنشيط عمليات البيع رغم الخسارة التي تتحملها بسبب الارتفاع المستمر في جدول الغلاء ، اذ تعتبر سندات الدين مصدرا مهما لتمويل ميزانيتها وامتصاص الاموال من الجمهور كي لا تنفق في عمليات الاستهلاك . اما على المدى البعيد فان سندات الدين لا تعود على خزينة اسرائيل بغير الضرر . وبحسب ما تشير اليه الاحصاءات ، بلغ حجم الدين الحكومي « المربوط » بجدول الغلاء نحو ٢٠٠ مليار ليرة ، وفي تضخم بمعدل ٦٠٪ سنويا يرتفع هذا المبلغ حتى دون زيادة حجم الاصدار ، بقيمة ١٨٠ مليار ليرة في السنة . وبالطبع فان مبلغا كبيرا كهذا من شأنه ان يؤثر سلبا في كل ميزانية التخطيط للمستقبل. فالحاجة الى دفع فارق « الربط » على سندات الدين ، مع كل ارتفاع في جدول الغلاء ، يحيد بمدى كبير تأثير أية خطوات اقتصادية للحد من التضخم ، مثل زيادة اسعار بعض المنتوجات او رفع قيمة الضريبة الاضافية ، او ضرائب اخرى غير مباشرة[٤٤] .

ان اقبال الاسرائيليين الشديد على شراء سندات الدين عائد الى مدى ربحيتها بالنسبة لهم . « فعندما كان

معدل التضخم يصل الى واحد أو اثنين في المائة شهريا ، كان الجمهور يشتري سندات « مرتبطة » كاستثمار للمدى البعيد أو المتوسط . فالعملة التي كان ينبغي دفعها في عمليات البيع والشراء واحتمال هبوط طفيف في سعر السندات اثناء بيعها ، قليلا من جدوى شرائها لفترة قصيرة ... اما اليوم ، ومع ارتفاع معدل التضخم من ٥ — ٦٪ شهريا ، فقد اصبحت عملية شراء السندات حتى لبضعة اسابيع امرا مربحا »[٤٥] . وبموجب دراسة اعدها بنك اسرائيل مؤخرا حول تجارة سندات الدين ، يلاحظ ان السندات « المرتبطة » بنسبة ١٠٠٪ أو ٩٠٪ قد حققت ارباحا تتراوح بين ٩٢ و ٩٥٪ في فترة ارتفع فيها معدل جدول الغلاء للمستهلك بنسبة ٧٥,٤٪[٤٦] .

الا انه رغم هذه الارباح ، ورغم توفر السبل المختلفة لدى الاسرائيليين للمحافظة على قيمة اموالهم في ظل التضخم الحالي ، يتفلكهم ، كما يبدو ، شعور عام بعدم الاطمئنان بالنسبة للمستقبل . فالتيار المالي غير المنقطع الذي يتدفق يوميا من الخزينة الاسرائيلية الى جيوب الاسرائيليين بواسطة زيادة العجز في الميزانية وزيادة الديون الخارجية ما هو الا وسيلة — على حد قول النائب جاد يعقوبي ، رئيس اللجنة المالية في الكنيست — « لاعمال المستقبل على حساب متطلبات الحاضر ، ولاعمال قضايا الدولة والسكان عموما لمصلحة الفرد الواحد »[٤٧] .

التضخم في ظل الصراع الداخلي

يتضمن هذا القول ، الذي جاء على لسان احد نواب المعارضة ، اتهاما مباشرا للحكومة بالتسبب في المشكلات الاقتصادية القائمة . الا ان هذا الاتهام يبقى مبالغا فيه اذا ما اخذنا في الاعتبار الخلفية السياسية الداخلية التي تطورت هذه المشكلات بالتلازم معها ، حتى وصلت الى وضعها الراهن ، لا سيما مشكلة التضخم . فالسياسة الاقتصادية التي نفذتها الحكومة لم تعمل منذ البداية في فراغ ، ولم تطبق على اقتصاد خام ، وما يعانيه الاقتصاد الاسرائيلي اليوم لم يبدأ مع مجيء ليكود الى الحكم ، بل بدأ في مطلع السبعينات ، واشتد بعد حرب ١٩٧٣ . والمشكلات ، وان لم تصل في خطورتها الى ما وصلت اليه اليوم ، كانت قائمة فعلا .

ان ازدياد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الماضية ، يبرهن في الاساس على ان سياسة الاقتصاد الحر التي اعتمدتها حكومة ليكود لم تؤد الى حل مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي كما كان يؤمل منها ، بل ادت الى تعميقها ، حتى وصلت الى ما هي عليه . ويبقى السؤال المطروح : لماذا حدث هذا الفشل ؟ هل ان النمو السريع والاستثمارات المالية الواسعة التي لم تستخدم في توسيع قطاعات الانتاج ، ونفقات الحكومة الواسعة ، ثم تصرف الاسرائيليين واستغلالهم الثغرات الكثيرة التي حدثت نتيجة تطبيق السياسة الجديدة ، لتحقيق ارباح طائلة . هل هذه هي الامور الوحيدة التي ادت الى التضخم الحالي ؟ .

صحيح ان هذه الامور كانت عوامل اساسية في دفع معدلات التضخم ، خصوصا ان الاقتصاد كان في حاجة الى وضع من الهدوء والاستقرار في مختلف القطاعات ، للتغلب على انعكاسات حرب ١٩٧٣ ، وازمة النفط الاولى التي اعقبت تلك الحرب — على حد قول البعض — الا انها لم تكن العوامل الوحيدة : لقد كانت ولا زالت هناك عوامل مساعدة كان لعدم توفرها دور كبير في تعقيد الوضع ، ويعتبر توفرها الآن بالنسبة للاسرائيليين احد شروط الحل للمشاكل الراهنة على المدى القصير والبعيد . واهم هذه العوامل عدم توفر اجماع عام اسرائيلي ، خصوصا من جانب القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلد ، على سياسة الاقتصاد الحر . فهذه السياسة اعتبرت منذ البداية نقيضا لسياسة الاقتصاد الموجه التي نما الاقتصاد الاسرائيلي بموجبها منذ نشأته ، ولم يكن بالامكان في اي حال من الاحوال ، ان تكسب سياسة الاقتصاد الحر تأييد قطاعات واسعة داخل اسرائيل كيفت نفسها وطورت مصالحها وفق النظام القديم . فالصناعيون مثلا كانوا بمثابة الابن المدلل لدى النظام القديم ، فيما يحصلون عليه من دعم وقروض وتوفير شروط ملائمة لتطوير صناعتهم المعدة للتصدير . أما العمال ، فصحيح انه كانت لديهم مطاليب في عهد المعراخ ، الا ان « نضال » الهستدروت في تلك الوقت لم يتعد اطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية القائمة كما هو اليوم . ان الهستدروت بصفتها الممثلة للاغلبية الساحقة من العمال في اسرائيل ، قد اعلنت رفضها سياسة الاقتصاد الحر منذ اعلانها ، ولا زالت عند موقفها . وقد اثبت تطور الوضع الاقتصادي خلال الفترة الماضية ، ان رفض الهستدروت كان ذا اثر كبير فيما وصل اليه هذا الوضع من تدهور . ان يروحام ميشيل ، سكرتير عام الهستدروت ، واحد زعماء المعراخ ، الذي اعلن في الماضي ان سياسة الاقتصاد الحر موجهة في الاساس ضد العمال ، وانها لن تعود بالفائدة الا على اصحاب رؤوس الأموال الذين تمثلهم الحكومة ، لا زال يردد بعد سنتين من بدء تنفيذ هذه السياسة ، ان « اساس الخطأ وسبب الدمار هو الانقلاب

الاقتصادي ،وأن اراليخ هو المسؤول عنه وعن التضخم المالي ... وان ثمة حاجة للتراجع عنه واعادة النظر في سلم الافضليات الاقتصادي »(٤٨) . أي أن هناك إصراراً على افشال السياسة الحالية من جانب أكبر هيئة للعمال والمعارضة .

لقد أخطأت الحكومة الاسرائيلية ، منذ البداية ، في تقييم مدى تأثير هذا الرفض . فسياسة الاجور والاسعار والضرائب وغيرها لا يمكن اقرارها من دون موافقة العمال ، والا ادى الأمر الى غليان اجتماعي لا يمكن تهدئته . لذلك فان مطالبة الهستدروت الآن باقرار سياسة شاملة توافق عليها جميع القطاعات ، بدات تلقى اذانا صاغية حتى من قبل المسؤولين داخل الحكومة .

ولكي ندرك أهمية هذه المطالبة، نذكر ان ما يميز اسرائيل هو مستوى التنظيم العالي للمركبات الاساسية في المجالين السياسي والاقتصادي . فالهستدروت تمثل الأغلبية الساحقة من العمال كما ذكرنا ، والحكومة بدورها ـ بما في ذلك الحكم المحلي ـ هي أكبر رب عمل في اسرائيل .اما فرعا الصناعة والزراعة فلهما تنظيمات قوية وثابتة : اتحاد الصناعيين ، هيئة العاملين ، اتحاد الصناعة الكيبوتسية والمركز الزراعي . وفي مجتمع كهذا لا يمكن ان يكون حل المشكلات الاقتصادية عن طريق السياسة المالية فقط ، وفق « انظمة السوق الحرة » ، بل يجب ان يتوفر حد ادنى من الاتفاق السياسي الداخلي حول القضايا الداخلية ، وهو العنصر الغائب منذ تولي ليكود السلطة .

لذلك يبدو ان حل المشكلات الاقتصادية في اسرائيل ، لا سيما مشكلة التضخم ، ليس امرا مستحيلا ، رغم الضجة التي يثيرها الاسرائيليون بالذات حول هذه القضية . فاتفاق سياسي بين مختلف الهيئات هنالك ، من حكومة ومعارضة ، على اهم المسائل ، مثل سياسة الاجور والغلاء والضرائب والمداخيل وغيرها ، يمكن ان يكون منفذا نحو بداية خروج من الازمة الاقتصادية في رأي معظم الخبراء الاقتصاديين من مسؤولين وغيرهم . لكن يبدو ان اتفاقا كهذا لا يمكن ان يتحقق في ظل الحكومة الحالية ، التي كثر معارضوها ، ليس بسبب سياستها الاقتصادية فحسب ، وانما بسبب سياستها الخارجية ايضا ، والخلافات المستمرة بين اعضائها ، لذلك يسوء الوضع الداخلي يوما بعد آخر . فوزير المال عاجز عن اتخاذ القرارات الاقتصادية ، خصوصا ان الاعتراض عليها ليس موجها من المعارضة وحدها ، بل اتسع ليشمل الوزراء ، حتى أولئك الذين هم اعضاء في حزب وزير المال ، الذين بدأوا يطالبونه بالاستقالة ، محملين اياه مسؤولية « تدهور » الوضع الاقتصادي . إلا أن استقالة اراليخ ، وان كانت مرفوضة حتى الآن من قبل بيغن ، لن تغير شيئا في مركبات الازمة الحالية الا في حالة واحدة : اذا استطاع البديل ايجاد لغة مشتركة مع مختلف القطاعات الاخرى ، والهستدروت والصناعيين بخاصة ، وهو ما لم يتحقق حتى الآن .

---

(١) هارتس ، ٢٠/١٠/١٩٧٧ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) ابراهام طال ، هارتس ، ٩/٥/١٩٧٩ .
(٤) يهوشواع رابينوفيتش ، وزير المالية السابق ، يديعوت احرنوت ، ٢٥/٥/١٩٧٩ .
(٥) هارتس ، ٦/٥/١٩٧٩ .
(٦) أ. طال ، مصدر سبق ذكره .
(٧) المصدر نفسه .
(٨) بحسب ما اورده النائب غاد يعلوبي ، رئيس اللجنة الاقتصادية في الكنيست ، يديعوت احرنوت ، ٢٢/٥/١٩٧٩ .
(٩) معاريف ، ٢٠/٧/١٩٧٩ .
(١٠) دافار ، ١٦/٧/١٩٧٩ .
(١١) يعلوبي ، المصدر رقم (٨) .
(١٢) من مقابلة مع اونون جفني ، محافظ بنك اسرائيل ، يديعوت احرنوت ، ٣١/٥/١٩٧٩ .
(١٣) أ. طال ، مصدر الحاشية رقم (٣) .
(١٤) رابينوفيتش ، مصدر الحاشية رقم (٤) .
(١٥) أ. طال ، مصدر الحاشية رقم (٣) .
(١٦) اسحق ديفن ، معاريف ، ٢٠/٥/١٩٧٩ .
(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) كما اوردته محافظ بنك اسرائيل ، أ. جفني في مقابلة معه . معاريف ، ٤/٥/١٩٧٩ .

(١٩) ندي بروبس ، دافـــار ، ٤/٦/١٩٧٩ .

(٢٠) من حديث مع جفني ، دافـار ، ٢٢/٥/١٩٧٩ .

(٢١) جفني ، المصدر رقم (١٢) .

(٢٢) معاريف ، ٢٠/٥/١٩٧٩ .

(٢٣) بروبس ، مصدر الحاشية رقم (١٩) .

(٢٤) رابينوفيتش ، مصدر الحاشية رقم (٤) .

(٢٥) جفني ، مصدر الحاشية رقم (١٢) .

(٢٦) المصدر نفسه .

(٢٧) معاريف ، ٢٠/٥/١٩٧٩ .

(٢٨) هارتس ، ١٠/٥/١٩٧٩ .

(٢٩) هارتس ، ١٨/٧/١٩٧٩ .

(٣٠) المصدر نفسه .

(٣١) يديعوت احرنوت ، ١٨/٧/١٩٧٩ .

(٣٢) د يفيد ليلكين ، دافـار ، ١٩/٧/١٩٧٩ .

(٣٣) موشي زئيـار ، معاريـف ، ٢٠/٧/١٩٧٩ .

(٣٤) معاريف ، ٢٠/٥/١٩٧٩ .

(٣٥) دافـار ، ٣/٥/١٩٧٩ .

(٣٦) المصدر نفسه .

(٣٧) المصدر نفسه .

(٣٨) دافـار ، ١٢/٧/١٩٧٩ .

(٣٩) جلني ، مصدر الحاشية رقم (١٢) .

(٤٠) معطيات مكتب الاحصاء المركزي حول الاجور والاستهلاك ، نقلا عن يعقوب ارنون ، دافـار ، ١٥/٥/١٩٧٩ .

(٤١) يعقـوب ارنـون ، دافـار ، ١٧/٧/١٩٧٩ .

(٤٢) يديعوت احرنوت ، ٢٥/٥/١٩٧٩ .

(٤٣) راجع قائمة الاسعار الجديدة للمواد الاستهلاكية الاساسية بعد بدء الغاء الدعم ، دافار ، ١٢/٨/١٩٧٩ .

(٤٤) اسحـق ديش ، معاريـف ، ٢٧/٧/١٩٧٩ .

(٤٥) المصدر نفسه .

(٤٦) ملحق « يديعـوت احرنـوت » الاقتصادي ، ١٠/٨/١٩٧٩ .

(٤٧) غاد يعقوبي ، يديعوت احرنوت ، ٢٣/٥/١٩٧٩ .

(٤٨) من مقابلة مع يرحام ميشيل ، دافـار ، ١٢/٧/١٩٧٩ .

صابر موسى

نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني

سعت الحركة الصهيونية ، منذ بداية نشاطها المنظم في فلسطين ، خلال الربع الأخير من القرن الماضي ، الى امتلاك اكبر مساحة ممكنة من الاراضي ، باعتبار ذلك احدى الركائز الضرورية لاقامة دولة يهودية هناك . وقد استغل الصهيونيون ، لتحقيق مأربهم تلك ، الاوضاع السياسية ـ الاجتماعية ، التي كانت سائدة في فلسطين انذاك ، واستطاعوا امتلاك مساحات معينة من الاراضي ، في مناطق مختلفة . وقد ساعد نظام ملكية الاراضي الذي كان سائدا في فلسطين (ومناطق اخرى من الامبراطورية العثمانية) انذاك ، الصهيونيين على تحقيق بعض مخططاتهم في امتلاك الاراضي . وموضوع هذه الدراسة هو تتبع التطورات التي شهدتها ملكية الاراضي في فلسطين ، خلال الفترة التي بدأ فيها الاستعمار الاوروبي ، والصهيونيون ، بالتوجه الى هذه المنطقة من العالم ، وذلك بالتركيز على القوانين والانظمة الخاصة بملكية الاراضي ، والتي ساعدت في عملية التسلل الصهيوني الى فلسطين بصورة او باخرى . ولذلك لا بد من العودة الى قوانين وانظمة الاراضي العثمانية التي كانت سائدة في حينه .

تأسست الدولة العثمانية في مطلع القرن الرابع عشر ، وراحت تنمو وتزدهر الى ان وصلت اوج عظمتها في القرن السادس عشر ، ومن ثم اخذت بالانحسار والتراجع ، الى ان انهارت في بداية القرن العشرين مع نهاية الحرب العالمية الاولى .

الاسس التاريخية لنظام ملكية الاراضي العثماني

امتازت الحقبة الاولى من تاريخ الامبراطورية العثمانية ، وهي فترة التأسيس والفتوحات المستمرة ، بعدم شمولية السلطة وبساطة مفاهيمها ، بالرغم من مركزيتها الشديدة . فقد كان للدولة انذاك وظائف محدودة لا تتعداها ، تنحصر بالدفاع عن الولايات ، او توسيع رقعة السلطنة العثمانية . وعلى الصعيد الداخلي ، اقتصرت مهامها على حفظ النظام العام ، وتحصيل الضرائب وتوزيعها على وجوهها المختلفة ، والفصل في الخصومات التي انيطت بالنظام القضائي في الدولة . وكانت هذه المهام جميعها تقع على عاتق الجيش ، مما صبغ الدولة في تلك الفترة بالصبغة العسكرية ، حيث كان الجيش عماد الحكم واداة الحرب ، في الوقت ذاته[1] . ولما كانت هذه هي صبغة الدولة ، فقد كان لا بد لها من توفير وتأمين موارد العيش لهذا الجيش ، ومن ثم لموظفيها ، ايضا ، ولذلك اتجهت الى اعتبار الارض ، التي كانت تحتلها القوات العسكرية ، ملكية عامة تخصص رقبتها لبيت مال المسلمين ، اي خزينة الدولة ، وجعلها وقفا على الامة الاسلامية ، واخذ العثمانيون بهذا المبدأ من الشريعة الاسلامية ، معتمدين في ذلك على الفقه .

استمد نظام الاراضي العثماني اسسه ، في هذه الفترة ، مما كان قد اتبعه العرب عند افتتاحهم لبلاد الشام وغيرها من الممالك ، فكانوا اذا ما اتموا فتح البلاد بدون حرب ، تجري شروط الصلح على الاراضي فتبقى بايدي سكانها المحليين ، بعد ان يفرض عليها الخراج ، وتعتبر مملوكة لهم . ولكن اذا ما تم الفتح بالقوة ، تعتبر الاراضي المفتوحة غنيمة للفاتحين ، ، يوزعها الوالي بين جنوده بعد فرز الخمس لبيت المال ، غير ان الوالي ، في بعض الاحيان ، كان يبقي على هذه الاراضي بيد السكان المحليين ، بشرط ان تبقى رقبتها لبيت مال المسلمين ، وان يوضع خراج معين عليها . ولذلك قسمت الاراضي الى قسمين : اراض مملوكة واراض غير مملوكة . اما الاراضي المملوكة ، فقد قسمت بدورها الى اربعة اقسام هي : ١ ـ عشرية : اي المفتوحة او الممنوحة للفاتحين المسلمين ، او الداخلين الى الاسلام . ٢ ـ خراجية : وهي تلك المفتوحة دون حرب ، والمتروكة بيد السكان المحليين مع فرض الخراج عليها . ٣ ـ المقاطعة : اي الاراضي التي يمنحها الوالي للمسلمين من غير الفاتحين بشرط دفع المقاطعة (اي دفع الرسوم والاعشار ، الخ) . ٤ ـ الاراضي المتممة للسكن : اي الاراضي المحيطة بالسكن ومثلها حدائق المنازل وما شابه[٢]..واما الاراضي غير المملوكة فهي تلك الباقية بعد التوزيع على الفاتحين ، او الاراضي الخراجية ، وهذه ـ كما ذكرنا ـ تعود رقبتها لبيت مال المسلمين ، وتعرف باراضي بيت المال او اراضي الدولة[٣] ، وهي ما عرفت فيما بعد بالميري ، او الاراضي الاميرية .

عندما دخل العرب فلسطين ، كما بقية سوريا ، لم يقوموا بطرد السكان الاصليين او الفلاحين من اراضيهم واماكن تواجدهم ، بل اعتبروا رقبة الاراضي ملكا لبيت المال ، وسمحوا للمشتغلين (المتصرفين) فيها باستغلالها ، شرط دفع ضريبة معينة ،: حددت بنوعين وهما : الاعشار والخراج[٤] . والاعشار هي نسبة الضريبة المفروضة على المحصول الناتج من الارض ، وتساوي عشره ، وذلك بالنسبة لأصحاب الارض الذين دخلوا الاسلام ، او كانوا من المسلمين ، دون اعفائهم من الجزئية . واما الخراج فهو نسبة الضرائب المفروضة على الاراضي التي بحوزة غير المسلمين ، والتي كانت قسمت بدورها الى قسمين : ١ ـ خراج المقاسمة ، وتتراوح ضريبته بين العشر والنصف من المحصول الناتج من الارض ، وذلك بحسب طبيعتها وجودتها . ٢ ـ الخراج الموظف ، وهو ضريبة محدودة تفرض على الارض ، سواء زرعت ام لم تزرع ، (وهو ما يشبه عملية الايجار في هذه الايام) . وكان الجباة ، او عمال بيت المال ، هم الذين يقومون بمهمة جمع الاعشار والخراج .

استمر الحال على هذا النحو في العهد العثماني حتى النصف الثاني من القرن الخامس عشر (عهد محمد الفاتح) حيث كانت ادارة المالية تقوم بجمع الضرائب مباشرة . ولما كان لهذا النظام عيوبه ، اضطرت الدولة الى العمل بنظام الالتزام حتى تضمن لنفسها حقها في الضرائب المترتبة للدولة[٥] . وبذلك بدأت مرحلة جديدة ،وقد اعتمد نظام الاراضي العثماني خلالها على ثلاث ركائز رئيسية ، وهي الدولة والموظفين (من مدنيين وعسكريين) والفلاحين [٦] .

فالدولة ، وهي الركيزة الاولى ، اعتبرت نفسها صاحبة الارض ومالكتها الحقيقية ، وصاحبة الحق في تحصيل الضرائب والرسوم والاعشار المفروضة على جميع املاك الامبراطورية التي وصلت حدودها الى اواسط اوروبا في الشمال ، وعدن والخليج العربي في الجنوب ، وبلاد فارس في الشرق ، والمغرب العربي والسودان غربا . وفي هذه الفترة ، لجأت الدولة الى دفع رواتب موظفيها بقطاع بعض الاراضي الزراعية لهم ، وذلك مقابل ما يقدمونه من خدمات لها . ولم يكن ذلك يعني ، على كل حال ، المفهوم الغربي للاقطاع . اذ ان الموظفين العثمانيين لم يمنحوا حق التملك الشخصي للارض ، بل انيط بهم حق جباية الاعشار والرسوم المترتبة عليها ، من الفلاحين ، المتصرفين الحقيقيين في الارض ، والذين اعترف بتصرفهم ما داموا يدفعون ما عليهم من ضرائب الى صاحب الاقطاع او وكيله[٧] .

اما الركيزة الثانية لنظام الاراضي العثماني في تلك الفترة ، وهم موظفو الدولة (الاقطاعيون) سواء اكانوا مدنيين او عسكريين ، فقد اختلفت اقطاعاتهم باختلاف المنصب الذي كانوا يشغلونه . ولما كان العثمانيون قد وجدوا عند احتلالهم لبلاد الشام (١٥١٧ م) بعض الاقطاعيات الطائفية والعنصرية ، فقد ابقوا على بعض اشكالها واقروها ، وبذلك اصبح هناك نوعان من الاقطاع : الطائفي او العنصري ، والحكومي .

فالاقطاعيات الطائفية ، وهي تلك التي كانت من نصيب بعض الجماعات الاقطاعية المذهبية او العنصرية المتوارثة من عهد المماليك ، فقد بقيت على ما كانت عليه . ويمثل هذه الاقطاعيات بعض المجموعات الاثنية مثل الاكراد والتركمان والعرب. واما الجماعات المذهبية فقد مثلتها طوائف مثل الاسماعيلية والدروز والموارنة ، وظهرت اكثر ما يكون في لبنان[٨] . والواقع ان كل العائلات والاسر الاستقراطية والاقطاعية ، التي وجدت فيما بعد في سوريا الكبرى ، وتمتعت بنفوذ ملموس في عهد المماليك ، كانت تدين بوضعها المتاز ، ومحالفاتها عليه ، لكون افرادها وكلاء اوقاف اوثبين ، او امناء على اوقاف مهمة . ومثل هؤلاء آل البرقوقي في مصر ، والنشاشيبي في القدس ، والتميمي في الخليل[٩] . وكان آل الحسيني وآل الرفاعي ، المتحدرون من سلالة الحسين بن علي ، قد التزموا بعض المناطق في اواخر القرن الثالث عشر ، والتي اصبحت فيما بعد ملكا لهم ومحل اقامتهم ، وبقوا يتمتعون باعتبارهم ورثة نقيب الاشراف في القدس ، بامتيازاتهم التي حصلوا عليها خلال عهد المماليك ، رغم ان الحكم العثماني الغى رسميا تلك الامتيازات[١٠] . وكانت جبال نابلس ، مثلا ، مقسمة ايضال بين مشايخ عديدين ، ينتخبون من وقت لآخر رئيسا لهم ، ويديرون شؤونهن كتكتلة واحدة . ومن بين عائلات هذه المنطقة ، التي كانت ذات نفوذ منذ عهد المماليك ، آل الجبيري في منطقة طولكرم (منطقة بني صعب) ، وعبد الهادي وجرار الذين اقتسموا المناطق في قطاع الشعراوية وجنين ، وآل طوقان الذين اعتبروا سادة مدينة نابلس[١١] .

اما الاقطاع الحكومي : فقد كان مقصورا في البداية على العسكريين فقط ، ثم دخلته عناصر مدنية فيما بعد . واختلفت اقطاعيات هذا النوع ، باختلاف اهمية المنصب الذي كان الموظف يشغله . كما قسمت هذه الاقطاعيات ، حسب اهميتها ، الى ثلاث : ١ ــ الاقطاعيات الصغيرة ، وهي تلك التي يقل وارد منتوجها عن ٢٠ الف اقجة (وهي عملة عثمانية قديمة ، وتساوي كل ثلاث منها درهما) اي ما يقارب ٦٠٠٠ درهم ، وعرف هذا النوع بـ « التيمار » . ٢ ــ الاقطاعيات المتوسطة ، التي تراوح ايراداها بين ٢٠ ــ ١٠٠ الف اقجة ، اي من ٦ ــ ٢٠ الف درهم ، وعرفت بـ « الزعامت » . ٣ ــ الاقطاعيات الكبيرة ، والتي كانت قيمة منتوجها تزيد عن ١٠٠ الف اقجة ، وعرفت بـ « الخاص »[١٢] وكانت هذه الاقطاعيات الكبيرة تمنح عادة للوزراء وكبار القادة ومن شابههم . وبلغ عدد الاقطاعيات الكبيرة هذه في فترة من الفترات (لم يكن عدد الاقطاعيات في اجزاء الامبراطورية ثابتا او محددا) نحو ٥١٧ اقطاعية في فلسطين (في مراكز القدس ، نابلس ، غزة ، صفد ، واللجون) وكذلك حوالي ٦٦ اقطاعية في شرق الاردن (في مركز عجلون) ، ونحو ١٠٠ اقطاعية في لبنان (في مركز طرابلس)[١٣] .

وقد اعتاد هؤلاء الاقطاعيون ، على ان يسلموا الارض للفلاحين لزراعتها ؛ على ان يدفع هؤلاء الضرائب والاعشار والرسوم للاقطاعي ، وذلك تعويضا له عن الخدمات التي يقدمها للدولة . وكان يطلب من الاقطاعي ، في مقابل ذلك ، ان يكون على استعداد دائم للحرب من اجل الامبراطورية ، وذلك بالقيام بتجهيز عدد من الفرسان من بين الفلاحين ، يتناسب وايرادات اقطاعيته . وكانت النسبة المتبعة هي فارس لكل خمس الاف اقجة[١٤] ، وهكذا شكل هؤلاء الاقطاعيون ، في حينه ، قوة مهمة في الدولة العثمانية ، اذ ان السلاطين العثمانيين وجدوا بهذا النظام ، لانهم خصصوا بموجبه زراعة الارض من جهة ، والحصول في اوقات الحرب على القوات اللازمة دون تكاليف تذكر من جهة اخرى . فقد كان على الاقطاعي ان يخوض الحرب ومعه قواته . وعدا عن ذلك ، فان هذا النظام اغنى الدولة عن دفع مرتبات الجنود في اوقات السلم ، والذين توقفت ترقياتهم على مهارتهم وقدرتهم على خوض الحروب[١٥] .

اما الركيزة الثالثة في نظام الاراضي تلك ، فقد جسدها الفلاحون ، الذين اطلق النظام عليهم اسم « الرعية » ، وهؤلاء هم الذين يتولون زراعة الاراضي نظير التزامات معينة تجاه صاحب الاقطاع ، من بينها دفع ما يفرض عليهم من رسوم واعشار وضرائب . وقد اطلق على حق انتفاع الفلاحين بالارض « تصرف »[١٦] ، وطالما كان الفلاحون يدفعون ما عليهم ، ومستمرين في زراعة الارض التي سلمت لهم ، يثبت حقهم في التصرف ، الذي ينتقل بدوره الى ورثتهم القانونيين من بعدهم . اما اذا لم يكن للفلاح من وريث قانوني ، فيعود التصرف الى بيت المال ، وللاقطاعي حينئذ الحق في منح هذا التصرف لاخرين مقابل مبلغ من المال ، كرسوم ، اطلق عليه عند العثمانيين اسم « طابو »[١٧] . وفي هذه الحالة ــ انعدام وجود ورثة للمتصرف بالارض ــ يحق لاي من سكان القرية الحصول على التصرف ، ما دام على استعداد لدفع بدله . ولا بد من الاشارة هنا بان القرية كانت تشكل في

تلك الفترة قلب المجتمع الزراعي ، والحياة فيها قائمة على اساس العمل الجماعي ، لمجموع اسرة الفلاح ، الرعية » . أي ان الفلاح ، بمعنى آخر ، كان يشترك مع اسرته في زرع الارض والعناية بها ، ويتمتع من جراء وضعه هذا بحقوق ، لم يكن من السهل على الاقطاعي انكارها او تجاوزها في اسوأ الحالات . ولذلك اصبح من حق الابناء ، مهما بلغ عددهم ، وراثة حق التصرف عن ابيهم جملة فيما بينهم . كما كان من حق الاخوة ان يمنعوا احدهم اذا اراد التنازل عن حصته في حق التصرف الى شخص آخر خارج اطار الاسرة ، وبالتالي خارج القرية ، وان يطالبوه بتحويل الحصة لاحدهم او كلهم كذلك فقد اشترك الفلاحون في الحقوق التقليدية لموارد قراهم ، المتعلقة عادة بالاراضي المجاورة والتابعة للدولة ، مثل حقوق الرعي ، وتجميع الاخشاب ، او المياه او غير ذلك من موارد[١٨] .

بقي نظام الاقطاع قائما في الدولة العثمانية على هذا الشكل ، وبصورة مقبولة[١٩] ، وبالتالي لم يؤد في حينه الى حدوث كثير من الاضرار بالفلاحين المتصرفين بالارض ، حتى بداية القرن الثامن عشر ، عندما بدأت العلاقات بين الاقطاعيين والفلاحين تدخل في اطوار جديدة ، سمتها الاساسية استبداد الاقطاعيين بالاراضي والفلاحين على السواء ، بالاضافة الى تحول معظم الاراضي التي يديرونها الى اقطاعيات ، اعتبرت في حكم الاملاك الشخصية للاقطاعيين[٢٠] .

ومع تدهور مركز الجيش وانحطاط قوته ، وتضعضع المراكز العديدة للنظام الاقطاعي العثماني ، درج الاقطاعيون الكبار على عادة « بيع » حق وهبة اقطاعيين صغار . وكانت هذه الصلاحيات منوطة في الاصل بالسلطان فقط ، ثم انتقلت فيما بعد الى حكام المقاطعات والولايات . اما هؤلاء الاقطاعيون الجدد ، فقد درجوا من جهتهم على اعتبار انفسهم اصحاب الارض ومالكيها . بينما بدأ منح الاقطاعيات في الفترة نفسها يشمل ايضا المدنيين ، واناس ليس لهم علاقة بالجيش ، من الذين اعطوا لانفسهم الحق بمنح الاقطاعيات ايضا خاصة في عهد السلطان مراد الثالث (القرن الثامن عشر) وحصل هذا في وقت كان فيه المهجور حقه غير قادر على الشكوى ضد الاقطاعيين او الحكم ، او القيام باستئناف قانوني ضد مثل هذه التجاوزات ، بعد ان بلغ الفساد والظلم اشدهما .

وكانت ادارة الاقليم وزراعته ، في سوريا وفلسطين ، في تلك الفترة ، في عهدة الحاكم العام او الوالي ، الذي كان ملزما بان يدفع للخزينة في العاصمة (الاستانة) ضريبة سنوية ، علاوة على مصاريف الشؤون الادارية المترتبة على اقطاعيته . اما ما كان يتبقى من تلك المداخيل فكان يضاف الى ثروته الخاصة[٢١] . ونجم عن ذلك زيادة في الضرائب ، الكثيرة في الاصل ، والتي كانت تقع كلها على كاهل الفلاحين ، من اجل سد احتياجات جيوش الاقطاعيين والملتزمين والجباة . ونتيجة لذلك وصل الفلاحون الى درجة كبيرة من الفقر المدقع ، حيث اضطروا الى دفع ضرائبهم ليس فقط بالمال ، لعدم توافره بين ايديهم ، بل وايفائها عينيا كذلك ، من المحاصيل والمنتوجات ، وفي احيان كثيرة ، كان الفلاحون ، والحالة هذه ، عاجزين عن تامين طعامهم وطعام عائلاتهم ، الامر الذي عرضهم الى المجاعات . واضافة الى ذلك ، تضامن حتى شيوخ القرى ، وفي احيان كثيرة ، مع جامعي الضرائب ، بدلا أن يدافعوا عن السكان ، وذلك بتفضيلهم الصمت ، والسماح للملتزمين بان يفعلوا ما يريدون ، لقاء ، منحة او مشاركة في ربح او غنيمة . وقد سارت هذه الاوضاع في معظم منطقة الشرق العربي ، بما فيها فلسطين[٢٢] .

نبه تردي الاوضاع هذه وفساد الادارة ، وانحطاط المؤسسة العسكرية ، بعض السلاطين اللاحقين الى ضرورة اصلاح الاوضاع وكان اولهم السلطان محمد الثالث (١٧٢٤ م ـ ١٧٥٧ م) ، الذي بدأ اصلاحاته في الناحية العسكرية ، وذلك بتحسين اوضاع المدفعية والبحرية ، بواسطة الاستعانة بعدد من الضباط والخبراء الاوروبيين ، ولكنه لم يستطع التغلب على مشاكل العسكر بأسرها ، او ضبط الانكشارية . وجيش الانكشارية كان قد شكله السلطان اورخان (١٣٢٦ م ـ ١٣٥٩ م) ، من الاسرى المسيحيين ، على شكل جنود دائمين ، ثم اعدادهم اعدادا خاصا حتى اصبحوا عماد الدولة في فترة قوتها . وكانت الغاية من انشائه عسكرية دينية . ولكن مع بداية القرن السابع عشر ، سمح للفلاحين والحرفيين وباقي افراد العامة ، بالانضمام للجيش الانكشاري ، بعد ان كان محظورا عليهم في السابق[٢٣] . ولذلك لم تتناول الاصلاحات جيش الانكشارية[٢٤] . وتبع السلطان

مصطفى الثالث ، السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ م ــ ١٧٨٩م) . في محاولات الاصلاح ، ثم السلاطين سليم الثالث (١٧٨٩ م ــ ١٨٠٧ م) . ومصطفى الرابع (١٨٠٧ م ــ ١٨٠٨ م) ــ ومحمود الثاني (١٨٠٨ م ــ ١٨٣٩ م) . وكان الاخير هو علم الاصلاح العثماني .

ولقد حاول اولئك السلاطين ، اصلاح الاوضاع الفاسدة في الامبراطورية العثمانية بشتى الطرق ، الا انهم لم يحرزوا نجاحا كبيرا ، وزاد الطين بلة الحروب الكثيرة التي خاضتها الدولة في تلك الفترة ، خاصة مع روسيا القيصرية ، ومحاولات اسكات الثورات الداخلية في الامبراطورية ، سواء في منطقة اوروبا الشرقية ، او في البلاد الشامية ، وكان اكبر المشاكل في المشرق العربي تلك التي نجمت عن حركة الوهابيين في الجزيرة العربية ، وحملة محمد علي لاحتلال بلاد الشام . ولكن على الرغم من ذلك لم تتوقف ، عجلة الاصلاح ، ومحاولة الاخذ عن الغرب النظم والقوانين السائدة فيه ، وتحديث اجهزة الحكم والدولة في الامبراطورية العثمانية ، وكان احد الاهداف الرئيسية من وراء ذلك زيادة مدخول الدولة ، الامر الذي ادى الى رفع الضرائب وزيادتها ، وخاصة ، الاعشار ، بالاضافة الى اتباع سياسة ضرائب جديدة ، وصلت حدا لا يطاق مثل ، الجزية ، رسوم المواشي ، الجمارك ، رسوم فتح محلات تجارية (دبنفر) ، او بناء حمام عمومي ، ضريبة زواج ، عيدية ، رسوم ولادة ، قدوم غلمانية »[٢٥] . وغيرها الكثير ، مما اساء الى الفلاحين عموما اكثر فاكثر .

عصر التنظيمات (١٨٣٩ م ــ ١٩١٤)

مع مطلع القرن التاسع عشر ، وصل التدهور العثماني حدا لا يطاق ، اطلق معه على الدولة العثمانية اسم « الرجل المريض » وقد ادى ذلك ايضا الى ازدياد تغلغل النفوذ الاستعماري في مجريات امور الامبراطورية ، الى الحد الذي بدت فيه اوضاعها اشبه ما تكون بالفوضى المنظمة ، التي تضرب اطنابها في جميع المقاطعات ، حيث الثورات الداخلية ، والتداخلات الخارجية ، والمآسي ، والفتن ، والانقلابات ، الخ . ولكن على هذه الخلفية وقع في العقد الرابع من القرن التاسع عشر (١٨٣١ م ــ ١٨٣٩ م) تحول هام بالنسبة لنظام الارض والزراعة في سوريا الكبرى (فلسطين والاردن ، لبنان وسوريا الحالية) ، بعد ان احتلها محمد علي ، اذ استطاعت ادارته ان تدخل تحسينات عديدة على الاوضاع السائدة آنذاك ، وقد حملت تلك الادارة على انهاء الاقطاع كنظام . وذلك بحل الجيوش العسكرية الاقطاعية في ولاية سوريا (١٨٣٣ م ــ ١٨٣٥ م) . وبتجريد السكان من السلاح بالقوة ، دون تمييز بين الاشراف والاعيان او عامة الشعب ، وادخال نظام التجنيد الاجباري العسكري[٢٦] . وشهدت الزراعة السورية ، في عهد تلك الادارة ، تنظيما متقدما ، اذا ما قورن بالانظمة العثمانية المتبعة في السابق ، حيث اعلنت المساواة بين جميع الطوائف والعناصر ، وحرر الفلاحون ، وتم استصلاح بعض الاراضي الزراعية[٢٧] . وبالرغم من فرض الضرائب الكثيرة ، والتجنيد الاجباري الذي افقد الزراعة العناصر العاملة الشابة وبالرغم من احتكار بعض المحصولات الزراعية ، وحيوانات النقل المستخدمة في نقل المؤن والعتاد للجيش المصري ، كانت لتلك الاجراءات ، في المقابل ، آثارها الحسنة في مجال تحسين الزراعة ، واستصلاح الاراضي ، خلال فترة الادارة المصرية[٢٨] .

وبعد انسحاب المصريين من سوريا ، بقيت آثار سياستهم نافذة المفعول ، بل اصبحت عاملا من عوامل الاصلاح الجديد في الدولة العثمانية ، وهو الاتجاه المعروف بالتنظيمات العثمانية . وكان السلطان محمود الثاني هو الذي افتتح عصر التنظيمات . وذلك باصداره « خط كلخانة » (التنظيمات) يوم ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ . (٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ م) . باحتفال رسمي حضره السفراء والقناصل الاوروبيون ، اعلن فيه : « ... لقد علم الجميع انه لما كانت حصلت الرعاية التامة للاحكام الجليلة القرآنية ، والقوانين الشرعية ، منذ بداية ظهور دولتنا العلية ، وصلت قوة واستحكامات سلطنتنا السنية وجميع تبعتها الى اعلى مرتبة من الرفاه والمعمورية . ولكن بحسب ما وقع منذ مئة وخمسين سنة من عدم الانقياد للشرع الشريف ، والامتثال للقانون المنيف ، بداعي القوائل المتعاقبة والاسباب المتنوعة ، قد تبدلت تلك القوة الاولى والعمار ، بما هو عكس ذلك من الضعف والافتقار . ولما كان من الامور الواضحة عدم امكان ثبات الممالك التي لا تكون ادارتها تحت قوانين شرعية ... ولو ان ممالكنا المحروسة تخلصوا لله الحمد قبل الآن من بلوى اليد الواحدة التي كانت متسلطة على الايرادات الوهمية . لكن اصول الالتزامات المضرة والمعتبرة من ضمن اسباب الخراب التي لم يظهر منها ثمرة نافعة في اي حال لم تزل

جارية للان ، وهذا يعد كتسليم مصالح المملكة السياسية وادارتها المالية لرجل واحد وبالاحرى ، ان نقول بوضعها تحت قهره وجبره ، فانه ان لم يكن رجلا امينا ، لا شك انه ينظر الى فائدته الشخصية ..وتكون كل حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم . فيلزم بعد الان تعيين خراج مناسب على قدر المقتدار واملاك كل فرد من افراد اهالي المملكة ولا يؤخذ شيء زيادة عن المقرر من احد ما ... »[٢٩] .

وهكذا نرى بانه قد الغيت في هذا التنظيم احكام نظام الالتزام في الامبراطورية العثمانية . كما نجد ان التنظيم الجديد قد وعد باصلاح الزراعة بواسطة تجنيد نسبة معينة فقط من اهالي كل بلدة ، عكس ما كان عليه النظام السابق (نظام الالتزام) الذي كان يأخذ من القرى في بعض الاحيان ، بعضا من اهلها المشتغلين بالزراعة وامورها ، مما اوجد خللا في شؤون الزراعة والتجارة معا ، وكان ذلك النظام قد ادى الى استخدام الذين يجندون للخدمة العسكرية طيلة حياتهم ، الامر الذي يعني قطع النسل والملل ، ولذلك وضعت نظم جديدة للخدمة العسكرية ، حددت فيها سنوات الخدمة من اربع الى خمس سنوات ، ونص فيها على المناوبة بين اهل القرية على هذا الصعيد . وبهذا يكون مرسوم التنظيمات لسنة ١٨٣٩ (خط كلخانة) قد الغى البدع ، والضرائب غير الرسمية التي كانت شائعة في سوريا وغيرها من الولايات العثمانية في القرنين السابع والثامن عشر .

وأما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فقد نظمت الضرائب بفضل القوانين والانظمة التي اصدرتها الدولة في دور الاصلاح والتجديد ، فاصبحت ضرائب الاعشار والويركو والبدل العسكري ، ورسم الاغنام من الايرادات الرئيسية للامبراطورية في ولاية سوريا ، بالاضافة الى بعض الايرادات الثانوية مثل رسم الطابو والمحاكم والحاصلات المتفرقة وغيرها[٣٠] . كما باشرت الدولة بجباية الضرائب المترتبة على الفلاحين بواسطة موظفين معينين من قبلها ، حلوا محل الملتزمين والاقطاعيين . وكانت نظارة المالية مرجع هؤلاء جميعا ، على ان يتم التحصيل بواسطة دفتردار الولاية ودفتر المال فيها . ولكن الدولة لم تداوم طويلا على اتباع ذلك النهج ، لعدم وجود مامورين قادرين على تحصيل الايرادات باهلية وامانة ، مما ادى الى اعادة نظام الالتزام ، وان تم الحد من اضراره[٣١] .

ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، اذ سرعان ما راحت الدولة تصدر القوانين والانظمة والتعليمات المختلفة لاصلاح الاوضاع ، وكان من بين هذه القوانين التنظيمات الخيرية لاصلاح الادارة ، التي اتبعت بقانون الاراضي العثماني المؤقت في ٧ رمضان ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م) ، والذي تلته ، في ٧ شعبان ١٢٧٦ هـ (١٨٥٩ م) لائحة تعليمات بحق سندات الطابو ، ومن ثم تعريف نظام الطابو الصادر في (١٥ شعبان ١٢٧٦ هـ) (١٨٥٩ م) ، واعلان قانون الطابو في (٢٦ صفر ١٢٧٨ هـ) (١٨٦١ م) ، وملحق نظام الطابو في ١٧ محرم ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م) ، ونظام تملك الاجانب في ٢٢ شوال ١٢٨٥ هـ ، (١٨٦٩ م) . وبموجب هذه القوانين جميعا ، حددت الملكية ، وفرض نظام الطابو (تسجيل الاراضي باسماء اصحابها) ، ومنح الاجانب حق التملك بعد ان كان محظورا عليهم ، في فلسطين كما في غيرها من اراضي الدولة العثمانية .

قانون الاراضي العثماني لسنة ١٨٥٨

كان عماد القوانين المذكورة جميعا ، قانون الاراضي العثماني المؤقت لسنة ١٨٥٨ م (٧ رمضان ، ١٢٧٤ هـ .) (والذي ــ رغم كونه مؤقتا ــ بقي ساري المفعول ، في فلسطين على الاقل ، لمدة تزيد على قرن من الزمن .) وقد قسمت الاراضي في الدولة العثمانية ، بموجب هذا القانون الى خمسة انواع عامة ، هي : ١ ــ الاراضي المملوكة ، او المحلات الحاصل بها التصرف على وجه التملك ، ٢ ــ الاراضي الاميرية (الميري) ، ٣ ــ الاراضي المتروكة ، ٤ ــ الاراضي الموات ، ٥ ــ الاراضي الموقوفة[٣٢] . وسنفصل فيما يلي لكل نوع من هذه الاراضي :

١ ــ الاراضي المملوكة ، « الملك » : وهذه جرى تقسيمها الى اربع :

أ ــ الاراضي الموجودة داخل القرى والاحياء ، وما يوجد في محيطها وخصصت للسكن وتعتبر مكملة له ، على ان لا تزيد مساحة كل منها على نصف دونم (٥٠٠ م٢) (واقتصرت على هذه المساحة ، وذلك من اجل منع البعض

من استغلال مساحة اكبر من الارض بجانب المسكن ، على انها متممة له ، كونها معفية من الضرائب) ، او اللازمة لسد احتياجات هذا المسكن مثل حفر بئر ، اماكن تخزين (المؤونة ، الحطب ، الخ) . اما الاراضي الاميرية التي تنشأ عليها محلات للسكن ، او تشاد عليها المدن والقرى ، فتبقى رقبتها لبيت المال ، بالرغم من ان الاحكام العثمانية السابقة ، كانت تعتبر الاراضي الاميرية التي يقام عليها بناء بحكم الملك[٣٣] .

ب ـ الاراضي الاميرية التي تحولت الى ملك ، وامتلكت تملكا صحيحا عن طريق الفرز ، شرط ان يحصل بها التصرف ، بناء على المساغ الشرعي . وكان السلطان العثماني هو السلطة الوحيدة المخولة تمليك الاراضي الاميرية ، لقاء مبلغ من المال يدفع للخزينة ، وذلك بالقيمة الحقيقية للأرض[٣٤] .

جـ ـ الاراضي العشرية ، التي جرى تملكها وتوزيعها عند الفتح الاسلامي لها ، او تلك التي بقيت في ايدي اصحابها الاصليين (في الحجاز والبصرة مثلاً) .

د ـ الاراضي الخراجية ، وهي التي تقرر ابقاؤها في يد اهليها الاصليين من غير المسلمين ، على ان يدفعوا بدل الاعشار . وهذا ما سمي بالخراج ويسم بدوره الى قسمين : الاول ، خراج مقاسمة ، وهو الضريبة التي تحصل من حاصلات الارض ، وتتراوح بين عشر ونصف قيمة الحاصلات ، بحسب جودة الارض ونوعيتها ، والثاني الخراج الموظف ، وهو عبارة عن مبلغ معين من المال ، يؤخذ بوجه القطع على قطعة معينة من الارض ، سواء زرعت ام لم تزرع[٣] .

وبموجب قانون الاراضي العثماني اصبحت رقبة الاراضي المملوكة كافة ، اي ذاتها وملكيتها ، عائدة الى الشخص الذي هو صاحبها ومالكها ، ويسري عليها حق الارث والوقف والرهن ، مثل باقي الاموال المنقولة وغير المنقولة . (ولكن في حالة وفاة المالك من غير وارث شرعي ، فان هذه الاراضي تعود رأسا الى بيت المال ، وتجري عليها احكام الاراضي الاميرية الآتي ذكرها) . ولصاحب الملك ان يمارس كامل حقوقه الملكية بارضه ، وفعل ما يراه مناسبا بشأنها ، دون ان يحق لأحد ان يعترض او يتدخل في شؤونه ، الا اذا نجم عن تصرفه ما قد يسبب العطل والضرر لاموال الآخرين[٣٦] . كما ان له حق التصرف بتخصيص هذا الملك للوقف بالصورة التي يراها ، وبحسب الشريعة الاسلامية[٣٧] .

وكانت معظم الاراضي المملوكة في سوريا ، بما فيها فلسطين ، حتى تلك الفترة من النوع الاول ، وهي تلك الارض الواقعة داخل القرى والاحياء والمدن والمحيطة باماكن السكن . كما كانت هنالك ساحات من هذا النوع من الاراضي المفصولة من اراضي السلطان (التاج) ، والمأخوذة اصلا من الاراضي الاميرية لتصبح ملكا والتي كان يدفع ثمنها لبيت المال في الاوقات السابقة ،عندما كانت الخزينة بحاجة ماسة الى المال . وكان صاحب الارض الميري الذي باستطاعته ان يدفع قيمة الارض في تلك الفترة لبيت المال ، يحصل على الملكية ، وعلى شهادة « فوشان » او « حجة » تثبت ذلك[٣٨] .

٢ ـ الاراضي الاميرية : وهي ذلك النوع من الاراضي الذي تعود ملكيته لبيت مال المسلمين ، من الاراضي الزراعية ، والمراعي والغابات وامثال ذلك ، التي كان يحصل بها التصرف مقدما ، عند وقوع الفراغ والخلول ، وذلك بالالتزام والتفويض لاصحاب الاقطاع (الزعامات والتجار) ، الذين كانوا يعتبرون اصحابا للاراضي ، وفي بعض الاحيان بالالتزام والتفويض من الملتزمين والمحصلين . وبما ان هذا الحق قد الغي ، اصبح التصرف بهذه الارض هو للدولة ، فتبيع منها ما تريد ، وذلك بموجب سند طابو[٣٩] . واوضح قانون الاراضي المشار اليه سابقا ، كيفية التصرف بهذه الاراضي ، حيث منع احالة كامل الاراضي في القرية او القصبة وتفويضها الى هيئة جماعية دفعة واحدة ، « قلنا واحدا » ، او الى شخص او اثنين منها ، بل تحال الاراضي لكل شخص من الاهالي على حدة ، ويعطى سندات طابو لكل شخص منهم مبينا فيها كيفية التصرف بهذه الارض[٤٠] . ولصاحب الميري (مالكها) الحق باستعمالها على الوجه الذي يراه مناسبا في معظم الحالات ، من زراعة وحراثة ، ولكن يحرم عليه في بعض الاحيان زراعتها كروما ، او تخصيصها للوقف دون اذن الدولة او معاملها (المأمور)[٤١] . كما كان بالامكان ابطال مثل هذه الحيازة عمليا لعدة اسباب : اولها التقاعس عن زراعة تلك الارض لمدة من الزمن (عادة ثلاث

سنوات) ، او عدم تسديد الضرائب والرسوم عنها[٤٢] . كما منع الاجانب من تملك هذه الارض ، او زراعة الاشجار فيها او تطعيمها ، خاصة اذا كانت في تصرف شخص معين ، واذا حصل وزرع الاجنبي الارض او عمل على تطعيمها ، فلصاحب الارض ، وبواسطة المأمور ان يقطع تلك الاشجار[٤٣] . وهكذا فانه يمكن التفريق بين الاراضي الملك والاراضي الميري ، فالاولى تتحول الى محلول وتعاد الى بيت المال في حالة واحدة وهي ، وفاة المالك (دون ورثة) حيث تبقى في نظر القانون ملكا تحول الى السلطة . اما الثانية فانها تتحول الى محلول للدولة ، او بيت المال ، وذلك اما بتركها مدة ثلاث سنوات متوالية ، او ان المالك توفي دون ان يترك وريثا ذا علاقة مباشرة به . هذا وينبغي الاشارة الى ان اراضي فلسطين اعتبرت اميرية ، بموجب الارادة السنية الصادرة في ١٨٦١ (١٨ رجب ١٢٧٨ هـ) . والمتعلقة بولاية الشام[٤٤] ، والتي خصصت لكل قرية قسما من اراضيها واحالت الباقي للمزاد العلني .

٣ ـ **الاراضي المتروكة** : وهذه تنقسم الى قسمين : **الاراضي المتروكة المحمية** وهو ما لا يجوز تملكه ، مثل الطريق العام او ما شابه ذلك ، **والاراضي المتروكة المباحة** ، وهي المخصصة لمجموع اهالي احدى القرى ، او مجموعة من القرى ، مثل اراضي الاحراش ، والمراعي والساحات والاسواق العمومية او الموسمية ، او المساجد والبيادر وما شابه ، مما هو للنفع العام . ولقد فصل القانون كيفية استعمالها والاستفادة منها ، كما نص على انه لا يجوز الاخذ بمرور الزمن في الدعاوى المتعلقة بهذا النوع ، والتي تركت وتخصصت منذ القديم للاهالي[٤٥] . ولقد كان هذا النوع من الاراضي في الأصل « ميري » ، تحول الى متروك من اجل الفائدة العامة ، ولما كانت كذلك فللعامة الحق في الاستفادة منها فقط دون استعمالها لغايات اخرى كاغراض الزراعة او السكن فيها[٤٦] .

٤ ـ **الاراضي الموات** : وهي الاراضي الخالية والبعيدة عن العمران كالجبال ، والقفار ، والمراعي ، والتي لم تكن في تصرف احد بالطابو ، ولم تخصص من القديم لاهالي القرى والاحياء ، والتي تبعد عنها بدرجة لا تسمع بها صيحة الرجل الجهير . وهذه الاراضي مشاع للجميع ، ويستطيع السكان الانتفاع بها باذن المأمور في المنطقة . وكانت الدولة تمنح هذه الاراضي بلا مقابل للاهالي شرط استثمارها ، دون ملكيتها ، الا بالاذن السلطاني[٤٧] .

٥ ـ **الاراضي الوقف** : نظرا لما للاوقاف من علاقة مباشرة بنظام الارض والزراعة ، ولكونه لعب دورا كبيرا خلال الفترات السابقة بالنسبة لنظم الارض ، فلا بد لنا من القاء نظرة مفصلة بعض الشيء عن الاوقاف بصورة عامة .

ففي بداية العصر الاسلامي ، جرت العادة بتوجيه ريع املاك الوقف الى المؤسسات الدينية في مكة والمدينة ، وكذلك الاشراف على تلك الاملاك ، من قبل المسؤولين عن حماية هذه الاماكن في المدينتين[٤٨] . وكانت الاوقاف تدار ، حتى سنة ١٠٢٠ هـ . (١٦١٠ م) من خلال الاعتماد على احكام الفقه ، ولها قانون ينظمها سمي « قانون الايجارتين » واعتمد قدر الامكان على الشريعة الاسلامية[٤٩] . ولقد تكونت معظم املاك الوقف في القرن السادس عشر ، في عهد السلطان سليمان القانوني ، الذي اقر شرعية تحويل اراضي الدولة (الميري) الى الاوقاف . ولقد تشكل هذا النوع من الملكية (الاوقاف) في البداية ، من الاراضي التي حددها السلطان سليمان ، والسلاطين والحكام الذين تبعوه ، او تلك التي خصصها بعض الاغنياء للوقف من وقت لآخر ، او الفلاحين فيما بعد ، من اجل الهروب من دفع الضرائب والرسوم ، ومن اجل الحماية . وكان الهدف من ايجاد مؤسسات الوقف هو الانفاق على الاماكن الدينية ، او التي تخدم اغراضا دينية كالمدارس او الاماكن المقدسة . وكذلك الانفاق على الفقراء ، او على شؤون دينية اجتماعية قومية ، مثل تمويل عمليات الدفاع عن ساحل البحر المتوسط اثناء الغزو الصليبي ، ودفع الفدية عن الاسرى من المسلمين ، او بجر المياه او بناء المستشفيات او المساجد والمدارس[٥٠] .

ولكن ، مثلما دب الفساد ، وتسرب الى معظم اجهزة الدولة ومصالحها ، فقد اصاب ايضا الاوقاف ، لا سيما في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، حيث تسلم ادارة الاوقاف اشخاص غير مؤهلين ، ولوضع حد له في هذا المجال ، عملت الدولة على منع نقل ملكية الاوقاف ، الا بموافقة السلطان او من كان يمثله ، وخولت الدولة حق الاشراف المباشر على الاراضي الوقفية . ولكن الفساد المستشري حال دون تطبيق مثل هذا الاصلاح ، حيث تسلم

الاشراف على الأوقاف بقادة (سباهية) الجيش ، او بعض الاسر الغنية التي كانت تتنافس فيما بينها على ادارة الوقف بالتوجه الى كل الاساليب الممكنة من تحايل ورشة وغيرها[٥١] .. لما في ذلك من مكاسب شخصية قد يجنيها مثل هؤلاء الذين يتولون الاشراف على املاك الوقف . وهذا ما زاد في تفشي الفوضى في ادارة الاوقاف ، خاصة في نهاية القرن الثامن عشر ، حيث اهمل نظار الاوقاف مباشرة سلطتهم ، وانصرفوا الى عمليات الاختلاس ، وتحويل املاك الوقف الى املاك شبه خاصة ، وذلك عن طريق القوة والخديعة او الرشوة[٥٢] .

وازاء الفساد المستمر ، حاولت الدولة العثمانية اعادة النظر في وضع الاراضي الوقفية ، وذلك من خلال قانون الاراضي العثماني ، فقسمتها الى قسمين ، اولهما الاراضي التي كانت أساسا من تلك المملوكة ملكا صحيحا ، وارقفت الى الشرع الشريف . وتكون رقبة مثل هذه الاراضي الموقوفة وجميع حقوق التصرف بها عائدة الى الوقف ، ولكون المعاملات القانونية لا تجري عليها ، ينبغي ان تعامل بموجب شرط الواقف مهما كان . وليس من اختصاص القانون العام البحث في هذا النوع من الأراضي الموقوفة[٥٣] . اما القسم الثاني فهو الأراضي المقررة اصلا من الاراضي الاميرية التي اوقفها السلاطين بالذات ، او اخرون ، بالاذن السلطاني . ووقفية هذه الاراضي ، هي عبارة عن تخصيص منافع قطعة مقررة من الاراضي الاميرية ، مثل اعشارها ورسوماتها لجهة ما (مسجد ، مدرسة ، الخ) من طرف السلطنة العثمانية . وعليه لا تعتبر هذه الاراضي من الاوقاف الصحيحة ، اي تلك التي للواقف كامل الحق فيها ، اذ يقتصر ذلك على الاعشار والرسوم والضرائب ، ولقد كانت معظم الاراضي الموقوفة في الدولة العثمانية من هذا النوع ولما كانت هذه الاراضي موقوفة من اجل تخصيصات معينة فقط ورقبتها عائدة لبيت المال ، يجري عليها حسب القانون الجديد ما يسري على الارض الاميرية ، من رسم فراغ وانتقال او بدل محلول[٥٤] . ولزيادة التنظيم ، اصدرت الدولة ، مجموعة اخرى من القوانين من اجل ادارة الاوقاف واصلاحها[٥٥] .

قانون تسجيل الاراضي (الطابو) في فلسطين

مع بداية تاسيس الدولة العثمانية ، كان حق التصرف بالارض يثبت باوراق او سندات ، او بواسطة حجج شرعية مصدقة من القضاة . ولم يكن على كل حال ، لهذه الحجج او السندات اي قيمة فعلية ، فاذا ضاعت من يد المالك لا يحفل بها كثيرا لان المهم آنذاك هو وضع اليد على الارض واستغلالها ، واذا حدث خلاف ما ، كان اهم دليل على الملكية (وضع اليد ، التصرف) شهادات الشهود من القرية او المزرعة[٥٦] . وكانت الاراضي الاميرية تمنح ، من قبل المتصرفين ، او اصحاب الاقطاعيات (الزعامت والتيمار) ، حتى سنة ١٢٥٥ هـ . (١٨٣٩ م) . عندما الغي نظام الاقطاعيات ، واصبحت السندات تعطى من قبل الملتزمين والمحصلين . والملتزمون هم متعهدو الاعشار بالاراضي الاميرية ، اما المحصلون فهم الخوانين ، من قبل المتصرفين بالاراضي ، لجمع الضرائب . وملاحظة ما من شانه ، ان يمس بمصالح الخزينة العامة على الاراضي الاميرية[٥٧] . اما بعد العام ١٨٥٨ م ، وهي السنة التي صدر فيها قانون الاراضي ، فقد انحصر حق اعطاء السندات بمأموري بيت المال ، ومن ثم ، وبعد ان أسست دوائر الطابو ، اصبحت معاملات التصرف والتملك جميعها محصورة بها وحدها ، وليس لغيرها الحق باعطاء مثل تلك السندات الموشحة بتوقيع « الطغراي الهمايوني » اي الختم السلطاني .

وكان الهدف من صدور قانون الاراضي العثماني المؤلف لسنة ١٨٥٨ م ، احكام سيطرة الدولة على اراضيها ، ووضع حد للفساد الذي كان سائدا قبل صدور ذلك القانون . ولذلك نص قانون الاراضي على تقسيم الارض في الدولة العثمانية ، وتصنيف كل نوع منها وتعريفه . ومن اجل دعم هذا الاتجاه ، واحكام سيطرة الدولة على الاراضي والتاكد من جباية الضرائب عنها ، تتابعت القوانين والتعليمات المكملة لذلك القانون والمفصلة له ، والمتعلقة بالاراضي وعملية تمليكها . ففي العام ١٨٥٩ م ، اصدرت الدولة النظمة بحق سندات الطابو ، وهي عبارة عن بعض التعليمات الداعية الى تسجيل الاراضي ، واعطاء السندات ، والصكوك الرسمية لمريدي تملك الاراضي واصحابها . كما نصت تلك التعليمات على « حفظ حق المالك والمتصرف » . وقطع هذا القانون بانه لا يمكن لاحد ان يتصرف باراض اميرية ، بغير سند ، على اي صورة من الصور[٥٨] . كما حدد القانون بدل مثل هذه السندات بما قيمته اربعة قروش (ثلاثة قروش ثمن سند وقرش بدل قلمية)[٥٩] . كما شدد القانون على ان ما سماه الاراضي المكتومة (وهي تلك التي لم يعلن عنها اثناء التسجيل ومن اجله) ، لاكثر من ستة اشهر من وصول

السندات الى اماكن توزيعها بغير عذر شرعي ومقبول رسميا ، ستحال من مالكها او المتصرف فيها الى المزاد[٦٠] . وقد نص القانون ايضا على انه اذا كان انسان ما يزرع ارضا اميرية او موقوفة ويتصرف بها لمدة عشر سنين بدون منازع ، يكون حق قراره ثابتا له ، سواء كان بيده سند معمول به او لم يوجد ، ولا ينظر الى تلك الارض بنظر المحلول ، بل يلزم ان يعطي ليده سند تملك[٦١] . اما من كان حق ملكيته ثابتا بارض ما ، ولم يوجد بيده سند ، فيؤخذ منه خمس قروش عن كل مائة قرش من قيمة الارض ، ويعطى له السند بناء على ذلك . اما اذا زادت فترة التسجيل عن ستة اشهر ، فان رسم الخرج يضاعف الى عشرة[٦٢] . كما تضمن القانون ايضا بعض التعليمات المتعلقة بالجفالك (الاراضي المدورة) ، وهي عبارة عن مجموع الابنية والحيوانات والفدن والبساتين ، وباقي الاملاك والاراضي الاميرية المزروعة والتابعة للسلطان ، التي يحدد خرجها ايضا بخمسة قروش لكل مائة قرش من قيمة الارض ، اذا كانت خالية من المزروعات الشجرية ، واما اذا كانت مشجرة فيؤخذ زيادة على ما ذكر ، قيمة ما تساويه في الحالة التي تكون عليها[٦٣] . كذلك حاول القانون تشجيع السكان على استغلال الاراضي البعل (البور) والبعيدة عن العمران ، وذلك باعطائها مجانا لمن يطلبها[٦٤] .

واعقب هذا القانون ، وبعد اسبوع فقط من صدوره ، بأخر اكثر تفصيلا ، للغاية ذاتها . وعلى اي حال ، فقد كانت هذه القوانين بمثابة تمهيد لعملية اعلان قانون نظام الطابو الذي اصدرته الدولة في ١٨٦١ م (٢٦ صفر ١٢٧٨ هـ) ، وذلك من اجل ضبط وتعيين حدود الاراضي وتسجيلها باسم اصحابها . واعتبر هذا القانون مأموري المال (الدفتردارية) ومديري الاقضية والمالية بحكم اصحاب الارض ، وخولهم صلاحية تسجيل الاراضي واحالتها لطالبيها . كما نظم عمليات نقل الملكية من شخص لأخر ، وحدد رسوم التسجيل بالنسبة للارض المنوي تسجيلها ونوعها .

وتتابعت بعد ذلك ملاحق نظام الطابو ، بصورة تكاد تكون دراماتيكية ، حيث صدر نظام توسيع انتقالات الاراضي الاميرية والموقوفة عام ١٨٦٨ م ، (١٧ محرم ١٢٨٤ هـ) وتبله في العام ١٨٧٣ م (٢٩ ربيع الثاني ١٢٨٩ هـ)، وكذلك قانون توسيع المستغلات والمستغلات عام ١٨٦٩ م (٢ ذي القعدة ١٢٨٥ هـ) . وقد اوضحت هذه القوانين ، حق الورثة في الاراضي والمساكن والعقارات ، وكذلك الاراضي الاميرية والموقوفة ، الحاصل بها التصرف ، وحددت مرتبات الارث في ذلك[٦٥] . ومن ثم صدر نظام تملك الاجانب عام ١٨٦٩ (٢٢ شوال ١٢٨٥ هـ) . والذي سنوضحه فيما بعد .

وعلى اي حال ، ان ما يهمنا في هذه الدراسة ، ليس القوانين العثمانية بحد ذاتها ، بقدر ما كان لهذه القوانين من نتائج ـ سلبا ام ايجابا ـ على حقوق الملكية في ارض فلسطين ، موضوع دراستنا ، وما هي الظروف والوسائل التـــي تم بها تطبيق تلك القوانين ، وبالتالي ما هو اثرها على الفلاحين في فلسطين وملكيتهم للارض .

وكما هو معلوم ، كانت الامبراطورية العثمانية ، بحسب قانون الولايات العام ١٨٦٤ م مقسمة اداريا الى ولايات ، وعلى راس كل ولاية حاكم يدعى الوالي . وكانت كل ولاية مقسمة بدورها الى مناطق يطلق عليها اسم سناجق ، وعلى راس كل سنجق منها متصرف . وكانت السناجق ايضا مقسمة الى القضية وعلى راس كل منها قائمقام ، والاقضية بدورها الى نواحي يديرها ما سمي بمدير ناحية . وكانت فلسطين ، في تلك الفترة ، مقسمة الى ثلاث سناجق ، هي : ١ ـ سنجق عكا ويشمل اقضية عكا وحيفا وصفد والناصرة وطبريا . ٢ ـ سنجق نابلس ، الذي عرف باسم سنجق البلقاء حتى العام ١٨٨٨ م ، ويتبع منطقة البلقاء في شرق الاردن ، وبقي على حاله الى ان استقل واتبعت به القضية نابلس وجنين وطولكرم . ٣ ـ سنجق القدس ، ويشمل اقضية القدس ويافا وغزة والخليل وبئر السبع . وكانت هذه السناجق ، في البداية ، تتبع ولاية دمشق حتى ١٨٨٧ حين استقلت بيروت كولاية لتتبع العاصمة (الاستانة) مباشرة ، والحق بها كل من سنجقي عكا ونابلس في العام ١٨٨٨ م . اما سنجق القدس فقد حصل هو ايضا على استقلاله ثم تبع العاصمة (الاستانة) مباشرة ، بحسب فرمان اصدره السلطان عبد الحميد الثاني ، في العام ١٨٨٧ م[٦٦] .

على اية حال ، عندما بدىء بتسجيل الاراضي بواسطة دوائر تسجيل الاراضي ، التي اطلق عليها اسم « الدفتر خاقاني » ، كانت فلسطين تتبع دائرة تسجيل دمشق ، التي لم يكن يوجد غيرها في بلاد الشام (ولايتي بيروت

والشام) ، . واستمر الوضع كذلك حتى العام ١٨٩١ م . ولكن بناء على معلومات يوردها غرانوت فانه لم تبق هناك اراض عامة في منطقة دمشق ، وكذلك في عدة مناطق في سوريا وفلسطين[٦٧] ، حين انشئت دائرة تسجيل مستقلة في بيروت ، تتبع دفتر خاقاني العاصمة مباشرة[٦٨] . فكانت النتيجة ان تحول تسجيل الاراضي في كل من سنجقي عكا ونابلس الى دائرة تسجيل أراضي بيروت .

ولكن تسجيل الاراضي (تطويبها) في فلسطين لم يبدأ عمليا الا بين الاعوام ١٨٦٨ ــ ١٨٧٣ م[٦٩] . أي بعد صدور نظام الطابو باكثر من سبع سنوات . واستمرت عمليات التسجيل حتى نهاية العهد العثماني ، دون ان يتم تسجيل كافة الاراضي ، بعد ان اقتصرت تلك العمليات على مناطق دون اخرى وبمساحات محدودة . واذا ما حصلت عملية التسجيل فان المسجل لم يكن يسجل او يؤكد ، في اي فترة ، على وحدة اقليمية متكاملة او حتى في حدود قرية كاملة. وكانت النتيجة ، ان دفاتر الطابو لم تشر الى حالة ملكية الارض تماما[٧٠] . كان التسجيل يتم عادة بذكر الارض المسجلة ضمن حدود معينة ، تعتبر ملكا للمالك المسجل ، حيث كانت الارض تسجل ، وتحدد ، على سبيل المثال ، اما ضمن طريق عام ، او جبل ، او تلة وما شابه ذلك[٧١] .

وهذا النقص في التسجيل العام ، الخاص بملكية الفلاحين ، دفع هؤلاء الى وضع لم يركزوا معه انتباههم الى ضرورة الحصول على التاكيدات الرسمية باثبات حقوقهم بسندات ، فاهملوا عملية التسجيل . فكان البدوي عندما يقال له ، على سبيل المثال ، انه بالطابو يؤيد حقه في الارض ، يشير الى سيفه ويقول « بهذا لا بغيره يؤيد الحق »[٧٢] ، وهذا راجع اما الى جهل الفلاحين بالقوانين من جهة وعدم الاهتمام بالتسجيل من قبل الدوائر الرسمية نفسها ، من جهة اخرى ، واما الى شكوك الفلاحين ، في التسجيلات الرسمية ، بعامة . كما وجد الفلاحين في مثل هذا القانون والامتناع عن تسجيل اراضيهم بموجبه عذرا من اجل الامتناع عن دفع الضرائب والمفروضات الجديدة للدولة ، مما دفع بالكثيرين منهم الى انكار حقوق ملكيتهم للارض ، ليتجنبوا دفع الضرائب والرسوم التي يفرضها القانون الجديد .

ومع تشدد التنظيمات العثمانية الخاصة بتسجيل الاراضي ، ازداد التردي في اوضاع الفلاحين ، اذ اعتبرت الدولة مالكة لرقبة الاراضي الزراعية ، التي يقتضي تسجيلها فرض رسوم وضرائب جديدة عليها ، عدا عن ثمن البدل والاعشار ، التي كانت تستوفى عينا ، كذلك وضعت السلطات قيودا على بعض الاراضي ، ومنعت انتقالها بالوارثة او التوصية بها لاحد ، « مما حدى بالكثير من القرى للتنازل عن املاكها لاصحاب النفوذ من اجل حمايتهم من الظلم اللاحق بهم ، نتيجة بطش الحكام والمرابين ، واخذوا ثمنها بضع عباءات وقلايين ، او قلة من البن او رطلا من الدخان او قلة من البقلاوة »[٧٣] . واتبع بعض الفلاحين اسلوبا آخر ، وذلك بالتقليل من مساحة اراضيهم المزروعة عند تسجيلها ، وذلك تهربا مما قد يترتب على مسجلي المساحات الواسعة من ضرائب ، وخوفا من أن يكون التسجيل بمثابة مقدمة للرديف (نظام روماني ؛ كان يفرض الضرائب الكثيرة على اصحاب المساحات الواسعة ،) وذلك بفرض ضرائب مالية باهظة على اصحاب الاراضي ، وما يتبع ذلك من التزامات مالية وعسكرية نحو الدولة[٧٤] .

ومن سيئات هذا القانون ايضا ، انه اوكل الى المتصرفين في الالوية والسناجق تشكيل لجان خاصة للقيام بعملية المسح والتطويب . وكان من ضمن اعضاء تلك اللجان مخاتير القرى او المتنفذين فيها ، والذين كانوا يكلفون بوضع لوائح باسماء سكان القرية واراضيها . واسندا بحاجة الى الاطالة ، في كيفية عمل هذه اللجان ، والتي غالبا ما كانت تقوم بتسجيل الاراضي اعتباطيا او نظريا ، وفي احيان كثيرة بعيدا عن الارض المنوي تسجيلها . واذا حصل وحضرت هذه اللجان الى مكان التسجيل ليكون تقدير الارض بالنظر ، بالعين المجردة ، من قبل اللجنة . واذا اختلفت التقديرات بشانها فتتم التسوية ، اما بترجيح رأي الاغلبية فيها ، او تكون الغطرة والحيل هي الوسيلة للقياس والتسجيل ، او تعلق العملية كلية[٧٥] . وعليه فان نسبة قليلة فقط من السكان قامت بتسجيل اراضيها ، وكانت اغلبية هؤلاء من الذين لا يخضعون لقانون الخدمة العسكرية ، حيث سجلت الارض اما باسم رجل ميت ، او على اسم شخص وهمي ، او تجار محليين او نساء ، او المشايخ الذين كلفتهم الدولة جمع الضرائب[٧٦] .

وكان الفلاح الفلسطيني ، في تلك الفترة ، يئن من العجز المالي نتيجة تراكمات الضرائب والرسوم والديون .

ومع صدور هذا القانون ، وفي حالات كثيرة ، دفع عدم مقدرة الفلاح على دفع بدل التسجيل الذي بلغ ٥٪ من قيمة الارض ، الحكومة العثمانية الى عرض هذه الاراضي للبيع بالمزاد من اجل استيفاء ديونها . ولذلك فاننا لو نظرنا الى عمليات تسويل الارض ، سنجد انها اتصفت بالخلل الفاحش ، عدا عن التلاعب وعدم الضبط والتنظيم . ولقد كانت الغاية الرئيسية المعلنة لهذه القوانين ، هي «تقدم الزراعة ونجاح البلاد ، وغنى الخزينة » . ولكن الحقيقة هي غير ذلك ، فقد كانت الغاية الحقيقية لهذا القانون ولغيره من القوانين اللاحقة تحديد ملكية الارض للافراد ، من اجل جمع اكبر قدر ممكن من المال لصالح الخزينة ، مما ادى الى ارهاق الفلاحين زيادة على ما هم فيه من بؤس ، نتيجة البدل والضرائب والرسوم المترتبة على عملية التملك والتسجيل . ولذلك لم تكن عملية التطويب هذه ، في حقيقة الامر ، الا غطاءا مباشرا لتحصيل المال تحت كل الظروف ، حتى لو اضطر الفلاحون الى بيع اراضيهم . وهكذا فقد كانت الدولة هي الرابح الاكبر ، اذ ان ما يلفت النظر في هذا المجال هو وجود ظاهرة غريبة ومتناقضة مع تسجيل الاراضي ، ونعني بها توجه الدولة الى شراء الاراضي الزراعية على نطاق واسع ، والحاقها بالاملاك السلطانية . فقد اشترت الدولة الارض بثمن بخس جدا يقل في معظم الاحيان عن قرشين للدونم الواحد(٧٧) . والامثلة على ذلك كثيرة ، ففي فلسطين ملك السلطان مساحات شاسعة ، من اجود المناطق الزراعية واخصبها ، منها على سبيل المثال ، مناطق بيسان والحولة والبحر الميت ، ومن ثم منعها لضباط عسكريين من اجل الاشراف عليها(٧٨) .

نشوء الملكيات الكبيرة

حتى بداية تاريخ تسويل الاراضي في فلسطين ، في الستينات من القرن التاسع عشر ، كان هناك قلة من الناس تملك ارضا خاصة . وكانت هذه الملكيات غالبا قريبة من المدن ، ومعظمها اعتبر مكملا للسكن . واعتبرت اراضي فلسطين ، اراض اميرية ، تملك الدولة رقبتها ، بحسب نص الارادة السنية الصادرة في ١٨٦١ م (١٨ رجب ١٢٧٨ هـ) ، والمتعلقة باراضي سوريا وفلسطين والتي ملخص نصها : « لما كانت ولاية الشام في الاصل من الاراضي الخراجية التي انقرض معظم اصحابها على مرور الزمن دخلت قانونا في عداد الاراضي الاميرية ، ومع انه كان من الواجب اجراء احكام القانون المذكور [قانون الاراضي] ونظام الطابو بحقها الا ان ايالة الشام ، لم تباشر بتطبيق النظامات المذكورة ، مما سبب اختلافا وتنوعا في طرق زراعتها . وحيث ان لكل قرية اراض تزيد كثيرا عما كان بامكان اهلها زراعته ، اصبح من اللازم اعطاء مقدار كاف ، لاهاليها من الاراضي التابعة لها ، ووضع الزائد بالمزاد العلني ، واحالته للطالبين المجليين او المجاورين ، وذلك مما يؤدي الى تقدم الزراعة ونجاح البلاد وغنى الخزينة »(٧٩) .

وعليه فان ملكية الاراضي الكبيرة في فلسطين كانت متأخرة في تطورها ، إذ تبلورت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقط ، وذلك بعد صدور قوانين الاراضي ونظام الطابو . وحتى ذلك التاريخ ، لم تكن تسجل الاراضي في العادة ، كما لم يكن بحوزة المالكين سندات رسمية تثبت ملكيتهم . وظل حق ملكية الافراد للارض قائما فقط على ملكية الارض بزراعتها ، بينما اعتاد الفلاحون ، الذين كانوا يزرعون الارض ، على عدم الحاجة الى صكوك ملكية ، كدليل شرعي على حقهم في الارض ، التي عاش فيها اسلافهم وسكنوها لاجيال عديدة ، والتي ورثوها عنهم دون الحاجة الماسة للرجوع الى مثل تلك السندات ، وذلك عدا عن ان الارض كانت موجودة بكثرة ، ولكل من يرغب في زراعتها .

وعلى اية حال ، فحتى صدور قانون الاراضي العثماني ونظام الطابو ، اللذين الغيا ما قبلهما ، كان سائدا في اغلبية اراضي فلسطين ، ما يسمى بنظام المشاع ، وهو عبارة عن ملكية جماعية لعدد من السكان المتعاونين فيما بينهم على الانتفاع بتلك الاراضي . وكان هؤلاء السكان ينتمون في العادة الى قرية معينة . وفي بعض الاحيان كانت تلك المساحات تقسم بينهم ويعاد تقسيمها كل فترة زمنية معينة(٨٠) . ولقد تطورت صيغة ملكية الجماعة للاراضي المشاع على نحو اقسمت فيه الاراضي المشاع لقرية معينة الى عدد من الاسهم ، يحصل كل من في القرية من الرجال على واحد منها او اكثر . وكانت القسمة تجري احيانا على يد شيخ القرية (كبيرها) او كبير كل عائلة فيها . وفي حالة موت احد حاملي الاسهم ، فان السهم تلقائيا ينتقل الى ورثته . وبهذه الطريقة كانت تعاد قسمة الاسهم في الاجيال اللاحقة . ونظرا لموت بعض حاملي الاسهم دون ورثة ، او زيادة عدد الورثة في حالات كثيرة ، فقد كان

يطرأ على عملية القسمة هذه بعض الخلل ، مما يوجب اعادتها[٨١] . اما لجهة الورثة من النساء ، فغالبا تحول اسهمهن اما الى الاخوة الذكور ، او الى الازواج الذين قد يكونون اغرابا في بعض الاحيان . وهكذا كان الحال في كل قرية او عشيرة ، او مجموعة من العشائر ومن خلال هذا الترتيب وفي ظل نظام الملكية الجماعية هذا ، يظهر بوضوح ان كمية الاسهم متغيرة بشكل دائم تقريبا ، وبالتالي تظهر استحالة بيع الاسهم خارج حدود تلك القرى . ويضاف الى ذلك الكثير من الفوائد الاخرى ، الناجمة عن عدم الثبات في الملكية الشخصية ، الذي يحد من امكانات تشكيل الملكيات الكبيرة ، وذلك عدا عن الاقلال من الظلم اللاحق بالفلاحين نتيجة ذلك .

ومع صدور الانظمة الجديدة التي شددت على تسجيل الارض باسم اشخاص معينين ، سجل معظم سكان القرى في فلسطين اراضيهم اما باسمائهم او باسماء التجار والمرابين وجامعي الضرائب ، او باسماء المتنفذين من القرى . ونجد ، مثلا ، ان اكثر من قرية قد سجلت اراضيها باسماء ثلاثة الى اربعة اشخاص فيها ، الامر الذي ساعد ، الى جانب مجموعة من العوامل الاخرى ، السياسية ، والاقتصادية ، على تشكل الملكيات الكبيرة في فلسطين . فمثلا ، منذ نهاية القرن الرابع عشر ، سيطر العرب الافندية ، الاغنياء في الرملة ، بحجة حقوم كاول ساكنين ، على الاراضي المجاورة للبلدة . حيث كروم الزيتون ذات القيمة الرئيسية ومصدر غنى البلدة [٨٢] . ولم يشكك احد بهذا الادعاء طوال العهد العثماني الذي اعتمد اقطاعياتهم هذه من اجل جمع الضرائب والرسوم . وقد جاء قانون الطابو الجديد ورسخ ملكياتهم تلك ، الى جانب ملكيات العائلات التي تعود ملكياتها الى عهد المماليك او ما قبله .

وقد كان هؤلاء في الاصل اما اصحاب اقطاع لجمع الضرائب والاعشار المترتبة على مناطقهم من الفلاحين ، واما مسؤولون عن الاشراف على اموال الوقف الاسلامي .

وملاك اولئك كان حال معظم عائلات فلسطين البارزة ، والتي ملكت مساحات كبيرة من الارض من امثال ال النشاشيبي والحسيني والراغبي في القدس ، والتميمي في الخليل ، والجيوسي في طولكرم ، وعبد الهادي وجرار في منطقة نابلس وجنين . وكذلك طوقان في نابلس والتاجي الفاروقي في الرملة ، والشوا في غزة ، وابو خضرة في يافا وغزة . وقد ملكت هذه العائلات المساحات الشاسعة ، التي تم توكيدها بقانون الطابو الصادر فيما بعد . فوضع اليد بصفة دائما على بعض المناطق باسم جمع الضرائب والاعشار ، او حماية الاوقاف ، ادى في نهاية الامر الى تملك هذه العائلات ، مساحات تراوحت بين ٥٠ ـ ١٠٠ الف دونم لكل منها[٨٣] . ومع صدور قانون التملك (الطابو) جاءت الفرصة المناسبة لهذه العائلات من اجل تاكيد شرعية وضع اليد على الاراضي ، وذلك بتسجيل ما كانت قد وضعت يدها عليه باسمها . ومن ناحية ثانية ، ساهمت عوامل اخرى في نشوء الملكيات الكبيرة في فلسطين اقلها الرشوة وفساد الادارة ، وجهل الفلاحين بما يجري او عدم اكتراثهم به ، ما داموا مطمئنين لوجودهم في الارض وتصرفهم فيها . ونتيجة لكل تلك الاسباب مجتمعة ، اخذ نظام ملكية الارض في فلسطين ، بعد صدور نظام الطابو ، طابعا مميزا حيث سيطرت عائلات محدودة على مساحات واسعة من الاراضي . فقد تملك حوالي ٢٥٠ فقط ما يقرب من اربعة ملايين دونم من الارض ، بما فيهم رؤساء العشائر والحمائل ، والذين هم في الغالب زعماء لاحزاب سياسية[٨٤] . وفوق ذلك ، فقد برزت خلال الحكم العثماني ، وجوه اقطاعية او عشائرية او متنفذين جدد ، زيادة على ما ذكر ، حاولوا هم ايضا زيادة مكتسباتهم بالحصول على بعض الاقطاعيات حيث الرشوة والمال وفساد الادارة ، قادرة على عمل اي شيء ، كما ان الفترة السابقة لصدور قانون الاراضي ، وقانون الطابو التي اتصفت بالفوضى التي لا حدود لها ، واختلال النظم والقوانين ، والظلم والتخريب الذي لا حد له ، جعلت من الفلاحين فريسة لتلك الاوضاع ، ودفعت بهم اما الى ترك الارض او الى تسليمها لاحد المتنفذين القادرين ، ونجاتهم من ظلم الملتزمين وجامعي الضرائب وغارات البدو ، او تنازلهم الكلي عن الارض مقابل بقائهم فيها واستغلالها لقاء قسم من المحصول .

ومع ان قسما كبيرا من الاراضي الاميرية ، التي انكر اصحابها حق ملكيتهم لها للاسباب السالفة الذكر ، قد انتقلت الى ملكية الدولة ، التي اشترت ايضا قسما من الاراضي المزروعة كما حصل في بيسان والحولة والبحر الميت واماكن اخرى كثيرة ، فلقد بقي هناك الكثير من الارض المعروضة للمزاد لسبب من الاسباب : اما لتخلي اصحابها عنها ، او عدم مقدرتهم على دفع البدل والرسوم وما شابه . وقد استغلت هذا الوضع مجموعة من

التجار ، خاصة سكان المدن (بيروت ، والشام) ، والذين شعروا على الارجح بقيمة هذه الارض ، خاصة بعد صدور قانون تملك الاجانب عام ١٨٦٩ واشتروا مساحات لا باس بها من تلك الاراضي . ولقد استغل كل اولئك اوضاع الفلاحين في فلسطين لحيازة اكبر قدر من الارض المعروضة للبيع باثمان بخسة جدا . ومما جعل عمليات البيع اكثر سهولة ، التبعية الادارية التي كانت تربط كل من سنجقي عكا ونابلس بولاية بيروت ، والتي تم بها الجزء الاكبر من مشتريات الاراضي في فلسطين . وبهذه الطريقة تملكت عائلات شامية وبيروتية مساحات شاسعة من الاراضي في مختلف مناطق فلسطين عامة وفي سنجقي نابلس وعكا خاصة ، مثل اراضي سهل عكا ، وادي الحوارث ، السهل الساحلي ، سهل الحولة ومرج بن عامر ، الخ . وقد تملكت العائلات الشامية ما يقرب من ٥٧,٠٠٠ دونم ، وكان اشهرها عائلات العمري ، ورثة الامير الجزائري ، العكراوي ، قاهور ، شامان ، فضل ، سالوم ، بازو ، والقباني . وهذا عدا عن اللبنانيين الذين وصل مجموع ما امتلكوه الى حوالي ٥٠٠,٠٠٠ دونم . وكان اشهر من تملك من بين هؤلاء ارضا في فلسطين ، تسريت منه فيما بعد ، التاجر والصيرفي سرسق ، الذي تملك وحده مساحات شاسعة في مرج ابن عامر (حوالي ٢٤٠ الف دونم) والحولة (حوالي ٦٠ الف دونم) ، ومناطق اخرى . وكان بين العائلات اللبنانية التي تملكت اراض في فلسطين ، رمضان ، جمال ، ملكي ، غلمية ، شهاب ، فرنسيس ، تيكي ، شام ، فرحا ، فرحات ، ماروديني ، بازه ، الاسعد ، سلام ، دكروب ، العويني ، طيان ، وغيرهم . والى جانب هؤلاء تملك بعض الافراد من تابعية الدولة العثمانية ، سواء اكانوا ايرانيين مثل بهائي ايراني ، او مصريين مثل شديد وغيرهم[٨٥] ، مساحات اخرى . ولقد كانت طبقة هؤلاء الملاكين الكبار ، او الذين برزوا فيما بد ، ذات قاعدة مدينية في الغالب ، ولم تكن قوتهم الحقيقية مستمدة من قوة عسكرية ، او نفوذ سياسي ، بل اما لكونهم دائنين للفلاح ، او جامعي ضرائب ، او ذوي قوة قبلية عشائرية[٨٦] .

لقد صدر قانون الاراضي العثماني ، كما اشرنا ، في ظل اوضاع اتصفت بالفساد الكلي . وجاء هذا القانون ، اسميا على الاقل ، من اجل تحرير الفلاحين من سيطرة الاقطاع والمتنفذين ، الذين ساموهم الالام طيلة فترة زمنية غير قليلة . ولكن الحقيقة هي ان هذا القانون ، بدل ان يحقق الغاية التي جاء من اجلها ، ادى الى العكس تماما ، حيث رسخ سلطة الاقطاعيين والمتنفذين وكبار التجار ، باعطائهم المسوغات اللازمة لامتلاك الاراضي ، بصورة شرعية وبسندات رسمية غير قابلة للطعن بها . وهذا على الرغم من ان نظام ملكية الاراضي قبل صدور هذه القوانين ، لم يكن يعارف لمثل هؤلاء ، مع كل فسادهم وظلمهم واحباطهم المستمر للفلاحين ، بحقهم في ملكية الارض ، اذ كان الفلاح يعتبر هو المتصرف بالارض ومالكها الحقيقي . ولم تقف العملية عند هذا الحد ، بل زاد القانون الاخير وجعل الارض سلعة تجارية يتعامل بها الصيارفة والتجار ، من اجل زيادة الربح ، في فترة كثر فيها الطلب على الارض لبناء المشروع الاستيطاني ، الاستعماري ـ الصهيوني ، وذلك دون اي اعتبار للحالة التي سيؤول اليها الفلاح حال تركه الارض . ومع ان معظم القوانين الاخرى كانت تمنع قيام مثل هذا المشروع على ارض فلسطين ، الا ان صدور نظام استملاك التبعة الاجنبية للاملاك لسنة ١٨٦٩ م ، كان المدخل الحقيقي للقائمين على المشروع الصهيوني للعمل على بناء اللبنات الاولى ، وذلك بشرائهم الاراضي ، قطعة تلو اخرى ، الى ان اصبح في حوزتهم مساحات لا باس بها منها .

نظام استملاك التبعة الاجنبية للاملاك ، وبداية تسرب الاراضي

حتى صدور قانون تملك الاجانب في الدولة العثمانية ، في العام ١٨٦٩ ، لم يكن يحق للاجنبي استملاك الاراضي الامبراطورية العثمانية لاي سبب من الاسباب ، واكثر ما كان يتمتع به الاجانب هو الامتيازات التجارية ومن ثم الحماية . ولكن مع الضغوطات المستمرة من قبل الدول الاوروبية ، ذات المطامع والنفوذ في الامبراطورية العثمانية ، توقف هذا المنع مع صدور قانون ١٨٦٩ م ، الذي سمح بتمليك الاجانب ، سواء كانوا افرادا او مؤسسات او شركات ، وذلك بالاستفادة من حقوق التصرف بالاملاك ، بما فيها الاراضي ، في جميع اجزاء الامبراطورية عدا الحجاز ، سواء في داخل المدن او خارجها[٨٧] . كما سمح القانون لهم باستحقاق الوصية والهبة في املاكهم ، واجاز لهم حرية انتقال الارض بالوصية والهبة ايضا . واما الاراضي المتروكة لحقهم فيها مثل حق افراد ورعايا الدولة ، من وصية وهبة وغيره . وكان المستفيد من هذا القانون اتباع كل الدول الاجنبية الموافقة على نصوص قانون التملك . كما اعفى القانون مساكن رعايا تلك الدول من الداخلة او المتعرض لهم ، وذلك بمنع

دخول احد من ماموري الشرطة او الدرك (الضابطة) الى مساكنهم الا بحضور قنصل الدولة التي ينتمي اليها صاحب الدار ، او من ينوب عنه .

ومن ناحية اخرى ـ وهذا هو بيت القصيد ـ ظهرت البدايات الاولى للمشروع الصهيوني في تلك الفترة ، التي استقر فيها نظام ملكية الاراضي في فلسطين على الشكل الذي أوضحناه ، مما سهل على المؤسسات والجمعيات الصهيونية عمليات شراء الاراضي ، من العائلات الاقطاعية او غيرها . كما نشطت ، في الوقت نفسه ، المؤسسات والشركات الاجنبية المختلفة في مجال شراء الاراضي . وما ان صدر قانون تملك الاجانب (نظام استملاك التبعة الاجنبية للاملاك) ، حتى راح اولئك ، سواء كانوا يهوداً ، او غيرهم ، يتجهون الى تملك الارض وحيازتها ، من اجل بناء المستوطنات الزراعية عليها ، بعد ان رفع ايضا الحظر على اقامتها منذ ذلك التاريخ . ولم يمض الا عشرون عاماً على صدور القانون ، اى حتى العام ١٨٨٩ ، الا وكان هناك حوالي ٣٢ مستوطنة زراعية في فلسطين ، اقيمت على مساحة من الارض قدرت بحوالي ٢٠٠ الف دونم ، ويقيم فيها ما يقرب من خمسة الاف مستوطن[٨٨]. ولو نظرنا الى هذه المستوطنات لوجدنا ان معظمها اقيم على اراض كان قد اشتراها اجانب، واستملكوها لهذا الهدف المحدد في الغالب .وتبين الوقائع التالية جانبا من الوضع الذي آلت اليه ملكية الاراضي في فلسطين ، منذ ان سمح للاجانب ، ومن بينهم اليهود ، بتملك الارض وحيازتها والتصرف بها :

ففي عام ١٨٧٠ : قامت جمعية الاليانس الاسرائيلية ومؤسسها وزير العدل الفرنسي كريميو شاوانزنتر ، باقامة مستوطنة مكفيه اسرائيل ، على مساحة من الارض قدرت بـ ٢٦٠٠ دونم ، استؤجرت من الحكومة العثمانية لفترة زمنية طويلة (٩٩ عاماً) من اراضي قرية يازور العربية في منطقة يافا[٨٩] .

وفي عام ١٨٧٢ ، اقيمت مستوطنة بيتح تكفا على مساحة من الارض قدرت بـ ١٢٠ دونما ، ومساحة للزراعة تابعة للمستوطنة قدرت بـ ٢٦٠٠ دونم ، استملكت بواسطة قنصل المانيا في يافا[٩٠] .

وفي عام ١٨٧٨ ، اشترى يوئيل سلومون (نمساوي) ٣,٢٧٥ دونما من اراضي قرية ملبس قرب يافا من التاجر قصار ، وقد عقد صك الشراء امام القنصل النمساوي في يافا ، وكانت الغاية من ذلك اقامة مستوطنة[٩١] .

في عام ١٨٧٩ ، تم شراء ١٠,٠٠٠ دونم من التاجر ملیان من اجل اعادة تعمير وتوسيع مستعمرة بيتح تكفا[٩٢] .

في عام ١٨٨١ ، اقيمت مستوطنة ريشيون لتسيون ، على اراضي قرية ، عيون قاره ، على مساحة من الارض بلغت ٣٣٤٠ دونما ، اشتراها الحاخام افريلينغ لقنصل بريطانيا في يافا ، بعد ان حجزت من قبل الحكومة[٩٣] .

وفي عام ١٨٨٢ ، تم شراء نصف اراضي قرية الجاعون حوالي (١٠٠٠ دونم) من قبل يهود صفد ، الذين باعوا منها ٢٧٠٠ دونم لحساب جمعية البعاز روكاح اليهودية ،من اجل توسيع مستعمرة ريشيون لتسيون ، وباقي الارض اشتراها يهود من روسيا قدرت بـ ١٣٠٠ دونم ، حيث بنيت عليها مستوطنة روش بيفنا[٩٤] .

وفي عام ١٨٨٢ ، اقيمت مستوطنة زخرون يعقوب ، على مساحة من ارض قرية زمارين جنوب حيفا بلغت ٦٠٠٠ دونم ، والتي كانت ملكا لواطن فرنسي واشتراها منه اليهودي اميل فرانك (يهودي فرنسي عمل كوكيل لشركات السفن البريطانية في الموانىء السورية)[٩٥] .

وفي عام ١٨٨٢ ، تم انشاء مستوطنة يسود هامعله ، قرب بحيرة طبريا على مساحة من الارض بلغت ٢٥٠٠ دونم ، والتي كانت تخص يعقوب عبو لنصل فرنسا في عكا[٩٦] .

وفي عام ١٨٨٣ ، تم انشاء مستوطنة عكرون بواسطة الحاخام موهيليفر على مساحة ٣٧٥٠ دونما ، وذلك جنوب الرملة على حساب البارون روتشيلد[٩٧] .

وفي عام ١٨٨٣ ، تم اقامة مستوطنة **نحلات روفين** (فيما بعد نص تسيونه) في وادي حنين ، على مساحة ٢٠٠٠ دونم ، بعد ان تم استبدال اراضيها من مالكها الالماني لقاء قطعة ارض مساوية لها في المساحة في مدينة اوديسا في روسيا(٩٨) .

وفي عام ١٨٨٤، تم اقامة مستوطنة غديره على مساحة من الارض جنوب غرب مستوطنة عكرون ، والتي كانت ملكاً لابن نائب قنصل فرنسا في يافا(٩٩) .

للمتم انشاء هذه المستوطنات بالطريقة ذاتها التي تمت فيها مستعمرات اخرى مثل رحبوت ، في الجنوب ، وكذلك الخضيرة بين حيفا ويافا ، اللتين بدئتا في العام ١٨٩١ م ، وكذلك مستوطنة **المعارهاياردن** ، بقرب جسر بنات يعقوب ، ام عين زيتيم ، بقرب صفد ، في العام ١٨٩٠ م(١٠٠) . وغيرها .

وواضح ، مما تقدمنا ، ان نظام ملكية الاراضي في فلسطين قد سهل على الصهيونيين التسلل الى البلاد واقامة مستوطناتهم الاولى فيها .

---

(١) محمد انيس ، **الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٥١٤ ــ ١٩١٤)** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، بدون تاريخ نشر ، ص ١٤٢ ــ ١٤٣ .

(٢) نعيس الر ، **احكام الاراضي التابعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية** ، القدس ، مطبعة بيت المقدس ، ١٩٢٣ ، ص ٢ .

(٣) **المصدر نفسه** .

(4) Said Himadeh, *Economic Organization in Palestine*, Beirut, A.U.B, 1934, *p.* 75.

(٥) انيس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٩٥ .

(٦) عبد العزيز عوض ، **الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ــ ١٩١٤** ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩ ، ص ٢٢٢ .

(٧) سامح الصبري ، **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ ، الطبعة الثانية ، ص ٦٩ .

(٨) عوض ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢١٤ .

(٩) ا.ن. بوليـاك ، **الاقطاعيـة في مصر ، سوريا ، فلسطين ولبنان** ، (ترجمـة عاطـف كرم) ، بـيروت ، منشـورات دار المكشـوف ، ١٩٤٨ ، الطبعة الثانية ، ص ١١١ ــ ١١٢ .

(١٠) **المصدر نفسه** ، ص ١١٢ ــ ١١٣ .

(١١) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٢ ــ ١٦٣ .

(12) Gibb, H.A.R. and Harold Bowen, *Islamic Society and the West*, Oxford, Oxford University press, 1950, Vol. 1, *p.* 42.

(١٣) بوليـاك ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٢٢ .

(14) Bowen, *Op. Cit.*, *p.* 50.

(١٥) انيس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٤٣ .

(١٦) **المصدر نفسه** ، ص ٦٥ .

(١٧) **المصدر نفسه** .

(١٨) جون روذي ، **تهويد فلسطين** (اعداد وتحرير ابراهيم ابو لغد ، ترجمه د. اسعد رزوق ، بيروت ، م.ت.ف. ، مركز الابحاث ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٧ .

(١٩) انيس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٦٧ .

(٢٠) عوض ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٢٧ .

(٢١) بوليـاك ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١١٤ .

(22) A. Granott, *The Land System in Palestine*, London, Eyre and Spottiswoode, 1952, *p.* 58.

(٢٣) محمد فريد بك المحامي ، **تاريخ الدولة العلية** ، بيروت ، دار الجيل ، ١٩٧٧ ، ص ٤٠٦ .

(٢٤) الحصري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦ .

(٢٥) عوض ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤ ــ ١٦٥ .

(٢٦) بولياك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠١ .

(٢٧) اسد رستم ، بيان بوثائق الشام ، وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير ، بيروت ، المطبعة الامريكانية ، ١٩٤٢ ، المجلد الثالث ، ص ١٢٨ .

(٢٨) عوض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٩ .

(٢٩) من مقدمة قانون الاراضي العثماني المؤقت لسنة ١٨٥٨ في الدستور [العثماني] ، (ترجمة نوفل نعمة الله نوفل) ، بيروت ، طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة في المطبعة الادبية ، ١٣٠١هـ ، المجلد الأول ، ص ٢ ــ ٤ .

(٣٠) عوض ، مصدر سبق ذكره ، الفصل السادس ، ص ١٦٤ ــ ١٩٦ .

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .

(٣٢) قانون الاراضي العثماني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

(٣٣) المر ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الأول ، ص ١٠ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

(٣٥) قانون الاراضي العثماني ، مصدر سبق ذكره ، المجلد الأول ، ص ١٤ .

(36) Said Himadeh, *Economic Organization of Syria*, Beirut, A.U.B., 1936, *p.* 52.

(37) *A Survey of Palestine;* Prepared in 1945-1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry, Jerusalem, Government Printer, Vol. 1, *p.* 227.

(38) Himadeh, *Op. Cit., p.* 52.

(٣٩) قانون الاراضي العثماني ، مصدر سبق ذكره ، المادة الثالثة ، ص ١٥ .

(٤٠) قانون الاراضي العثماني ، مصدر سبق ذكره ، المادة الثامنة ، ص ١٦ .

(41) Himadeh, *Op. Cit., p.* 53.

(٤٢) رودي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

(٤٣) قانون الاراضي العثماني ، مصدر سبق ذكره ، مادة ٢٧ ، ص ١٩ .

(٤٤) انظر المر ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الثاني ، ص ٢ ــ ٣ .

(٤٥) قانون الاراضي العثماني ، مصدر سبق ذكره ، المواد ٩١ ــ ١٠٢ ، ص ٣٤ ــ ٣٦ .

(46) A. Granott, *Op. Cit., p.* 91.

(٤٧) قانون الاراضي العثماني ، مصدر سبق ذكره ، المواد ١٠٣ ــ ١٠٥ ، ص ٣٧ .

(48) Granott, *Op. Cit., p.* 45.

(49) Omer Hilmi Effendi, *The Laws of Eugaf,* (Translated by Sir C. Tysor and Demetriads), Nicosia, Government Printing Press, 1922, 2nd Ed., Introduction.

(50) A. Granott, *Op. Cit., p.* 129.

(٥١) عوض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٦ ــ ٢٤٧ .

(٥٢) محمد كرد علي ، خطط الشام ، دمشق ، مطبعة الترقي ، ١٩٢٨ ، المجلد الخامس ، ص ١٢٦ ــ ١٢٨ .

(٥٣) قانون الاراضي العثماني ، مصدر سبق ذكره ، المادة ٤ ، ص ١٥ .

(٥٤) المصدر نفسه ، ص ١٥ ــ ١٦ .

(٥٥) الدستور [العثماني] ، مصدر سبق ذكره ، المجلد الثاني ، ص ١٢٤ ــ ١٥٥ .

(٥٦) عوض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٣ .

(٥٧) المر ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الأول ، ص ٨٩ .

(٥٨) الدستور [العثماني] ، مصدر سبق ذكره ، البند الأول ، ص ٥٢ .

(٥٩) المصدر نفسه ، البند الثالث ، ص ٥٢ .

(٦٠) المصدر نفسه ، البند الرابع ، ص ٥٢ ــ ٥٤ .

(٦١) قانون الاراضي العثماني ، مصدر سبق ذكره ، مادة ٧٨ ، ص ٢١ .

(٦٢) الدستور [العثماني] ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤ .

(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

(٦٤) المصدر نفسه ، ص ٤٤ ــ ٥١ .

(٦٥) المصدر نفسه ، ص ٦٣ ـ ٧٢ .
(٦٦) حسان علي حلاق ، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩٠٩) ، بيروت ، جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٨ ، ص ٦٨ .
(67) A. Granott, *Op. Cit., p.* 177.
(٦٨) عوض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٥ .
(69) A Survey of Palestine, *Op. Cit., p.* 309.
(70) A. Granott, *Op. Cit., p.* 74.
(71) A. Survey of Palestine, *Op. Cit., p.* 308.
(٧٢) عارف العارف ، تاريخ بئر السبع وقبائلها ، القدس ، مطبعة بيت المقدس ، ١٩٣٤ ، ص ٢٧٣ .
(٧٣) علي ، مصدر سبق ذكره ، المجلد الرابع ، ص ١٥٢ .
(٧٤) بولياك ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٥ .
(75) Himadeh, *Op. Cit., p.* 60.
(76) Simha Flapan, *Zionism and the Palestinians,* London and New York, Croom Helm and Barnes and Noble Books, 1979, *p.* 210.
(٧٧) عوض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٩ .
(٧٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠ .
(٧٩) المر ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الثاني ، ص ٢ ـ ٣ .
(80) Himadeh, *Op. Cit., p.* 91.
(81) *Ibid, pp.* 91-92.

(82) A. Granott, *Op. Cit., p.* 54.
(٨٣) عنان العامري ، التطور الزراعي والصناعي في فلسطين ١٩٠٠ ـ ١٩٧٠ ، بيت ، مركز الابحاث ، م.ت.ف. ، ١٩٧٤ ، ص٦١ .
(84) Flapan, *Op. Cit., p.* 210.
(85) Sami Hadawi, *Village Statistics 1945,* P.L.O., Research Center, Beirut, 1970, *p.* 28.
(86) Flapan, *Op. Cit., p.* 211.
(٨٧) الدستور [العثماني] ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨ ـ ٧٢ .
(88) Isaiah Friedman, *Germany, Turkey and Zionism 1897-1918,* Oxford, Oxford University Press, 1977, *p.* 38.
(٨٩) صبري جريس ، تاريخ الصهيونية ، بيروت ، مركز الابحاث ، م.ت.ف. ، ١٩٧٧ ، الجزء الاول ، ص ٦٧ .
(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٠٥ .
(٩١) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .
(٩٢) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .
(٩٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٤ .
(٩٤) المصدر نفسه .
(٩٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .
(٩٦) المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .
(٩٧) المصدر نفسه .
(٩٨) المصدر نفسه .
(٩٩) المصدر نفسه .
(100) Friedman, *Op. Cit., p.* 46.

شهادات

زيارة فيينا
من البداية الى النهاية

في شهر حزيران الماضي قام الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأول زيارة له لعاصمة اوروبية غربية . والتقى في فيينا بعدد من قادة الأممية الاشتراكية بينهم مستشار النمسا ورئيس الحزب الاشتراكي الحاكم فيها ، برونو كرايسكي ، والمستشار السابق لالمانيا الفيدرالية ورئيس الحزب الالماني الاشتراكي الديمقراطي الحاكم فيها ، فيلي برانت .

واثار لقاء فيينا هذا ردود فعل واسعة ، ومتعارضة : اتسمت في الجانب الصهيوني والاسرائيلي بالحدة في لوم قادة الاممية الاشتراكية الذين إستقبلوا ياسر عرفات ووفد منظمة التحرير الفلسطينية وتباحثوا معه . وفي الجانب الاوروبي الراسمالي بالتنبيه الى اهمية اللقاء ومدلولاته . وتركزت في الجانب الاوروبي الشيوعي على تقييم ايجابية اللقاء ، بما هو دليل على ان السياسة الاميركية ، التي من بين اهدافها عزل وتجاهل منظمة التحرير ومطالبها الوطنية ، تفتقر الى التاييد حتى من قبل حلفاء الولايات المتحدة الذين من بينهم الحزبان الحاكمان في النمسا والمانيا الغربية .

فيما يلي ، يروي الأخ عصام سرطاوي عضو المجلس الوطني الفلسطيني ، مسيرة العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأممية الاشتراكية التي نشأت على خلفيتها زيارة فيينا ، لأن للدكتور سرطاوي دورا خاصا في حقل هذه العلاقات وغيرها من الاتصالات الدولية .

س : كيف انبثقت فكرة الاتصال بالاممية الاشتراكية وعلى اية اسس ؟

ج : ابتدات الاتصالات نتيجة التقاء توجهين :

الأول من الاممية الاشتراكية نحو الشرق الاوسط ابتداً بعد حرب ١٩٦٧ ، واشتد بعد حرب ١٩٧٣ في ظل ازمة النفط التي اقترنت بتلك الحرب ، وفي ظل اهتمام اوروبا الغربية بها بعد الاضرار التي تعرضت لها من جرائها . وقد تبلور هذا التوجه على ساحة الأممية الاشتراكية في تشكيل « لجنة تقصي الحقائق » التي انبثقت عن مؤتمر الأممية الاشتراكية في اواخر العام ١٩٧٢ ، وفي جولات الاستقصاء التي قامت بها اللجنة برئاسة المستشار كرايسكي الى الشرق الاوسط منذ بداية العام ١٩٧٤ ، والتي انتهت بتقرير ختامي وضعته اللجنة وقدمته لمؤتمر

مدريد في حزيران ١٩٧٧ . ومن المعلوم ان اللجنة خلال جولاتها التقت بالاخ ياسر عرفات .

والثاني من منظمة التحرير نحو الأحزاب الاشتراكية في اوروبا الغربية ، من كان منها في الحكم او كان خارجه ، وبالتالي نحو الاممية الاشتراكية كمؤسسة .

س : متى ابتدأ هذا التوجه في منظمة التحرير ؟

ج : في سياق النشاطات الخارجية للمنظمة تكونت لها صلات وعلاقات مع احزاب اشتراكية في اوروبا الغربية وغيرها من مناطق العالم ، تكونت بالجهد الذي بذلته تنظيماتنا في الخارج وممثلو الثورة المعتمدون في مناطق العالم المتعددة . وكان جزء من النشاط الذي تقوم به كوادرنا في اي دولة ، ينصب على الاتصال بالاحزاب السياسية فيها ، ومن بينها بطبيعة الحال الاحزاب الاشتراكية . وتولدت بهذا الشكل بدايات العلاقات مع تلك الاحزاب ، مع الحزب الاشتراكي السويدي ، وعلى سبيل المثال بدأت العلاقات من خلال ممثلنا وعبر الوفود الفلسطينية التي زارت السويد أو التقت وفودا سويدية في مؤتمرات ولقاءات دولية ... الى ان وافق الحزب الاشتراكي السويدي الحاكم على فتح مكتب للمنظمة في السويد . وجرت اتصالاتنا في ايطاليا على المنوال ذاته . عندما كان يمثلنا في روما الشهيد وائل زعيتر ، ثم اتمها خلفه نمر حماد . وابتدأت علاقاتنا مع الحزب الاشتراكي النمساوي الحاكم منذ سنوات بمضي الوقت .

ان الاتصالات الثنائية بين مؤسسات الثورة والاحزاب الاشتراكية ، اخذت تقيم سلسلة من العلاقات بين منظمة التحرير وبين عدد من الاحزاب الاشتراكية . وهنا اشير الى مسألة لا بد من ذكرها وهي ان الحزب الاشتراكي السنغالي (الذي حمل هذا الاسم منذ العام ١٩٧٧ وكان قبله يحمل اسما اخر) ربطته علاقة جيدة ووثيقة بمنظمة التحرير ... علاقة عميقة جدا . ولعب الرئيس السنغالي سنغور دورا متميزا في هذا المجال ، وفي مجال الدفع نحو تطور علاقاتنا باحزاب الاممية الاشتراكية الاخرى وبها كمؤسسة . ولا بد من الاشارة ايضا الى الجهد الذي قام به الاخ فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية للمنظمة ، عبر اتصالاته المباشرة بالاحزاب الاشتراكية الاوروبية ، ومنها خصوصا السويدي والفنلندي والايطالي والاسباني .

كل تلك الاتصالات اوجدت خلفية ، او لنقل ارضية لتفهم افضل من قبل تلك الاحزاب لقضيتنا الفلسطينية .

س : تقصد من هذا العرض ان علاقات الثورة الفلسطينية ظلت حتى العام ١٩٧٤ تقوم مع احزاب اشتراكية وليس مع الاممية الاشتراكية كمؤسسة ؟

ج : مع احزاب وليس مع المؤسسة حتى ذلك التاريخ . والمرة الاولى التي جرى فيها اتصال مع الاممية الاشتراكية كمؤسسة كانت اللقاء بين لجنة تقصي الحقائق في زيارتها الاولى للمنطقة ، عندما اخذ المستشار كرايسكي على عاتقه ويمبادرة منه مهمة الاجتماع مع الاخ ياسر عرفات . وهنا ان اسجل باشادة كبيرة بهذا الدور الرائد والمتميز الذي لعبه المستشار كرايسكي . فهو الذي اقنع اللجنة ، بعد ان حضرت الى القاهرة في اوائل العام ١٩٧٤ ، بالالتقاء مع قادة المنظمة ، في حين كان لدى اعضاء اللجنة تخوف من مغبة هذا اللقاء ومن حمل مسؤولياته ازاء المؤسسة وازاء احزابهم . وبهذا اتخذ كرايسكي مبادرة شجاعة . وتم اللقاء وحضره من الجانب الفلسطيني الاخوة ياسر عرفات ، وفاروق القدومي ، وهايل عبد الحميد . وكان اللقاء ايجابيا ، وحقق بداية الاتصال مع الاممية الاشتراكية .

س : ما هي الموضوعات التي تطرق اليها الحديث في ذلك اللقاء الاول ؟

ج : طبقا لمعلوماتي ، كان اللقاء بمثابة جولة استطلاعية ، ثم خلالها استعراض شامل للموضوعات ذات الاهتمام المشترك . اراد كرايسكي ومرافقوه ، كما روى لي هو شخصيا فيما بعد ، ان يتعرفوا بصورة اوثق على عمل الثورة الفلسطينية وطروحاتها . كما اراد هو ان يسجل قفزة فوق « الحرمان السياسي » المفروض على اللقاء مع المنظمة . كان خطهم ، وانا استخدم تعابير كرايسكي : « لنسمع ما لديهم ما دمنا لسنا ملزمين بشيء . نحن لجنة تقصي حقائق فلنتقص حقيقة منظمة التحرير ولنسمع ما تقول ونر ماذا تفعل » .

وطرح الجانب الفلسطيني في اللقاء وجهة النظر الفلسطينية حول معاناة الشعب الفلسطيني والمشاكل التي يواجهها ، وهو يتجه نحو تحقيق اهدافه الوطنية .

كان اذن لقاء تعارف وتبادل آراء .

س : هل دار في ذلك اللقاء حديث حول مؤتمر جنيف للسلام ، الذي كان قيد البحث ، وعن احتمال مشاركة المنظمة فيه ؟

ج : لا اعرف . ربما جرى حديث كهذا وربما لم يجر .

س : كيف جرت الامور بعد هذا اللقاء ؟

ج : تابعت لجنة تقصي الحقائق جولتها في البلاد العربية ، والتقى كرايسكي في الكويت بقائد فلسطيني آخر ، ثم لقائه به بعد تدخل من وزير الخارجية الكويتية ، واستمع منه الى مزيد من الشرح خلال ساعة ونصف . وذكر لي كرايسكي ان انطباعه عن ذلك اللقاء كان الاخر ايجابياً .

كانت تلك اذن هي بداية اللقاءات مع الاممية الاشتراكية .

وفي سنة ١٩٧٥ تعرفت انا شخصيا على كرايسكي .

س : في اية ظروف تم تعارفكما ؟

ج : عبر اصدقاء مشتركين ، وانتظمت منذ ذلك الوقت زياراتي ولقاءاتي معه . وبالطبع انصبت احاديثنا على القضية الفلسطينية ، وكنت اعرض تصوراتنا لما يمكن أن يكون عليه الحل المطلوب لهذه القضية .

س : هل استقبلك كرايسكي في سياق عمل لجنة تقصي الحقائق التي يراسها ، ام ان لقاءاتكم اتخذت منحى اخر ، شخصيا مثلا ؟

ج : التحديد في هذا المجال صعب .عندماالتقيبه لم اكن اساله باية صفة يستقبلني . من الممكن ان يكون بواحدة من ثلاث : بصفته الشخصية ، او بصفته مستشارا للمنسا ، او بصفته نائبا لرئيس الاممية الاشتراكية ورئيسا للجنة تقصي الحقائق . الحقيقه انه لم يحدث في اي من لقاءاتنا ان حددنا الصفة التي كنا نلتقي على اساسها .

س : من تحصيل الحاصل ان نقول ، فيما يخصك ، ان لقاءاتك به تمت في سياق انشطة الثورة الفلسطينية .

ج : بغير شك . وعندما قدمني اليه اصدقاء مشتركون لأول مرة ، وصفوني بانني احد العاملين في حقل الثورة الفلسطينية .

وفي مطلع العام ١٩٧٧ التقينا ، هو وانا ، لقاءات استغرقت وقتا اطول من المألوف ، وقد تبسطت في الحديث ، فطلب كرايسكي ان الخص ما قلته خطيا في رسالة تتضمن جوهر ما تحدثت به ، فلم اتردد وكتبت ، بغير تدبير مسبق ، الرسالة التي ثار حولها لغط لاحق في المجلس الوطني الفلسطيني وفي الصحافة وكان تاريخ الرسالة ١٩٧٧/١/٢٧ .

س : ما الذي يمكن ان نعرفه عن مضمون تلك الرسالة ؟

ج : ركزت الرسالة على مسالة السلام في الشرق الاوسط ومضاعفات الحرب على اوروبا . حيث ستتعرض مصالحها لاخطار كبيرة ، ومنها احتمال انقطاع النفط عنها ، وان مصالح اوروبا تحتم عليها ان تتدخل وتلعب دورا ، وان السلام لا يمكن ان يقوم الا من خلال تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وان منظمة التحرير ، في تقديري الشخصي ، ستكون على استعداد للمساهمة في ارساء السلام شريطه ان تعود الضفة

الغربية وقطاع غزة ، الحمة والعوجا،فورا.الى السيادة الفلسطينية وتقوم عليها دولة فلسطينية مستقلة .

وذكرت في الرسالة ان منظمة التحرير ، وفق تقديري الشخصي ايضا ، مستعدة لأن تلعب دورا في ارساء السلام الكامل شريطة ان يتوفر حق العودة للفلسطينيين وان تتوفر حقوق أخرى نصت عليها قرارات الامم المتحدة .

لم تكن تلك الرسالة وثيقة من منظمة التحرير كما ذكرت الصحف ، وانما كانت كما ذكرت ، رسالة شخصية مني ، كتبت بغير تدبر مسبق لملخص نقاشات بيني وبين كرايسكي دارت على مدى عدة ساعات .

س : انما يمكن القول انك ، في رؤيتك للحل ، كنت تستلهم ما يدور في اوساط المنظمة .

ج : يستمد المرء رؤاه من الجو السائد ، ومن خلال تصوره الشخصي للموقف السياسي . ولكل منا اجتهاداته في هذا المجال ، في اطار تصوره للموقف العام .

س : هل كنت ترمي الى دفع كرايسكي للتوسط من اجل حل تقبله منظمة التحرير على اساس الشروط التي ذكرتها ؟

ج : بالرغم من ان كلاما كهذا قيل في حينه ، فان امر الوساطة لم يكن واردا على الاطلاق ، ولم تكن هناك اية جهة ترمي الى توسيط كرايسكي او غيره .

بعد اسبوعين من تسليم الرسالة نشرتها في ١٢/٢/١٩٧٧ الجريدة المركزية للحزب الاشتراكي النمساوي ، وتناولت الصحافة هذه الرسالة وشوهت مضمونها واضافت اليه . وقبل ان منظمة التحرير قدمت خريطة للتسوية ، وتعرضت لهجوم شديد وصدرت بيانات تهاجم ما سمي بوثيقة كرايسكي .

والحقيقة كما بينت ان المنظمة لم تسلم لا وثيقة ولا خرائط . لانني كتبت الرسالة باسمي الشخصي ، وعلى ورق الفندق الذي كنت اقيم فيه ، وكانت تلخيصا لرؤيتي لما يمكن ان تقبله المنظمة في اطار حل عادل لمشكلة الشرق الاوسط .

على الصعيد الآخر تعرض كرايسكي نفسه للهجوم . هاجمته المعارضة في بلاده ، واسرائيل والحركة الصهيونية . وساهم في الهجوم بعض الزعماء الفلسطينيون ممن بنوا مواقفهم على المعلومات الخاطئة التي روجها الاعلام الغربي . وقد شعر هو بالامتعاض ، واشتكى بسبب سوء الفهم من قبل بعض الفلسطينيين ، خاصة وان بيانات صدرت تنفي موضوع الرسالة من اساسه ، مما عرضه لتهمة التزوير .

س : هل دفعه ذلك الى التراجع عن مساعيه التي كان قد بداها ؟

ج : تألم ، لكنه لم يتراجع . كان يطلع على كل ما يقال ويكتب ، وكانت المعارضة عنده تستفز ذلك ، ويجد نفسه طرفا في صراع ، امام بيانات صدرت تنفي وجود رسالة كهذه اصلا ، وسربت جهات نمساوية رسمية الرسالة الى صحيفة بريطانية اكدت ان استلام كرايسكي للرسالة ... شكل من الدفاع عن النفس ضد اتهامه بالتزوير ...

ثم اثير موضوع الرسالة في المجلس الوطني ، على النحو المعروف . فاوضح الاخ ياسر عرفات انها رسالة شخصية من عصام السرطاوي ، وكان لهذا الايضاح ، الذي تضمن اقرارا فلسطينيا من اعلى مستوى بوجود الرسالة ، صدى طيب عند كرايسكي نفى عنه تهمة التزوير ... ومرت الازمة .

وقد قال لي فيما بعد : ان تلك الرسالة كانت سلاحا بيده يواجه به القيادة الاسرائيلية . وخاصة حزب العمل الذي كان حاكما في اسرائيل ، وهو عضو في الاممية الاشتراكية . وكان الحزب يعلل رفضه لحقوق الشعب الفلسطيني بان هذا الشعب ضد السلام ، فاستند كرايسكي الى رسالة، من شخص لا تنكر فلسطينيته ولا ينكر انتماؤه لمنظمة التحرير، تتحدث عن استعداد المنظمة للمساهمة في صنع السلام ، وفق شروط محددة تنسجم مع قرارات الامم المتحدة .

س : عندما اعددت تلك الرسالة هل كان مفهوما لديك انها ستلعب هذا الدور ؟

ج : كتبت الرسالة بناءا على طلبه ، ولم اكن اعرف ان الصحيفة النمساوية ستنشرها وقد وضح لي كرايسكي فيما بعد إنه نشرها ، للغرض الذي اوضحته انفا .

س : لو كان كرايسكي طلب منك ان تنشر الرسالة هل كنت ستفعل ؟

ج : انه لم يطلب مني ، وانتم تضعونني في موضع تكهن عن مرحلة مضت ، هل كنت سأفعل ؟ لا اعرف الاجابة على ذلك اليوم .

س : وضعت الرسالة بعد ان كان المجلس الوطني ، وانت عضو فيه ، قد اقر البرنامج الوطني المرحلي ، برنامج النقاط العشر ، في دورته الثانية عشرة ، وهو برنامج حدد سياسة جديدة للمنظمة ، فهل جاء وضع الرسالة في سياق هذه السياسة الجديدة ؟

ج : لنقل انها جاءت في اطار النقاط العشر ، وكانت مستمدة منها . وقد اجتهدت فاستبقت قرار المجلس الوطني اللاحق الذي طالب بدولة فلسطينية في حين نص البرنامج على سلطة وطنية ، لاني افهم السلطة الوطنية على انها الدولة الوطنية .وكنت متحفظا في الرسالة : فقررت مطلب الدولة بالمساهمة في ارساء السلام . اما السلام الكامل فله شروط اخرى من بينها حق العودة ...

س : هل تعرضت الرسالة لمسالة الاعتراف باسرائيل من قبل المنظمة ؟

ج : كلا ...

س : لا تصريحا وتلميحا ؟

ج : لا هذا ولا ذاك ..

س : في لقاءاتك العديدة مع كرايسكي (اكثر من ٢٠٠ لقاء) هل اثيرت هذه النقطة ؟

ج : هذه المسالة مثارة باستمرار . كل من يعمل منا في حقل العلاقات الخارجية الدولية ، يعرف ان هناك سؤالين يطرحان على الدوام : هل تريدون تدمير اسرائيل ؟ وهل تريدون الاعتراف باسرائيل ؟ والذي يقول انه يتحرك في الخارج ويجتمع باجانب ولا يواجه بهذين السؤالين ولا يضطر للتعامل معهما فهو لا يقول الحقيقة . اما الرسالة تلك فانها لم تتعرض لأي من هذين السؤالين .

س : نعود لسياق الوقائع ، ما الذي تم بشان الرسالة بعد نشرها ؟

ج : وزع كرايسكي نسخا من الرسالة على رؤساء الأحزاب الاشتراكية المشاركة في لجنة تقصي الحقائق ، واحزاب الاممية الاشتراكية الاخرى الصديقة ...

س : الصديقة لمن ؟

ج : الصديقة لفيينا ، لكرايسكي ، والمتعاطفة مع القضية الفلسطينية ، وعلى الأخص التي شاركت في لجنة تقصي الحقائق .

س : طبقا لمعلوماتك : هل ارسل نسخة منها الى حزب العمل الاسرائيلي الذي كان حاكما ، باعتباره عضوا بالاممية الاشتراكية تربطه علاقات طيبة بحزب كرايسكي ؟

ج : لا اعرف . وعندما قدمت اللجنة تقريرها المهم ، وهو سري الى مؤتمر الاممية الاشتراكية ، حصلت على نسخة منه ، فوجدت انه اضيف الى التقرير ملحقات : نص رسالتي ونص قرار التقسيم ، واذن فان حزب العمل لا بد ان يكون قد اطلع عليها .

فيما بعد قال كرايسكي ان تلك الرسالة كانت بالنسبة له وثيقة مهمة بالغة الاهمية ، لأنها ساعدته على

بلورة تفكيره وتركيز قناعاته ، واعطته سلاحا يتحرك به . واتصلت اللقاءات مع كرايسكي . وكنت حريصا في تلك المرحلة على ان احقق اتصالا بين الاخ ياسر عرفات وبينه ، وكان دوري متواضعا ركزت فيه على شرح الموقف الفلسطيني على حقيقته من غير ان ازيد عليه او ان اخفف منه : على طريقة هذا ما يمكن ان نقدمه . وهذا ما لا يمكن . وكان هو حريصا على ان يتعرف على افكار الاخ ياسر عرفات .

س : هل تمت مراسلات خطية في سياق تلك الاتصالات ؟

ج : خطية وغير خطية . كانت كلها مفيدة جدا . ومنذ اواخر العام ١٩٧٧ اخذت رسائل الاخ ياسر عرفات تشرح حقيقة الموقف الفلسطيني وتشرح له مجريات الاحداث وما يتعرض له شعبنا بصورة منتظمة .

س : هل تقدر ان كرايسكي كان يطلع اخرين على مراسلاته مع الاخ ياسر عرفات ؟

ج : في تقديري انه كان يفعل ذلك .

وكان واضحا لنا ما الذي نريده في تلك المرحلة . كنا نريد دفع العلاقات باتجاه اعتراف الاممية الاشتراكية بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، وكان علينا ان نجتاز عقبة اخرى هي الوصول الى فيلي برانت رئيس الاممية الاشتراكية ، ذلك انه هو رئيس الحزب الحاكم في المانيا الغربية ايضا . وقد امكن ، بعد جهود حثيثة بذلها كرايسكي ان التقي مع برانت . جرت المقابلة الأولى كما اذكر في اواخر العام ١٩٧٧ . وقد استقبلني رسميا في مقر حزبه في بون ، وحضر اللقاء وزير الدولة بشنفسكي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في الحزب واثنان اخران ...

س : ما الذي تعنيه بالاستقبال الرسمي ؟ هل استقبلت بصفتك مبعوث المنظمة ؟

ج : الاستقبال الرسمي كان مفهوما من وقائع الاستقبال ومن وقوعه في مقر الحزب وبحضور عدد من المسؤولين فيه ، لكن انا لم اكن احمل صفة رسمية ، ولم ادع ، ان قلت انني استقبلت كمواطن فلسطيني فهذا جائز ، او كعضو في المجلس الوطني فهذا جائز ايضا . فالذين استقبلوني لم يركزوا على هذا .

س : ربما استقبلت بوصفك على صلة بالاخ ياسر عرفات ، وانهم كانوا ياخذون ذلك بعين الاعتبار . ويدركون انه يعتمد عليك في مثل هذه المهام .

ج : قد يكون . على كل يفترض ضمنا انني امثل المنظمة من غير ادعاء مني بذلك. استغرق اللقاء الأول ساعتين . كان الجو وديا للغاية ، وتناول الحديث القاء نظرة عامة على مواقف المنظمة . ما الذي تريده وما الذي لا تريده . وكنا انذاك مسلحين بقرارات الدورة الثانية عشرة للمجلس ، دورة ١٩٧٧ ، التي صاغت مطلب دولة فلسطينية مستقلة ، ودار الحديث بصفة خاصة حول هذا المطلب .

اريد ان اشير هنا ، رغم كل التقولات ، الى انني في محادثاتي كلها مع الاجانب ، اتحدث في اطار الالتزام بقرارات المجالس الوطنية ، افعل ذلك لاسباب عديدة . فهناك الالتزام ، وهناك تجنب وضع نفسي في موضع من لا يصدقونه ، واذن فقد كنت اطرح موقف المنظمة في اطار قراراتها وبرامجها .

س : ما الذي طرحه برانت انذاك ؟

ج : تكلم بدبلوماسية ، وايجابية . اهم ما طرحه انه لا سلام في الشرق الاوسط من غير معالجة مشكلة الشعب الفلسطيني .

س : هل كان مستعدا لاعلان هذا الراي ؟

ج : كان هذا رأيه . كان هناك تثبيت ان لا حل لمشكلة الشرق الاوسط الا من خلال حل مشكلة الشعب الفلسطيني ، وتقديرا للمعاناة التي يعانيها هذا الشعب من اجل تحقيق اهدافه المعقولة . وفي اطار رؤية برانت كان هناك حديث عن القرار ٢٤٢ ، المسألة التي يطرحها الكل ، وكان جوابنا التقليدي : اننا لا نعترف بالقرار لانه يتعامل مع قضية شعبنا كقضية لاجئين .

صدر بيان رسمي بعد اللقاء .

س : تقصد بلاغا عنه ، باي صفة وصفوك فيه ؟

ج : لا اذكر ، نشرت الصحافة البلاغ في نشرين . وانفجرت ضجة كبيرة في المانيا ... ضجة ذات شقين : هوجمت انا كارهابي مطلوب القبض علي ، وهوجمت بصفتي امثل المنظمة ، وهوجم برانت لأنه اجتمع مع ارهابي يمثل ارهابيين .

س : قبل ذلك بأشهر تمت عملية في ميونيخ ضد وفد رياضي اسرائيلي واثير ان لك علاقة بها ، هل تطرق الحديث لهذه العملية ، وهل اثرت على جو اللقاء ؟

ج : لم يطرحوا من جانبهم اية مسالة تتعلق بدور لي في عملية ميونيخ ، وانما ظل جو الحديث دبلوماسيا . اما المعارضة ، والأوساط الصهيونية ، فقد اثاروا هذه المسالة في الصحافة ،**واستغلوها لمهاجمة اللقاء** وللضغط على برانت ثم انتقل الهجوم الى البرلمان الالماني ، ووصل حد المطالبة بسحب الثقة من حكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وبعد مناقشات دامت ثلاثة ايام نجح الحزب بصعوبة في تجاوز الازمة في البرلمان .

وهنا اريد ان اقول ان الاتصالات الدولية التي نجريها تخيف اسرائيل بشكل لا يتصور . عندنا من يقولون عن كل لقاء انه خطوة في طريق الاستسلام والتنازل عن الحقوق الوطنية ، وفي اسرائيل يرون خلاف ذلك ، يرون فيها خطرا كبيرا يهددهم، فيحاربونها بكل الوسائل .

س : هل حصلت على وعد من برانت بان يساند وجهة نظر كرايسكي بشان علاقة المنظمة مع الاممية الاشتراكية ؟

ج : كان هذا احد المواضيع الأساسية التي تحادثنا حولها ، تحدثت من جانبي عن ضرورة تطوير العلاقة باتجاه الاعتراف بالمنظمة . وباتجاه اعتراف المانيا الغربية بها . ولا تنسوا ان برانت هو رئيس هذه الاممية ورئيس الحزب الحاكم في بلده . وما اتفقنا عليه في ذلك اللقاء الأول ، وهو ضرورة عقد لقاءات أخرى ، ثم وقعت الضجة التي تحدثت عنها ، ومع ذلك فقد استمرت اللقاءات بشكل او بآخر .

ثم دخلت اتصالاتنا مع الاممية الاشتراكية في طور جديد . اريد ان اشرح كيف تم ذلك :

في ١٩٧٨/٧/٧ تم في فيينا لقاء حضره كرايسكي وبرانت ، وحضره انور السادات وشمعون بيرس رئيس حزب العمل الأسرائيلي ، وصدر عن لقاء الاربعة بيان مشترك . وكنت انذاك بالصدفة امر بفيينا . وكنت قد اتصلت بكرايسكي كعادتي فور وصولي فعرفت بالبيان ، واعترضت على مضمونه . وكـانوا يستعـدون لمؤتمـر صحفي يتلون فيه البيان ، وكان قد وزع مسبقا على الصحافة بحيث لا يمكن تعديله .

ورد في البيان حديث عن ضرورة السلام من خلال ممثلين منتخبين للضفة والقطاع . وقد جاء كما تعلمون بعد اشهر من زيارة السادات للقدس ، وبعد ان تبدل الحكم في اسرائيل واصبح الليكود في السلطة وحزب العمل في المعارضة ، وكانما ارادت به الاممية الاشتراكية ان تقدم دعما لعضوها في حزب العمل . وانن لقد صدر البيان برغم اعتراضنا . اما انا فقد توليت شرح خطورة مثل هذا البيان للمستشار كرايسكي ، فشرحت ذلك بالتفصيل ... وبينت آثاره ومخاطره على قضية شعب فلسطين ، مما هو معروف لدى جمهورنا . ثم عدت الى بيروت ، ومن بيروت ارسلنا رسالة خطية الى كرايسكي تضمنت كل انتقاداتنا للبيان . وتقرر عندنا انه لا بد من تحرك . واضافة للاتصال مع كرايسكي وبرانت تقرر ان نتصل بكل من يمكن الاتصال بهم من اعضاء الأممية الأشتراكية ، لحفز اصدقائنا من بينهم على الوقوف ضد مضمون ذلك البيان .

س : في ذلك الوقت كانت واشنطن تشن حملة لجمع المؤيدين لسياستها في دفع مفاوضات السادات مع بيغن الى الامام ، فهل تظن ان توقيع كرايسكي على بيان يتعارض ، كما يدل حديثك ، مع قناعاته الشخصية السابقة ، قد جرى استجابة لمطلب اميركي ؟

ج : لا اظن ذلك، بل انني اعده غير صحيح . وهذه مسألة اريد ان اتوقف عندها. فهي من الاخطاء التي وقع فيها المحللون والمعلقون ، كان توقيع ذلك البيان خطوة من الاممية الاشتراكية ارادت من ورائها ابراز دورها كقوة فاعلة . لا اريد ان اصفها بانها خطوة تناقضت مع الموقف الاميركي ، غير انها تميزت عنه ، لأن واشنطن كانت تتعامل مع بيغن ، ولم تحسب حسابا لحزب العمل المعارض ، وارادت الاممية الاشتراكية ان تتضامن مع حزبها وان تعيد الامور الى نصابها، اي دائرتها .

س : هل يعني تحليلك هذا ان الاممية الاشتراكية كانت على قناعة بان اميركا وقفت خلف صعود الليكود برئاسة بيغن وهزيمة حزب العمل ؟ لقد قيلت في حينه اراء كهذه .

ج : حتى نتوضح الصورة : هناك روح تضامن في اطار الاممية الاشتراكية بين احزابها ، وقد تضامنوا مع حزبهم الاسرائيلي ، وعلى سبيل المثال فان حزب العمل عقد مؤتمره في شهر اذار ١٩٧٧ على ابواب المعركة الانتخابية ، في اسرائيل ، لذهب قادة الاممية الاشتراكية اليه كنوع من التضامن لاعطاء دعم لحزب العمل .

من هنا اقول ان بيان الاربعة المشار اليه عكس ، بالرغم من كل شيء ، موقفا متميزا او انطلق من موقف متميز .

اجرينا ، اذن ، بعد صدور البيان اتصالات واسعة ونشطة ، تكون من اجلها فريق عمل فلسطيني وشرحنا موقفنا ضد البيان ، واتصلت انا من جهتي بالاشتراكيين الفرنسيين .

اما بيغن فقد شعر من ناحيته ان البيان الرباعي كان ضربة له ، بما اعطى من اهمية لحزب العمل المعارض ، وبما هو تجاوز على صلاحياته كرئيس حكومة . واما بيرس فقد اعتبره بطبيعة الحال انتصارا لحزبه . واخذا يقتتلان على الغنائم ، ومن خلال جدلهما تضخمت المسألة ، وفضحا بعضهما بعضا .

باختصار استفدنا من نتائج ذلك ، وكان فيها ادلة دعمت تحركنا ، وقد اتضح ان حزب العمل خدع زملاءه في الاممية الاشتراكية ، وهذا ما بيناه لهم .

واتجه عملنا نحو اسقاط مضمون بيان فيينا الرباعي ، وتثبيت ما هو لصالحنا في بيان بديل ، يصدر عن مؤتمر الاممية الذي كان يجري التحضير لعقده في باريس . والى محاولة للحصول على اعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا .

انعقد مؤتمر الاممية الاشتراكية في باريس ، واحتدم الجدل بين احزابها شمعون بيرس جاء وفي نيته ان يصدر عن المؤتمر بيان يعيد نقاط بيان لقاء فيينا الرباعي . كرايسكي وسنغور وبرانت اسقطوا مشروع بيرس ، ثم اثيرت مسألة الصيغة البديلة ، التي نريدها نحن ،فاعطيت جهودنا ثمارا جزئية ، ولم نتمكن من الحصول على بيان ينص على ان المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد ، لكن عبارة ممثلي الضفة والقطاع سقطت ، وحل محلها نص على ممثلي الشعب الفلسطيني من غير اشارة الى المنظمة ، وبذا تثبتت وحدة الشعب الفلسطيني ، على الاقل .

وتلا ذلك اقتراح من الحزب الاشتراكي الاسباني بقبول منظمة التحرير عضوا مراقبا ، فوقف بيرس مناورا ، وطالب بطرح الاقتراح على التصويت ، لو طرح انذاك لسقط . وكان بيرس اعلن انه يرفض الاقتراح لان المنظمة ارهابية ، وهدفها المعلن في ميثاقها هو تدمير اسرائيل .ورد كرايسكي بانه لا يرى ان هذا هو هدف المنظمة ،فالمنظمة تريد اقامة دولة للفلسطينيين . فلنتأكد من هذه المسألة . هذا يعني انه لا بد ان نستفسر من منظمة التحرير ايضا . واقترح على ضوء ذلك ان يفوض رئيس الأممية الاشتراكية باجراء اتصال مع المنظمة .

وافق المؤتمر على اقتراح كرايسكي ، وكان ذلك نصرا لنا بأكثر مما نتصور .

س : نصر باي معنى ؟

ج : بمعنى اننا اسقطنا بيان فيينا الرباعي . واستبدل بوثيقة ثانية ، ان لم تتضمن مطالبنا كلها فهي لصالحنا . وغابت مقولة ان الشعب الفلسطيني هو سكان الضفة والقطاع . وتقرر الاتصال بمنظمة التحرير ، وهذا اعتراف ضمني بانها قائدة الشعب .

اريد ان اقول هنا ان كرايسكي رجل جريء وشجاع ، سياسي مقتدر ، كان هو اول زعيم اوروبي غربي قابل جمال عبد الناصر ، وهو اول زعيم طرح قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه ، انه رجل متميز .

س : تلك اذن هي الخلفية التي مهدت للقاء الاخ ياسر عرفات مع قيادة الاممية الاشتراكية فيما تظن .

ج : بالنسبة للزيارة الى فيينا ... هذه مسألة بالغة الاهمية لها خلفية ولها عوامل ومقومات ، اريد ان احدد الظروف العامة والخاصة التي اوجدتها .

الحديث الذي ذكرناه آنفا كان جزءا من الخلفية العامة التي مهدت للقاء فيينا ، كان هذا عاملا واحدا . وبتقديري ان الذي فتح الطريق الى فيينا ، وقبله الطريق الى الامم المتحدة ، كان دم الشهداء . شهداء الكفاح المسلح الذين وضعوا فلسطين على الخارطة السياسية في العالم ، هم اولا وقبل كل شيء اصحاب الفضل . هناك قافلة ثانية من الشهداء عبدت الطريق ، هي قافلة شهداء الكفاح المسلح السياسي . ومن حقي ان اقول انه بدون دماء سعيد حمامي وعز الدين القلق وربما كان الطريق ما يزال وعرا ... شهداء الكفاح المسلح والسياسي لعبوا دورا ، بتضحياتهم في حياتهم . وبعبرة استشهادهم كرسوا اسم فلسطين .

وهناك تغير المزاج السياسي ، والخطر الذي يحسه العالم من جراء فشل المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية في تحقيق الاستقرار . عامل اخر مهد للقاء فيينا واعطاه مغزاه . العالم يتعامل على ضوء مصالحه . وفي اوروبا الغربية يدرك كثيرون ان حربا جديدة في الشرق الاوسط تعرض المصالح الاوروبية للخطر بسبب تهديدها لتدفق البترول . وقد تبين ان المعاهدة بدل ان تكون حربا عربية اسرائيلية خامسة ، فهي مسألة تثير اوروبا الغربية ، وعلى ضوئها يفهم الموقف المتميز لاوروبا الغربية هذه . هناك مصلحة اوروبية ومصلحة امريكية تلتقيان بنسبة ٩٠ بالمئة ولكنهما تتمايزان فيما عدا ذلك . نقطة التمايز مسألة علينا ان نعيها . عامل ثالث يمكن ان اشير اليه وهو شعور اوروبا الغربية بضعف القيادة الامريكية . قيادة كارتر قيادة ضعيفة مهزوزة اهتزازا كبيرا ، وواضح انه عاجز عن ان يقود هذا العملاق المسمى الولايات المتحدة في الدور المرسوم له . والهزء من القرار السياسي الذي كان حلفاء امريكا الغربيون يتركون لها صاروا يواجهونه مباشرة ، بسبب ضعف الثقة بمقدرة القيادة الامريكية .

س : كيف بدا التخطيط للقاء فيينا ؟

ج : طرحت فكرة اللقاء في اواخر ايلول ١٩٧٨ ، والحقيقة ان كرايسكي طرحها بعد مفاوضات كمب ديفيد .

س : من الذي طرح الفكرة اولا ؟ من جانبنا ام جانبهم ؟ هل طرح الاخ ياسر عرفات الفكرة ؟

ج : لم يكن ابو عمار آنذاك على علم بالأمر . فالعامل مثلي في الحقل السياسي يجد فرصة فيغتنمها . لم اطرحها باسم ابو عمار ، وانما جاءتني الفكرة فسألت كرايسكي : ما رأيكم ؟ . قابلت كرايسكي في باريس ، ثم في فيينا بعد ايام . واستعرضنا نتائج مفاوضات كمب ديفيد ، وشرحت له مساوئها من وجهة نظرنا . فكانت نتائج في منتهى السوء بحيث يمكن ان تحقق سلاما او استقرارا . اجتهدت ، لأن النتائج كانت قد اعلنت للتو . بينت ان الشعب الفلسطيني يرفض الوصاية ، ووصاية اي طرف عليه ، كيف عليه ان يقبل سلاما يسقط دور الشعب الفلسطيني . ويسقط دور سوريا وبقية الأمة العربية . وقلت ان المعاهدة ستنتهي الى طريق مسدود ، وبعض الجهات تتهمني . انا اقول لكم : لو قال الاسرائيليون رأيهم للتاريخ فسيقولون ان من يوصفون بالاعتدال على الساحة الفلسطينية هم المتطرفون .

س : هذه قصة اخرى ... ما الدافع الى عرض اقتراح اللقاء بعد كمب ديفيد مباشرة ؟

ج : ادركنا ان علينا ان نواجه كمب ديفيد ، ولا بد من فتح ثغرة في جداره . الثغرة كانت في خلق بديل ، من خلال تكريس دور اوروبا الغربية وتقديره . في ذلك اللقاء اقترحت على كرايسكي ان يتم لقاء بينه وبين الاخ ياسر عرفات .. وفي هذا بحد ذاته تكريس للدور الفلسطيني ايضا . الفلسطينيون موجودون على الساحة . اراد كمب ديفيد ان يمسحهم لكنهم موجودون .

س : هل اقترحت ان يتم اللقاء في فيينا ؟

ج : اقترحت لقاء ولم احدد المكان .

س : مع كرايسكي ، ام مع الاممية الاشتراكية ؟

ج : كنت انذاك اتحدث مع كرايسكي عن لقاء معه ، فوافق . وكان الاخ ابو عمار وقتها في زيارة لموسكو ، وينوي التوجه لحضور قمة بغداد العربية ، ابلغته الاقتراح فوافق ، وتحدد موعد اللقاء في شهر تشرين الثاني ١٩٧٨ .

س : هل كان كرايسكي يتعجل اللقاء ؟

ج : عندما طرحت عليه الفكرة قال : كلما كان اللقاء اقرب كان ذلك افضل .

س : الم يبد تحفظات او تخوفات من ردود فعل ضده ؟

ج : سبق له ان اجتمع مع الاخ ياسر عرفات مرتين ، ومع غيره من القادة ، اجتماعات علنية ، لم يكن الامر جديدا ، ولم يبد تحفظات .

ثم جاءت ظروف لم تسمح بان ينعقد اللقاء في تشرين الأول : من ناحية كرايسكي تعرفون ان المعارضة عنده ، تستغل اتصالاتنا معه لمهاجمته ، وكذلك موقفه من الهجرة اليهودية . تلك احدى نقاط ضعفه الداخلية ، وكانت هناك قضية داخلية مثارة حول مصنع للطاقة النووية يقام بتكاليف باهظة، **لفشل في الحصول على الموافقة على اقامته . فهناك اذن ظروف داخلية ادت من جانبه الى تاجيل اللقاء .**

ومن الجانب الاخر كانت هناك ظروف طرأت جعلت الاخ ياسر عرفات مشغولا .

ودخلنا في العام ١٩٧٩ ،فتقرر اجراء انتخابات في النمسا تسبق موعدها العادي . ولو تم اللقاء قبل الانتخابات لاستخدمته المعارضة . في اذار تم توقيع المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية وبدأت عمليات في اوروبا **نسبت للفلسطينيين ، نسف معبد يهودي في النمسا في اواخر نيسان ، وصدر بيان يقول ان المنظمة هي المسؤولة ، وفي المانيا الغربية اعتقل فلسطينيون يحملون كمية كبيرة من المتفجرات ، كانوا في طريقهم الى هامبورغ ، فانقلب الجو وصار من المناسب تاجيل الزيارة .**

س : كيف اعتدل الجو بعد ذلك ؟

ج : فاز حزب كرايسكي فوزا ساحقا في الانتخابات . وخرج قويا الى درجة كبيرة . كنت في فيينا وكنت ارقب نتيجة الانتخابات . لو فشل لكانت خسارة كبيرة لنا . بدأنا نرتب لموعد جديد . اثيرت تقولات . احد الاخوان اعضاء اللجنة التنفيذية قال ان لقاء فيينا له صلة بقمة كارتر وبريجنيف التي انعقدت للتوقيع على اتفاقية سالت ٢ ، قيل ايضا انه تم على ضوء اميركي ، اخرون قالوا : بموافقة اميركية .

ليس هذا صحيحا ، هذا ما اريد قوله ، عندما جرى التخطيط للقمة فيينا ، بين كارتر وبريجنيف ، كان البحث في ترتيب زيارة الاخ ياسر عرفات قد مضت عليه تسعة شهور .

س : قالت انباء صحفية ان كرايسكي ابلغ كارتر وبريجنيف عن عزمه على اللقاء مع رئيس اللجنة التنفيذية ، فهل هذا صحيح ؟

ج : **ليس هذا صحيحا .**
س : الخبر اعطته للصحافة مصادر فلسطينية ؟

ج : لا اعرف التفاصيل . اعرف ان هذا ليس صحيحا .

س : نبقى في السياق ونسال : كيف انتقلت الفكرة من لقاء مع كرايسكي الى لقاء مع قيادة الاممية الاشتراكية ؟

ج : اريد ان اؤكد النقطة السابقة . ليس صحيحا ما قيل ، ففكرة اللقاء انبثقت مباشرة بعد مفاوضات كمب ديفيد ، وكرد فعل عليها ، اي على السياسة الاميركية ايضا . دعا كرايسكي الاخ عرفات ليزور النمسا ، وهذا حق من حقوق السيادة النمساوية ان يدعو من يشاء ليتحدث فيما يشاء . واي تفسير غير هذا ليس صحيحا . فالذين يطلقون تفسيرات مغايرة لا يعرفون الحقيقة . انني اعرف تفاصيلها . واعرفها موثقة بوثائقها الرسمية .

س : لنعد الى سؤالنا السابق .

ج : كان لدينا خطة عمل من اجل لقائين : واحد ثنائي مع كرايسكي ، والثاني مع قيادة الأممية الاشتراكية ، اي مع برانت بحضور كرايسكي وعدد آخر من القادة . دمجنا الفكرتين فيما بعد .

منذ اوائل ايار نوقشت عدة مواعيد للقاء ، ولم يمكن تحقيقها ، قمة سالت ٧ مثلا ادت لتأجيل الموعد . واخيرا تم تحديد الموعد الذي جرى فيه اللقاء بحضور برانت .

س : من الذي اقترح فيينا مكانا للقاء ؟

ج : الحقيقة : ان. كرايسكي رحب ، في البداية ، ومرت مراحل ناقشنا فيها: متى واين؟. بعد الانتخابات النمساوية اصبح اللقاء ممكنا في فيينا . حضرنا من جانبنا اللقاء بشكل جيد ، واجرينا مشاورات مسبقة مع الطرف الآخر ، ووضعنا على ضوء ذلك مسودة بيان مشترك .

س : ما هي المواضيع التي دار حولها الحديث ؟

ج : لا بد من الاشارة الى ان اللقاء كان سريا ومغلقا . بامكاني ان اقول ان حديث الاخ ياسر عرفات لجريدة « السفير » (نشرت السفير الحديث في ١٩٧٩/٧/٢٢) كان شافيا .

لقد بسط الاخ ياسر عرفات في اللقاء الموقف الفلسطيني على ارضية قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، وهو الذي قال : انتخبني المجلس الوطني رئيسا لمنظمة التحرير باسلوب ديمقراطي . وأنتمني على قراراته ، فانا حاميها والمدافع عنها . وكان في عرضه للموقف الفلسطيني مالكا قمة القدرة على الاقناع . « لقد اسر قلبي وعقلي الزعيمين الاوروبيين الكبيرين . ارادهما ان يفهما حقيقة الموقف الفلسطيني بدءا بقرار الدولة الديمقراطية مرورا بقرار السلطة الوطنية وانتهاءا بقرار الدولة الفلسطينية » ، وقد شرح هذه القرارات ومغزاها على اوضح صورة .

اما هم من جانبهم فقد بسطوا رأيهم ، وعرضوا مواقفهم من القرار ٢٤٢ وسألوا عن الموقف الفلسطيني منه ، وكان جواب الاخ عرفات ان القرار مرفوض رسميا وعاطفيا ، لانه يتعامل معنا كلاجئين ويسقط حقوقنا الوطنية من حسابه . وقال اننا اعلنا تأييدنا للبيان السوفياتي الاميركي المشترك . ونحن لسنا عقبة في وجه السلام . وقبلنا قرارات مؤتمر قمة بغداد العربية ، التي اعلنت ان هدف الامة العربية هو النضال من اجل سلام دائم وعادل يقوم على اساس الانسحاب الكامل من الاراضي العربية التي احتلتها قوات العدوان العام ١٩٦٧ ومن ضمنها القدس ، وتثبيت الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، ومن ضمنها الدولة الفلسطينية وحق العودة . واشاروا من جانبهم ما يؤيد من ان الميثاق الوطني الفلسطيني ينص على تدمير اسرائيل . وكان هذا بيت القصيد كما يقولون .

سألهم الاخ عرفات : عن اي شيء تتحدثون ؟ هل قرأ احد منكم الميثاق؟ وكان الجواب بالنفي، فقال : لو كنت اعرف ذلك لاحضرت لكم نسخة مترجمة عنه . الميثاق لا يذكر كلمة اسرائيل . هذه الكلمة غير موجودة في الميثاق . وتوجه الى برانت وقال له : دستور دولتكم يتحدث عن توحيد شطري المانيا، فهل يعني ذلك انك تريد تدمير جمهورية المانيا الديمقراطية ، الدولة المعترف بها ؟ فضحك برانت . وقال الاخ ابو عمار ان ميثاقنا يتحدث عن تحرير وطننا . وبين لهم ان الميثاق الوطني ينص على ان فلسطين هي وطن الشعب الفلسطيني . وتحريرها واجب وطني وقومي وانساني .

فعلق كرايسكي : من المفهوم ان تقولوا ذلك .

سألوا عن الدولة الفلسطينية كيف نتصور حدودها ، فاجاب الاخ ياسر عرفات : انا لا اعطي حدودا .

وسألوا فيما اذا كانت الارض كافية.وكان الجواب هذا من شاننا .

س : هل تطرق الحديث لمناقشة اي مشروعات محددة حول التسوية ؟

ج : لم يخرج الحديث عن الاطر التي تحدثت عنها ، ولم يكن هناك مشاريع من اي نوع،بل مجرد افكار عامة ، واستطلاع مواقف ، ولم ينته الحديث الى صياغة اي مشاريع .

س : قيل ان كرايسكي وبرانت يلعبان ، او ينويان ان يلعبا ، دور وسيط من اجل تسوية تشترك فيها منظمة التحرير ؟

ج : لم يدر اي حديث لا عن وساطة ولا عن وسطاء .

س : هل وعد الجانب الاوروبي الغربي ، سواء كاحزاب حاكمة ، او كممثلين للاممية الاشتراكية بالاعتراف اعترافا رسميا بمنظمة التحرير وبصفتها ممثلة شرعية للشعب الفلسطيني على غرار ما نص عليه قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٢٣٦ في دورتها التاسعة والعشرين ؟

ج : التقوا برئيس منظمة التحرير والوفد الممثل لها وتباحثوا معه حول مستقبل قضية فلسطين ، فقالوا : من واجبنا ان نعمل لتطوير هذا الاعتراف الواقعي الى اعتراف رسمي وهذا ما ننوي القيام به .

س : سؤال اخير . هل كان ثمة وعد بقبول المنظمة عضوا مراقبا في اجتماعات الاممية الاشتراكية .

ج : سيكون ذلك من مصلحتنا لو تم ، وسوف نواصل السعي من اجل تحقيقه .

[أجرى الحوار : فيصل حوراني]

مراجعات

يهوشافاط هركابي :
« الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الاسرائيلية »
ترجمة احمد الشهابي ، دار القدس ،
بيروت ، ١٩٧٩ .

يضفي اسم المؤلف اهمية زائدة على هذا الكتاب ، فقد شغل مؤلفه عدة مناصب حساسة في الدولة الصهيونية . فهو اشترك كقائد عسكري في حرب ١٩٤٨ ، واصبح سكرتيرا لوزير الخارجية عام ١٩٤٩ ، وعين ، بعد ذلك ، مديرا للمخابرات الاسرائيلية برتبة ميجور جنرال خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ ، وعمل استاذا للعلاقات الدولية ودراسات الشرق الاوسط بالجامعة العبرية في القدس ، وفي شتاء ١٩٧٧ عين مستشارا لشؤون الامن لدى رئيس مجلس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين .

وهركابي الذي يصنف نفسه من مدرسة « حمائم الصقور » (كما يسميها) في اسرائيل ، يعبر ، بشكل اصيل ، عن السلوك السياسي الصهيوني الرسمي الذي يحاول ان يطرح أمام الخصم والرأي العام سياسته وشروطه بطريقة تبدو معها معقولة ومعقولة ، وبينما هي في الجوهر تعجيزية ، بحيث لا يسع الخصم الا رفضها . وفي هذه الحالة يبدو الخصم هو المتطرف وغير المعقول ، سيما اذا لم يستسلم لهذه السياسة والشروط .

ان النموذج الذي يمثله هركابي المتستر برداء العلم والنظرة الاكاديمية الموضوعية يواجهنا بطرح سؤال محوري : هل يمكن للعلم والفكر السياسي ان يكون موضوعيا وابيثا محايدا ، خاصة اذا كان يسعى لخدمة مصالح وسياسات عدوانية واستغلالية ؟ .

وهذا النموذج الذي يطرحه هركابي هو نفسه النموذج الذي يمثله المثقفون ، والمستشارون ، الذين يعملون في مؤسسات النظم الاستغلالية ، حيث يقتصر دورهم على تقديم التبرير ، العلمي ، والاخلاقي البرجماتي والغطاء الديماغوجي الدعائي للسياسات المتبعة .

فما دام الكاتب السياسي في اسرائيل ملتزم بما تمثله الصهيونية ، فان فكره لا بد ان يكتسب الكثير من السمات الصهيونية وربما تمثله من تضليل ومراوغة وعدم امانة ، ومهما تستر فكر هذا الكاتب برداء النظرة « العلمية » .

الا ان دراسة هذا الفكر السياسي ، كجزء من عملية فهم طبيعة ومواقف العدو ، يكتسب اهمية حاسمة . ولم تكن اجراءات المنع والتحريم السابقة ، التي كانت تمارسها الانظمة العربية للحيلولة دون الاطلاع على كل ما يمت بصلة للكيان الصهيوني ، لم تكن تخدم ، في النتيجة ، سوى الدور الذي تلعبه الصهيونية في المنطقة . ومهما تذرعت هذه الانظمة بمشاعر العداء الوطنية الشعبية المشروعة لتغطية سياسة التجهيل التي كانت تمارسها .

والواقع ان ما يعطي بعض القوة والتماسك الشكلي للفكر السياسي الصهيوني الذي يمثله هركابي هو نوع ما يواجهه من استراتيجيات وتكتيكات متبعة من الانظمة . فهو فكر يفتات على

تهافت وتناقض وافقارية فكر وسياسة الانظمة العربية ، محاولا ان يظهر للراي العام داخل اسرئيل وخارجها ان هناك مبررا ومشروعية لبقاء واستمرار الصهيونية .

ينقسم الكتاب الى قسمين : القسم الاول يعرض ويناقش ما يسميه المؤلف « الاستراتيجيات العربية » ابتداء من الخمسينات والستينات وحتى نهاية ١٩٧٥ . والقسم الثاني يعرض فيه للسياسة الاسرائيلية في مواجهة الاستراتيجيات والمواقف العربية .

١ ـ الاستراتيجيات العربية .

ففي القسم الاول يرى الكاتب ان التفكير العربي بشأن النزاع العربي ـ الاسرائيلي اهتم في الخمسينات «بالهدف» بينما يتركز التفكير العربي في الوقت الراهن حول خيارات البرنامج » . (ص ١٥) . وكان التعبير عن الهدف بانه « تدمير « اسرائيل » جسديا اي تدمير دولة اسرائيل ، وكان يتم ذلك بوضوح ودون اية تعميات كلامية » (نفس الموضع) .

ويرى المؤلف ان هدف تدمير اسرائيل لا يستند الى مجرد الحقد ، بل انه يعكس ، من حيث المبدأ ، فلسفة تقول ان تدمير اسرائيل تصحيح لخطأ وقع ضد العرب ، وبذلك يمكن « اعادة البلاد الى اهلها » (ص ١٦) .

وقد اصطدم هذا النوع من التفكير العربي بصدد النزاع بعقبتين اساسيتين : « الاولى اخلاقية سياسية وهي تبرير ابادة الدولة ، والثانية عملية ، وهي المقدرة على تنفيذ هذا الهدف .. وان استمرار التمسك بابادة « اسرائيل » كهدف صاحبه دائما صعوبة تبنيه من الغير . وهكذا حل مكان شعار ابادة « اسرائيل » شعارات عامة غير مباشرة مثل شعار « تحرير فلسطين » وشعار « عودة الفلسطينيين » ، وفيما بعد شعار اقامة «دولة ديمقراطية» . ان مثل هذه الشعارات ، رغم مظهرها الايجابي ، تخفي جميعها النية لابادة « اسرائيل » (ص ١٦ ، ١٧) .

ويرى المؤلف ان انحسار شعار ازالة الدول في العصر الحديث والخوف من التدخل الغربي ومن قوة « اسرائيل » ورعي العرب على ضعفهم انتج ارهاصات وشكوكا مؤلمة عن مدى القدرة العملية لتنفيذ شعار تدمير «اسرائيل» وبذلك اصبح الوضع العربي مستحيلا «فهو مشطور بين الايمان بضرورة تحقيق الهدف ، والشك بالقدرة على تحقيقه .. وهكذا تم استبدال البرنامج بالخطب والكلام ومن الجائز ان غياب اي برنامج جدي يخفي وراءه الوعي على احتمال كشف الصعوبات التي تقف في طريق تحقيق الهدف وبالتالي ، سحب الثقة من احتمال تنفيذه » . (ص ١٨) .

وكان « المظهر الاخر للموقف العربي في الخمسينات هو عدم ايكال اي دور في النضال ضد « اسرائيل » الى الفلسطينيين ، فقد اكتفى العرب ببساطة بوضعهم في ركن بعيد ، وهذا يعود جزئيا الى تبعثرهم وضعفهم ، ولكن اكثر من ذلك يعود الى عدم رغبة الدول العربية في السماح لهم بتنظيم انفسهم » . (ص ١٩) .

ان الكاتب في عرضه الوصفي ، يلجأ الى التحليل والتفسير في المواضيع التي تخدم ايديولوجيته ، ولكنه لا يفسر ابدا سبب هذه الهوة المستمرة بين الهدف المعلن من قبل الانظمة العربية لابادة اسرائيل وبين غياب البرنامج العملي لتحقيق ذلك ؟ الا تعكس هذه الهوة المستمرة في غياب وجود استراتيجية فعلية لدى هذه الانظمة . فقد فصلت هذه الانظمة ، بدرجات متفاوتة ، بين المعركة مع اسرائيل وبين المعركة مع الامبريالية ، وعدد اخر من الانظمة العربية استثمر دعاويا العداء للكيان الصهيوني من اجل تشديد واحكام قبضة القمع الداخلية بصحة « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » ، المعركة المؤجلة دائما لضرورات « الاستعداد وحشد القوى » وتحقيق المزيد من « وحدة الصف » الخ ...

اليست اشكال الحكم العسكرية الموجهة ضد الشعب وحيث لا معركة جدية ضد العدو الصهيوني هي التتمة المنطقية للدور الامبريالي المناط بالكيان الصهيوني في المنطقة ؟ الم يقدم عدد من الانظمة العربية بعد حرب ١٩٤٨ ، على تصدير مئات الالاف من اليهود العرب الى الكيان الصهيوني بحجة تاجج العداء « الشعبي » ضد اليهود .. مثل هذه المئات من الالاف لم تستطع الحركة الصهيونية وبمساعدة القوى الامبريالية على مدار ثلاثين عاما احضارها الى اسرائيل . فمن المعروف ان عدد يهود البلاد العربية

الذين اجبروا للجوء الى اسرائيل بعد ١٩٤٨ لا يقل عن ٦٠٪ من عدد سكان اسرائيل !

ثم ما هي دلالة « المظهر الآخر للموقف العربي في مرحلة الستينات » ، وهو عدم اعطاء أي دور للفلسطينيين في النضال ضد اسرائيل ؟ هذا في الوقت الذي كانت تتذرع فيه هذه الانظمة بفلسطين والمعركة وبضرورة ابادة وتصفية الكيان الصهيوني . ان منع الفلسطينيين من الحركة النضالية المستقلة ، ومصادرة ما تبقى من كيانهم السياسي في الضفة الغربية وغزة ، ليس مجرد « مظهر » بسيط للموقف العربي الرسمي ، انه يحمل كل الدلالة التي تؤكد عدم جدية هذه الانظمة في التصدي المنسجم للامبريالية على مختلف الصعد ، وبشكل خاص لما تمثله اسرائيل من دور عدواني استنزافي في المنطقة . ان الاهداف والشعارات العامة لا تعني وجود استراتيجية ، فالاستراتيجية تعني بتحديد طبيعة المرحلة التاريخية السياسية المحددة وبكيفية حشد القوى السياسية القادرة على تجاوز المرحلة ، ثم اية استراتيجية هذه لدى مثل هذه الانظمة حين كانت تفصل باشكال مختلفة بين اسرائيل والامبريالية ؟ .

ويتابع هركابي عرضه شارحا مفهوم « الحرب الشاملة » ، كما كان يراها الرئيس عبد الناصر ، وهو مفهوم يرتكز على ضرورة تحقيق تفوق عربي ساحق من شأنه ان يدمر اسرائيل بالقضي سرعة ، وهو تفوق عسكري لا بد ان يرتكز الى اصلاحات داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وحشد وتعبئة القوى والطاقات العربية (ص ٢١) ويرى المؤلف ان موقف عبد الناصر اصبح « خليطا من التطرف حين يطرح فكرة الحرب الشاملة ، ومن التريث حيث يطرح ضرورة تأجيل تنفيذها . ولذلك كان هذا الموقف بحد ذاته يشكل كسبا « لاسرائيل » ، لانه يثبت عدم امكانية تنفيذ مضمون الشعار العربي بابادة « اسرائيل » على الاقل في المستقبل المنظور ، والتاجيل يمكن ان يكون الخطوة الاولى للتراجع عن الهدف والاتجاه نحو الحرب » . (ص ٢٢) .

وهركابي يتهرب من معالجة وتفسير مسألة لماذا يسعى « العرب » لابادة وتدمير اسرائيل ، هل هذا راجع بسبب دافع « الثار » مما حدث لاهل فلسطين ، ام نتيجة الرغبة في اقتلاع هذا الجسم « الغريب » في المنطقة لمجرد كونه غريبا ؟ ، ويصرف النظر عن طريقة الانظمة في التعامل مع هذا الشعار والاهداف السياسية الداخلية التي تتوخاها من جراء ذلك ، اضافة الى عدم قدرتها وجديتها في الاستعداد لتنفيذ ما تدعيه من شعارات بهذا الصدد ! فان الدور الامبريالي العدواني الاستنزافي هو المطلوب تصفيته مجسدا في المؤسسة العسكرية والدول الصهيونية . فهذا الدور موجه ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى وتقدمها وتطورها ، وضد اليهود انفسهم في فلسطين الذين يتم استخدامهم كاداة وضحية . فالضرر الذي يلحقه هذا الدور الامبريالي هو الذي يبرز لدى الجماهير العربية مثل هذه الشعارات ، وذلك بعيدا عن طريقة الانظمة في التعامل مع هذه الشعارات . وقد شهدنا كيف لعبت اسرائيل لصالح الولايات المتحدة الامريكية دورا مميزا في القضاء على التجربة الناصرية الوطنية البرجوازية ووضعها في مازق واقعي لتسهيل تقديم التنازلات امام الامبريالية واسرائيل .

يربط هركابي بين فشل مفهوم « الحرب الشاملة » وبين بروز مفهوم « حرب العصابات » التي باشرها الشعب الفلسطيني .

وحرب العصابات لن تكون حدثا خاطفا ، بل هي حرب استنزاف طويلة المدى من دون حاجة « لانتظار الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لخوض الحرب الخاطفة الشاملة » . واتباع هذا الاسلوب في العمل من وجهة نظر المؤلف « يشكل اتجاها نحو المرحلية ، ولكن باسلوب عنيف .. وقد تم تبنيه تقليدا لانتصارات حروب العصابات في كل من الصين وكوبا والجزائر وبعد ذلك في الفيتنام » (ص ٢٣) . وهو يرى ان هذا الاسلوب غير مجد في حالة اسرائيل ، لانه يقطن فيها « يهود لا يتجاوبون مع المقاتلين الفدائيين ، وبذلك لا يتسنى للسمكة العربية ان تنتشر في هذه المياه » . (ص ٢٤) وهركابي يختزل اتباع اسلوب حرب العصابات الى مسالة منعزلة بذاتها ، وليس بارتباطها العضوي بوجود قوى شعبية ديمقراطية محيطة بفلسطين ، علاوة على ان التطور الحقيقي لاتباع اسلوب حرب العصابات لا بد ان يتحول الى مواجهات واسعة في المستقبل حين يتم توفر شروط سياسية عربية موائمة ، وهو اسلوب عنف شعبي يستمد شرعية من الطبيعة العدوانية ، للكيان الصهيوني والتي لا تزول من تلقاء نفسها ، الا عبر توجيه الضربات القاصمة لها ، مع استخدام كافة

اشكال النضال الاخرى الملائمة والمساندة .

• يختزل هركابي مسألة حرب العصابات التي تتبعها الثورة الفلسطينية الى مجرد رد فعل مشكوك في جدواه وفعاليته لحسم الصراع . وهو يرى ان **النقلة الحقيقية في الفكر العربي الجديد** ، تمت اثر هزيمة ١٩٦٧ . فهو لا يفسر اسباب فشل الفكر القديم ، تصفية اسرائيل ، . الا بالفشل والعجز نفسها ، ويرد فعل على ذلك ، انتقل الفكر السياسي العربي من الاكتفاء بالحديث عن الهدف .. الى فكر يتصف بالعملية والى وضع برنامج واستراتيجية عمل .. وعندما تطور فكرهم (العرب) باتجاه وضع البرنامج ، اغتنت مفاهيمهم واصبحت اكثر تنوعا ، وتدريجيا تحولت ثلاثة مفاهيم اساسية الى ثلاث مدارس فكرية .. (١) مدرسة التآكل والاضمحلال (٢) مدرسة اعادة ، اسرائيل ، الى ابعادها الطبيعية ، (٣) مدرسة الكفاح المستمر . (ص ٢٧ ، ٢٨) . وما يجمع بين هذه المدارس ان جميعها ، لجأت الى سياسة المراحل مع اختلاف فيما بينها لتبرير مفهومها للمرحلية . (ص ٢٨) .

ان هركابي يتحدث عن العرب كتكوين سياسي شبه متجانس ، فهو لا يربط المفاهيم والسياسات المتبعة بنوع الانظمة الطبقية السائدة . علاوة على كونه يبرز ، جدة ، التفكير العربي وعلميته وعمليته ، ومرحليته ، كنتاج لهزيمة ١٩٦٧ .

ان المرحلية في النضال تفترض وجود برنامج استراتيجي وفي ضوئه يتم رسم المواقف والتكتيكات الملائمة تبعا لموازين القوى القائمة .. فالمرحلية كفكرة بذاتها لا تساوي النظرة العلمية ، وان كان ثمة مرحلية حقيقية لدى الانظمة العربية قبل ١٩٦٧ هو عدم جديتها في وضع برنامج مواجهة عملية ضد اسرائيل . وهذا نوع من المرحلية السلبية . ولا يمكن بالمقابل ، عزو كل ايجابية الى المرحلية اللاحقة على ارض هزيمة ١٩٦٧ ، فهي مرحلية تقديم التنازلات والمساومات على نطاق واسع ، كنتيجة حتمية لاستمرار نفس الانظمة في التصدي للامبريالية ، ولكن ضمن ظروف سياسية صعبة وجديدة . انها ليست مرحلية المواجهة العلمية الثورية وهي مرحلية ضرورية ومن دونها لا يمكن احراز اي تقدم في الصراع مع الامبريالية ، ومصيبة هركابي في فهمه لنوع ، مرحلية ، الانظمة ، انه لا يرى فيها تنازلات تتم على ارض الهزيمة وكنتيجة لافلاس تاريخي وسياسي ، بل يرى فيها اتجاها برجماتيا معتدلا في الاسلوب والوسائل المتبعة فقط . لان ، العقيدة العربية الدائمة هي ابادة اسرائيل ، . (ص ٢٢) . فحسب وجهة نظره ، اضطر ، العرب ، للقبول بالمرحلية واصبح لديهم حس عملي برجماتي ويطرحون برامج محددة ، بعد ان فشلوا في تحقيق هدفهم في ابادة اسرائيل دفعة واحدة ، فالعرب الآن يطرحون مطالب على ، اسرائيل ، على انها محور الصراع ، وكأن التسوية فقط تنحصر في تحقيق هذه المطالب ، . (ص٢٣)

هناك مجازفة مكشوفة . لدى هركابي لمغازلة واسترضاء واثارة الاتجاهات الليبرالية والعقلانية لدى الرأي العام العالمي حين يلجأ في سياق تحليله الى تصوير العرب ، ضمنا ، بالجهلة والعقول المتعصبة المتحجرة التي تصر على تصفية وابادة اسرائيل (التي تساوي نزعة معاداة السامية وتصفية ، الجنس ، اليهودي لدى هركابي) لا لسبب ، الا لكون اسرائيل ، جسم غريب ، او بدافع ، الثأر ، بكل ما يعنيه من مفاهيم متخلفة .. ويصل التضليل الى منتهاه حين يذكر هركابي بالحرف الواحد ، ان فكرة تدمير الدولة مستندة الى فكرة ابادة الجنس ، وكل منهما مرتبط بالآخر بشكل عضوي ، . (ص ٢٧) .

ولنعد الى مصيبة هركابي الذي يرى التغيير في المواقف العربية من اسرائيل مجرد وسائل جديدة او خطوات تدريجية في اتجاه ابادة اسرائيل . فالمطالب العربية المحددة بعد ١٩٦٧ وهي (١) انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة ، (٢) حل المسألة الفلسطينية ، اي استعادة لحقوق المشروعة للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير ، انما هي صيغ وتعابير جديدة مخفضة من اجل تصفية دولة اسرائيل. والمطلب الثاني هو ملحق المطلب الاول،وقد يكون مضمونه شريرا ، لانه اذا حدث وانسحبت اسرائيل الى حدود ما قبل ١٩٦٧ ، تتواجد ارض يمكن اقامة دولة فلسطينية عليها . (ص ٣٥ ، ٣٦) وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على كامل ارضه ، ، واصطلاح ، الدولة الديمقراطية العلمانية ، وكذلك شعار عودة الفلسطينيين الى ارضهم ، انما هي شعارات ، تخفي معنى ابادة اسرائيل ، . (ص ٤٠) .

تعتبرها عائقا امام استمرار الكفاح وديمومة الضغط على اسرائيل » . (ص ٤٨) . ويعبر عن هذا الاتجاه المفكر الياس مرقص . وهو اتجاه يرى « ان اي اتفاقية سياسية تؤدي الى جر « اسرائيل » الى الانسحاب هي اتفاقية معيبة ، فهي تضعف من « اسرائيل » ، كما تهيء للعمل الفلسطيني والعربي اسباب تحركه .. وكل ضغط خارجي سيؤدي الى ازمات سياسية واجتماعية تفجر التناقضات والحقد الكامن في الحركة الصهيونية .. ومن الناحية التاريخية ، فان منهجية البحث لدى هذه المدرسة الفكرية هو نسخة جديدة لاقتراح الحبيب بورقيبة لعام ١٩٦٥ الذي نادى بنظرية الخطوة خطوة في استرداد العرب حقوقهم ، والتي اطلق عليها اسلوب المراحل .. وقد تبنت هذه المدرسة مفاهيم المرونة والتدرج التي اصبحت سائدة في التفكير الاستراتيجي الحديث ، وافكارها تبهر المثقفين العرب .. هذا الاعتدال بالطرح ينطلق من ايمان تفاؤلي بان التاريخ الى جانب العرب وان النصر العربي والانهيار الاسرائيلي كل منهما مسالة قدرية » . (ص ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١) .

ويعتبر هركابي مدرسة « اعادة اسرائيل الى ابعادها الحقيقية » اهم المدارس الثلاث نظرا للدعم الذي تلقاه من بعض الدول العربية وخاصة مصر . ومنطلق هذه المدرسة « ان اسرائيل لا يمكن القضاء عليها عسكريا ، وهي تنادي صراحة بالعودة الى العمل السياسي معلنة ان تمسك العرب بشعار ابادة اسرائيل انزل الضرر بالقضية العربية ، فقد تنطح العرب لتنفيذ مسالة تتجاوز طاقاتهم ، كما انها تتناقض مع النظام السائد في عالم اليوم » (ص ٥٢) .

وتبدي هذه المدرسة ميلا للتعايش مع اسرائيل ضمن حدود ٤٩ ـ ٦٧ ، ونجد لهذه المدرسة اصداء لدى اهم كتاب مصر مثل نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم ولويس عوض .. فهم « يعتبرون ان النزاع اداة تدميرية بسبب تبديده الجهود والتبرير الذي يوفر الحكام لكبت الحريات ، وهمومهم محصورة في المجتمع المصري ومستقبله » (ص ٥٥) .

الا ان باب الانتقال من هذه المدرسة الى المدرسة الاولى (التآكل والاضمحلال) يظل مفتوحا . الا ان « الميزة الاساسية لمفاهيم المدرسة الثانية انها اختارت ان لا يكون لها موقفا نهائيا في ما يتعلق

تعين تتم « المطالبة » بضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة وحل المسالة الفلسطينية عن طريق حق تقرير المصير للفلسطينيين وحقهم في العودة ، فانما يعنون بذلك نسف اسرائيل بطرق مختلفة . لان « الاعتدال العربي ما زال نسبيا ، ويستمر ضمن اطار التطرف » . (ص ٤٥) « وعودة الفلسطينيين ليس هدفا واضحا ، بل لها دلالة برنامج عملي كوسيلة لنسف « اسرائيل » من الداخل حيث تؤدي عودتهم الى كارثة والى تغيير في التوازن السكاني » (ص ٤١) . وهو يرى ان الميثاق الوطني الفلسطيني حين يتحدث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين على كامل ترابهم انما « يحرم اليهود من حقهم بانشاء دولة لهم فهو (الميثاق) لا يشير الى الاسرائيليين » . (ص ٤٢) .

ولا ينسى هركابي ان يبتذل شعار عودة الشعب الفلسطيني الى ارض وطنه ، الى مسالة تقنية عملية ، فهو يقول : « احيط مطلب عودة جميع الفلسطينيين بجو دافيء انساني حين يتكرر الحديث عن عودتهم الى منازلهم ، رغم انه لم يعد لها في الوقت الراهن اي وجود » . (ص ٤١) . وكان عودة الفلسطينيين الى المنازل التي تركوها في ارض وطنهم ، وليس الى وطنهم نفسه ، ويمكن حل هذه المسالة تبعا لمنطق هركابي بايجاد منازل لهم في مكان اخر من بلاد العرب الواسعة !

وجميع المدارس الفكرية العربية الجديدة الثلاث التي صنفها هركابي ، انما تستهدف تدمير دولة اسرائيل باشكال مختلفة .

فمدرسة « التآكل والاضمحلال » هدفها زوال اسرائيل ليس بواسطة الاسلحة ، وانما عن طريق التطور المحلي ضمن المجتمع الاسرائيلي . ودور العرب في هذه العملية هو استعمال الضغط الخارجي على اسرائيل بمختلف الوسائل ، من اجل ارغام اسرائيل على التراجع الى حدودها السابقة .. وهكذا يبدو « ان ارغام اسرائيل على التراجع ليس عملا عدوانيا لا مبرر له ، ولكنه مسالة عدالة » (ص ٤٧) . وتقبل هذه المدرسة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، على اساس تكتيكي لاجبار اسرائيل على الانسحاب » (ص ٤٨) . « وهذه المدرسة الفكرية لا تعارض الاتفاقيات المؤقتة ولا الاتفاقيات السياسية ، وسيان كان موقفها واقعيا او ميكافيليا فلا تعتبر مثل هذه الاتفاقيات التزامات نهائية كما لا

بالمستقبل، فبينما تستبعد فكرة تدمير «اسرائيل» فهي تبقي احتمال العودة اليها مستقبلا... (ص ٥٨). والخلاف بين هذه المدرسة والمدرستين الاخريين ، مسالة تكتيكية ، (ص ٦٤). كما يراها هركابي ، وهو يقول « انه حتى لو وجد فرق جوهري بين المدرسة الاولى والمدرسة الثانية وحتى لو كان القادة المصريون الحاليون قد تنازلوا جذريا عن سياسة تدمير الدولة . فان فعاليات الوضع الداخلي العربي ستعرض على القادة الحاليين او على خلفائهم العودة الى مفاهيم وممارسات المدرسة الاولى .. فتطور الظروف السياسية في المستقبل هو الذي يقرر فيما اذا تمسكت المدرسة الثانية بمواقفها او تحولت لتتبنى سياسات المدرسة الاولى او المدرسة الثالثة » . (ص ٦٥) .

ان مواقف اصحاب هذه المدارس كما يصنفها هركابي ، لا ينطلق من وجود قاعدة واحدة ولكنها تتباين فقط في الاساليب ، كما يتم الانتقال بسهولة من مدرسة الى اخرى . ولكن هذا الانتقال لا يتعلق بصعوبة الظروف السياسية ، كما يعتقد هركابي ، بل بالخيارات الطبيعية الموجهة لهذه المواقف ، فمسيرة النظام السادات وصلته الوطيدة باسرائيل واميركا ، لا يمكن ان تتغير من دون النضال للاطاحة بهذا النظام نفسه . فالخيارات السياسية المطروحة امام الحكام العرب ، ليست خيارات فكرية مجردة ، بل خيارات يوجهها مضمون طبقي مادي ، وهو مضمون لا يوصل الى القوة ، بل الى العجز والتخاذل ..

اما المدرسة الثالثة والاخيرة التي يصنفها هركابي في الفكر العربي ، فهي مدرسة **الكفاح المستمر** ، وهي لا تدعو الى ، اية تسويات سياسية مؤقتة حتى لو كانت انتقالية ، وهذه المدرسة متصلبة في رفضها لاية تسوية سياسية على اساس القرار ٢٤٢ ولاشتراكها في مؤتمر جنيف ومعادية لجميع جهود الولايات المتحدة في التوسط . (ص ٦٦ ، ٦٧) وهنا يبرز التشويه المتعمد لافكار هذه المدرسة ، فثمة تيارات متعددة داخل هذه المدرسة الواحدة ، بعضها يتخذ موقفا دوجماتيكيا تجاه التطورات الجارية ، وبعضها الآخر يتخذ موقفا ذو طابع براجماتي انتهازي ، والبعض الاخر يتخذ موقفا واقعيا ثوريا متزنا ، وغالبا ما تشترك هذه التيارات نفسها في مواقف كثيرة . الا ان المطلوب تصحيحه هو عدم رفض هذه المدرسة لاية تسوية مؤقتة اذا كان ميزان القوى يسمح بذلك ، ومن دون ان يكون على حساب الاهداف الاستراتيجية . ويخلط هركابي ، بين حملة راية الكفاح المستمر من الانظمة وبين حملته من القوى الشعبية الوطنية (خاصة الفلسطينيين) . فهو يعتبر « ان اللاءات الثلاث المشهورة في قمة الخرطوم : لا سلام ، لا اعتراف ، لا تفاوض ، تلخص موقف هذه المدرسة ويكررها دائما المتحدثون باسمها » (ص ٦٩) .

ويرى المؤلف ان هذه المدرسة تحاول ، تسفيه العمل السياسي كوسيلة توضع بين ايدي العرب ضد اسرائيل ، فهي تعتقد ان الدبلوماسية وهدف القضاء على اسرائيل ضدان لا ينسجمان ، وهو موقف عبد الناصر المبني « (ص ٧٠) ، ولكن ما قول الكاتب بالنشاط السياسي والدبلوماسي الواسع النطاق الذي تقوم به (م.ت.ف) في كل مكان، وهو يعتبر مكسبا في اتجاه خدمة الكفاح المسلح كوسيلة اساسية للقضاء على الآلة العسكرية للكيان الصهيوني العدواني ، كما ان عبد الناصر نفسه كان لا يضع تعارضا بين الدبلوماسية والسعي لاضعاف اسرائيل بمختلف الوسائل . وهنا تبرز عدم الامانة الواقعية للكاتب . الا اذا كان يحدد العمل الدبلوماسي بالاقتصار على الحوار المباشر مع اسرائيل !

ويواصل هركابي خلطه بين الدول والقوى الشعبية : « ان من يتبنى مفهوم مدرسة الكفاح المستمر هي الدول العربية التي يسمونها متطرفة مثل العراق وليبيا والجزائر وفي كثير من التصاريح السورية وفي منظمات الفدائيين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كما انها منضمنة في مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية .. وما يطلق عليه اسم جبهة الرفض .. **كما ان الحديث عن كفاح مستمر طويل الامد تصر عليه دائما مجلة منظمة التحرير « شؤون فلسطينية » ..** » (ص ٧٥) .

وهنا يخلط هركابي مجددا بين من يدعو الى الكفاح المستمر اعلاميا وبين من يدعوله ويمارسه في ارض الواقع . فمن الوجهة العملية لا يمارس مفهوم الكفاح المستمر (وعلى رأسه الكفاح المسلح) سوى (م.ت.ف) .

٢ ــ السياسة الاسرائيلية .

يخبر هركابي القسم الثاني من كتابه . وهو بعنوان « السياسة الاسرائيلية » . انه طابع « تنظيري تقريري » . بينما كان القسم الاول وصفيا تحليليا . ويرى ان « الصداقية الاكبر » هي للقسم الاول ، لكونه « يقف على ارض اصلب » (ص ٨٠) . وبهذه الطريقة يتهرب هركابي من تعيين ملامح واضحة وراسخة للسياسة الاسرائيلية ، فهو يترك هذه السياسة عرضة للاحتمالات المختلفة . بينما هي ليست كذلك في الواقع . يقول هركابي : « يمكننا بصورة عامة ومطلقة ، القول ان السياسة الاسرائيلية كانت خلال مراحل النزاع جميعا تلخص بأنها سياسة ردود الفعل . فكانت تحاول الاثبات قولا وعملا ان ابادة دولة « اسرائيل » هي غير مبررة . كما انها غير ممكنة » (ص ٨٣ ، ٨٤) .

فهل كانت حقا السياسة الاسرائيلية طوال تاريخ الصراع (وليس النزاع) مجرد سياسة ردود الفعل على السياسات العربية ؟

الم تقم السياسة الصهيونية المرتبطة عضويا بالامبريالية بدورها العدواني ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ، خدمة للمصالح الاستراتيجية الامبريالية في هذه المنطقة ، ان هركابي ، هنا ، يصور سياسة رد الفعل الفلسطيني والعربي على الدور العدواني الامبريالي ، بانه الاصل والسبب ، بينما السياسة الاسرائيلية نتيجة . وهذا قلب معكوس لابسط الحقائق .

فدولة اسرائيل لم تقم نتيجة لتطور طبيعي ، بل بفعل عمل استعماري مصطنع ، وهو عمل موجه ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ، ووقوده وضحيته اليهود المضللين الذين تمكنت القوى الامبريالية والصهيونية من استغلال اوضاعهم الصعبة ، وبالتالي وضعهم امام ظروف وخيارات محددة بحيث لم يجدوا مخرجا لهم سوى القبول بالمجيء الى فلسطين .

وهركابي يريد ، هنا ، ان يخفي الطبيعة العدوانية للعدو الصهيوني ، مصورا اياه بالضحية التي يحيط بها الاعداء المتربصون . وهكذا يتحول الذئب الى حمل وديع مضطر دائما ان يرتدي ثياب الاسد للدفاع المشروع عن النفس !

والواقع ان اسرائيل استطاعت ان تكسب تأييد الراي العام العالمي في مرحلة الخمسينات بفعل ضعف حركات التحرر الوطني والتضليل الاعلامي الامبريالي الصهيوني الواسع النطاق . وقد استخدمت اسرائيل ، حسب تعبير هركابي نفسه ، الكثير من الوسائل التضليلية لكسب الراي العام العالمي . فقد « استثمرت نقاط الضعف العربية .. والظواهر القبيحة في الموقف العربي وهي الشتائم الكثيرة المشعبة والتشهير واللاسامية ، من اجل الضغط عليهم ، وكان يجب عليها ، ايضا ، ان تبرز الارتباط الحضوي بين ابادة الدولة وابادة الجنس وتحقير الاسرائيليين واليهود » (ص ٨٨) .

والواقع ان اسرائيل والقوى الامبريالية نجحت اعلاميا في وضع علامة مساواة بين ابادة الدولة وابادة اليهود ، مستغلة في ذلك بعض المواقف الايديولوجية الرجعية العربية والتصريحات الديماغوجية لبعض القادة والحكام العرب .

ان اصالة الموقف الصهيوني في فكر هركابي لا حدود لها ، بل هي التي توجهه نحو اتخاذ مواقف الدونة الظاهرية ازاء التغيرات والضغوط المختلفة التي تتعرض لها اسرائيل . فهو ليس ضد مبدأ تقديم التنازلات خطوة خطوة شرط ان تقترن بمكاسب امنية وسياسية واقعية مضمونة ومن شأنها ان تقوي اسرائيل . ودور اسرائيل ، وامنها ، هو ما يشغل هركابي الذي يعتقد ان الحوافز الدينية والصهيونية هي عوامل قوية ، في الحقيقة . ومع ذلك ، فانها ثانوية اذا ما قورنت بمسألة البحث عن الامن ، اضافة الى انها منبثقة منها » (ص ٩٢) .

ويوجه هركابي اللوم للسياسة الاسرائيلية لانها شغلت نفسها بعد حرب ١٩٦٧ بالمطالب الاقليمية التوسعية بينما كان ينبغي ربط هذه المطالب بالمسالة الامنية لانها « الاساس » (ص ٩٢) .

فلم يكن ينبغي التمسك بالمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ مهما كان لبعضها وقع ديني توراتي . الا من خلال التشديد على المسالة الامنية . « لقد وقعت اسرائيل في فخ تناقض شديد : فبينما كان سلوكها ومطالبها الاقليمية مدفوعا بالوعي للتهديدات العربية ، لجأت الديلوماسية الاسرائيلية الى اسقاط عامل هذه التهديدات » . (ص ٩٢) . وقد اضعف اسرائيل امام الراي العام العالمي عدم ربطها للمسالة

الامنية (باعتبارها الاساس) بالتمسك بالاراضي العربية المحتلة ، فكان ينبغي من وجهة نظر هركابي ، التركيز على المسالة الامنية في ما يتعلق بسياسة التمسك بالاراضي المحتلة .

والخطأ الآخر الذي ارتكبته الديبلوماسية الاسرائيلية هو انشغال اسرائيل المبالغ فيه بعرب الضفة الغربية عبر سياسة الجسور المفتوحة . « فعرب الضفة الغربية لم يكونوا عنصرا سياسيا ذاتيا يستطيع أن يبرم اتفاقيات سياسية دون موافقة الدول العربية ، وعلى الخصوص منظمة التحرير الفلسطينية .. ان انشغال اسرائيل في اوهام تسوية سياسية تعقد مع عرب الضفة الغربية كان لها اثر تدميري ، حيث حجبت عن اسرائيل طريق الاتجاه الى ضرورة الامساك بتلابيب حقيقة المسالة الفلسطينية ، الا وهي منظمة التحرير الفلسطينية » (ص ٩٤ ، ٩٥) . وقد لعب تجاهل « وتسفيه » اسرائيل للتحركات العربية المعتدلة دورا كبيرا في اتجاه العرب عام ١٩٧٣ « للتفكير بتغيير نتائج الحرب بواسطة حرب جديدة .. وراوحت السياسة الاسرائيلية مكانها ، متعثرة فوق ازدواجيتها . كان الوعي بالتهديد العربي يفرض المطالبة بتوسع جغرافي ، وكان توقها للسلم يستدعي التصغير من شان عدوانية الرفض العربي .. واستطاع هذا النقص في التماسك أن يؤدي خدمة للعرب في محاولاتهم طرح انفسهم على انهم معتدلون . ومحاولاتهم في تقديم النموذج الاسرائيلي الى الراي العام العالمي على انه متعنت في رفضه ، توسعي ، ملحق اراضي الغير بدون حق ، اناني ، واخيرا عالة على مأسي والام الاخرين . واستطاع العرب ان يحولوا انفسهم الى مدع عام ، وتقلص الموقف الاسرائيلي ليصبح متهما . واستطاع العرب ان ينتصروا على مستوى الراي العام العالمي ، وبكل سخرية بمعونة ودعم الاسرائيليين الذين اخطاوا مرتين : مرة بالعجز حين فشلوا في عرض المواقف المتطرفة العربية وشرحها ، ومرة اخرى بالقنوط حين تبرعوا في ابتداع الاعتدال العربي » (ص ٩٥ ، ٩٦) .

ويدعو هركابي الى اتباع سياسة الخطوة خطوة في جميع التسويات باتجاه تحقيق « التسوية الحقيقية » وحتى يحدث « التغير الجذري » في موقف العرب من اسرائيل ، فمن الصعب ان تقدم اسرائيل « تنازلات دون ضمانات » . (ص ١٠١) .

ويصدد **الموقف من الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧** ، فان التكتيك المناسب ، كما يقترح هركابي ، هو ان تعلن اسرائيل عن استعدادها لتقديم « تنازلات » لكسب الرأي العام .. وان « تكرر قبولها للقرار ٢٤٢ بما في ذلك القرار من الغاء المستعمرات التي اقامتها في المناطق التي ستنسحب منها كجزء من اتفاقية سلام . ثم يتحول الحوار بعد ذلك من مجرد مبدأ الانسحاب ، قبوله او رفضه ، الى شروط الامن التي يجب الوصول اليها مقابل الانسحاب . ولا يستطيع العرب ان يطالبوا بمجرد اعادة هذه الاراضي اليهم دون التزام من جانبهم .. وافضل تفسير لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، من وجهة نظر اسرائيلية انها يجب ان تنسحب الى خطوط جديدة افضل وضعا من خطوط ١٩٤٩ ــ ١٩٦٧ ولكنها اسوأ من الخطوط الحالية .. واعادة الاراضي يمكن انجازه فقط في حالة اثبات العرب ان اسباب الحاقها لم تعد موجودة .. ومن حيث المبدأ فان التصريحات (العربية) الشفهية عن استعداد حقيقي لقبول سلام ينهي حالة النزاع وقبول « اسرائيل » كعضو دائم في منطقة الشرق الاوسط امور ليس لها اية قيمة . ان الاعلانات الشفهية يجب ان تلحق بمضمون محسوس من الاجراءات مثل نزع السلاح وتحديد القوات وتشكيل هيئات عربية اسرائيلية مشتركة للرقابة ، يرافق هذا انسحاب تدريجي على مدى السنين ، ويقابله قرار داخلي لانهاء النزاع ، قرار سياسي واجتماعي وثقافي ، صحيح ان التسوية لا يمكن ان تبدأ الا من خلال ارضية سياسية ، ولكن لا بد من دعمها داخليا ، ولكن اذا استمرت الامور في داخل البلاد العربية على ما هي من تثقيف للطلاب في المدارس وفي مؤسسات الاعلام ، واصفة اسرائيل بانها تلك الكيان الوحشي ، فان الاجراءات السياسية مقضي عليها وستنسف من اسفلها . وتغيير في الراي من هذا النوع لن يحدث بين ليلة وضحاها » .. (ص ١٠٧ ، ١٠٨) . ونلاحظ ، بالطبع ، ان مثل هذه الشروط تم املاؤها على نظام السادات فيما بعد .

اما مسالة **الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني** ، فان الموقف الاسرائيلي ، كما يقترح هركابي ، ينبغي ان يكون من حيث الشكل

« مرنا » كالتالي : « على « اسرائيل » ان تعلن استعدادها للاعتراف بالصالح المشروعة او بحقوق الفلسطينيين وان تفاوض منظمة التحرير الفلسطينية شرط ان يعترف الفلسطينيون بالمسابل بشرعية « اسرئيل » .. ولا يستطيع الانسان ان يتحمس ابدا بان يحلم لدى الفلسطينيين مستعدين للاقدام على تغيير من هذا النوع في صلب عقائدهم الوطنية .. ان عدم الاعتراف وعدم قبول اسرائيل هو امر مقدس لدى منظمة التحرير الفلسطينية وليس مقامرة دبلوماسية . انها القيمة المركزية في ايديولوجية وليست طرحا هامشيا يمكن التنازل عنه بسهولة .. ربما دام هدف منظمة التحرير الفلسطينية المركزي هو ابادة « اسرائيل » ، فان « اسرائيل » تبقى في موقف اخلاقي لا يمكن التخلي عنه ، يفرض عليها ان لا تعترف بمنظمة التحرير او تتفاوض معها ، لان اي تفاوض من هذا النوع لن يكون سوى خطوة على طريق زوال « اسرائيل » .. فاسرائيل تستطيع ان تنجح على المستوى الدولي عندما تعبر عن استعدادها للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، حتى لو اقتصر ذلك على انه اجراء تكتيكي ، ان تصريحا يحيد عن الخط العام الاسرائيلي ، بانها مستعدة للاعتراف بمنظمة التحرير والتفاوض معها ، قد يحدث توترات عميقة داخلية وانقسامات ضمن منظمة التحرير » (ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠) .

ان هركابي يقترح على السياسة الاسرائيلية اتباع طريق المناورة والتضليل بصورة اكثر فعالية عن طريق طرح شروط تعجيزية غير قابلة للتطبيق من قبل الخصم ، لان القبول بها يعني الالغاء التاريخي والسياسي لوجود الخصم نفسه .

وهكذا يتبدى هركابي كداعية لسلوك طريق المرونة والمناورات الدبلوماسية والاعلامية ، من حيث الشكل فقط ، وبهدف تقوية دور اسرائيل وتنفيس الضغوط المختلفة التي تتعرض لها . وهو يقدم للسياسة الاسرائيلية الذرائع البرجماتية السياسية والاخلاقية المتعددة لخدمة جوهر سياستها العدوانية الامبريالية . فهذا هو الرجل الاكاديمي استاذ العلاقات الدولية ودراسات الشرق الاوسط في الجامعة العبرية بالقدس ، فهل يمكن « لعلمه » ان يكون موضوعيا ما دام يلتزم بالايديولوجية الصهيونية ويدافع عن الدور الامبريالي الذي تقوم به الدولة الصهيونية في المنطقة ؟ يقول هركابي : « يجب ان نعي بدقة ان الكارثة الاخلاقية التي ستنتج عن دمار اسرائيل ستحطم الحضارة الغربية .. ان افضل سياسة لاسرائيل هو ان تعلن عن استعدادها لجعل التنازلات قابلة للتعداد والتسمية » .. (ص ١٢١) .

اما مدارس الفكر الاسرائيلية الثلاث ، كما يصنفها هركابي ، فهي تستند على تشخيص كل مدرسة للموقف العربي ورد الفعل الاسرائيلي تجاهه .

١ ـ تنطلق مدرسة « حمائم الحمائم » من فرضية ان الموقف العربي اصبح اكثر ليونا .. وان هناك رغبة للعيش بسلام مع اسرائيل ، وتعني هذه المدرسة اخطار استمرار الصراع ، وهي « تضخم » وزن الاصوات المعتدلة العربية (ص ١٢٣ ، ١٢٤) . وينتقد هركابي هذه المدرسة بعنف لكون « التنبؤ بحمائمية عربية ، حقيقية كانت او كامنة ، تدفع هذه المدرسة الى طرح تنازلاتها بطلاقة دون اي اهتمام واضح بالاجراءات الامنية ، الى حد التنازل من جانب واحد . وتميل الى التقليل من اهمية العامل الاقليمي في التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي . وبذلك فهي تعتبر ابرام اتفاقيات سلام عملا بسيطا ، وتقف موقفا ليبا من مسالة كيفية تامين امن اسرائيل .. والفكرة المركزية لهذه المدرسة ان مفتاح السلام تملكه اسرائيل من خلال تغيير سياستها ، وبذلك فان اللوم باستمرار النزاع وغياب السلام يقع على عاتق « اسرائيل » .. ان الاتهام المباشر او المداور بان اسرائيل تتمكن من انجاز السلام ولكنها تمتنع عنه بسبب مطالبها الاقليمية يتسف الاسس الاخلاقية لدولة اسرائيل وحكومتها .. ولهذه المدرسة تاثير على تحطيم المعنويات في الداخل حينما تدعي ان الاطماع الاقليمية للقادة اصبحت خطرا على حياة الاجيال الجديدة .. وتميل مدرسة الحمائم الى القبول الكامل بادعاء الفلسطينيين انهم يشكلون شعبا .. وهكذا يجب ان يحصل الفلسطينيون على دولة خاصة بهم تتويجا لشخصيتهم .. وعلى اسرائيل ان تساعدهم على اقامتها مما يؤدي الى عيش الفلسطينيين بسلام مع اسرائيل » .. (ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦) .

ومن المعروف ان اصحاب هذه المدرسة يقفون ضد استمرار سياسة العدوان والتوسع الصهيونية واقامة المزيد من المستوطنات . الا ان هركابي يصف

اتباع هذه المدرسة بالسذاجة والمزاج « المثالي » لانهم « يميلون الى الاتجاه الليبرالي السياسي ، تقدميون ، مؤمنون بالامم المتحدة ودورها ومؤيدون لسياسة الوفاق . ومن رأيهم ان جميع النزاعات الدولية قابلة للحل اذا ابدت الجماهير من كلا الجانبين حسن نيتها باتجاه التوصل الى تسوية » . (ص ١٢٧) .

ويتوقع هركابي الفشل لاصحاب هذه المدرسة « نظرا لزيف التقدير البريء بتوفر حمائمية لدى الجانب العربي .. ولن تتمكن هذه المدرسة من ان تصبح مقنعة للاسرائيليين وتستمر محكومة بان تبقى اقلية » . (ص ١٢٧ ، ١٢٨) .

٢ ـ مدرسة « صقور الصقور » ، وهي تتمسك بالرأي القائل « ان الموقف العربي في الظروف الراهنة هو موقف صقري غير قابل للتغيير ، وتستنتج ان على « اسرائيل » ان تتبنى موقفا صقريا فتحتفظ بالمناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية وهرتفعات الجولان لان الانسحاب منها ، والذي يضعف الموقف الاستراتيجي الاسرائيلي ، سيغري العرب بالهجوم ، وجميع التطمينات لا يمكن الا ان تكون هشة مقابل العداء العربي المركزي لمجرد وجود الدولة الاسرائيلية .. وانطلاقا من الوضع الراهن ، فان الانسحاب هو انتحار » (ص ١٢٨) . يعتقد هركابي ان « الحماسة الوطنية لهذه المدرسة اجبرتها على طرح موقف ذاتي » .. (ص ١٢٩) .

وهو يعتبرها « صهيونية ثارية » ، وهي تتحدى « اصالة الظاهرة الفلسطينية ، حتى اسم الفلسطينيين تعتبره مزيفا .. فالبريطانيون فقط من ابتدع فلسطين .. وهم يعارضون بعنف اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية لاعتبارات تاريخية وامنية ، ومن وجهة نظرهم ، فان هذه الدولة الفلسطينية ، بسبب ضعفها ، قد تكون مصدرا لعدم الاستقرار ، وقد تصبح قاعدة سوفييتية ..

وتحاور هذه المدرسة باصرار ان احسن امكانية لمنع الحرب تنحصر بالوقوف على الحدود الاستراتيجية الحالية التي تثبط عزائم العرب عن شن العدوان ... ان اسرائيل اصغر هي ايضا مستعدة دمها في اعين العرب كاسرائيل اكبر تماما » . (ص ١٢٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣) . والواقع ان هذه المدرسة تعبر عن الموقف الصهيوني الاصيل ولكن بصورة دوجماتيكية ، ويجد هركابي ان الضعف الرئيسي لهذه المدرسة عدم مرونتها فقط . وهو يرى ان هناك « تناغم داخلي في معادلة هذه المدرسة ، اي الانسجام بين التشخيص والعلاج » (ص ١٣٣) .

ولكنه تساءل « هل تستطيع اسرائيل ان تتمسك بموقف صقري دون ان تقدم على الانسحاب الى الحد الذي تطالب به اكثر الدول في العالم بما فيها الولايات المتحدة ؟ ان عقيدة هذه المدرسة باهمية « اسرائيل » الاستراتيجية لصالح الولايات المتحدة في سياستها العالمية تاتي بصرها لدرجة لا تتمكن معه من رؤية هذه الصعوبة . وعلى ذلك فان هذه المدرسة ، مثل مدرسة حمائم الحمائم تمارس ميلا متطرفا لمحاولة رؤية الواقع الدولي كما تهوى ان تراه » (ص ١٣٤) .

٣ ـ مدرسة « حمائم الصقور » ، وهي المدرسة التي يؤمن ويدعو لها هركابي ويعتبرها ليست مدرسة بالمعنى الدقيق للكلمة ، بسبب عدم استنادها بحزب سياسي « ولكن يمكن « ان نطلق عليها اسم مفهوم » (ص ١٣٥) .

وهي مدرسة تجمع بين « معرفتها بصلابة الموقف العربي (١) ولمتطلبات الواقعية الدولية » ، وهي مدرسة تفتقد الى « التناغم الداخلي » ، مدرسة برجماتية ذرائعية غايتها تقديم بعض التنازلات الجزئية مقابل الدفاع عن المصالح الحيوية للصهيونية . فبينما « تركز المدرستان الاولى والثانية على الاستراتيجية والاهداف الكبرى ، تتعامل المدرسة الثالثة بالتكتيكات ، فهي مرنة .. اذا وافق العرب على التحرك باتجاه انهاء الصراع .. وتتمتع المدرسة الثالثة بفضيلة اخرى وهي مواقفها النسبية من خلال اتجاهها التوفيقي » .. (ص ١٣٦) .

ولكنه يرى ان العامل الحاسم « الذي يثبت ان تغيرا حدث في موقف العرب وعواطفهم يكمن في استعدادهم للموافقة على مضمون حساسيات اسرائيل الخاصة بالامن الاقليمي » .. (ص ١٣٨) .

والهدف المركزي لمدرسة « حمائم الصقور » هو السعي « لتحسين موقف اسرائيل الدولي ، وتزيين دبلوماسية اسرائيل بشكل ذكي ، وهكذا تعيد لاسرائيل عدم التوازن .. بين ابداعها العسكري

وجدارتها السياسية . فهذه المدرسة لا تتوهم بان سياسة اسرائيلية لينة ستحرز السلام ، وتقدها ينصب على ان السياسة الاسرائيلية يساء فهمها ، فهي لا تدين اسرائيل بسبب لا اخلاقيتها ، بل لافتقادها الى الكياسة والى الواقعية في عدم قدرتها على عرض موقفها .. وهناك امور متشابهة بين المدرستين الثانية والثالثة (صقور الصقور وحمائم الصقور) خاصة في نقاط انطلاقهما وفي اهدافهما ، فهما تقتسمان القناعة بان حل النزاع ليس ظاهرا في الافق ، وكلاهما تهدفان الى تعزيز قوة اسرائيل لمواجهة تحديات المستقبل ، وتختلفان على كيفية انجاز ذلك .. (ص ١٤٢ ، ١٤٣) ان نصائح هركابي ، بصدد ضرورة تحريك دبلوماسية نشطة ومرنة وتقديم بعض التنازلات الجزئية السياسية او الاقليمية ، موجهة اصلا الى اصحاب مدرسة « صقور الصقور » المسيطرين على الآلة العسكرية الصهيونية ، والذين يلتقي معهم بالمنطلقات والاهداف . وهي نصائح تستهدف حماية وتعزيز قوة ودور اسرائيل ، فهركابي صقر يرتدي ريش الحمامة . وهو يدرك كصهيوني ان التطورات لا تسير ، من الوجهة التاريخية لصالح اسرائيل.لذا ، عليها ان تنوع اساليبها وتكتيكاتها في عالم يتحرر ويتغير ولم يعد هو نفسه العالم السابق ابان مرحلة الخمسينات والستينات . وهو يصور الازمة الراهنة التي تعاني منها اسرائيل بشكل خاطىء ، اذ يعتبر حل الازمة يرتبط بتطور الاساليب والتكتيكات المتبعة . فهو يقول : « ان الازمة الحالية في اسرائيل لا تنطلق من نفاذ الصبر انتظارا لحل النزاع ، بل من شعور بعدم الرضى وعدم ملاءمة الاسلوب الذي يستخدمه المجتمع الاسرائيلي لمجابهة تحدياته .. وعلى الاسرائيليين ان يؤمنوا بان حكومتهم تفعل ما بوسعها لانهاء النزاع ، ولكن اذا استمر هذا النزاع فمسؤوليته ليست اسرائيلية ، واي موقف توفيقي يتخذ من الخصم ، سيعطي اسرائيل قوة اخلاقية تعينها في مجابهة مضاعفات النزاع » (ص ١٥٥ ، ١٥٦) .

الا ان الازمة الحقيقية التي تعانيها اسرائيل اليوم ، لا تقتصر على المأزق السياسي الراهن والعزلة الدولية المتزايدة ، بل انها تشهد بداية ازمة تاريخية ، ازمة تطال اسس استمرار الظاهرة الصهيونية . فالصهيونية كظاهرة استعمارية ارتبطت عضويا بالمعسكر الامبريالي ، ومؤخرا بالولايات المتحدة الاميركية بشكل خاص ، وهذا المعسكر يعاني ، اليوم ، من انحسار واسع على النطاق العالمي ، بفعل تنامي قوة المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني .

فالاستعمار المباشر وحركات الاستيطان الاستعماري واشكال الحكم العنصرية المختلفة جميعها تندحر وتجري ادانتها وعزلها . واسرائيل كشكل مميز من اشكال الاستيطان الامبريالي القائم على العدوان والتوسع ، ليست بعيدة عن المأزق العام الذي تعاني منه الامبريالية والنظم التابعة .

وما يعطي اسرائيل القوة والدعم السياسي اليوم ، هو خيانة البرجوازية العربية واستسلامها للامبريالية ، وحيث انتقلت قضية النضال الوطني التحرري الجذري الى محور الطبقة العاملة والطبقات الشعبية . والنضال الوطني الشعبي الذي ستواجهه اسرائيل في المرحلة القادمة لن يسمح بسياسة العدوان والغطرسة .

شهريات

المقاومة الفلسطينية

تعزيز الوحدة الوطنية

اتصلت اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، وكذلك الاجتماعات التي يعقدها قادة المنظمات الفدائية واعضاء اللجنة التنفيذية ، والتي تتولى في العادة مناقشة القضايا المهمة ، وأخصها قضية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية . وفي ١٨ آب عقدت قيادة المقاومة اجتماعها الثالث في سياق هذه الاجتماعات المتكررة التي اتصلت منذ آخر دورة عقدها المجلس المركزي في تموز ١٩٧٩ . وجرى فيه استعراض الوضع الدولي بصورته العامة ، على ضوء موقف الولايات المتحدة بعد استقالة اندرو يونغ ، مندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة . وفيه تم الاتفاق على خطة التحرك الفلسطيني في مؤتمر الدول غير المنحازة ، وتقرر تشكيل الوفد الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات ، وعضوية عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية .

وتركز البحث بصفة خاصة على المسائل المتصلة بقضية تعزيز الوحدة الوطنية . وكان البحث في هذه المسائل قد استغرق الوقت الاكبر في اجتماعات القيادة في المرتين السابقتين .وفيها تم الاتفاق على تمثيل « جبهة التحرير الفلسطينية » و « جبهة النضال الشعبي » وبعضوين لكل منهما في المجلس المركزي ، من غير ان تتمثلا في اللجنة التنفيذية . وتقرر أيضا مبدأ تمثيل « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » في اللجنة التنفيذية ، بينما لم يتقرر شيء بالنسبة لاسلوب اختيار ممثلها فيها . (السفير ، ٧٩/٨/١٥) . وقد أصرت الجبهة الشعبية على ان يتم اختيار ممثلها من قبل المجلس الوطني بالذات ، مما يقتضي دعوة المجلس للانعقاد ، في حين برز اقتراح يدعو للاتفاق على تسمية عضو من الجبهة في اللجنة ، الى ان تتوفر ظروف دعوة المجلس بصورة عادية . وقد بذلت جهود مكثفة لاقناع الجبهة الشعبية بالموافقة على هذا الاقتراح ، لكنها بقيت متمسكة بموقفها . وتكررت مناقشة هذه المسألة في الاجتماع الثالث ، في ١٩ آب ، وما زالت موضع أخذ ورد . أما الاجتماع الرابع الذي عقدته قيادة المقاومة ، بعد عودة وفد المنظمة من هافانا ، فقد خصص لمناقشة نتائج مؤتمر دول عدم الانحياز . وظلت المسألة الأخرى المتعلقة بزيادة عدد ممثلي « فتح » في اللجنة التنفيذية معلقة هي بدورها . والمعروف أن « فتح » تطالب بزيادة عدد ممثليها ، وان وجهات نظر الفرقاء كافة ، على ما بينها من اختلاف ، قد أقرت مبدأ الزيادة ، وان الخلاف دار حول عدد الاعضاء الذين يمكن اضافتهم . ويبدو أن أوفر الاقتراحات حظا في القبول هو الاقتراح الداعي لزيادة عضوين اخرين . أما الأمور التي تم الاتفاق عليها فقد تمثلت في قرارات دعت الى المباشرة في توحيد عدد من المؤسسات المتماثلة ، تمهيدا للمضي في توحيد عدد آخر منها في المستقبل . (السفير ، ٨/١٩) .

جنوب لبنان

في سياق الاهتمام بالوضع في جنوب لبنان ، ترأس الاخ ياسر عرفات ، القائد العام لقوات الثورة

الفلسطينيـــة ، اجتماعـــين ، للمجلس العســـكري الفلسطيني الموسع » ، الذي يحضره ممثلو القيادات العسكرية في فصائل المقاومة كافة . انعقد الاجتماع الأول في ٧٩/٨/١٦ ، وتدارس نتائج الاعتداءات الصهيونية الانعزالية على جنوب لبنان ، واتخذ عدة قرارات تنفيذية بهدف تعزيز صمود مواطني الجنوب امام هذه الاعتداءات . وانعقد الثاني في ٧٩/٩/١٢ بعد عودة ياسر عرفات من هافانا (وفا ، ٨/١٨) . وفي السياق ذاته التقى خليل الوزير (أبو جهاد) ، ويصحبته عدد من ضباط القيادة الفلسطينية ، مع عدد من ضباط قوات الطوارىء الدولية في الجنوب ، في ٨/٢٠ ، وبحثوا الموقف العام فيـــه (وفـــا ، ٨/٢٠) . وقد برز تطور سياسي هام في سياق الاهتمام الفلسطيني بما يجري في الجنوب ، تمثل في دعوة فلسطينية لعقد لقاء فلسطيني ـ لبناني ـ سوري على أعلى مستوى . وقد التقى صلاح خلف (أبو اياد) ، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير ، مع الرئيس اللبناني الياس سركيس في ٧٩/٩/٨ لدراسة هذا الاقتراح . وصرح أبو اياد للصحفيين اثر اللقاء بقوله : ان الوضع يستلزم لقاءا لبنانيا سوريـــا فلسطينيا على أعلى المستويات للنظر فيما تصنعه نحن بانفسنا من خلال رؤيتنا لما يجري ويحاك ضدنا . وعبر عن الامل بأن يخرج العرب عن صمتهم حيث لم يعد هناك مبرر للصمت . وطالبهم بأن يترجموا مواقفهم الى اقصى درجات الدعم المادي والمعنوي للقوى الوطنية التي تقف الآن في وجه هذه المؤامرة الامبريالية الشرسة على جنوب لبنان ، التي تستهدف الامة العربية جميعها . وقال : ان العدوان الوحشي الذي يتعرض له الجنوب هو تأكيد على مدى ضراوة وشراسة المؤامرة التي تحيكهـــا الدوائـــر الاميركية والصهيونية ضد الشعبين الفلسطينـــي واللبناني ، وهو اثر مبـــاشر لمعاهـــدة الخيانـــة والاستسلام ومؤامرة الحكم الذاتي التي يحيـــك خيوطها اطراف كامب ديفيد . ونديد بالصمت العربي والدولي ازاء ما يحدث في الجنوب . (وفا ، ٩/٩٠) .

والتقى صلاح خلف في ٩/١٠ برئيس الوزراء اللبناني سليم الحص للغرض ذاته ، وأعلن تجاوب المقاومة الفلسطينية مع اقتراحات بناءة عرضها عليه رئيس الوزراء . وقالت مصادر الرئيس الحص ان لبنان يرى ان بحث وضع الجنوب في اية قمة عربية ، موسعة او مصغرة ، أو ثلاثية يجب توفير النجاح له باتفاق لبناني ـ فلسطيني يسبق المؤتمـــر ، وان القمة اللبنانية الفلسطينية جوهرية ، بالنسبة لاي قمة عربية اخرى . واشارت الى ان الحص يحضر للقاء ثنائي لبناني فلسطيني ، انطلاقا من الجو الايجابي الذي ساد لقاءه مع ياسر عرفات في هافانا (السفير ٩/١١) .

الحوار الفلسطيني ـ الأردني

لقاء القمة الثالث بين منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية تم في الحادي والعشرين من شهر اب المنصرم . جرى اللقاء في قاعدة الفرق العسكرية (السابق جرى في القاعدة ذاتها والاسبق في بلدة الرمثا على الحدود السورية ـ الأردنية) . ضم الوفد الفلسطيني الذي ترأسه ياسر عرفات خمسة من اعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة هم ياسر عبد ربه وحامد ابو ستة وطلال ناجي وعبد المحسن ابو ميزر وعبد الرحيم احمد ، كما ضم العميد عبد الرزاق اليحي مدير عام الدائرة السياسية وممثل اللجنة التنفيذية في الأردن . وضم الوفد الاردني ، الذي ترأسه الملك حسين ، رئيس الـــوزراء مضر بدران ، ووزير الخارجية حسن ابراهيم ، ووزير الاعلام عدنان ابو عودة ، ووزير الداخلية سلمان عرار ، ورئيس الديوان الملكي عبد الحميد شرف ، والقائد العام للقوات الاردنية المسلحة زيد بن شاكر .

وانعقدت في اطار اللقاء جلستان : واحدة حضرها اعضاء الوفدين كافة ، والثانية حضرها ياسر عرفات والملك حسين وحدهما .

وقد بين تصريح أدلى به ياسر عرفات للصحافة بعد ارفضاض القمة ان المحادثات في جانبها السياسي تركزت على تحديد طرق واساليب مواجهة المتغيرات التي طرأت بعد اتفاق كامب ديفيد ، وتناولت الموقف المتصاعد في الجنوب اللبناني ومجمل الموقـــف العربي . كما تركزت حول مصالح الفلسطينيين في الأرض المحتلة والموقف البطولي للجماهير ضد مؤامرة الحكم الذاتي . (وفا ، ٨/٢٢) .

وأكد بيان صحفي مشتـــرك ، لخص نتائـــج اللقاء ، تصميم الجانبين على مواصلة الكفاح ضد الاحتلال والممارسات الاسرائيلية العنصريـــة فـــي الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . كمـــا أكد عزمهما على التصـــدي للمحـــاولات الصهيونيـــة والاستعمارية التي تستهدف المساس بوحدة الشعب

الفلسطيني ، ووحدة تمثيله بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد . واعلن البيان اتفاق الجانبين على الخطوات العملية التي من شانها تعزيز التنسيق بينهما على جميع المستويات في كافة القضايا . كما اعلن تصميمهما على دعم مسيرة التضامن العربي التي تجسدت في مؤتمر القمة التاسع في بغداد وقراراته والعمل المشترك من أجل حماية هذه القرارات ووضعها موضع التنفيذ . (وفا ٨/٢٢) .

وقدمت مصادر صحفية تفاصيل اخرى تتصل بالجانب الذي تناول المسائل المتعلقة بين الجانبين ، والمعروف ان هذه المسائل ما تزال موضع اخذ ورد منذ استؤنفت الاتصالات على نطاق واسع بين المنظمة والاردن في اعقاب مؤتمر قمة بغداد . وليعض هذه المسائل من وجهة النظر الفلسطينية أهمية خاصة ، بما هي مؤشرات على النوايا الفعلية للسلطات الاردنية تجاه ثورة الشعب العربي الفلسطيني ، وخاصة منها تلك التي تتعلق بتنفيذ الوعود التي اعطيت بالافراج عن المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاردن ، وبالغاء القوائم السوداء التي تحظر على الاف من الفلسطينيين ، وبعضهم فلسطينيون يحملون جوازات سفر اردنية ، دخول الاردن ، وبالغاء القيود المفروضة على منح جوازات سفر او تجديدها لكل فلسطيني تعتقد السلطات الاردنية ان له صلة بالثورة الفلسطينية .

وقد اظهرت الانباء الصحفية ، غير الرسمية ، ان نجاح المحادثات في الوصول لحلول لهذه المسائل كان اقل من النجاح في الاتفاق على المسائل السياسية كما عكسه البيان الرسمي المشترك . وهكذا كرر الجانب الاردني وعوده بدراسة حالات المعتقلين واطلاق سراح من لم يقوموا من بينهم باعمال مخلة بالامن (الحرية ، ٣ أيلول) (من غير ان يلتزم باطلاق سراحهم جميعا) وباصدار التعليمات للسلطات المعنية من أجل تسهيل تجديد جوازات السفر .

واشنطن ومنظمة التحرير

في ١٥/٨/٧٩استقال انـدرو يونـغ مندوب الولايات المتحدة الاميركية في الامم المتحدة بسبب الانتقادات التي وجهت اليه عندما التقى في الشهر الماضي بزهدي الطرزي المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة . وهي انتقادات اشترك في توجيهها مسؤولـون كبـار في الادارة الاميركية ، مما جعله مكرهـا على الاستقالة . وجاء هذا الحادث الذي اثار انتباها واسعا على نطاق عالمي ، مؤشرا على تعسـك الادارة الاميركيـة ، (والرئيس كارتر بالذات باعتبار ان يونغ يعد من المقربين اليه) بموقفها التقليدي في رفض الاقرار بالحقوق الوطنية للشعب العربـي الفلسطينـي ، ورفض الاعتراف بالدور الذي حققته منظمة التحرير كقيادة معترف بها لهذا الشعب وممثلة له .

على الجانب الفلسطيني اثار الحادث اوسـع الاهتمام ، ودفع الى تركيز الانتباه على مجمل الموقف الاميركي الرسمي العـادي للمصالـح الوطنيـة الفلسطينية ، من جهة ، وعلى بوادر التحول في بعض أوساط الراي العام الأميركي لصالح مزيد من التفهم لهذه المصالح من جهة اخرى .

وتطرق ياسر عرفات (في خطابه امام المهرجان الذي اقيم في بيروت بمناسبـة يوم فلسطـين في ١٧/٨/٧٩) الى هذا الموضوع فقال : يستطيع كارتر أن يطرد اندرو يونغ ، لكن ، هناك شيء واحد اثبتته هذه العملية ، عندما كنا نقول : ان من يحاربنا في الجنوب هي اميركا حاول الكثـيرون الالتفاف على هذه الحقيقة ، وظنوا اننا نبالغ ، وخاصة عرب اميركا ، الذين كانوا يقولون : خفف يا أبا عمار قليلا عن اميركا لانها تساعدنا . ويعث في اليوم نفسه برقيته الى « المؤتمر الفلسطيني الاول » (الذي عقده في واشنطن ممثلون عن الفلسطينيين المقيمين في أميركا) قال فيها : كشفت الأيام الأخيرة بجلاء تام الموقف المتعنت والمنحاز تماما الى جانب المعتدين الاسرائيليين ، والذي اتخذته وتتخذه الادارة الاميركية الحالية ، استمرارا لسياسـة الادارات الاميركية السابقة . وحث اعضاء المؤتمر على ان يقوموا بما يلزم لايصال الحقيقة للمواطن الأميركي ، والتي تكسب لنا المزيد من الاصدقاء (وفا ، ١٧ و ٨/١٨) . وقال في خطاب القاه في دمشق في ٨/٢٠ عندما رعى حفلا لتخريج ثلاث دورات لكوادر فتح : كارتر يقول وبكل وقاحة انه لا يوافق على دولة فلسطينية وانا أسأله : من قال لك يا كارتر اننا ننتظر الدولة من خلال الخيانة . (وفا ، ٩/٢٠) . وقال بعد ثلاثة أيام في خطاب القاه في لبنان في معسكر الطلبة العرب بسوق الغرب : لن تخدعنا واشنطن بحديثها عن اللوبي الصهيوني ، فهذه اللعبة نحن

نعرفها ونعرف ابعادها واغراضها ، ولهذا قلنا في مؤتمر بغداد ان اميركا هي راس الافعى ، ويجب أن تفرض العقوبات عليها لأنها العدو الأول لأمتنا العربية . (وفا ، ٨/٢٤) .

ووصف « مصدر رسمي اعلامي في الثورة الفلسطينية » موقف يونغ بأنه مبدئي وشجاع . وقال : إن دفعه للاستقالة يمثل ابشع مظاهر الارهاب الفكري . ودعا كل الشرفاء في اميركا والعالم ، وفي مقدمتهم القوى السوداء في الولايات المتحدة ، كي يروا كيف تغتال الديمقراطية والمواقف النزيهة امام الضغوط والارهاب والابتزاز في اميركا . واعرب عن الامل بأن يأتي قريبا الوقت الذي يصحو فيه المواطن الاميركي على هذه الحقيقة . (وفا ، ٨/١٦) .

ورأى محمد زهدي النشاشيبي ، امين سر اللجنة التنفيذية ، ان دفع يونغ الى الاستقالة يقدم الدليل القاطع على زيف الادعاءات الاميركية بالحرص على اجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقال : إن الرئيس كارتر سيكون اكبر الخاسرين نتيجة هذه السياسة التي تعتبر ليس فقط معادية للعرب بل لملايين الناخبين الاميركيين الذين يمثلهم يونغ . (وفا ، ٨/١٦) .

وطالب المؤتمر الفلسطيني الأول في واشنطن دول النفط العربية باتخاذ اجراءات عاجلة للرد على تصرفات كارتر ، ودعا القوى السوداء في الولايات المتحدة الى التحالف مع م.ت.ف. لمواجهة النفوذ الصهيوني ، ولنصرة الحقوق الفلسطينية . (وفا ، ٨/١٩) . وفي نيويورك نشطت بعثة م.ت.ف. لدى الامم المتحدة في اجراء الاتصالات مع زعماء القوى السوداء ، منذ استقالة يونغ . واستقبلت العديد من ممثليها . سبب التوجه الى القوى هو كون يونغ واحدا من زعماء هذه القوى وهو الذي لعب دورا في صب اصوات الاميركيين السود لصالح كارتر في انتخابات الرئاسة .

مسألة يونغ هذه وما اثاره من ردود فعل اقترنت بمسألة اخرى ، تتصل باجتماع مجلس الأمن الدولي من اجل مناقشة قضية فلسطين . والغاء يونغ بالطرزي كان سببه اساسا ان الاول يرأس مجلس الأمن الدولي بينما كان المجلس بتهيأ للمناقشة . وقد تردد انباء صحفية اشارت الى ان الولايات المتحدة صارت ميالة لاجراء مناقشة جديدة ، ينجم عنها قرار جديد من المجلس يجيء بمثابة تجاوز للقرار ٢٤٢ الذي سبق ان اصدره المجلس في العام ١٩٦٧ ، ويشير الى الحقوق الفلسطينية التي تجاهلها القرار ٢٤٢ . والقرن ذلك بتجدد الحديث عن امكانية اجراء حوار ما بين م.ت.ف. والولايات المتحدة ، على أساس أن تعلن المنظمة قبولها بالقرار ٢٤٢ أي بالاعتراف باسرائيل . وقد نوقش هذا الأمر في الاجتماع الذي عقده المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق وقال ياسر عبد ربه رئيس دائرة الاعلام في المنظمة ان معظم المتكلمين في الاجتماع اجمعوا على أن ما يقال حول الحوار بين اميركا وم.ت.ف. ليس الا مناورات لتمييع الموقف العربي وخاصة قرارات قمة بغداد ، ولزرع الانقسام ما بين الفلسطينيين انفسهم ، وما بينهم وبين الدول العربية . واضاف ، انه تقرر أن م.ت.ف. سترفض مثل هذا الحوار ، مادامت واشنطن ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير وبحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة . وذكر ان المجلس اكد رفضه لاي قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي ، لا ينص صراحة على اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وعلى حق العودة وتقرير المصير . وعلى ان المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين . ووصف الانباء التي تتحدث عن تغير في الموقف الاميركي من المنظمة بأنها تهدف الى تهدئة العرب المعادين لاتفاقات كامب ديفيد (الحرية ، ٨/٢٠) .

ولم تلبث الملابسات التي احاطت باستقالة يونغ ان اكدت وجهة نظر منظمة التحرير في استمرار موقف اميركا المناهض للحقوق الوطنية الفلسطينية . ثم جاء التأكيد الجديد من خلال الضغوط التي مارستها واشنطن لمنع مجلس الأمن الدولي من اتخاذ قرار حول هذه الحقوق واعلانها واستعدادها لاستخدام حق النقض ضد قرار كهذا ، مما ادى ، امام انحسار الامل بتبدل الموقف الاميركي ، الى تعطيل المناقشة في مجلس الامن حول القضية الفلسطينية ، وارجائها لوقت آخر من غير الوصول الى اي قرار .

فلسطين في مؤتمر هافانا

افتتح مؤتمر القمة السادس للدول غير المنحازة في العاصمة الكوبية هافانا كما كان مقررا له في الثالث من ايلول ١٩٧٩ . (راجع التفاصيل في قضايا

دولية من شهريات هذا العدد) . وقد تجلى الوزن الكبير لمنظمة التحرير الفلسطينية في حركة الدول غير المنحازة منذ بداية المؤتمر الذي اختار ياسر عرفات نائبا لرئيس المؤتمر الى جانب الرئيس الكوبي فيدل كاسترو الذي اختير رئيسا . واسهم الوفد الفلسطيني (الذي ضم ايضا من اعضاء اللجنة التنفيذية فاروق القدومي وعبد المحسن ابو ميزر وياسر عبد ربه ، ومن مدراء مكاتب المنظمة شفيق الحوت وزهدي الطرزي وعصام كامل ونعيم خضر) بنشاط بارز ، سواء من خلال مناقشاته في اجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية الذي سبق القمة او اجتماعات القمة ذاتها ، او من خلال الاتصالات الثنائية العديدة التي عقدها مع الوفود الأخرى خلال ايام المؤتمر .

وتبلورت مطالب الوفد الفلسطيني في المؤتمر في ثلاثة : اعادة تأكيد موقف الدول غير المنحازة والمؤيدة للحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، وادانة اتفاقيتي كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية التي انبثقت عنهما ، بوصفها اتفاقات جزئية منفردة تتنكر لهذه الحقوق ولمصالح الامة العربية في تحرير الأرض العربية المحتلة وتشكل خروجا على روح مقررات ومبادىء دول عدم الانحياز ونصوصها ، وفرض العقوبات على النظام المصري الذي وقع على هذه الاتفاقيات .

وقد استقطبت المطالب الفلسطينية ، المؤيدة من وفود غالبية الدول العربية والمنسقة معها ، اوسع الاهتمام في المؤتمر . ولم يثر أي اعتراض ضد المطلب الأول ، كما ان غالبية الوفود ايدت المطلب الثاني ، واثير الجدل الطويل حول المطلب الثالث . وأوضح ياسر عرفات في اول مداخلاته في الجلسة الثانية من جلسات المؤتمر ، التي تلت جلسة الافتتاح موقف منظمة التحرير الفلسطينية من النظام المصري . وقال وهو يرد على تصريحات ادلى بها ممثل النظام المصري في المؤتمر : بدلا من ان تكون مصر القوة الضاربة ، القوة المساعدة ، القوة الحامية لكل ما هو حر وطني ، لحركات التحرر ، كما كان دورها ايام البطل الشهيد عبد الناصر ، تفاجأ بدورها الآن : محاولة تفجير ، محاولة اثارة الزوبعة في مؤتمرنا هذا في الوقت الذي يذهب فيه السادات ... ويخفر ثوب الغدر (مشيرا الى زيارة السادات لحيفا التي تمت اثناء انعقاد المؤتمر) لموعد انعقاد مؤتمرنا لزيارة صديقه وحليفه بيغن متحديا مشاعر المؤتمر وارادة الأمة العربية ، وتحديا للشعب الفلسطيني ، وتحديا لحركة عدم الانحياز التي كان الشهيد الراحل عبد الناصر مؤسسا فيها . واشار الى ان نظام السادات يقوم بمحاولة بيع شعب مصر ، قضية ووطنا ، ثم أكد انه ليس بمقدور احد ان يبيع شعب مصر (وفا ، ٩/٤) . وعندما القى كلمة فلسطين في المؤتمر حمل عرفات على الولايات المتحدة وسياستها الثابتة في عدائها للشعب العربي الفلسطيني ودحض مزاعمها حول رغبتها في احلال السلام في الشرق الأوسط وبين كيف أنها تعهدت لقرقاء كامب ديفيد بان تمون جماعتها في المنطقة بما قيمته خمسة مليارات دولار من الاسلحة في سنة واحدة يذهب معظمها لاسرائيل . ووصف موقف النظام المصري بانه خروج على الاجماع العربي وتجاهل كامل للقرارات القمة العربية وانحياز لاسرائيل حليفة عنصريي جنوب افريقيا وروديسيا والشاه الايراني المخلوع .. وغيرهم من اعداء الشعوب ، وخروج على قرارات قمة عدم الانحياز في كافة مؤتمراتها . وقدم تحليلا شاملا لاخطار المعاهدة العربية ـ الاسرائيلية على قضية فلسطين ـ (وفا ، ٩/٤) .

وقد استجاب المؤتمر للمطلب الفلسطيني الاول فصدر عنه قرار اجمالي اكد من جديد اعتراف حركة عدم الانحياز بحقوق شعب فلسطين الثابتة وغير القابلة للتصرف وهي حقوقه في العودة واقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين وتقرير المصير دون اي تدخل خارجي . وطالب بان تدعى منظمة التحرير ، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، مع الاطراف الأخرى على قدم المساواة للمشاركة في جميع المساعي والمناقشات والمؤتمرات بشأن قضية فلسطين والوضع في الشرق الأوسط .

واقر المؤتمر ايضا وجهة النظر الفلسطينية في اتفاقات كامب ديفيد ووصفها بانها تتعارض مع حقوق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وتنتهك بذلك قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادىء واهداف وسياسات حركة عدم الانحياز . وقال انها تجسيد الشعب الفلسطيني وتنفي وجود وتور ومسؤولية منظمة التحرير في المساعي من أجل اقامة السلام . وابدى قلقه تجاه المحاولات الجارية لفرض ما يسمى بالحكم الذاتي على الشعب الفلسطيني المقيم في

المناطق الفلسطينية المحتلة . كما اعرب عن قلقه لان مجلس الامن الدولي لم ينظر ولم يقرر حتى الآن شيئا بشان تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة،على صورة قرار الجمعية العامة رقم٣٢٢٦ لسنة ١٩٧٤ ، واستنكر اعلان حكومة الولايات المتحدة قرارها باستعمال حق النقض ضد كل مشروع يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني .

وادان، على ضوء ما تقدم ، اسرائيل ، والصهيونية . وحث مجلس الامن على مناقشة توصيات الجمعية العامة المتصلة بحقوق الشعب الفلسطيني ، وطالب بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة ، في حال فشل المجلس في الوصول الى قرار (وفا ، ٩/٨) .

وصدر عن المؤتمر ايضاح بين ان اعضاءه تدارسوا اقتراحا بتعليق عضوية مصر ... وقرر ان يوكل الى مكتب التنسيق كلجنة خاصة لدراسة الاضرار الناجمة عنها على البلاد العربية ، وخصوصا على الشعب العربي الفلسطيني ، كنتيجة لتوقيع اتفاقات كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام العربية الاسرائيلية ، وطلب من هذه اللجنة الخاصة ان تقدم حول هذا الموضوع تقريرا الى الاجتماع الوزاري القادم في نيودلهي ، وخولها بان تتخذ اي نوع من القرارات حول المركز القانوني لوضع مصر في الحركة . (وفا ، ٩/٩) .

وجاءت نتائج المؤتمر السادس فيما يتصل بقضية فلسطين والشرق الاوسط لتؤكد من جديد المكاسب السياسية التي حققتها منظمة التحرير ، وتشير الى رسوخ وتزايد وزنها الدولي . واجمعت المصادر الفلسطينية على الاشادة بهذه النتائج . وفي ٩/١١ ترأس ياسر عرفات بعد عودته لبيروت اجتماعا للقيادة الفلسطينية اطلعها على نتائج المؤتمر . وقرر الاجتماع خطة فلسطينية للتحرك في اطار دول عدم الانحياز والمؤسسات الدولية لتأخذ هذه المقررات طريقها الى التنفيذ (وفا ، ٩/١٢) .

عرفات في اسبانيا

لبى الاخ ياسر عرفات دعوة الحكومة الاسبانية لزيارة اسبانيا . ووصل الى مدريد يوم ٩/١٢ على رأس وفد يضم عبد المحسن ابو ميزر وأحمد صدقي الدجاني والتقى فور وصوله مع رئيس الوزراء ادولفو سواريز مفتتحا جولة من المحادثات مع المسؤولين في الحكومة الاسبانية ومع عدد من قادة الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية الأخرى دامت على مدى ايام الزيارة الثلاثة . واستقبل عرفات في اليوم الاول للزيارة سانتياغو كاريللو السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسباني الذي فسر توجيه الدعوة لوفد منظمة التحرير من قبل الحكومة بأنه يعد اعترافا رسميا بالمنظمة الى حد ما . واستقبل عرفات كذلك نوليب فونزاليز السكرتير العام للحزب الاشتراكي الذي اعلن موقف حزبه القائم على تأييد حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ، « وبحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة وثابتة » .

وفي اليوم الثاني قام ياسر عرفات بزيارة مكتب المنظمة في مدريد . وجرى احتفال حضره سفير اسبانيا في بيروت ، وحضره مطران القدس المنفي هيلاريون كبوجي الذي قدم خصيصا من روما ليلتقي بالوفد الفلسطيني ، وحضره حشد من الطلبة الفلسطينيين والعرب في اسبانيا . وتم في الاحتفال رفع علم فلسطين على المكتب . تحدث عرفات في مؤتمر صحفي عقده قبل مغادرته مدريد ووصف فيه زيارة الوفد الفلسطيني بانها مثمرة،وقال ان شعب اسبانيا صديق للثورة الفلسطينية،واعلن ان المستقبل سيبين مدى نجاح هذه الزيارة وان الاحداث ستتكلم عن نفسها .

وقال بيان اعلامي اصدرته وزارة الخارجية الاسبانية ان اسبانيا اعربت لعرفات عن رغبتها في الاستمرار في تنمية علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين اسبانيا والعالم العربي والحفاظ عليها . واعلن انها ستستمر في تأييد القضايا العادلة للعالم العربي ، وهي على اقتناع بانه لا يمكن اقرار السلام الشامل في الشرق الاوسط دون حل شامل وعادل يرتكز على مبادىء وقرارات الامم المتحدة وفي ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الراسخة . واوضح بيان الخارجية الاسبانية ان رئيس الوزراء ادولفو سواريز ووزير الخارجية ماوريسيو اوريغا استقبلا ياسر عرفات في اطار الاتصالات التي تجريها منظمة التحرير الفلسطينية مع المسؤولين في اوروبا وفي دول أخرى .

ووصف وزير الاعلام الاسباني الزيارة بانها شيء ايجابي . ثم قال ان هذا لا يعني ان اسبانيا تعترف بصورة دبلوماسية قاطعة بمنظمة التحرير

الفلسطينية . واعتبرها فاتحة لاقامة علاقات مفتوحة . وأكد ان اسبانيا لن تقيم اية علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ما لم تعترف هذه بالشعب الفلسطيني (السفير ، ٩/١٦) .

يجدر التفكير بان هذه الزيارة هي الثانية التي يقوم بها ياسر عرفات لدولة من دول اوروبا الغربية ، الاولى كانت زيارته في تموز الماضي للنمسا بناء على دعوة من المستشار كرايسكي .

فيصل حوراني

المناطق المحتلة

بـرزت ، في سيـاق مجهـودات المسؤولـين الاسرائيليين لاقناع فلسطينيي المناطق المحتلة بخطة الحكم الذاتي ، الاتصالات التي اجراها وزيـر الخارجية موشي ديان مع عدد من زعماء الضفة الغربية وقطاع غزة ، والضجـة التـي رافقـت التصريحات التي نسبت لرئيس بلدية غزة المعين رشاد الشوا وتكذيبه لها . وفي غضون ذلك استمرت اسرائيل في تنفيذ سياستها الثابتة بتسريع وتيرة الاستيطان والتهويد ، مع محاولتها لخلق موضوع وهمي هدفه صرف نظر المواطنين العرب عن النتائج الفعلية لهذه السياسة ، وذلك من خلال التركيز على خلاف مع غوش ايمونيم التي تشـكو من نقص الاراضي المخصصة للاستيطان ، ومن خلال الحديث المبكر عن الانتخابات البلدية في المناطق المحتلة التي ستجري في نيسـان ١٩٨٠ ، والتهويـل بخطـر الشيوعيين الفلسطينيين في تلك الانتخابات .

النشاط الاستيطاني

سار النشاط الاستيطاني في اتجاهات ثلاثة : (١) حملة غوش ايمونيم ضد ما اسمته بحالة « الاختناق » التي تلم بها نتيجة « النقص » في الاراضي ، (٢) استيلاء السلطات على مساحات واسعة من الاراضي في الضفة الغربية ، (٣) اقامة مستوطنات جديدة في الاراضي الفلسطينية والسورية مع اعداد خطط مستقبلية لتهويدها .

يتميز نشاط غوش ايمونيـم بالحملـة المركزة والمدروسة الرامية لدفع سلطات الاحتلال للاسراع في عملية الاستيلاء على مزيد من الاراضي العربية . فقد اتسمت هذه الحملة بالضرب على وتيرة « الضائقة » او حالة « الاختناق » التي تلم بالحركة نتيجة النقص في الاراضي ، في الوقت الذي تنادي فيه « ارض ـ اسرائيل » ابناءها لانقاذها .

ومع تزايد هذه النغمة والترويج لها طالبت الحركة الحكومية بوضع يدها فورا على ٥٠ الف دونم في الضفة الغربية لصالح ١٨ مستوطنة تخصها ، وذلك لانقاذها من حالة « الاختناق » التي تعاني منها . وقد وعدت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان ببذل الجهود لايجاد طريقة للاستيـلاء على « مناطـق واسعة » في الضفة الغربية ، كما بعثت لجنة كريات اربع بمذكرة احتجاج الى وزير الدفاع عيزر وايزمان ضد ما اسمته بحالة « الاختناق » التي تعيشها المستوطنة ، بعد رفض جهاز الحكم العسـكري ترسيعها ، مدعية ، « ان الضاحية اليهوديـة في الخليل اخذة بالاختناق ، في الوقت الذي ينشط فيه العرب باحاطتها بالبناء ، بمساعدة م . ت . ف . وبموازرة الحكم العسـكري » (انظـر دافـار ، ٧٩/٨/٢٢) .

وفعلت مستوطنات غور الاردن الشيء نفسه ، حيث طالبت بتوسيع نطاق المستوطنات ليشمـل الاراضي الواقعة على امتداد نهر الاردن ، والاستيلاء على عشرة الاف دونم خصبة ، امـا مستوطنـو « قدوم » فلم يكتفوا بالمطالبة ، بل قاموا بمحاولة توسعية ، استولوا خلالها على مساحة من الاراضي خارج نطاق المستوطنة ، ولم يعودوا الا بعد تدخل قوات المظلات الاسرائيلية ! ليعلنوا بعـد حدوث

« الضجة » عن تذمرهم من « الضائقة » في الاراضي » ، فمن دون مناطق اخرى ، لن يكون بوسعنا ان نضم الينا العائلات الكثيرة الاخرى التي تقوم بقرع ابوابنا » . (معاريف ، ٧٩/٨/٢٢) . وشارك مستوطنو عفرة القريبة من « بيت ال » بالحملة ضد « النقص » في الأراضي » باعلان احد المسؤولين هناك في حديث صحفي عن حاجة المستوطنة للاراضي : « قبل كل شيء ننقصنا الارض . توجد هنا اراض صخرية كثيرة مهجورة ، وهي تنادي لنقلها الى ايدينا ، لبد شعب اسرائيل صاحب البلاد الشرعي » .

يحوزنا اليوم ٢٧٠ دونما فقط ، نصطف بداخلها لدرجة الاختناق .... هذا غير معقول . ان المستوطنة لا تبنى في الهواء ، اعطونا اراضي ، اراض غير ضرورية لانسان ، فقط لنا » (يديعوت احرونوت ، ٧٩/٨/٢٠) .

وادلت مستوطنات غوش عتسيون الواقعة بين الخليل والقدس هي الأخرى بدلوها ، حيث قام مندوبون عن مستوطنات كفار عتسيون ، الون شابوت ، روش تسوريم ، اليعيزر ، مفدال عوز ، تكوع ، بتظاهرة امام منزل وزير الدفاع عيزر وايزمان ، حاملين شجرتين مقتلعتين ، زاعمين ان عربا اقتلعوا ٨٠٠ شجرة تخص مستوطناتهم ، وطالبوا بملاحقة العرب في منطقة جبل الخليل ، وكذلك « دراسة موضوع اقامة مستوطنات اخرى في المنطقة ، وتخصيص اراض اخرى للاستيطان ، وذلك لخلق ترابط امني يحول دون وقوع حوادث شبيهة » واذا لم يتحقق ذلك ، فانهم « سيتخذون اجراءات تدل على خطورة الوضع » (هآرتس ، ٧٩/٨/١٧) .

كان من نتيجة حملة غوش ايمونيم المدروسة ، والمتفق عليها مع رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان ارئيل شارون ، والتي حظيت ايضا بتعاطف رئيس الحكومة مناحيم بيغن ان ابدى عدد من المسؤولين الاسرائيليين « تفهما » لمطالب غوش ايمونيم . واخذ الحديث يدور حول ضرورة سن تشريع يسمح بمصادرة الممتلكات الخاصة الواقعة بالقرب من المستوطنات ، الامر الذي اثار تحفظات ومعارضة لدى بعض وسائل الاعلام الاسرائيلية مثل صحيفة « هآرتس » من منطلق الحرص على « الممتلكات الخاصة » ، التي ذكرت في مقال افتتاحي لها (٧٩/٨/٢١) ، ان « على الحكومة احترام حق الملكية الفردية حتى عندما يتعلق الامر بعرب المناطق المحتفظ بها . ان ذلك يعتبر احد الحقوق الأساسية لبني البشر ، ولا يمكن الحفاظ عليه داخل الخط الأخضر ، اذا كانوا ينشطون في خارجه ، وكان في استصدار تشريع رسمي ما يكفي لانتهاك هذا الحق باسم المصلحة القومية المزعومة » . اما معاريف فقد عالجت هي الاخرى في مقال افتتاحي (٧٩/٨/٢٠) ، ما اسمته بـ « ضائقة الاراضي » التي تعاني منها المستوطنات في المناطق المحتلة ، وقالت « ان ضائقة الاراضي بالنسبة لمعظم المستوطنات الجديدة التي اقيمت في يهودا والسامرة هي حقيقة قائمة ... بيد ان الحل لا يكمن في الاستيلاء التظاهري على اراضي الجيران العرب الذين لا دخل لهم بتقصير السياسة الاستيطانية... » .وبعد ان اتهمت الحكومة بزرع المستوطنات هنا وهناك دون توفير الاراضي اللازمة لها ، قالت « على الحكومة التصرف بشدة ضد اولئك الذين يتعدون الحدود ، ويستولون على اراض ليست لهم ، وعليها ايضا الاعتراف بالواقع الذي خلقته هي ، ويجب عليها ايجاد حل لها » .

وفي غمرة الحديث عن « الاختناق » و « الضائقة » كشف النقاب عن واقع مغاير تماما للضائقة المزعومة ، وذلك عندما اضطرت سلطات الاحتلال الى تغريم مستوطنتين في غور الاردن مبالغ مالية لتجاوزهما « قانون الاستيطان الزراعي » بتأجيرهما اراض ومياها للعرب. فقد تم تغريم مستوطنة « محولاء » لتأجيرها ٥٠٠ دونم بغرامة مقدارها ٥٠ الف ليرة ، وتغريم مستوطنة « ارجمان » لتأجيرها ١٥٠ دونما بمبلغ ٤٠ الف ليرة (انظر معاريف ، ٧٩/٧/٢٦) .

مصادرة الاراضي

لقد استهدفت هذه الحملة التمهيد لاعمال المصادرة والاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي العربية من جانب السلطة « الرسمية » . فعند منتصف آب الماضي ، قررت اللجنة الوزارية لشؤون القدس « وبشكل نهائي » مصادرة « بضعة الاف » من اراضي المنطقة الواقعة بين « نفيه يعقوب » والتلة الفرنسية الى الشرق من الطريق المؤدي الى رام الله ، لخلق تواصل يهودي بين الضاحيتين ، باقامة ضاحية يهودية . ومن الجدير بالذكر ان سلطات الاحتلال كانت تعتزم عند بداية السبعينات مصادرة اربعة الاف دونم في هذه

المنطقة ، بيد انها تراجعت عن تحقيق ذلك الى ان قررت مؤخرا مصادرتها ، ويتطلب قرار المصادرة ليس فقط اقامة مساكن لليهود بل ايضا هدم جميع المباني العربية القائمة (انظر هآرتس ، ١٧/٨/٧٩) .

ومن اللافت للنظر الحملة المرافقة لقرار المصادرة ضد البناء العربي « غير المرخص » وتواجد اعداد من سكان الضفة الغربية في المدينة ، ومن بين قادة هذه الحملة دانيل بلوخ (دافار ٢/٩/٧٩) الذي حذر من خطر البناء العربي على المشروع الصهيوني بقوله : « ان حجم البناء غير الشرعي في القدس الشرقية يثير الدهشة ، فمن مجموع ١٢٠٠ منزل جديد اقيمت بين حزيران ١٩٦٨ وكانون الثاني ١٩٧٦ ، صدرت تصاريح قانونية لـ ١٣٦ منزلا فقط . واذا ما اضفنا الى ذلك وجود ٢٥٠٠ من سكان يهودا والسامرة يعيشون بشكل دائم في القدس ، فاننا ندرك التخوف الجدي لانتهاك الميزان الديمغرافي في المدينة ، ويجب ان تثير هذه المعطيات القلق سواء بالنسبة لعمل الحكومة ، او بالنسبة لتحديد مكانة القدس كعاصمة وكمدينة موحدة » .

الى جانب النشاط الرامي لتهويد مدينة القدس ، استولت سلطات الاحتلال على قطعة ارض مساحتها ٥٠٠ دونم تخص فلاحين عربا من قرية نعالين في قضاء رام الله ، بغرض اقامة مستوطنة اسرائيلية هناك تحمل اسم « متتياهو » . وتوجه المزارعون العرب الى محكمة « العدل » العليا في اسرائيل لاستعادة ممتلكاتهم ، مدعومين من بعض الاوساط اليهودية ، وعلى راسها العميد احتياط متتياهو بيلد الذي اكد ان الاستيلاء على تلك الاراضي لم يكن لاسباب امنية ، بيد ان محكمة « العدل » اجازت الاستيلاء بفتوى جديدة في القاموس الصهيوني الامني تنص على « ان البرمجة العسكرية يجب ان تاخذ بعين الحسبان ليس فقط المخاطر القائمة ، وانما ايضا المخاطر التي قد تتكون نتيجة تطور ديناميكي في المنطقة » (معاريف ، ٢٦/٨/٧٩) .

ومن الجدير بالذكر ان محكمة « العدل » العليا اصدرت مؤخرا حكمها بتخليف العقوبة على المستوطن افيجدور ارسكين من سكان كريات اربع من سبعة شهور الى مئة يوم بعد ان جرمته محكمة اسرائيلية باقتحام منزلين عربيين مع رفيقين له وضرب ساكنيهما وتحطيم الاثاث . ولقد اخذت محكمة « العدل » باقوال الدفاع الذي امتدح تاريخ المتهم في الاتحاد السوفياتي حيث « قام هناك باعمال عظيمة لخدمة الفكرة الصهيونية » (هآرتس ٣/٩/٧٩) .

وخلال الجزء الاول من شهر ايلول الماضي استولى الجيش الاسرائيلي على مساحات من اراضي قرية بيت فاد ، في منطقة جنين بالذريعة المعهودة « دواعي الامن » ولم يشفع للسكان العرب احتجاجهم على كون الاستيلاء يشمل اراضي مزروعة ، وفي الوقت نفسه استولى الجيش الاسرائيلي ايضا على مساحة اخرى من الارض تقدر بـ ١٦٠٠ دونم تخص قرية دير شبا في منطقة طولكرم بنفس الحجة .

ويبدو ان النهم الاسرائيلي لم يقتصر على الارض فقط ، وانما يشمل المواشي التي تخص فلاحين عربا ، فقد صادر رجال « الدورية الخضراء » المكلفة بحراسة المزارع اليهودية والمعروفة باعمالها الهمجية ضد سكان عرب النقب ، قطيعا من الماعز ـ يتكون من ٢٠٦ رؤوس ماعز و٢٥ حملا ـ يخص اهالي قرية جابا في منطقة جلجول . وعند مطالبة الاهالي باستعادة مواشيهم ، اتضح ان قطيع الماعز قد ذبح (دافار ١٠/٩/٧٩) .

وفي هذه الاثناء استمرت شركة هيمنوتا التابعة للوكالة اليهودية في استملاك مزيد من الاراضي العربية دون التورع عن استخدام اساليب الغش والخداع وحتى « الاغراء » كما حدث للشيخ الطاعن في السن سالم العمامرة البالغ من العمر ثمانين عاما وربما . فقد اقنع سمامرة الشركة الشيخ العجوز بالانتقال من قرية حوسان بالقرب من بيت لحم الى ضواحي تل ابيب للعيش هناك برفقة امراة يهودية ! وهناك وقع للسمامرة على انتقال ارضه ـ ٤٠٠ دونم ـ الى شركة هيمنوتا ، مما حدا بابنائه الى تقديم شكوى للمحاكم الاسرائيلية ضد عملية الغش هذه . ومن الجدير بالذكر ان المحاكم الاسرائيلية تشهد مؤخرا كما يقول يهودا اليطاني (هآرتس ، ٢/٩/٧٩) ، « شكاوى غير قليلة » حول اعمال الغش ، التي تنتقل بواسطتها ملكية اراضي عربية الى شركات يهودية عن طريق السماسرة .

اقامة مستوطنات جديدة

وسط اعمال مصادرة الاراضي والاستيلاء عليها ، نشطت سلطات الاحتلال في اقامة وقائع جديدة في المناطق الفلسطينية والسورية المحتلة ، مع اعداد خطط استيطانية لادخال تلك المناطق في طور التهويد . ففي قطاع غزة اقيمت عند نهاية آب الماضي مستوطنة جديدة تحمل اسم « جاني طال » وحرص

وزير الدفاع عيزروايزمان على طمأنة المستوطنين في هذه المناسبة بالبقاء الى الابد في القطاع ، بقوله « واصلوا بناء مستقبلكم بنفس مطمئنة . لقد سبق للحكومة الاسرائيلية ان اتخذت قرارا وستحافظ عليه . اننا سنطور المنطقة وفق البرامج التي اعددناها لانفسنا » (عل همشمار ، ٧٩/٨/٢٦) . ومن المقرر ان تستوعب المستوطنة في المرحلة الاولى ٣٥ عائلة . اما في الضفة الغربية فان اعمال التمهيد تجري على قدم وساق في منطقة القدس لاقامة مستوطنة « ادوميم ب » في الوقت الذي اتخذت فيه اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان عند اواخر آب الماضي قرارا باقامة اربع مستوطنات جديدة في الضفة الغربية ، مستوطنتان في منطقة اريحا والاخريان في منطقة نابلس .

واقرت سلطات الاحتلال ، استكمالا لمساعيها لاحاطة الخليل بسوار من الاستيطان الاسرائيلي ، اقامة ضاحية يهودية جديدة فوق تلة تقع بالقرب من المدينة على الطريق المؤدي الى حلحول ، اطلق عليها اسم « غفعات حارسينا » تحتل مساحة ٨٠٠ دونم . ومن المقرر ان تحتل المباني اليهودية في المرحلة الاولى ثلث هذه المساحة ، لوجود مبان عربية في المنطقة ، يبدو ان الوقت « غير مناسب » لازالتها . وقد بدأ مستوطنو كريات اربع بشن حملة ضد المباني العربية مطالبين بهدمها فورا ، بحجة افتقارها الى رخص بناء ، و ازالة البساتين ايضا بحجة ان العرب غرسوها بطريقة « غير شرعية » (ب.إ.إ ، ٧٩/٨/٢٦) . علاوة على مطالبتهم باقامة ضاحية ثالثة في تلة « الجعابرة » لتصبح مدينة الخليل محاطة بالاستيطان اليهودي .

وفيما يتعلق بالمشاريع المستقبلية ، فقد اماط رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية متتياهيو دروبلس ، اثناء جولة له في مستوطنات الضفة الغربية ، اللثام عن ان هدف دائرته الاساسي خلال الاعوام الخمس القادمة هو اقامة مستوطنات جديدة ليصبح عدد المستوطنين في الضفة ١٢٠ الف مستوطن . كما واكد ان دائرته تعتزم تطويق نابلس باربع كتل استيطانية ، اطلق عليها كتلة ترتسيه ، وكتلة شالي شومرون وكتلة قدوميم وكتلة ايلون موريه ، بهدف « غلق نابلس من الجهات الاربع » (معاريف ٧٩/٧/٢٦) .

وفي هضبة الجولان السورية المحتلة جرى مؤخرا تحديد اماكن لثلاث مستوطنات جديدة ، من مجموع خمس مستوطنات اقرت سلطات الاحتلال اقامتها ، وهي « سخاخ » في شمال الجولان ، و « عيشية » في الوسط ، و « دبوسية » في الجنوب .

ومن ناحية اخرى كشف النقاب عن خطة « المرحلة الثانية » التابعة للهستدروت الصهيونية العالمية ، تعتمد على تركيز النشاط الاستيطاني في المنطقة الوسطى . اذ سيتم انشاء ١٢ مستوطنة في هذه المنطقة لخلق « الثغرة » الاستيطانية لان في ذلك « ضرورة وطنية وقومية » ويتطلب تحقيق الخطة الاستيلاء على مزيد من الاراضي تقدر بـ ٢٤ الف دونم (ر . ا . ١ . ٧٩/٩/٥) ، وغني عن القول ان هذه الخطة ليست استيطانية فحسب بل عملية تهويد ايضا . اذ سيتم في حال تحقيقها حتى العام ١٩٨٥ تغيير الواقع الديمغرافي في الجولان رأسا على عقب . ففي الجولان اليوم قرابة ١٣ الفا من المواطنين العرب السوريين مقابل خمسة آلاف مستوطن يهودي ، وسيصبح فيه وفق الخطة الاسرائيلية عام ١٩٩٥، ٤٤ الف مستوطن ، يتخذون من مدينة كتسرين عاصمة لهم .

وتأتي هذه المشاريع الاستيطانية في اجواء التأكيد على مواصلة الاحتلال « الى الابد » ففي اجتماع عقد في قرية مسعده حضره مستوطنون وجهاء « عرب اكد الوزير الاسرائيلي ارئيل شارون على « اننا لن ننسحب من هضبة الجولان حتى لو توصلنا الى اتفاق مع سوريا . هذا هو قرار حكومة اسرائيل .... ان اسرائيل لن تنسحب من الجولان » (عل همشمار ، ٧٩/٨/٢٤) . وقد استغل محسن عبد الصالح احد وجهاء القرية المناسبة وطالب الوزير بمنح السكان السوريين في الهضبة الجنسية الاسرائيلية ، ووعده الوزير بالاستجابة لطلبه .

تحركات سياسية

في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات بين مصر واسرائيل حول الحكم الذاتي جرت سلسلة من اللقاءات بين وزير الخارجية موشي دايان وبين عدد من شخصيات الضفة الغربية وقطاع غزة ، مصاحبة بتصريحات نسبتها وسائل الاعلام الاسرائيلية الى رئيس بلدية غزة تدعم مبادرة السادات ، وقام الشوا بنفيها متهما وسائل الاعلام بتحريف اقواله ، ومشفوعة ايضا بحديث مبكر مقصود عن الانتخابات البلدية في نيسان المقبل ، والتهويل بـ « خطر » الشيوعيين .

لقاءات دايان : خلال النصف الاخير من آب واوائل ايلول عقد وزير خارجية اسرائيل موشي دايان سلسلة من اللقاءات مع تسع شخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة ، جرى البعض منها في بيت الوزير في ضاحية « تسهالا » بالقرب من تل ابيب ، والبعض الآخر في المناطق المحتلة ، ومن بينها لقاءات مع حكمت المصري ، رئيس البرلمان الاردني سابقا وعزيز المصري رئيس بلدية نابلس سابقا ، وحيدر عبد الشافي رئيس مؤسسة الهلال الفلسطيني في قطاع غزة والدكتور احمد حمزة نتشه من الخليل ، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.وقد اجتمع دايان في غزة مع د . حيدر عبد الشافي في التاسع والعشرين من آب ، يرافقه يوسف هداس المسؤول في وزارة الخارجية الاسرائيلية عن تحقيق اتفاقيات كامب ديفيد ، واجتمع مع د . احمد حمزة النتشه في الثالث من ايلول في مدينة الخليل ، وحاول دايان في سلسلة لقاءاته ولا سيما مع الشافي ونتشه احاطة الحديث بالسرية والكتمان . وصرح اكثر من مرة امام الصحفيين ان الحديث « ليس للنشر » .

كان من نتيجة صمت دايان ، وواقع اجتماعه بشخصيتين فلسطينيتين من اقرب العناصر الوطنية الى م . ت . ف . ان صدرت ردود فعل متفاوتة داخل الأوساط السياسية الاسرائيلية ، على لقاءات دايان ، حيث ايدها نفر بسيط ، وتحفظ عليها البعض ، ومعارضتها بشدة اوساط كبيرة . وتمحور تحفظ ومعارضة التيارات الاسرائيلية حول مسألة مبدأ الاجتماع بانصار م . ت . ف . وخصوصا الشافي والدكتور نتشه ، وازاء تسعير منتقديه لهذه القضية اوضح دايان ان « المسألة التي تواجه اسرائيل ليست اجراء الحوار مع ممثل م . ت . ف . لأن ذلك الآن مرفوض من الجميع . انما المقصود ، العرب الذين يعيشون هنا منذ القدم ، ويقومون احيانا بمهمات رسمية ، ولكنهم لا يخفون في الوقت ذاته تاييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية ويعتبرونها زعامة معترفا بها لدى الفلسطينيين » (ر . ا . ا . ٥/٩/٧٩) .

دون ان يكشف النقاب عن جوهر مباحثاته مع الشخصيات الفلسطينية ، ولكنه كشف امام ضغط الصحفيين عن انطباعاته عن اللقاءات بقوله انه « لم يلحظ استعدادا من جانب الفلسطينيين للانخراط في مباحثات الحكم الذاتي » واضاف : انه بدون الفلسطينيين لن يتحقق الحكم الذاتي حتى لو اتفقت كل من اسرائيل ومصر حول شكله وجوهره (انظر هآرتس ، ٣١/٨/٧٩) .

وكشف يهودا ليطاني (هآرتس ، ٢/٩/٧٩) ، النقاب عن ان دايان ألمح للشافي عن اعتزام اسرائيل في نهاية الأمر ، بالتنسيق مع مصر ، انهاء ادارتها في قطاع غزة وحينذاك « سيقف سكان القطاع امام مشكلة كيفية ملء هذا الفراغ » .

لم يدم صمت الشافي طويلا ، فقد كشف بعد مدة بسيطة عما دار في الاجتماع بينه وبين الوزير ، وذكر ان دايان ابدى اهتماما خاصا حول استعدادات رجالات قطاع غزة للاشتراك في مباحثات الحكم الذاتي ، موضحا ان مصر معنية بتحقيق الحكم الذاتي في بداية الامر في قطاع غزة . واجابه الشافي انه لا يوجد في القطاع اي شخص معروف على استعداد للاشتراك في هذه المباحثات ذلك ان « قطاع غزة اعلن عن رفضه التام لاتفاقات كامب ديفيد » كما اوضح انه لم يلاحظ تغييرا في موقف دايان تجاه م . ت . ف . ، ولم يطلب منه نقل رسالة الى اية جهة (انظر هآرتس ، ٣١/٨/٧٩) .

تصريحات منسوبة لرئيس بلدية غزة : بمناسبة تسلم العميد يتسحاق سيغف ، في السادس والعشرين من آب الماضي منصب قائد قطاع غزة خلفا للعميد يوسف تسطال ، القى رئيس بلدية غزة رشاد الشوا كلمة اعرب فيها عن « تمنياته الطيبة » للقائد الجديد بعد ان امتدح القائد السابق « وتقديم شكرنا على ما قدمه من خدمات للقطاع » وقال « وبالاضافة الى الترحيب بالحاكم العسكري العام الجديد مع تمنياتنا الطيبة له في عمله القادم ، ارى لزاما علي ان اؤكد حقيقة سياسية للجنرالين ، المحتفي بوداعه والمحتفى بقدومه ، هي ان لسكان هذه المنطقة العرب حقوقا سياسية اساسية يجب الاعتراف بها والمبادرة لايجاد الحل العادل الملائم لها . هذا بالاضافة الى متطلبات المواطنين المعيشية اليومية التي يجب تامينها ريثما يتم التوصل الى الحل السياسي العادل الذي يكفل لهذه المنطقة السلام الدائم والاستقرار المصحوب بالرخاء والازدهار لجميع السكان . كما وارجو ان ينقل الجنرالان المحتفي بهما مشاعر المواطنين وتطلعاتهم ، الى المسؤولين في حكومة اسرائيل ، فالشعب العربي في هذه المنطقة ينتظر من الحكومة الاسرائيلية اعترافا بوجوده .. » (انظر و . ا . ا . ٢٧/٨/٧٩) .

ومن الجدير بالذكر ان العميد يوسف تسطال

اجاب في مجال حديثه عن فترة « ولايته » لقطاع غزة عن سؤال حول موقف الزعامة المحلية من مشروع الحكم الذاتي بقوله « في اعقاب احاديث شخصية مع الزعامة المحلية ، بامكاني القول ، وبكامل المسؤولية ، ان هنالك رغبة لقبول الحكم الذاتي . انك لن تسمع كلاما من هذا النوع علنا ، فتهديدات م . ت . ف ، تردعهم من الاسهام في المفاوضات السياسية . انهم يخرصون على التزام حبل الصمت وعدم الجهر بارائهم الى ان يطرأ تغيير في شبكة القوى العاملة في المنطقة ... » (عل همشمار ، ٧٩/٨/٢٧) .

ومن ناحية اخرى نقلت اذاعة اسرائيل حديثا منسوبا الى الشوا في صحيفة « الانباء » الاسرائيلية ، امتدح فيه مبادرة السادات لانها « ساعدت في حل المشكلة الفلسطينية وعززت موقف م . ت . ف » ونقلت عنه ايضا انه « يرفض فكرة الحكم الذاتي ويطالب باقامة دولة فلسطينية . تحافظ في حال قيامها على اتصالات وطيدة بالاردن » (ر . ا . ا . ٧٩/٩/٥) ، ثم عادت الاذاعة مرة ثانية (ر . ا . ا . ٧٩/٩/٧) ، وذكرت ان الشوا اتهم وسائل الاعلام الاسرائيلية بتحريف اقواله حول مبادرة السادات ، مؤكدا على انه يرفض اتفاقات كامب ديفيد والحكم الذاتي ، وانه يرى ان م . ت . ف . هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي اليوم نفسه الذي نشرت فيه اذاعة اسرائيل تكذيب الشوا ، نشرت وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » (٧٩/٩/٧) تصريحا للشوا وردها من المناطق المحتلة ، تحدث فيه عن « تحريف كبير ومحاولة لتشويه مواقفي الواضح » من قبل وسائل الاعلام الاسرائيلية ، مؤكدا على انه يرفض بشكل كامل اتفاقيات كامب ديفيد ... » وعبرت عن مواقفي الواضح ضد مشروع الحكم الذاتي الذي ارفضه ويرفضه كل الشعب الفلسطيني . ولقد اكدت دائما على ان م . ت . ف . هي الممثل الوحيد لشعبنا ، وان اي حل لا يشتمل على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية ، وعودة القدس هو حل مرفوض . ان هدف اسرائيل واضح في تحريف مواقفي وتشويهه ... » .

محاولة لشق الصف الوطني : في غضون ذلك انهمكت بعض وسائل الاعلام الاسرائيلية في التحدث حول استعدادات « مبكرة » للانتخابات البلدية التي من المقرر ان تجري في نيسان من العام القادم .

ومن اللافت للنظر في معالجة المعلقين الاسرائيليين لهذه الانتخابات التهويل من « خطر » الحزب الشيوعي الفلسطيني وانصاره ، تماما كما كانت الحملة الاسرائيلية تهول في السابق من « خطر » انصار م . ت . ف . ومن بينهم الشيوعيون في منافستهم لانصار النظام الهاشمي .

واذا تجاوزنا الفصل التعسفي المقصود بين الشيوعيين وانصار م . ت . ف . في التحليلات الاسرائيلية نجد ان هذه التحليلات تتحدث عن صراع سيدور هذه المرة ، ليس بين الحركة الوطنية التقدمية (التي تضم الشيوعيين والوطنيين الآخرين) المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية وبين « الوجاهة التقليدية » بل بين انصار م . ت . ف . والنظام الاردني وبين الشيوعيين الفلسطينيين !

فقد ركزت على ان الحزب الشيوعي سيدخل الانتخابات بقوائم مستقلة سعيا منه للسيطرة على المدن في الضفة الغربية. وذكرت انه رشح لرئاسة بلدية نابلس خلدون عبد الحق ، ويشغل اليوم منصب عضو في البلدية . وكان في السابق قد مكث في الاعتقال الاداري لفترة ابعد على اثرها الى الخارج ثم سمح له بالعودة ، ورشح لرئاسة بلدية رام الله بشير البرغوثي رئيس تحرير صحيفة « الطليعة » . وكان قد امضى وقتا في الاعتقال الاداري ، ورشح لبلدية الخليل الدكتور احمد حمزة نشاشه ، عضو المجلس الوطني الفلسطيني ، وكان قد ابعد قبيل الانتخابات السابقة ثم سمح له بالعودة . ورشح في بيت لحم جورج حزبون ، ويشغل منصب مساعد رئيس البلدية ، وسبق له ان زار المعتقلات ، ورشح في بيت ساحور عطا الله رشماوي ، عضو البلدية وخريج المعتقلات .

وتخرج التحليلات الاسرائيلية من ذلك كله ، بان الصراع في الانتخابات القادمة سيدور بين انصار م . ت . ف . والنظام الهاشمي من جهة وبين انصار الحزب الشيوعي من جهة اخرى ، واصعانا منها في احداث فصل غير قائم بين الفصائل الوطنية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية تؤكد على التحالف المستقبلي بين انصار الملك وانصار المنظمة بقولها « ان اولئك الذين وقفوا في السابق على جانبي المتراس ، يدرسون امكانية التعاون استعدادا للانتخابات القادمة . فقد قام مؤخرا مندوب م . ت . ف . في عمان حامد ابو ستة بدراسة هذا الموضوع

مع مندوبين عن الحكومة الاردنية » (يديعوت احرونوت ، ٧٩/٨/٢٦) .

وقد شاركت صحيفة « القدس » الناطقة بالعربية ، في هذه الحملة ، بترويجها للخطر « الشيوعي » المقبل (نيسان (ابريل) من العام القادم » .

وقد اتسمت ردود فعل العناصر الوطنية (انظر وكالة وفا ، ٧٩/٨/٢٢) ، على محاولة شق وحدة الصف الوطني ، بالادانة لها مع الحرص على تعميق العلاقات فيما بينها ، فقد نفى الشيوعيون اعتزامهم دخول الانتخابات بقوائم منفصلة ، كما اكد رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة على ان جريدة « القدس » «معنية في ضرب الوحدة الوطنية وهذا امر طبيعي ، وان النشر بهذه الصورة هو قضية رخيصة الهدف منها ضرب الحركة الوطنية » واقترح على الجريدة تحويل اسمها الى « اورشليم القدس » .

ورد خلدون عبد الحق عضو المجلس البلدي في نابلس بقوله : ان ما نشرته الصحيفة هو « محض افتراء واختلاق ، ويدل على الاماني الحقيقية لهذه الجريدة والدوائر التي تدير سياستها ... وان اي حديث عن الانتخابات في هذا الوقت ليس خارجا عن دائرة ما يدبر ضد الشعب الفلسطيني من مؤامرات ، وهو يقصد صرف نظره عن قضية التآمر ضده والادارة الذاتية والاستيلاء على الاراضي ... » .

ورد القس عوده الرنتيسي رئيس بلدية رام الله بالوكالة شاجبا عملية النشر معتبرا اياها «مسرحية لاشغال افكار المواطنين بقصد ابعادهم عما يدور ويحاك ضد قضيتهم الاساسية ، ولكي تبعدهم عن التفكير بالخلاص مما يعانونه ... » .

كما شجب عدد آخر من اعضاء ورؤساء البلديات محاولة شق الصف الوطني ، من بينهم المحامي جميل طريفي ، وابراهيم الطويل ، والدكتور عزمي الشعيبي ، والدكتور نيقولا عوض ، والدكتور موسى ابو غوشه ، مطالبين بتعميق الوحدة الوطنية بين فصائل الحركة الوطنية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة .

عبد الحفيظ محارب

اسرائيليات

مفاوضات الحكم الذاتي :
لا اتفاق على المسائل الجوهرية

لم تحقق مفاوضات الحكم الذاتي بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة اي اتفاق حتى الآن حول المسائل الجوهرية . فقد انتهت يوم ١٩٧٩/٨/٧ الجولة الاخيرة حتى الان ، من هذه المفاوضات في مدينة حيفا ، واقتصرت مكاسبها على انجاز « ورقة عمل حول المسائل التي ستناقش في المستقبل ، والمتعلقة بطريقة الانتخابات للحكم الذاتي ... وقد تنازل المصريون [مؤقتا] عن ثلاث نقاط ، وهي الاقتراحات بشأن رقابة دولية على الانتخابات ، والمنطقة الجغرافية التي سيشملها الحكم الذاتي ، وحق الانتخاب للفلسطينيين من غير سكان الضفة الغربية ، وهي النقاط التي استثنيت من المبادىء الاساسية للتفاوض وفق ما اتفق عليه بين الاطراف . الا انه لا يمكن الاستنتاج من ذلك بان الوفد المصري لن يطرح هذه النقاط للنقاش في المستقبل » (ر . أ . أ . ، العدد ١٨٤٣ ، ٧ ــ ١٩٧٩/٨/٨ ص ٢) .

ولخص الدكتور يوسف بورغ ، رئيس الوفد الاسرائيلي لمفاوضات الحكم الذاتي ، الانجازات ، التي تم التوصل اليها في محادثات حيفا بقوله : « لقد تم التوصل الى « دليل » للانتخابات وفق المبادىء الاساسية السبعة التي اتفق عليها ، والتي ينبغي على الاطراف اعطاؤها مضمونها ، وهي : الدوائر الانتخابية ، ادارة الدعاية الانتخابية ، اساليب الانتخابات ، حق الانتخاب ، حق الترشيح ، تنظيم الانتخابات وقوائم اصحاب حق الانتخاب وطريقة الاشراف على الانتخابات ... وهذه مبادىء اساسية لم يتم بعد الاتفاق على مضمونها ومخزاها السياسي » (المصدر نفسه ، ص ٥) . اي انه لم يتحقق اي اتفاق حتى الان حول القضايا الخمسة الهامة التي طرحها رئيس الحكومة المصري مصطفى خليل في

محادثات الحكم الذاتي ، وهي مسألة الاراضي التي سيسري عليها الحكم الذاتي . ويواضح هنا ان الهدف هو ضم القدس الشرقية الى منطقة الحكم الذاتي ، ثم مسألة الرقابة الدولية التي ينبغي ان تفرض على الانتخابات وحق المطرودين من المناطق المحتلة في المشاركة فيها، ثم مسألة حريتها وهدفها (ن . ا . ا . العدد ١٨٤٢ ، ٦ ، ١٩٧٩/٨/٧ ، ص ٣) . والرأي السائد لدى الدوائر الاسرائيلية الرسمية هو ان هدف المصريين من وراء تأجيل الحسم في هذه المسائل ، تجنب اي صدام عنيف مع الاسرائيليين خلال المباحثات ، في وقت يجري فيه تنفيذ المعاهدة الأسرائيلية ـ المصرية ، ويستعد الطرفان لتطبيع العلاقات بصورة كاملة .

لم ترفض اسرائيل المقترحات المصرية فقط بشأن المسائل الجوهرية ، وانما رفضت ايضا المقترحات الاميركية ، كما قدمها رئيس الوفد الاميركـــي المفاوض جيمس ليونارد في محادثات الاسكندرية ، فقد كشف بيغن ان الوفد الاميركي تقدم باربعة مقترحات (احدها خاص بالاميركيين والثلاثة الاخرى هي مقترحات مصرية في الأصل لقيت دعما من جانب الاميركيين) ، تتمثل في فرض رقابة دولية في الضفة الغربية اثناء الانتخابات ، « وهو ما لم يرد ابدا في اتفاقات كامب ديفيد » ، ثم تأييد الموقف المصري القائل بوجوب ضم القدس الشرقية الى منطقة الحكم الذاتي ، ومنح صلاحيات تشريعية للمجلس الاداري وحق التصويت للفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية (من حديث لبيغن امام كتلة ليكـــود ، هارتس ، ١٩٧٩/٨/٢١) . الا ان المبعوث الاميركي الخاص لمحادثات الحكم الذاتي روبرت شتراوس ، نفى ان يكون على علم بهذه المقترحات اثر الضجة التي اثيرت ضدها في اسرائيل .

الاختلاف في الموقفين الاميركي والاسرائيلي

لم تسفر محادثات الحكم الذاتي ، المستمرة منذ بضعة شهور ، عن تغيير ينكر في الموقف الاسرائيلي . فبيغن يواصل قوله « ان الحكم الذاتي يسري على السكان فقط، وبما انه ليس [هنالك] سوى «مجلس اداري » فانه لا يمكن ، في اي حال من الاحوال منحه سلطات تشريعية . ويسري الحكم الذاتي على سكان [الضفة الغربية] وقطاع غزة ، ولذلك لا يحق للفلسطينيين خارج [الاراضي المحتلة] المشاركة في الانتخابات لمؤسساته » (نقلا عن يوسف هاريف ، معاريف ، ١٩٧٩/٨/٢١) . اما وزير الخارجية دايان فيعلن ان « جنود الجيش الاسرائيلي هم فقط الذين سيرابطون على ضفاف الاردن ، ولن يتحركوا من هنالك سنتيمترا واحدا طوال ٥ سنوات ... حتى نجري المفاوضات حول السلام مع الاردن وليس مع م . ت . ف . اننا « اصحاب البيت » هنالك [اي في المناطق المحتلة] ونحن الحكـــام ونحن اصحاب القرار ... انني انظر بقلق الى التشدد الذي بدا يظهر في مواقف المصريين وحديثهم حول الدولة الفلسطينية ... بامكـــانهم ان يتحدثوا كيفما شاؤوا . لن تكون ، ولن تقوم ، ولن يحصلوا على خطوة صغيرة واحدة تؤدي نحو امكانية كهذه . ان اسرائيل لم تكن مرة في موقف قوي وصلب كما هي عليه الآن في معارضتها للدولة الفلسطينية . لدينا اتفاق ، وثيقة رسمية ، موقع من الرئيسين كارتر والسادات، ينص على مرابطة الجيش الاسرائيلي على ضفة الاردن لمدة ٥ سنوات . لدينا اتفاقات كامب ديفيد ، لم ترد فيها عبارة « القدس » فيما يتعلق بالحكم الذاتي ، ولم يرد فيها اي ذكر حول وقف بناء المستوطنات أو تقليصها . [كذلك] ليس في الاتفاقات اي وضع مختلف لقطاع غزة » (من مقابلة مع دايان ـ هارتس ، ٧٩/٨/٨) .

ان الامر المؤكد حتى الآن ، هو ان اسرائيل ، بنظامها السياسي الحالي ، ان تتزحزح عن مواقفها

هذه ، واكبر دليل على ذلك هو اقدام بيغن على ايداع موضوع المفاوضات حول الحكم الذاتي لدى الحزب الديني القومي (المفدال) برئاسة وزير الداخلية يوسف بورغ ، المعروف بتطرفه السياسي .

وهكذا وجدت الادارة الاميركية نفسها ، في وضع صعب . فالموقف الاسرائيلي يعني انه ليس هناك اي مضمون لما ورد في اتفاقات كامب ديفيد حول « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » ، و « تمكين الفلسطينيين من المشاركـــة في تحديد مستقبلهم » . وقد ادركت الادارة الاميركية « ان تنفيذ اتفاق كامب ديفيد بنصه الحرفي [حسب الموقف الاسرائيلي] معناه جمود ازلي ، في محادثات الحكم الذاتي ، وان ما تم ليس سوى اتفاق منفصل اسرائيلي ـ مصري . هذا اذا كان سيكتب له الاستمرار في الوجود في حال عدم تحقيق اتفاق حول [الضفة الغربية] وقطاع غزة . [وحتى] اذا كتب له

انبقاء فسيكون عبئا ثقيلا على الولايات المتحدة وليس مكسبا » (يوسف حاريف ، معاريف ، ٧٩/٨/٣١) .

ان تحقيق الحكم الذاتي يلزمه مشاركة سكان الضفة الغربية والقطاع ، في الانتخابات لمؤسساته والا سيبقى حبرا على ورق . والولايات المتحدة تدرك على لسان رئيس وفدها المفاوض ليوناردو ان مشاركة السكان « تتوقف على الشروط التي تعرضها عليهم والطريقة التي نتقدم بها باتجاه هذا الهدف . وعندئذ سيفهم سكان الضفة والقطاع باننا نعد لهم مشروعا للحكم الذاتي الكامل ... وبعدما يصبح الامر واضحا لهم فانهم بالتأكيد سيتوصلون الى استنتاجات صحيحة » (ر . ا . ا . العدد ١٨٤٢ ، ١٩٧٩/٨/٨ ، ص ٦) . اي ان التوصل الى اتفاق ملائم حول الحكم الذاتي يحظى برضى سكان المناطق المحتلة ، هو شرط اساسي لاستمالتهم ، في نظر الادارة الاميركية . الا ان هذا الشرط غير كاف ، فهؤلاء السكان يرفضون حتى المشاركة في المفاوضات ، معلنين ان منظمة التحرير هي ممثلهم الوحيد ، ولذلك يتركز النشاط الاميركي على توفير شروط ترضي المنظمة فتدفعها للسماح لسكان المناطق المحتلة بالمشاركة في المفاوضات الدائرة . ومن هنا برزت فكرة تعديل قرار مجلس الامن ٢٤٢ . والافتراض الاميركي هو انه اذا استطاعت الولايات المتحدة تحقيق ذلك ، فانها ستقتلع الشوكة من المعسكر العربي الراديكالي فتتحرر السعودية من خوف تأييد مصر ، وحتى الاردن لن يخشى [عندئذ] التعاون مع واشنطن » . (يوسف حاريف ، معاريف ، ٧٩/٨/٣١) .

اسرائيل والموقف الاميركي في مباحثات مجلس الامن

اثارت الانباء حول النشاط الاميركي الرامي الى تعديل القرار ٢٤٢ اثناء مباحثات مجلس الامن ، في شهر اب (اغسطس) الماضي ، ردود فعل عنيفة في اسرائيل ، خاصة على الصعيد الرسمي . وكان المبعوث الاميركي لمفاوضات الحكم الذاتي روبرت شتراوس قد حمل في زيارته الى اسرائيل ، في تاريخ ٧٩/٨/١٧ ، مقترحات اميركية حول « استصدار قرار في مجلس الامن الى جانب القرار ٢٤٢ ، يمكن الفلسطينيين من المشاركة في عملية المفاوضات الدائرة . وبعد اجتماعه ببيغن ، اعلن شتراوس ان الحكومة الاسرائيلية ترفض رفضا قاطعا المقترحات الاميركية » في هذا الشأن (ر . ا . ا . العدد ١٨٥٢ ، ١٧ ـ ٧٩/٨/١٨ ، ص ٣) . وعلم فيما بعد ـ نقلا عن مصادر عربية في نيويورك ـ ان شتراوس حمل معه الى اسرائيل مشروع قرار اميركي حول الموضوع الفلسطيني الى مجلس الامن ، اعده هارولد ساوندرز مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط ، والسفير الاميركي لدى الامم المتحدة (المستقيل) اندرو يونغ ، ومساعد مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي الدكتور روبرت هانتر . ويعتمد مشروع القرار هذا على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى تصريحات الرئيس كارتر حول الموضوع الفلسطيني ، ويشمل ثلاثة بنود جديدة هي : المتطلبات العادلة للشعب الفلسطيني ، الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحق الفلسطينيين في المشاركة في تقرير مستقبلهم (هآرتس ، ٧٩/٨/١٩) .

وصدر رد الفعل الاسرائيلي الرسمي على مشروع القرار الاميركي في جلسة الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٧٩/٨/١٩ حيث اعلن سكرتير مجلس الوزراء اريه نأور انه تم ابلاغ السفير شتراوس ، بان اسرائيل ترفض دون تحفظ الاقتراح الاميركي الذي يتناقض والتزامات الولايات المتحدة تجاه دولة اسرائيل في اول ايلول ١٩٧٥ ، والتي تم تأكيدها من جديد في ١٦ اذار ١٩٧٩ واتفاقيات كامب ديفيد في ١٧ ايلول ١٩٧٨ » (ر . ا . ا . ، العدد ١٨٥٣ ، ٧٩/٨/٢٠ ، ص ٣) .

وكان رئيس الحكومة بيغن قد اكد ، في نقاش سياسي سابق اجرته الحكومة الاسرائيلية في ١٩٧٩/٨/١٢ ، ان « اسرائيل تعارض اي تغيير في القرار ٢٤٢ واي اشتراك لـ م . ت . ف . في مجرى تحقيق تسوية في الشرق الاوسط . ان اسرائيل لا توافق على قرار جديد في مجلس الامن حول الموضوع الفلسطيني يرتكز على بعض العبارات المأخوذة من اتفاقات كامب ديفيد » (هآرتس ، ٧٩/٨/١٣) .

ورغم التفسيرات المتلاحقة من جانب الادارة الاميركية بان مشروع القرار المقترح لا يخرج عن مضمون اتفاقات كامب ديفيد ، لم تهدأ الضجة في اسرائيل سواء على صعيد الائتلاف الحاكم او على صعيد المعارضة ، حيث بدا وكان الجميع يتنافسون في توجيه التهم المبالغ بها الى الولايات المتحدة ، بسبب تغيير سياستها لغير صالح اسرائيل وانحيازها الى

العرب والفلسطينيين بسبب النفط ، فوزير الخارجية دايان اعتبر ان ما حدث ليس تقويضاً في السياسة الاميركية فحسب ، بل انه تحول ، « فالولايات المتحدة قلقة ازاء وضعها الاقتصادي ومشاكلها العصبية ، واخطرها مشكلة الطاقة ، سواء كان الامر متعلقا بالنقص في كمية النفط المطلوبة او باسعاره المرتفعة . ان الولايات المتحدة ترغب في الوصول الى تفاهم كامل مع السعودية — وهذه بدورها تربط تحقيق ذلك بالقضية الفلسطينية . ان الولايات المتحدة تعتبر ان المفتاح لحل مشاكلها هو في تحقيق تفاهم مع السعودية ، حتى يأتيها الخلاص بواسطة الانتاج الذاتي [للطاقة] . والسعودية لا تخاف الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي ، وانما تخاف م . ت . ف . فقط ، لانه يتوقع منها خطر انقلاب داخلي » (من مقابلة مع دايان ، هآرتس ، ٧٩/٨/٩) . واعلن دايان في حديث آخر امام كتلة ليكود ، ان حديث الاميركيين حول تقرير المصير للفلسطينيين ، وحقهم في وطن خاص بهم ، وما شابه ذلك يقصد منه دولة فلسطينية . انهم — اي الاميركيون — يعملون على دفع الفلسطينيين الى المفاوضات بينما يعلن هؤلاء ان م . ت . ف . هي ممثلهم . لذلك فانهم يبحثون عن وسيلة لاستمالة م . ت . ف . ومن هنا محاولاتهم لتغيير القرار ٢٤٢ . (هآرتس ، ٧٩/٨/١٤) .

وعلق زعيم حزب العمل شمعون بيرس على النشاط الاميركي بقوله ان « القرار ٢٤٢ من الناحية الاسرائيلية هو الحد الاقصى الذي نقبل به . انه القرار الذي يسمح بتعديل الحدود بموجب الفقرة الشهيرة المتعلقة بموضوع مناطق والمناطق ، اي انه علينا الانسحاب من مناطق وليس من المناطق . ان التغيير الذي يراد ادخاله على القرار ٢٤٢ يشكل قاعدة لاقامة دولة فلسطينية . واذا اضيف اليه حق الاستقلال وقانون العودة الى الارض فان ذلك يعني انه تقرر اقامة دولة فلسطينية » (ر . أ . أ . العدد ١٨٤٢ ، ٦ — ٧٩/٨/٧ ، ص ٦) . وسئل بيرس اذا كان حزب العمل يؤيد موقف الحكومة الرافض لاي تعديل للقرار ٢٤٢ ، فاجاب : « نعم .... بالنسبة لموضوع القرار ٢٤٢ واحترام اتفاقات كامب ديفيد ، وتطبيقها ، فاننا سنؤيد كل موقف اسرائيلي واضح وثابت وقاطع » (المصدر نفسه ، ص ٧) .

وشاركت وسائل الاعلام الاسرائيلية في الحملة ضد المشروع الاميركي ، مركزة على نقطتين اساسيتين : اولا ، ان الولايات المتحدة تخرق التزاماتها تجاه اسرائيل حول عدم الحوار مع م . ت . ف . طالما لا تعترف هذه بالقرار ٢٤٢ . ثانيا : ان مشروع القرار بحد ذاته يعتبر خروجا عن اتفاقات كامب ديفيد ، وبالتالي « سيضر في مسار السلام » . « ان كل تغيير في القرار ٢٤٢ يحمل بين طياته الخطر اذ انه سيؤدي الى تقوية م.ت.ف. وجبهة الرفض بدلا من اقناعهما بان فشل مفاوضات الحكم الذاتي سيبقي عرب المناطق تحت الحكم العسكري الاسرائيلي » (من افتتاحية هآرتس ، ١٩٧٩/٨/١٩) .

وامام موجة الاحتجاج الاسرائيلية العارمة هذه وضغط « اللوبي » الصهيوني في الولايات المتحدة ، والمفاجاة التي تمثلت في عدم حماس النظام المصري للمقترحات ، تراجعت الادارة الاميركية كالعادة عن مقترحاتها واعدة اسرائيل باستخدام حق « الفيتو » ضد اي مشروع قرار حول الموضوع الفلسطيني قد يطرح في مجلس الامن . ولتهدئة موجة الاحتجاج الاسرائيلية هذه ، اجتمع الرئيس كارتر مع السفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة عفرون في البيت الابيض ، مقدما له بعض الالتزامات حول عدد من المواضيع ، ذكرتها المصادر الاسرائيلية على النحو التالي : « اولا ، وعد الرئيس كارتر بتنسيق اكبر مع اسرائيل ، في ضوء ادعاء الحكومة الاسرائيلية ان الولايات المتحدة تعمل في مجالات ذات علاقة مباشرة باسرائيل — ابتداءا من القرار حول بيع ٢٠٠ دبابة حديثة الى الاردن وحتى الاتصالات غير المباشرة مع م . ت . ف . — دون استشارة [اسرائيل] ، او الاعلان لها سلفا حول نياتها . وقد وعد الرئيس بان تعاول الولايات المتحدة عدم مفاجاة اسرائيل بحقائق واقعة . ثانيا ، وعد الرئيس كارتر بالا تبادر الولايات المتحدة الى تقديم قرار في مجلس الامن فيما يتعلق بقضية القرار ٢٤٢ ، وستعمل على ان ينتهي النقاش في المجلس من غير اتخاذ اي قرار ، او ان يؤجل البحث الى تاريخ غير محدد . ثالثا اعلن كارتر ان الولايات المتحدة تحافظ على التزامها بتشكيل قوةمتعددة الجنسيات [للمرابطة في سيناء] ولكن قبل ذلك ينبغي البحث في بدائل اخرى . رابعا ، عاد كارتر واكد انه ليس هناك اي تغيير في موقف حكومته من م . ت . ف ، رغم انه اكد على اهمية حل المشكلة الفلسطينية من اجل ضمان سلام دائم . وقال ايضا ان اسرائيل يجب ان تمكن الحكومة الاميركية من

استخدام الحيل لتحقيق هذا الهدف (وتدعي اوساط في الحكومة الاميركية انه ينبغي تشجيع الاوساط المعتدلة في م . ت . ف . بهدف شق هذه المنظمة ، وتسهيل مشاركة الفلسطينيين في المفاوضات حول الحكم الذاتي) . خامسا ، عاد كارتر واكد ان حكومته لا ترغب سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة في قيام دولة فلسطينية . سادسا ، عاد واكد التزام الولايات المتحدة بمساعدة اسرائيل في المجالين العسكري والاقتصادي » (هارتس ، ٧٩/٨/١٠) .

الا انه رغم هذه الالتزامات والوعود من رئيس الولايات المتحدة ، واصلت المصادر الحكومية في القدس التشكيك بالنوايا الاميركية المتعلقة بالرغبة في اشراك الفلسطينيين في مجرى تحقيق السلام في الشرق الاوسط . » فالرئيس كارتر امتنع عن الالتزام — وفق التقرير الذي ارسله السفير الاسرائيلي الى حكومته حول اجتماعه به — بان تعارض الولايات المتحدة اتخاذ قرار جديد في مجلس الامن يسعى الى منح الفلسطينيين مكانة دولية جديدة . ورغم ان كارتر كرر الموقف التقليدي حول عدم رغبة واشنطن في قيام دولة فلسطينية ، فقد شككت مصادر في القدس في مصداقية هذا الاعلان . وعلى اي حال ، فالحكم الاميركي لديه نوايا بالعمل في الموضوع الفلسطيني بصورة متناقضة مع المصلحة الاسرائيلية . وقد وصفت هذه المصادر اقوال كارتر على انها بمثابة « حبوب مسكنة » فقط » (المصدر نفسه) .

غير انه على الرغم من ذلك ، نجحت اسرائيل في منع الولايات المتحدة من تقديم مشروع قرار يتعلق بالقضية الفلسطينية الى مجلس الامن في جلسته التي عقدت بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٤ . وحسب المعلومات الاسرائيلية فقد قبل كارتر اخيرا بتوصية قدمها اليه المبعوث الاميركي الخاص شتراوس ، حول استخدام الفيتو ضد كل مشروع قرار يقدم الى مجلس الامن بشأن الموضوع الفلسطيني ، الامر الذي كانت ترغب به اسرائيل اشد الرغبة . » فقد نجح شتراوس ، كما يبدو ، في اقناع الادارة الاميركية بامكانية التوصل الى نتائج مقبولة عن طريق مفاوضات الحكم الذاتي، اكثر من تلك التي يمكن التوصل اليها عبر مناقشات الامم المتحدة ، والتي قد تدفع اسرائيل الى اتخاذ مواقف متطرفة ... الا ان شتراوس يقول [في الوقت نفسه] ان عدم المبادرة في مجلس الامن ليس عقدا ابديا » (ر . ا . ا ، العدد ١٨٥٦ ، ٢٢ — ١٩٧٩/٨/٢٧ ص ١٨). وهذا ما بات يقلق اسرائيل الان . فنتائج مباحثات مجلس الامن قد لاقت ارتياحا حذرا لدى الاسرائيليين ، اذ حذرت مصادر حكومية — في معرض تعليقها على نتائج المباحثات في المجلس — « من الاوهام بصدد خطورة الصراع السياسي الذي تخوضه اسرائيل » (هارتس ، ٧٩/٨/٢٦) . وذكرت هذه المصادر انه « ثمة شعور بالارتياح على المدى القصير ازاء حقيقة قيام الولايات المتحدة باحترام التزامها تجاه اسرائيل . اذ بسبب تهديدها استخدام حق الفيتو ، تم منع تقديم مشروع الى مجلس الامن ... مع ذلك فان اسرائيل تتوقع صراعا صعبا حول الموضوع الفلسطيني ، وستتمكن في اطاره من التعرف على مدى احترام الولايات المتحدة لالتزاماتها » (المصدر نفسه) . كذلك علق وزير الخارجية الاسرائيلي على انتهاء مباحثات مجلس الامن بقوله ان « الصراع حول م . ت . ف . لم ينته مع انتهاء المباحثات دون قرار ، ويتوقع استمرار القضية وتصعيدها » (دافار ، ٧٩/٨/٢٧) . » والسؤال المطروح هو على ماذا يراهن المسؤولون الاسرائيليون لكسب « الصراع في المستقبل » ؟ ان نجاحهم في المستقبل يتوقف على التقدم في محادثات الحكم الذاتي ، وهو الاحتمال البعيد على اي حال في ظل مواقفهم الحالي . » فالحكم الذاتي بصيغة المقال — مع استيطان واسع ، ومع افراغ مؤسساته الادارية من الصلاحيات — لن يقوم . اما دايان ليعتقد ان اسرائيل ، لم تكن في يوم ما قوية كما هي اليوم ، وتستطيع الصمود امام محاولة تكبيل يديها . ان مناعة وزير الدفاع كامنة في الجيش ، بينما يمكن ان تكون الوسائل التي تستخدم لاقناع اسرائيل بعدم جدوى الحكم الذاتي حسب صيغة بيغن — عامر — دروكمان ، غير عسكرية ، وانما اقتصادية ودبلوماسية ... » (ا . شفايتسر ، هارتس ، ٧٩/٨/١٠) . الا ان هذا القول يبقى مبالغا به نظرا الى ان العام المقبل هو عام انتخابات في الولايات المتحدة ، والضغوط الاقتصادية والدبلوماسية على اسرائيل لا تتلاءم مع كسب اصوات اليهود هناك . وربما كان هذا ما تراهن عليه اسرائيل الآن ، رغم مبالغتها في الحديث حول « التغيير » في السياسة الاميركية لصالح الفلسطينيين تحت تاثير ازمة النفط .

الموقف الاسرائيلي من قضية يونغ

رافق موجة الاحتجاج الاسرائيلية والصهيونية ضد النشاط الاميركي الاخير بصدد احتمال تعديل القرار ٢٤٢ ، حدث اخر تمثل في لقاء السفير الاميركي لدى الامم المتحدة اندرو يونغ ، بمندوب م . ت . ف . في المنظمة الدولية ، مما اثار موجة احتجاج اسرائيلية مماثلة ، انت اخيرا الى استقالة السفير يونغ من منصبه .

تزعم اسرائيل في معرض تعليقها على قضية يونغ انها ليست هي السبب في استقالته ، وان كل ما فعلته هو الاحتجاج فقط على مسألة لقائه مع مندوب م . ت . ف ، الامر الذي يعني خرق الولايات المتحدة لاحد التزاماتها تجاه اسرائيل . « لقد اضطر يونغ الى الاستقالة ليس بسبب لقائه مع الطرزي وانما لاخفائه قضية اللقاء عن المسؤولين عنه » (يوئيل ماركوس ، هآرتس ، ٧٩/٨/٣١) . اما النقطة الثانية والاكثر اهمية التي تعلق عليها اسرائيل فهي ان يونغ كان يمثل خطا سياسيا في الادارة الاميركية ، واستقالته لا تعني زواله . « ان ميلوري هذا الخط ليسوا من السود او اخرين من ذوي الوجوه السمراء ، وانما هم بوجه خاص اشخاص محسوبون على المؤسسة البيضاء بينهم ليبراليون بارزون ... وهناك تاثير كبير ايضا لاشخاص بعيدين كل البعد عن الراديكالية ، ويمكن وصفهم بالمحافظين المعتدلين ... ان هؤلاء يؤمنون بأن الحركـــات الثورية على انواعها تعبر عن اتجاه التاريخ ، وانه ينبغي على الولايات المتحدة اخذها بعين الاعتبار حتى وان كانت [اي هذه الحركات] تتميز بطابع الارهاب ، اذ بهذه الوسيلة فقط يمكن التخفيف من حدة نشاطها وتوجيهه في مسارات الجهد السياسي التي يمكنها بواسطته تحقيق اهدافها الايديولوجية ، ومع ذلك يضعها امام تحد بناء ... ومن هنا الركض الاميركي وراء م . ت . ف . بشكل عام ، ووراء عرفات بوجه خاص... »

« ويدعي اصحاب هذا الخط ان المسؤولية الرسمية بحد ذاتها تستقضي على غريزة العداء تجاه اسرائيل . ان دولة عربية فلسطينية لن تضطر فقط للعيش بسلام مع اسرائيل ، حيث سيتملكها الخوف من قوتها العسكرية ، وانما ستكون راغبة في ذلك . واذا حاولت بعض الفصائل العسكرية ، معارضة ذلك فان الاكثرية ستنتصر عليها » (فـولص ، هارتس ، ٧٩/٨/١٧) .

ويبدو ان اكثر ما يضايق اسرائيل هو قيام الرئيس كارتر بامتداح يونغ اثر تقديم استقالته ، بفضل الكفاءة التي اظهرها في الامم المتحدة في التعبير عن سياسة البيـت الأبيض ، بدلا من التنديد به بسبب خرقه التعليمات الواضحة الخاصة بالبعثات الدبلوماسية الاميركية » (المصدر نفسه) .

وعلى اي حال ، فاسرائيل لا تقلل ابدا من خطورة الاثر الذي تركته استقالة يونغ خاصة على صعيد الراي العام الاميركي . فمنذ وقوع الحادثة والقصة تتكرر في مئات التصريحات والمقالات والاخبار . اي ، ان يونغ استقال بسبب لقائه مع ممثل م . ت . ف ، وانه دفع ثمنا باهظا لانه تصرف وفق ما يمليه عليه ضميره ... وطبيعي ان النقاش العام ينتقل الى المسألة حول ما اذا كان ثمة ما يبرر مقاطعة م . ت . ف . ، وهل ان اسرائيل هي التي تملي على الولايات المتحدة مع من تلتقي وكيف تصوت في مجلس الامن ، وامور اخرى غيرها ؟ ان يونغ نفسه ساهم في تحويله الى قديس معذب ، سقط شهيدا على مذبح الضغط اليهودي ... [ولكنه] في الحقيقة موظف فاسد كان يستحق الاقالة الفورية . ولكن حقيقة سكوت البينـت الابيض ، وسماحه باشاعة القول ان يونغ استقال بسبب اللقاء وليس بدافع الكذب ، هي التي تعزز الافتراض الاساسي ان المشكلة تتمثل في اسرائيل وليس في يونغ . ان هذا السكوت اصبح مثيرا للدهشة ، بعد اقواله في مجلس الامن وسخريته من قرار مقاطعة م . ت . ف ، حيث لم تقابل اقواله هذه باية ردة فعل [رسمية] » (يوئيل ماركوس ، هارتس ، ٧٩/٨/٣١) .

وكذلك ادت قضية يونغ الى توتر العلاقات بين اليهود والسود في الولايات المتحدة بشكل لم يسبق له مثيل في الماضي . فقد اعلن ، مثلا ، الحاخام الاصلاحي لجالية واشنطن ، يهوشواع هابرمان ، في مقابلة صحفية مع (دافـار، ٧٩/٨/٢٤)، ان اسباب التوتر الحالي في العلاقات بين الجاليتين اليهودية والسوداء تعود الى الاختلاف الكامل في حاجياتهما . « فالسود بحاجة اليوم الى زعيم كاريزمي يملأ الفراغ الذي تركه وراءه الدكتور مارتين لوثر كينغ . لقد كان يونغ مرشحا . اما استقالته وما رافقها من غضب ، فقد منحاه مجد الزعامة . ان حقيقة كونه قد اهين ، تسهل على السود التماثل معه ، لانهم في النهاية ليسوا سوى اقلية قاست الاضطهاد » . ويضيف هابرمان انه قبل عشرين

سنة كان الزعماء السود يركـزون على المشاكل الاساسية مثل ايجاد اماكن عمل او الحصول على حق القبول في الجامعات ... ولكنهم رغم ذلك حققوا مكاسب اقتصادية ، واليوم يطالبون بمراكز عالية تعبر عن احترامهم وقوتهم والاعتراف بهم . لذلك يتهمون اليهود الآن ، بانهم نجحوا بفعل نفوذهم في ابعاد زعيم اسود كبير واهانته واهانتهم جميعا . وبلهجة عنصرية [يقولون] نحن ٣٠ مليون من مواطني اميركا، هزمنا من جانب اقلية لا يتجاوز عددها ٦ ملايين ...» (المصدر نفسه) .

وتحاول اسرائيل ايضا تجيير الخلاف ما بين اليهود والسود الى حقيقة التماثل المتزايد لجزء كبير من الزعامة السوداء الشابة مع الفلسطينيين و م . ت . ف . في اطار اتجاههما نحو العالم الثالث (افتتاحية دافار ، ٧٩/٨/٢٣) . « فمنذ زمن بعيد يعتبر الكثير من زعماء السود في الولايات المتحدة انفسهم ، جزءا من العالم الثالث ، من الناحية العاطفية وليس الجغرافية . ان العالم الثالث هو الى درجة كبيرة ، عالم من اللونين ، يقاسي من الفقر ، ومن الاضطهاد السياسي والانساني خلال قرون . لقد استغله الانسان الابيض ، فقط والآن يصل الى عتبة الحرية والمساواة السياسية . وجميع هذه العبارات تتلاءم مع [واقع] الاقلية السوداء في الولايات المتحدة .

اضافة الى ذلك فان الجاليتين اليهودية والسوداء على خلاف ايضا حول مجالات هامة في السياسة القومية الاميركية . فاليهود يؤيدون سياسة الدفاع ، بسبب المساعدات التي تمنح في اطارها الى اسرائيل ، بينما تزداد معارضة السود لزيادة الميزانية العسكرية من اجل تمويل مصادر اكبر للمجالات الداخلية والاجتماعية (المصدر نفسه) .

وعلى اي حال فالخلاف قائم ، والشعور السائد في اسرائيل هو ان م . ت . ف . استطاعت استغلال الوضع بواسطة دعاية ذكية من جانبها ، لكسب عطف السود . وكما هي العادة دائما لدى الاسرائيليين ، فالتقصير في المجال الاعلامي هو السبب في نظرهم ، وحملة اعلامية مركزة من شأنها ان تعيد الوضع الى نصابه. الا ان هذه الحملة التي انتدب نائب رئيس الحكومة يادين للقيام بها في الولايات المتحدة لم تحقق هدفها ، على ما يبدو ، خاصة وانها جاءت في الوقت الذي كانت فيه وسائل الاعلام الاميركية ، تبث التقارير والصور حول عمليات القصف الاسرائيلية لجنوب لبنان

النشاط العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان

ادت عمليات القصف الاسرائيلي الكثيف لجنوب لبنان في شهر آب (اغسطس) الماضي الى ردود فعل عنيفة على الصعيد الاسرائيلي الداخلي وفي الخارج ايضا ، خاصة في الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية . وذلك نظرا للخسائر الفادحة التي احدثتها في الارواح والممتلكات ، في قرى الجنوب ومدنه .

ففي اسرائيل ، اثارت العمليات العسكرية في الجنوب انتقادات واسعة ظهرت ، اولا ، داخل الحكومة ، حيث اعلن وزير الخارجية دايان ان « عمليات الجيش الاسرائيلي في لبنان تقلل جدا على مركـز اسرائيل السياسي ، وتضفي عليها مظهرا بشعا في وسائط الاعلام في العالم ... فمحطات التلفزيون تنشر صورا في انحاء العالم حول الاصابات التي يحدثها الجيش الاسرائيلي وحول هرب اللاجئين في جنوب لبنان . وعلى اثر ذلك تنسى عمليات التخريب التي تنفذها م . ت . ف ، في اسرائيل ، والتي من اجل منعها ينفذ الجيش الاسرائيلي عملياته في لبنان » (هآرتس ، ٧٩/٨/٢٧) . واضاف دايان « انه يحتمل ان تكون هناك حاجة لاعادة النظر والبحث في سياسة عسكرية جديدة في لبنان ، تنجح في منع حدوث اصابات بين السكان المدنيين . واكد ان العالم لا يتفهم سياسة الجيش الاسرائيلي هذه.ومن الافضل اعادة بحثها من جديد ... فالعالم يعتبر ان نشاطات الرائد حداد تتم بتنسيق كامل مع اسرائيل ، وهذه علاقة غير بسيطة وينبغي على الحكومة ان تقوم ببحثها » (المصدر نفسه) .

اثارت اقوال دايان هذه ردود فعل عنيفة داخل الحكومة رغم تأييد بعض الوزراء لها خاصة وزير الزراعة اريئيل شارون . وقد فسرت على انها نتيجة التقارير التي تلقتها وزارة الخارجية الاسرائيلية من سفاراتها في الخارج حول الحملة الاعلامية النشطة ضد اسرائيل ، فيما يتعلق بالحرب في الجنوب اللبناني . وقد اعلن وايزمان ردا على دايان ، وبعد اجتماعه الى بيغن ، ان الحكومة الاسرائيلية لن تبدل سياستها في المنطقة واضاف امام لجنة الخارجية والامن انه « عندما تتوقف م . ت . ف . عن قصف الجيب المسيحي في الجنوب ، سنتوقف نحن عن ضرب تجمعات [الفدائيين] ، الا ان الجيش

الاسرائيلي سيواصل عملياته المخططة لاحباط عملياتهم » .... وتساءل وايزمان « هل يجب علينا ترك الرائد حداد ورجاله ينهارون في الوقت الذي يمنعون به بطاريات مدفعية م . ت . ف . من الاقتراب من الحدود الاسرائيلية » (دافار ، ٧٩/٨/٢٩) . وقد دارت في لجنة الخارجية والامن هذه مناقشات حامية حول اساليب العمليات العسكرية والهدف منها ، حيث اعلن النواب ، يوسي ساريد ، وحاييم بار ــ ليف ومئير تلمي من المعراخ ،ان العمليات ضد الفدائيين غير مراقبة وتحتاج الى اعادة نظر . وقد رد عليهم وايزمان زاعما ان الحكومة الحالية تبذل كل ما في وسعها حتى لا تلحق الاذى بالمواطنين ، « بيد انه من المعروف ان بعض حكومات المعراخ اعتمدت سياسة واضحة تستهدف ضرب الاماكن المدنية » . وضرب وايزمان مثلا على تلك السياسة التي اتبعت اثناء حرب الاستنزاف في قناة السويس وغور الاردن عندما كان بار ــ ليف رئيسا للاركان (ر . ا . ا . العدد ١٨٥٨ ، ٢٨ و ٧٩/٨/٢٩ ، ص ٤) . ورغم الانتقادات التي وجهت في لجنة الخارجية والامن ، فقد ايدت هذه اخيرا السياسة العسكرية في جنوب لبنان بفضل الاكثرية التي تؤيد الحكومة من بين اعضائها . واعلن رئيس اللجنة النائب موشي ارنس ان « سياسة الحكومة قد حظيت بدعم كبير ... اذ لا مناص من العمل ضد [الفدائيين] حتى ولو داخل الاحياء الماهولة بالمدنيين في بعض الاحيان » (ر . ا . ا . العدد ١٨٥٨ ، ٢٨ و ٧٩/٨/٢٩ ، ص ٢) .

على صعيد آخر قادت المعارضة في اسرائيل ــ المعراخ والاحزاب الصغيرة الاخرى ــ وبعض وسائل الاعلام ، حملةالنقد الموجهة ضد سياسة الحكومةالعسكرية في جنوب لبنان . واهم النقاط التي ركز عليها المنتقدون هي : اولا ، الضرر السياسي والاعلامي الذي لحق باسرائيل نتيجة عمليات القصف الكثيف . فقد هاجم زعيم حزب العمل بيريس هذه العمليات بقوله : « يتهموننا في العالم ان م . ت . ف . ليست وحدها التي تقتل النساء والأطفال ، وانما تقوم اسرائيل بذلك ايضا . ويعرضون على شاشات التلفزيون في العالم كل مساء المنازل المهدمة والمصابين من النساء والاطفال ... ففي قتالنا مع [الفدائيين] يجب ان نحرص على الحفاظ على اسم اسرائيل وسمعتها » (ر . ا . ا . العدد ١٨٥٧ ، ٢٧ و ٧٩/٨/٢٨ ، ص ٢) .

اما النقطة الثانية ، التي انتقدتها المعارضة ، فهي عدم وجود سياسة حكومية مراقبة تجاه جنوب لبنان ، « وان حكومة اسرائيل تسلم سلفا بسياسة تملى عليها في هذه المنطقة من قبل الجيش الاسرائيلي والرائد حداد ، وهي سياسة محلية تتجاهل مشاكل اسرائيل الدولية » (حاييم هرتسوغ ، دافار ، ٧٩/٩/٣). كذلك يسود الانطباع ان هذه الحرب هي « حرب خاصة لرئيس الاركان وقائد المنطقة الشمالية ، وهناك من يعتقد ان اسرائيل جرت جرا وراء الرائد حداد ووراء اولئك الاسرائيليين الذين يقررون عمليا خطواته » (ا . شفايتسر ، هارتس ، ٧٩/٨/٢٢) . وفي هذا المجال يتساءل النائب حاييم بار ــ ليف ، فيما اذا كانت اسرائيل مضطرة الى تنفيذ جميع رغبات حداد ورملائه بشكل اوتوماتيكي . « ان مشكلتنا في لبنان هي عدم وجود سلطة ذات سيادة هناك تستطيع تنفيذ ما نضغط لاجله . ولذا علينا تركيز القتال ضد [الفدائيين] انفسهم ، ولكن هذه الحرب يجب ان تدار بحكمة ، اي باختيار الاساليب والتوقيت والوسائل الملائمة لذلك » (ر . ا . ا . العدد ١٨٥٨ ، ٢٨ و ٧٩/٨/٢٩ ، ص ٦) .

وثمة من يعتبر ان حرب الجنوب ليست سوى « نموذج جديد لعمليات الانتقام التي كانت تنفذ في الخمسينات ، اي اعمال عقاب واستنزاف ، لا تشكل ردا على المشكلة الاساسية » (ا . شفايتسر ، هارتس ، ٧٩/٨/٢٣) .

وتكتشف هذه المصادر ان هناك هدفا آخر لحرب الجنوب لا يقل اهمية عن ضرب الفدائيين في نظر الاسرائيليين ، يتمثل في ان التدخل الاسرائيلي في لبنان قد يؤدي الى شل القوات السورية هناك ، ومنع تجمعها ، وبذلك يقل خطر قيام هذه القوات باية عمليات في الجولان . « بعبارة اخرى فان اسرائيل تصدر الى لبنان حربا تدور في ظروف عسكرية سهلة نسبيا من اجل منع حدوثها ، في ظروف اقل سهولة ، في الجولان » (المصدر نفسه) .

وعلى اي حال ، تعتبر ، الفائدة « العسكرية التي تحققها اسرائيل من وراء عمليات الجنوب ، في نظر الكثير من الاسرائيليين قليلة جدا ، اذا ما قيست بالثمن الباهظ الذي تدفعه اسرائيل على الصعيدين السياسي والاعلامي في الخارج . وحسب قول دايان فان اكثر المصاعب في هذين المجالين ، تاتي من

بلدان اوروبا الغربية ، خاصة من تلك التي ترابط قوات منها في جنوب لبنان (ر . ا . أ . العدد ١٨٤٨ ، ١٢ و ٧٩/٨/١٤ ، ص ٦) .

وبالنسبة للضغط الاميركي يبدو ان هناك ضغطا اعلاميا اكثر منه سياسيا . وقد كشف دايان عن موقف الولايات المتحدة ازاء السياسة العسكرية الاسرائيلية في جنوب لبنان بقوله : « ان هناك سياسة مقبولة لدى الولايات المتحدة تتيح لنا ضرب قواعد [الفدائيين] دون اصابة المدنيين ودون استعمال الاسلحة الاميركية » (المصدر نفسه) . الا انه رغم هذا القبول بالسياسة الاسرائيلية ذكرت بعض المصادر الاسرائيلية ان هناك تحفظات اميركية اساسية حيال التدخل الاسرائيلي في لبنان لعدة اسباب . « اولا ، رغبة الولايات المتحدة في منع تدهور عسكري يمكن ان يؤدي الى تازيم الوضع في الشرق الاوسط ويحدث مواجهة مع سوريا . ثانيا ، الرغبة الاميركية في عدم المس بالحكم الضعيف في بيروت . ثالثا ، الخوف الاميركي من ان يؤدي اشتداد العمليات في الجنوب اللبناني الى تشويش مجرى المفاوضات حول الحكم الذاتي . لذلك يقيد الاميركيون الجيش الاسرائيلي في عملياته العسكرية في لبنان ويصعدون تهجمهم ضد اسرائيل،سواء علنا من على منصة الامم المتحدة ، وفي حديث الرسميين ، او سرا بواسطة توجيه وسائل الاعلام في الولايات المتحدة ضد اسرائيل » (يعقوب ايزن ، معاريف ، ٧٩/٨/٣١) .

وقد نددت الولايات المتحدة في جلسة مجلس الامن ، التي عقدت في اواخر اب (اغسطس) الماضي لبحث الوضع في جنوب لبنان ، بلسان مندوبها اندرو يونغ ، بالعمليات العسكرية الاسرائيلية في الجنوب . فبعدما ندد يونغ بالعمليات الفدائية داخل اسرائيل اعلن ان بلاده تندد بشدة بسياسة القصف المدفعي والهجمات الوقائية ضد مدن وقرى ومخيمات اللاجئين في لبنان التي تنفذها خلال الاشهر الاخيرة، من قبل اسرائيل ومجموعات لبنانية مسيحية تحظى بتأييدها » (دافار ، ٧٩/٨/٣٠) . وتشير المصادر الاسرائيلية انه رغم التنديد في مجلس الامن،لم ترسل الحكومة الاميركية تنديدا رسميا بالطرق الديبلوماسية الى اسرائيل . وتضيف هذه المصادر ايضا الى ان بيانات الحكومة المختلفة والتقارير الكثيرة في وسائل الاعلام ، خاصة التلفزيون تخلق صورة سيئة لاسرائيل . « فصور الاطفال الجرحى والنساء الغاضبات والشيوخ الذين لا حول لهم ، ثم القنابل الضخمة التي لم تنفجر ، تنشر بصورة متواصلة . والانطباع السائد هو انه بينما يقاتل رجال م . ت . ف من خلال المخاطرة الشخصية في عمليات تسللهم الى اسرائيل ، فان هذه تتبع اسهل الطرق المتمثلة في القصف الجوي دون تمييز » (يوئيل ماركوس ، هارتس ، ٧٩/٨/٣١) .

وعلى اي حال ورغم توقف القصف الاسرائيلي للجنوب ، لا تزال التهديدات الاسرائيلية مستمرة . ففي الوقت الذي يعلن دايان ان الفدائيين ينفذون كل يوم عملية داخل اسرائيل (ر . أ . أ . العدد ١٨٧١ ، ١٢ و ٧٩/٩/١٣ ص ٤) مبررا بذلك استمرار السياسة الاسرائيلية تجاه الجنوب ، يهدد وزير الدفاع وايزمان ، من الولايات المتحدة نفسها ، بالقيام بعملية عسكرية عنيفة في حال عودة م . ت . ف ، للعمل من لبنان ، وان اسرائيل ستستخدم اشد الوسائل التي تملكها ضد الفدائيين هناك . كما انح وايزمان امام هارولد ساوندرز مساعد وزير الخارجية الاميركية للشرق الاوسط ان اسرائيل لن تكتفي باستخدام القصف ، بل قد تدخل مرة ثانية عن طريق البر (ر . ا . أ . العدد ١٨٧٤ ، ١٦ و ٧٩/٩/١٧ ، ص ١٠) .

ولذلك يبدو ان الهدوء الحالي في جنوب لبنان ليس سوى هدنة ، بفعل الضغوط الدولية على اسرائيل ، ويستخدم اسرائيل اي ذريعة في المستقبل لتجديد عملياتها العسكرية في الجنوب . ومن المعروف ان مستوطناتها الشمالية بدات تعاني مشاكل كثيرة بسبب قصف الفدائيين لها . فقد علم مثلا من تحقيق اجرته احدى الصحف الاسرائيلية (يديعوت احرونوت ٧٩/٨/٣١) ، في مستوطنة كريات شمونة ، ان عددا كبيرا من سكانها قد هجرها،ومن بقي حتى الان لا يملك الامكانات المادية لتدبير امره في الانتقال الى مكان اخر . وينبغي الا يستهان بهذه الظاهرة في ضوء المخططات الاسرائيلية والنشاطات الواسعة الرامية الى تهويد الجليل .

العلاقات الاسرائيلية ـ المصرية في ضوء زيارة السادات الى حيفا

تميزت العلاقات الاسرائيلية ـ المصرية خلال الفترة المنصرمة بتقدم آخر على صعيد العلاقات وحل المشاكل الثنائية بين البلدين ، خاصة مشكلتي تزويد

اسرائيل بالنفط المصري وقضية الرقابة العسكرية في منطقة الفصل ، مع بدء انسحاب اسرائيل من سيناء ومن حقول النفط هناك . وقد تحققت هذه « الانجازات » اثناء زيارة السادات الى مدينة حيفا يوم ١٩٧٩/٩/٤ ، وهي زيارته الثالثة الى اسرائيل بعد القدس وبئر السبع .

اقتصرت نتائج المباحثات التي اجراها السادات مع المسؤولين الاسرائيليين في حيفا على الوصول الى حل بالنسبة للمشاكل الثنائية العالقة بين كل من مصر واسرائيل ، بينما بقي الخلاف على حاله في وجهات النظر بالنسبة للموضوع الفلسطيني ، خاصة فيما يتعلق بالحكم الذاتي والقدس . وقد برز هذا الخلاف واضحا في المؤتمر الصحفي الذي عقده السادات وبيغن بعد انتهاء المحادثات بينهما ، حيث اعلن السادات ان « هناك مواضيع بحثناها وتوصلنا الى اتفاق حولها [واخرى] لم نتفق بشأنها وبقي الخلاف قائما حولها » (ر . ا . أ . العدد ١٨٦٥ ، ٥ و ٧٩/٩/٦ ، ص ٤) . وذكر السادات موضوع الاتفاق المؤقت حول الرقابة في منطقة الفصل قائلا : « لقد كان هناك موضوع قوات الامم المتحدة او قوات المراقبة التي اثارها الاتحاد السوفياتي . فقد قررنا اذا وبيغن متابعة الموضوع سويا في اتفاق مؤقت الى ان نجتمع مع [الرئيس كارتر] ونتوصل الى تسوية شاملة ودائمة لهذه المشكلة . ان الفيتو الروسي لن يوقفنا ابدا وأن ينهي عملية السلام ... بل سيعززها ويدفعها نحو الامام » (المصدر نفسه) .

كذلك ذكر بيغن انه تم التوصل الى اتفاق مبدئي حول موضوع النفط بالنسبة للكمية التي ستزود بها اسرائيل . كذلك تطرق الى موافقة اسرائيل على تسليم منطقة سانت كاترين الى مصر قبل ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) « وذلك بسبب الاهمية الرمزية لهذا التاريخ المتعلق بزيارة السادات الى القدس ، اي قبل سنتين تقريبا . كما قررنا ايضا ان تكون جميع الترتيبات التي حددت سلفا في اطار تطبيع العلاقات نافذة المفعول ، وتستمر السياحة في الاسابيع المقبلة ، ويشمل ذلك استخدام المطارات في المنطقة وفي البر ايضا ... » (المصدر نفسه ، ص ٥) .

ولخصت المصادر الاسرائيلية المواضيع التي اتفق عليها خلال الزيارة كالاتي : « اولا ، النفط : تقوم مصر بتزويد اسرائيل بمليوني طن من النفط سنويا ، ويبدأ التزويد حالا بعد تسليم حقول علمة الى مصر . اما سعر النفط فلم يحدد . وقد اعرب السادات عن تفهمه لرغبة اسرائيل في الحصول على النفط المصري باسعار رخيصة ، الا انه قال ان هذا الامر سيفتح المجال امام طلبات مماثلة من جانب زبائن آخرين . ثانيا ، الرقابة في منطقة الفصل : تقوم مصر واسرائيل بتسيير دوريات مشتركة في منطقة الفصل ، بالاضافة الى ترتيبات الرقابة المشتركة القائمة عمليا بين الجيشين الاسرائيلي والمصري في المناطق التي تم اخلاؤها حتى الان . ويبدأ سريان مفعول هذا الاتفاق ، اذا اتضح ان الولايات المتحدة لا تصر على التزامها بتشكيل قوة متعددة الجنسيات . ثالثا : تطبيع العلاقات في شمال سيناء : تقوم اسرائيل بتسليم منطقة سانت كاترين الى مصر قبل التاريخ المحدد ، وفي المقابل يسمح للاسرائيليين بزيارة منطقة شمال سيناء بشكل دائم (هارتس ، ١٩٧٩/٩/٥) .

غير انه رغم الاتفاق حول المشاكل الثنائية ورغم جو التفاؤل الذي ساد الزيارة والمباحثات، اتسمت ردود الفعل داخل اسرائيل حول نتائج الزيارة بنوع من عدم الارتياح غير الظاهر ، خاصة فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني . فقد علق البروفيسور شمعون شامير احد خبراء الشرق الاوسط في اسرائيل ، على نتائج الزيارة بقوله : صحيح اننا نعيش في عهد الدبلوماسية السرية وغير معروف لنا كل شيء ، لكن القضايا الاساسية التي تشكل العقبات امام مسار السلام ، وهي الموضوع الفلسطيني ، ومشكلة القدس ، لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها ، بل حتى لم تناقش بعمق وبصورة منهجية . وعمليا يستند الاتفاق الى تأجيل المشكلات والعقبات حتى مرحلة متأخرة ، ولا يمكننا الاستهتار بهذا » (ر . ا . أ . العدد ١٨٦٦ ، ٦ و ٧/٩/٧٩ ص ٣) . ويضيف شامير أن « الاجواء الحسنة التي رافقت الزيارة هي سياسة موجهة ومقصودة ، وهي خطوة سياسية بحد ذاتها ، بل واستطيع القول ان ابراز هذا التفاؤل والايجابية يتناسب اضطراداً مع عمق الشكوك والقلق في هذا المسار . فهناك قيمة سياسية لابراز هذا التفاؤل [وهو] ان مصر تظهر للعالم العربي ان طريقها واضح امامها ، وانها تتقدم بثقة ولا تنظر الى الخلف .

« لقد قال المصريون في مرحلة مبكرة ان هذه الجبهة العربية الموحدة ضدهم لن تستطيع الصمود، وستتفكك بسبب التناقضات الداخلية . وسمعت ذلك

بنفسي في القاهرة ... الا انه ليس كل انشقاق في العالم العربي يؤدي بالضرورة الى الاقتراب من الموقف المصري » (المصدر نفسه) .

ويبدو كذلك ان حديث السادات وتلميحه الى احتمال انضمام الاردن الى المفاوضات ازعج الاسرائيليين . فقد علق وزير الطاقة الاسرائيلي اسحاق موداعي حول هذه المسألة بقوله : « ان البديل الفلسطيني حتى لو كان من مؤيدي م . ت . ف . افضل من المفاوضات مع الاردن » (د . أ . ا . العدد ١٩٦٧ ، ٧ و ٧٩/٩/٨ ، ص ٣) . ويبدو ان رأي موداعي هذا يحظى بتأييد في الحكومة الحالية ، اذ ان دخول الاردن المفاوضات له ثمن « نعرفه ، عمليا ، وغير ملزمين به » ــ على حد قوله . وربما تكون لقاءات وزير الخارجية دايان في هذا الوقت بالذات مع بعض مؤيدي م . ت . ف . في المناطق قد جاءت على خلفية طرح الاحتمال الاردني ، اضافة الى الضغط الاميركي في وجوب احراز تقدم في مفاوضات الحكم الذاتي كبديل للاقتراحات بشأن تعديل القرار ٢٤٢ .

وحسب قول رئيس الوزراء السابق اسحاق رابين « علينا ان نقرأ جيدا ما قاله الرئيس السادات . لقد قال ان الاردن سينضم الى المفاوضات في حال حصول تقدم في مواضيع الحكم الذاتي . وعندما يتحدث السادات عن تقدم ... فهو يقصد ان نقبل بمواقفه في كل ما يتعلق بطابع سلطة الحكم الذاتي او الحكم الاداري ، وكل ما يتعلق بضم سكان القدس الشرقية الى الانتخابات ... » (المصدر نفسه ، ص ٥) .

ان اسرائيل غير معنية بدفع هذا الثمن ، وحسب قول رئيس لجنة الخارجية والامن موشي ارنس فان ما لدى اسرائيل اقتراحه على الملك حسين بشأن الضفة الغربية هو السلام « وهو ليس بالامر الهين ، فالرئيس السادات يؤكد اهمية السلام والتعاون الذي يتيحه ، وهو ليس هدية تقدمها لنا مصر والدول العربية الاخرى ، بل نحن الذين نقدمها لهم » (المصدر نفسه ــ ص ٦) .

على اي حال ، يبدو الآن احتمال انضمام الاردن الى المفاوضات بعيدا في ظل المواقف السياسية الحالية في اسرائيل ، وهذا ما كررت المصادر الاردنية نفسها تأكيده مؤخرا .

ح . ش .

قضايا دولية

فلسطين .. اسبانيا .. اوروبا

لم يبلغ الحديث عن « استقلالية » اوروبا الغربية عن الولايات المتحدة أبدا الحد الذي بلغه نتيجة لزيارة ياسر عرفات لاسبانيا (١٣ ــ ٩/١٥) ، ومحادثاته مع رئيس وزرائها ماريو سواريز ، ومع زعماء اكبر أحزابها السياسية بعد الحزب الحاكم .

والملاحظة الملفتة أكثر من هذا ، ان أكثر المتحدثين عن الاستقلالية الاوروبية هذه عن الولايات المتحدة كانوا هم الاميركيون بالتحديد .

وبامكاننا ان نضيف ملاحظة ثالثة هي ان تغطية الاعلام الغربي وخاصة الاميركي لزيارة ياسر عرفات لاسبانيا ، كانت أكثر سخاء واهتماما في مساحاتها وتعدد زواياها حتى من قمة فينا الثلاثية التي جمعت بين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبرونو كرايسكي مستشار النمسا ، وفيلي برانت الرئيس الحالي للمنظمة الدولية الاشتراكية ... على ما كان لهذه القمة من اهمية ، وما لقيته من اهتمام .

واذا اردنا ان ننتقل مباشرة من هذه الاحصاءات العامة الى رؤية على الجانب الآخر من هذه الزيارة ، اي رؤية من زاوية النظر الغربية اليها ... تستوقفنا على الفور معالجات من نوع ما كتبته مجلة « نيوزويك » الاميركية . في عددها الذي يحمل تاريخ ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ قالت « نيوزويك » :

« بعد أكثر من عقدين من الزمن على لعب الدور الثانوي وراء السياسة الاميركية الشرق أوسطية ، بدأت اوروبا الغربية تلعب الحانها الخاصة . وكانت

كامب ديفيد هي نقطة التحول . فمن وقتها تحرك زعماء أوروبيون للتنصل مما رأى فيه كثير منهم سياسة أميركية مشكوكا فيها ، لا بل محفوفة بالمخاطر بشأن الحقوق الفلسطينية . وهم يأملون في خلال هذه العملية أن يعفوا أوروبا من أي خطر نفطي أو تخفيضات نفطية تسببها سياسات واشنطن الشرق اوسطية ، وأن يزيدوا من مبيعاتهم من الأسلحة في المنطقة ..

« ويقول دبلوماسي ألماني غربي : ان الابواب التي اغلقتها خطة الرئيس كارتر للسلام تريد من يفتحها . والأمر أشبه بالتقاط البقايا وسط طعام امبراطورية .

« لقد صعد الزعماء الأوروبيون جهودهم للتح الابواب في العالم العربي خلال الاسبوع الماضي . ويقول دبلوماسي اوروبي في باريس : لقد فقدت كل دول الخليج (العربي) ايمانها بالولايات المتحدة . انهم ينظرون الى أوروبا ويجعلوننا نعرف ذلك . وهانز ديتريش غينشر وزير خارجية المانيا الغربية شجعته زيارته في تموز (يوليو). الماضي للبلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط حيث جال مؤخرا في دول خط المواجهة العربية ـ فجلب لنفسه سريعا انتقادات اسرائيل . ولم ترتدع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، فاجتمع وزراء خارجيتها في دبلن في الاسبوع الماضي ، وصاغوا بيانا مؤيدا للحقوق الفلسطينية . وفي الوقت نفسه تقريبا وصل ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية الى اسبانيا في أول زيارة رسمية له لبلد أوروبي غربي ...

« ان اجتماع عرفات وسواريز ، والشائعات عن رحلتين له الى فرنسا وايطاليا في المستقبل القريب ، انما هي مؤشرات الى ان معظم الأوروبيين قد طرحوا جانبا التحريمات التي كانت قائمة حول الاتصالات مع الفلسطينيين ...

« ... وليس من المحتمل ان تتخلى الحكومات الأوروبية سريعا عن خطها الاستقلالي المتزايد باطراد في الشرق الأوسط » .

هذه الفقرة من تحليل « نيوزويك » الأميركية ، تعليقا على زيارة ياسر عرفات لاسبانيا، لا تحمل فقط فكرة الاستقلالية الأوروبية عن السياسة الشرق اوسطية لادارة الرئيس كارتر ، انما تحمل ايضا عددا من الاخطار الاخرى :

ـ ان اوروبا الغربية ترى انها لا تستطيع ان تضمن نفطا عربيا دون التخلي عن « التحريمات » التي تحيط بالاتصالات مع الفلسطينيين ، وهي تحريمات تفرضها التبعية للسياسة الاميركية .

ـ ان اوروبا الغربية تعي أن تأييد « الحقوق الفلسطينية » طريق الى مصالحها في الشرق الاوسط ، بما في ذلك تجارتها (وخاصة تجارة الاسلحة) .

ـ ان أوروبا الغربية وصلت الى قناعة بفشل سياسة « كامب ديفيد » ، بعضهم الى حد « التشكك فيها » وبعضهم الى حد التحذير من « خطورتها » . المهم انهم لا يريدون ان يربطوا انفسهم بعجلتها . والمعنى الضمني في هذه الفكرة هو ان أوروبا الغربية لا يعنيها ان تصلح الولايات المتحدة سياستها تجاه الشرق الأوسط ، وخاصة تجاه « الحقوق الفلسطينية » ، انما يعنيها بالدرجة الأولى أن تميز نفسها أمام العرب عن السياسة الأميركية . بل لعل أوروبا الغربية (من وجهة النظر الأميركية التي تعبر عنها « نيوزويك ») تؤثر ان تظل الولايات المتحدة موغلة في سياستها الخطرة ، لأن ذلك وحده يميز وضع أوروبا الغربية لدى العرب . ويقوي مركزها التنافسي في مواجهة الولايات المتحدة .

بخلاف هذا هناك ملاحظة أهم هي أن زيارة ياسر عرفات لاسبانيا عوملت من « نيوزويك » وغيرها ـ على أنها « موقف أوروبي » وليس مجرد موقف اسباني ، ولهذا وضعت في اطار أوسع منها ، يضم بالاضافة الى زيارة مدريد ، اجتماع قيينا الثلاثي ، كما يضم بيان وزارة خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في دبلن (في ٩/١١) ومحادثات جورغين موليمان ، عضو الحزب الديمقراطي الحر في المانيا الغربية مع ياسر عرفات، وتأكيدات الأول بتأييد السوق الأوروبية المشتركة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وقد اكد الجانب الاسباني نفسه النظرة «الأوروبية» الأشمل للزيارة ، وذلك حين حرص مارسيلينو اوريخا وزير خارجية اسبانيا (في الجلسة الرسمية الثانية من المحادثات بين الوفدين الفلسطيني والاسباني في ٩/١٤) على الحديث عن الحوار العربي ـ الأوروبي . وأعرب أوريخا عن رغبة بلاده في دفع الحوار العربي الأوروبي الى الامام ، وأعرب عن استعداد اسبانيا للقيام بجهد تطوير الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية . ثم أكدت اسبانيا على زاوية استقلالية الموقف الذي تتخذه من

منظمة التحرير، في تصريح ادلى به وزير الدولة للاعلام حوريه ميليا بعد صدور البيان المشترك الفلسطيني ـ الاسباني (٩/١٦) اذ قال : ان اسبانيا لم تشاور لا الولايات المتحدة ولا أي دولة أخرى قبل توجيه الدعوة لياسر عرفات .

ولعله لم يكن من قبيل المصادفات البحتة ان وصل الى مدريد في اليوم نفسه الذي انتهت فيه زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لها خوسيه لادو سفير اسبانيا في واشنطن ، وصرح لدى وصوله بان اعضاء الاتحاد الاميركي للجمعيات اليهودية قاموا بزيارته في واشنطن واعربوا من أسفهم لزيارة عرفات لاسبانيا ، وعن املهم في أن تعترف اسبانيا باسرائيل .

هذا الرأي نفسه الذي عبر عنه يهود اميركا ، عبر عنه ايضا يهود اسبانيا . فقد صرح أحد زعمائهم موريشيد هاتشويل تولييدانو في اليوم الأول للزيارة بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي « أداة روسية » وحذر الاسبان من اعتبارها حركة تحرير وطني حقيقية . وحث ماريو سواريز رئيس الحكـــومة الاسبانية على ان ينهي سياسة عدم الاعتراف باسرائيل .

اما اليمين السياسي الاسباني ، فعلى الرغم من كل ما ردمته أجهزة الاعلام الصهيونية من أن سياسة مدريد الحالية في عدم الاعتراف باسرائيل هي امتداد امين لسياسة الجنرال فرانكو.. فان هذا اليمين ابدى قلقه من استقبال عرفات والمحادثات معه من جانب حكـــومة سواريز وزعيمي الحزبين ، الاشتراكـــي (فيليب غونزاليس) والشيوعي (سانتياغو كاريللو) ، معتبرا هذه خطوة جديدة على طريق يتجه اتجاها يساريا بل اوربا . وقد سبقتها عليه بخطوات من نوع استقبال فيديـل كاسترو رئيس كوبا ، ومن نوع دعم علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية .

والصحافة اليمينية في اوروبا ـ خارج اسبانيا ـ ابدت موقفا اكثر واقعية من هذا . فنجد صحيفة « فاينانشيال تايمز » البريطانية تقول من مدريد (٩/١٧) : يحتمل على المدى القصير ان ترفع اسبانيا وفد منظمة التحرير الفلسطينية هنا الى المستوى الدبلوماسي . وقالت صحيفة « ليزيكو » الفرنسية الاقتصادية (٩/١٦) : لقد أحرز عرفات في مدريد انتصارا دبلوماسيا ... واذ تمنح اسبانيا شهادة بعمرتية شرف الى الزعـيم الفلسطيني فانها لم تخاطر بشيء، الا انها وفقا للتقاليد الفرانكوية الامينة عليها لا تعترف باسرائيل» .

اما صحيفة « لوموند » الفرنسية الاقرب الى الاعتدال فقد كتبت مقالا افتتاحيا (٩/١٦) في صفحتها الاولى تحت عنوان « نجاح عرفات في أوروبا » قالت فيه :

« لقد استقبلت مدريد السيد ياسر عرفات استقبالا رسميا كرئيس دولة، وعقد فور وصوله نهار الخميس الماضي محادثات اولية استغرقت ساعتين مع رئيس الحكـــومة قبل الاجتماع مع زعماء المعارضة ... ان هذا الاستقبال الحار الذي لقيه عرفات في دولة لم تعترف حتى الآن باسرائيل ولم تقم معها علاقات دبلوماسية لم يكن مستغربا . ولكن اهمية هذه الزيارة تكمن في انها جزء من حركة اوروبية اخذة بالتوسع تدعو الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ... ان دول السوق الاوروبية التسع اعلنت في بيان اصدرته يوم ١٨ حزيران (يونيو) المـــاضي تأييدها للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، بما فيه حقه في انشاء دولة فلسطينية . ان أغلب دول أوروبا الغربية سمحت الواحدة تلو الاخرى لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكاتب لها في عواصمها . ففي انقرة وغدا في الدنا سيتمتع ممثلا عرفات بالحصانة الدبلوماسية . وفي باريس حيث يتمتع ممثل المنظمة بصفة رسمية عقد فاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة ، اجتماعا وديا مع رئيس الدبلوماسية الفرنسية جان فرانسوا بونسيه . وفي روما التقت جميع الأحزاب الايطالية وفي طليعتها الحزب الديمقراطي المسيحي على استقبال القدومي وادارة مناقشة حول مشكلة الشرق الأوسط . وهناك احتمال بأن توجه بعثة برلمانية بريطانية تزور الشرق الأوسط دعـوة الى القدومي ، لزيارة لندن ... ان اهم حدث ذي معنى وقع خلال الاشهر الأخيرة هو اللقاء الذي تم بين عرفات والمستشار الالماني السابق فيلي برانت ومستشار النمسا برونو كرايسكي. ان اسباب هذا التطور كثيرة ، والخوف من أزمة جديدة في الشرق الأوسط يؤدي الى اعادة النظر في تزويد اوروبا بالبترول . لكن المحيط القديم والمحيط الجديد (المقصود اوروبا واميركا) اصبحا يتفهمان واقعا لهما اساسياوهو ان منظمة التحرير الفلسطينية تحظى بتأييد جميع الفلسطينيين ، وان لا شيء يمكن ان يتم وبشكل دائم

بدونها . ومن هنا يأتي الخطر على اتفاقيات كامب ديفيد ويتزايد العزل بوجه اسرائيل » .

وزراء خارجية السوق المشتركة

بدأ اجتماع وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في دبلن (عاصمة ايرلندا الجنوبية) في ٩/١١ قبل يومين اثنين من بدء زيارة ياسر عرفات لاسبانيا ، وبعد يومين اثنين من صدور البيان الختامي لمؤتمر قمة عدم الانحياز في هافانا . ومن المؤكد ان وقوع اجتماع دبلن بين هذين الحدثين كان له علاقة تأثير وتأثر بهما ، خاصة وان اجتماع دبلن كان مكرسا لبحث سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية تجاه ازمة الشرق الأوسط ، وبصورة أكثر تحديدا تجاه منظمة التحرير الفلسطينية .

وبطبيعة الحال فان اجتماع دبلن هو أهم لقاء اوروبي غربي بشأن الشرق الأوسط منذ انعقاد قمة فينا الثلاثية (عرفات ـ كرايسكي ـ برانت) في ٧، ٨/٧/١٩٧٩ بل انه أهم لقاء أوروبي غربي في هذا الاطار منذ بدأ يتردد الحديث عن « مبادرة اوروبية » بشأن الشرق الأوسط .

وقد عقد الاجتماع وسط اجواء التأكيد بأن « معظم حكومات السوق الأوروبية المشتركة مستعد لاتخاذ خطوة نحو الاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية » . (الغارديان البريطانية من دبلن في ٩/١١) . ويشير من داخل الاجتماع ان فرنسا تقود طلب الاعتراف بالمنظمة بصورة من الصور ، وانها تؤكد انه أصبح مسألة وقت « قبل ان يجبر الأميركيون والاسرائيليون أنفسهم على الوصول الى هذه النتيجة » .

وذكرت الصحافة البريطانية « ان هناك تحولا في الموقف البريطاني لصالح تشجيع اسرائيل على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، منذ مجيء حكومة المحافظين الى السلطة ... وهذه هي وجهة نظر معظم حكومات السوق الأوروبية المشتركة . (الغارديان ـ ٩/١١) .

وكتبت « الاوبزرفر » البريطانية في مقال افتتاحي لها (٩/١٦) تعليقا على اجتماع دبلن :

« لقد حان الوقت لتعترف الحكومة الاسرائيلية بانها خسرت معركتها الطويلة للحيلولة دون الاعتراف الدبلوماسي بمنظمة التحرير الفلسطينية . كما ان الحكومة الاسرائيلية لا تستطيع أن تعيق لفترة اطول الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم . ويرفض قبول اسرائيل هذين الحدثين ، فانها تضع نفسها في خطر عزل نفسها كليا عن جميع اصدقائها في الغرب . وقد اقتربت اسرائيل خطوة اخرى من هذا الخطر في الاسبوع الماضي ، عندما اتفق وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة على اشراك منظمة التحرير الفلسطينية أو الممثلين الفعليين للفلسطينيين ـ كما تقترح بريطانيا ـ في المفاوضات التي تهدف الى تحقيق تسوية سلمية ... واذا كان من المستحيل حقا مواصلة انكار قيام المنظمة بدور كامل في مفاوضات سلام الشرق الأوسط ، فمن المؤكد ان من الأفضل لاسرائيل ان تبدأ في تكييف سياستها لمواجهة هذا التغيير ، بدلا من ان تواجه الاحتمال شبه الاكيد ، بانها ستكون وحيدة في نهاية الامر في موقفها من هذه القضية، عندما تجتمع الجمعية العامة للامم المتحدة في وقت لاحق من هذا الشهر . وان يكون هناك شيء يضر بالروح المعنوية الاسرائيلية او بموقفها الدبلوماسي أكثر من أن يهجرها في هذه القضية الحيوية حلفاؤها الوحيدون . ومن المؤكد ان من الافضل جدا ان تقبل اسرائيل بالواقع بدلا من ان تواصل المقارعة في قضية لا يمكن ان تكسبها » .

كذلك ينبع عن اجتماع دبلن ان الحكومة الهولندية ـ وهي الوحيدة بين حكومات دول السوق المشتركة التي وافقت على وضع سفارتها في اسرائيل في القدس وليس في تل ابيب ، والتي تعد تقليديا من أشد المعارضين داخل السوق الأوروبية للاعتراف بمنظمة التحرير ـ أصبحت أميل الى اتخاذ موقف مغاير لموقفها التقليدي هذا في ضوء مواقف الدول الأوروبية الاخرى . وفي ضوء استياء هولندي واضح ازاء الخطر الذي تتعرض له الوحدات الهولندية المشاركة في القوة الدولية في جنوب لبنان من جراء هجمات الطائرات والمدفعية الاسرائيلية ضد مخيمات الفلسطينيين وقرى اللبنانيين في الجنوب اللبناني .

وعندما انتهى اجتماع وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة في دبلن (٩/١١) كان واضحا ان اتفاقهم هو على الاتجاه نحو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد اتفقوا على أن تعلن دول السوق موقفها المحدد من مسألة الشرق الأوسط برمتها، في خطاب يلقيه مايكل أوكيندي وزير خارجية ايرلندا الجنوبية ورئيس المجموعة، أمام الجمعية

العامة للأمم المتحدة نيابة عن دول السوق المشتركة ككل يوم ٢٦ أيلول (سبتمبر) .

وقالت صحيفة « الغارديان » البريطانية (٩/١٢) ان وزراء الخارجية الأوروبيين قرروا الاحتفاظ بسرية المدى الذي وصلت اليه دولهم في التحرك نحو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . وان هذه السرية موجهة الى الحكومة الاسرائيلية اكثر من غيرها . واضافت أن حكومتي هولندا والمانيا الغربية ابديتا تخوفا من ان الاعلان عن الاعتراف بالمنظمة في الوقت الحاضر من شانه أن يزيد سوءا علاقاتهما مع اسرائيل التي اصبحت مشحونة بالخلافات فعلا .

في الوقت نفسه صرح وزير الدولة البريطاني دوغلاس هيرد ـ الذي ناب عن وزير الخارجية اوردكارنغتون في هذا الاجتماع ـ بانه تم احراز تقدم نحو موقف مشترك بين الدول الأوروبية التسع بشأن الشرق الأوسط .

وصرح وزير أوروبي لم يشأ أن يذكر اسمه في هذا الصدد،ان وزراء الخارجية رأوا عدم اذاعة تفصيلات قرارهم بشأن المسألة الفلسطينية تجنبا للاثارة الصحافية . ولكن الاعتقاد كان سائدا في نهاية الاجتماع بين دبلوماسيي السوق الأوروبية المشتركة ، بانه عندما يلقي أوكيندي رئيس اللجنة التنفيذية للسوق خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فانه « لن يترك مجالا لأي شك في ان المجموعة الأوروبية تعتقد بانه يتعين على اسرائيل الآن ان تكون مستعدة للتحدث الى منظمة التحرير الفلسطينية عن تسوية فلسطينية (الغارديان ٩/١٢) .

كما توفرت مؤشرات (وفقا لما نشرته الغارديان) تدل على ان الدول الأوروبية التسع تتوقع هجوما دبلوماسيا واسعا ، وفي اللحظة الأخيرة تشنه اسرائيل لعرقلة اي شيء ينطوي على اشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية في خطاب اوكيندي الى الأمم المتحدة (...) .

وليس خافيا أن هذه الهجمة الدبلوماسية الاسرائيلية التي تتوقعها دول السوق المشتركة للتاثير على موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية ، ومن أزمة الشرق الأوسط بشكل عام ، من شأنها ان تعمق نفور الدول الأوروبية من سلوك اسرائيل على الساحة الدولية ، وخاصة ازاء « حلفائها التقليديين » .

وقد كانت الأزمة التي وقعت أثناء زيارة موشي دايان وزير الخارجية الاسرائيلي لبون (٩ ـ٩/١١) مثالا على شعور الدول الأوروبية بأن اسرائيل تدفع الأمور في عكس الاتجاه الذي يفترض ان تعمل له في علاقاتها مع دول أوروبا الغربية ، اذ اجمع الاعلام الغربي في نهاية تلك الزيارة على انها دفعت العلاقات الالمانية ـ الاسرائيلية نحو الأسوأ . وقد بلغت هذه الأزمة ذروتها عندما اعلنت وزارة الخارجية الالمانية الغربية رفضها الانتقادات التي وجهها دايان أثناء مؤتمر صحفي عقده في بون (٩/١١) الى مطالبة المانيا الغربية بحق تقرير المصير للفلسطينيين . وقد القى دايان باللوم في هذا المؤتمر الصحفي على هانز ديتريش غينشر وزير الخارجية الالماني الغربي معملا اياه مسؤولية « تدهور العلاقات » بسبب استخدام عبارة « حق تقرير المصير » . ووصف هذا بانه تجاوز للموقف الذي سبق ان اعلنته السوق الأوروبية المشتركة في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ .

وقد عمدت دوائر الخارجية الالمانية ، في الليلة نفسها ، الى الاعلان عن أن حكومة بون تعتبر حق تقرير المصير نصرا بالغ الأهمية في السياسة الالمانية . ذلك انه اذا كانت عملية اعادة توحيد المانيا لا يمكن أن تتم الا على أساس مبدأ حق تقرير المصير ، فانه لا يمكن انكار هذا الحق على أي شعب اخر

وهكذا يمكن القول بانه اذا كانت سياسة « كامب ديفيد » الأميركية قد أثارت مخاوف أوروبا الغربية من ردود الفعل الفلسطينية العربية ضدها ، وبالتالي دفعت أوروبا الغربية باتجاه سياسة اكثر استقلالية تجاه قضية الشعب الفلسطيني ومسألة الشرق الأوسط برمتها .. فان سياسة اسرائيل تسهم في دفع أوروبا الغربية أكثر في اتجاه مواقف مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، باصرارها على التعامل مع المواقف الراهنة ، بتجاهل كامل لمصالح الدول الأخرى .. بما فيها مصالح دول مكن اسهامها في بناء اسرائيل نفسها وحتى في بقائها حتى الآن حيث هي .

والسؤال الآن ليس هل تعترف أوروبا الغربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ، انما متى تعترف . لا بل أن السؤال : الى متى تستطيع الولايات المتحدة أن تتخلف عن أوروبا الغربية في تشكيل سياسة واقعية لها تجاه القضية الفلسطينية ؟

قمة عدم الانحياز ...

لم يكن مجرد انعقاد مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في العاصمة الكوبية « هافانا » (٢ ــ ١٩٧٩/٩/٩) ، امرا يمكن ان يتطيقه كل دول المعسكر الامبريالي، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية اكثر من غيرها .

هذا هو الانطباع الاكيد الذي يخرج به المرء من متابعة كل تحليلات الغرب ، ومواقفه ازاء هذا المؤتمر .

والمحاولات التي بذاتها دول كثيرة ــ حتى من داخل حركة عدم الانحياز ــ لمنع انعقاد المؤتمر في عاصمة كوبا فور موافقة غالبية دول الحركة على عقده فيها ... وجدت امتدادا لها في مواقف عديدة ناصبت كوبا ، وكل الدول الاشتراكية (باستثناء يوغوسلافيا) العداء ؛ فيما غفلت عن حقيقة وجود دول كثيرة لا يمكن وصف علاقتها بالعالم الراسمالي الغربي بأقل من كونها علاقة تحالف غير رسمي .

ولكن كان لا بد للدول الغربية ان يكون لها بطل غير مدان بالتحالف غير الرسمي مع الغرب داخل الحركة ، وكان لا بد ان يكون هذا البطل من اصحاب الوزن الثقيل في التاثير على حركة عدم الانحياز ... فاختارت هذه الدول ان تتعلق حول الرئيس اليوغوسلافي تيتو ، المؤسس الوحيد الباقي على قيد الحياة من مؤسسي الحركة الرئيسية : جمال عبد الناصر ، نهرو ، سوكارنو ، نكروما ، ومكاريوس .

وهكذا بدا الغرب حملته على مؤتمر قمة عدم الانحياز لتقسيم صفوفه ــ على الاقل الى معسكرين ــ بهدف افشاله على الاقل ، وتحطيم الحركة كلية على الاكثر . وعكس الاعلام الغربي في معالجته للمؤتمر قبل وقت طويل من بدايته رغبة في تبني مواقف وآراء واتجاهات تنسب الى الرئيس اليوغوسلافي تيتو ... وتصور على انها تتناقض الى حد التطاحن مع مواقف وآراء واتجاهات الرئيس الكوبي فيديل كاسترو .

وقبل نحو شهرين من انعقاد قمة هافانا كتبت صحيفة « ديلي تلغراف » البريطانية وهي واحدة من اعتى الصحف الغربية رجعية ، وخضوعا للتوجيهات الامبريالية الاميركية ، تقول (١٧/٧/٧٩) « يستضيف الدكتور فيديل كاسترو في العاصمة الكوبية هافانا في ايلول القادم المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز . وتبدو هذه العملية كانها ازمة كئيبة ... وربما يكون للمؤتمر « تاثير تعليمي » هام لو استطاع ان يلقي ضوءا واضحا على الخلافات العميقة بين ما يسمى بمعسكر عدم الانحياز حيال تفسير كلمة عدم الانحياز ... ونظرا لأن كوبا لا تعتبر حقيقة من دول عدم الانحياز ... أليس من الضروري محاسبة موسكو مباشرة واعتبارها مسؤولة عن دعم كاسترو العالمي للارهاب والثورات العنيفة ... وتبدو الآن المبادىء الاساسية للفكرة عدم الانحياز اشبه بالمبادىء المبتذلة في وقت وافقت فيه دول الحركة على حضور المؤتمر في هافانا » .

هذا التناول لم يقتصر بطبيعة الحال على صحيفة بريطانية ، انما شمل الاعلام الغربي كله ، ولم يكن يعكس مجرد « اماني » « الغرب » ، بل خططه بالنسبة لهذه القمة . الامر الذي اكدته الحقيقة التي كشفها الرئيس كاسترو في خطابه الافتتاحي امام المؤتمر (٩/٣) من ان الحكومة الاميركية استطاعت ان تحصل على نسخة من مسودة مشروع البيان الختامي لقمة هافانا ، وهي المسودة التي وضعتها كوبا ــ باعتبارها الدولة المضيفة ووفقا للعرف المتبع ــ وقامت بحملة اتصالات دبلوماسية محمومة لتعديلها .

وهكذا نجد ان الحضور الاميركي كان ماثلا بصورة خطيرة منذ البداية . وربما اكثر مما كان في أي من المؤتمرات الخمسة السابقة لقمة عدم الانحياز . وبطبيعة الحال لم يكن مجرد انعقاد المؤتمر في هافانا ــ وما يمثله ذلك من دعم للنظام الثوري الاشتراكي الكوبي بزعامة فيديل كاسترو ، هو كل ما يثير الولايات المتحدة ضد المؤتمر والحركة . انما تتعدى المسالة هذا النطاق الى طبيعة القضايا المعروضة ، وتوقيت عرضها على قمة هافانا .

فالولايات المتحدة تعرف منذ البداية ، وقبلها ، ان سياساتها على نطاق عالمي ستوضع على مشرحة مؤتمر عدم الانحياز ... وان في مقدمة هذه السياسات سياستها في الشرق الاوسط التي اصبحت ترتبط باسم « كمب ديفيد » والاتفاقات التي تمخضت عنها ، والمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية وما تسببت فيه في هذه المنطقة . وهذا بالفعل ما حدث . لقد تحولت قمة هافانا الى قمة من اجل مناقشة القضية الفلسطينية ودعم هذه القضية والتكتل وراءها من جانب ٩٤ دولة تمثل اكثر بكثير من ثلثي اعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وبالتالي تحولت الى قمة مناهضة لسياسة « كامب ديفيد » واطرافها المخططين والمنفذين .

ومنذ البداية كان هدف السياسة الاميركية شق صفوف الحركة حتى لا يصبح بامكانها اتخاذ قرارات اجماعية او شبه اجماعية ، تبدو في النهاية كقرارات للامم المتحدة ، بل وتعهد للقرارات من المنظمة الدولية . خاصة وان الفاصل الزمني بين نهاية قمة هافانا وبداية اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة لا يتجاوز عشرة ايام . وكانت سياسة « التقسيم » واضحة المعالم للغاية امام المؤتمر ... وبعبارات واضحة بالمثل وصفها الرئيس كاسترو في خطابه الافتتاحي بانها « مخطط قذر » من جانب الامبريالية والصهيونية لاقناع اعضاء المؤتمر بانه يريد تحويل حركة عدم الانحياز الى « اداة للسياسة السوفياتية » وقد رد على هذا المخطط بامرين اثنين : اولا تعهد بان يكون طوال فترة رئاسته للحركة التي تمتد خلال السنوات الثلاث القادمة « صبورا ، دؤوبا ، مرنا ورصينا » ثانيا امتدح الاتحاد السوفياتي لتاييده للنضالات الثورية مؤكدا ان كوبا بلد يتمتع باستقلاله الكامل .

وقد ذكر ريودان رويت — وهو خبير اميركي بشؤون اميركا اللاتينية — (نيوزويك ٩/١٧) : « ان هافانا ستكون بمثابة الصلية الاولى في نيران معركة تشن في الامم المتحدة هذا الخريف وفي الاجتماعات التالية التي ستعقد في خلال السنوات القليلة التالية » .

بالمقابل عالج الاعلام الغربي بروح احتفالية واضحة كلمات الرئيس اليوغوسلافي تيتو ، الذي صوره من البداية بانه يقاوم محاولات دفع حركة عدم الانحياز بعيدا عن المبادىء الاساسية التي قامت عليها في الاصل . وتجاهل الاعلام الغربي في ذلك حقيقة ان الهجوم الذي شنه على كاسترو اثناء قمة هافانا كان يشن مثله على زعماء عدم الانحياز المؤسسين وعلى مبادئه عند قيام الحركة (....) .

وفيما يتعلق بسياسة « كامب ديفيد » على وجه التحديد ذكرت دوائر دبلوماسية في واشنطن قبل وقت كاف من انعقاد قمة هافانا (فرانس برس ٨/١٤) ان الحكومة الاميركية ستشترك وللمرة الاولى في المفاوضات التمهيدية لمؤتمر قمة عدم الانحياز ... ويعتقد ان الهدف من هذه المشاركة الاميركية هو محاولة التخفيف من الهجوم الذي ستتعرض له « معاهدة السلام » المصرية — الاسرائيلية في المؤتمر » ... هذا فضلا عن اثارة عدد اخر من الموضوعات مثل مسالة كمبوديا والدور الفيتنامي فيها ، والدور الكوبي في افريقيا . واشارت الوكالة نفسها الى ان الولايات المتحدة التي كانت غير مبالية حتى بحركة عدم الانحياز تستخدم نفوذها لدى بعض دول العالم للحيلولة دون تطور التيار الذي تطلق عليه واشنطن وصف التيار « الموالي للسوفيات » .

وذهب الغرب الى حد الادعاء بمعرفة نوايا هذين الطرفين الرئيسيين اللذين افتعلت القسمة بينهما اصلا اجهزة دعائية : تيتو وكاسترو . فنجد صحيفة « فرانكفورتر الجيمانيه » الالمانية الغربية ترسم « سيناريو » مسبقا لما سيدور فتقول (٩/١) : « سوف يدخل الرئيس تيتو العجوز الذي لا يزال يحتفظ بحيويته في هافانا مع فيديل كاسترو الذي يعتبر الشريك المناوىء ، في جدال حول كل بند ورد حول الاستقلال الكامل لكتلة دول عدم الانحياز ، والاعتدال تجاه الكتلتين الشرقية او الغربية . وذلك كما ورد في ميثاق تاسيس كتلة عدم الانحياز .وسيدافع الرئيس تيتو ضد كل المحاولات التي تقوم بها كوبا للتقرب من الاتحاد السوفياتي ، نظرا لان السياسة اليوغوسلافية تنتهج موقفا محايدا بين المعسكرين الشرقي والغربي . » .

لكن الصحيفة الالمانية الغربية لا تلبث ان تقع في التناقض حين تنتقل الى النقطة التالية من السيناريو السابق لانعقاد المؤتمر ... فنجدها تقول في الفقرة التالية مباشرة من مقالها نفسه : « يقول الدبلوماسيون اليوغوسلاف لزملائهم الغربيين في المباحثات التي تجري بينهم ، ان الرئيس تيتو سيكافح في هافانا من اجل الغرب ايضا » . ثم هي تختتم مقالها بتوجيه الى الرئيس تيتو ينبغي عليه ان يفعله : « اليوم يجب على الزعيم اليوغوسلافي جوزيب بروز تيتو ان يحاول من طرف واحد تجنب انهيار سياسته القديمة التي لم تفد يوغوسلافيا في شيء ولا تعتبر ضرورية بهذا الشكل لاستقلال بلاده . ولذلك فسيعمد للكفاح في هافانا بالدرجة الاولى من اجل نفسه » .

اما الذي حدث في المؤتمر نفسه ؟

بداية ، فان اول انتقاد للسياسة الاميركية — ولو كان بشكل غير مباشر — جاء من كورت فالدهايم الامين العام للامم المتحدة ، وجاء منصبا بشكل خاص على السياسة الاميركية في الشرق الاوسط . فقد اعلن فالدهايم في خطابه امام قمة هافانا

(٩/٣) « ان حلا شاملا يتناول مختلف جوانب قضية الشرق الاوسط غير القابلة للتصرف ، وحده قد يضمن اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . في النهاية ينبغي لجميع الاطراف المعنية الاشتراك في حل هذه المشكلة . واذا تحلينا بالخيال والصبر فان الامم المتحدة توفر امكانات استثنائية في هذا الصدد ، امكانات لم يفد منها بعد افادة كاملة » .

واقترح فالدهايم « عقد مؤتمر دولي في شأن الشرق الاوسط » وقال ان هذا المؤتمر « اذا اعد له قد يوفر سبيلا للخروج من الوضع الخطر الذي نحن فيه اليوم » .

من جانبه لم يدخر كاسترو وسعا في شن اعنف هجوم على الولايات المتحدة ، وكان في اشد عنفوانه الثوري في هجومه على اسرائيل والولايات المتحدة والنظام المصري. ولم يتردد في ان يصف حملات اميركا على الشعب الفلسطيني بانها « لا تجاريها غير النازية ... ان اتفاق كامب ديفيد هو خيانة فاضحة للقضية العربية وانه لخيانة لجميع الشعوب العربية بما فيها الشعب المصري ... وان السلام الحقيقي لا يمكن بناؤه على مثل هذا الظلم » .

وعندما جاء دور تيتو في اليوم التالي لبدء المؤتمر (٩/٤) لم يكن ثمة اختلاف اساسي بين ما قاله وما سبقه اليه كاسترو . فبالنسبة للشرق الاوسط انتقد تيتو بشدة اتفاقيتي « كامب ديفيد » واكد « ان المسألة الفلسطينية هي جوهر ازمة الشرق الاوسط ، وان اي حل شامل وعادل يتطلب اشتراك جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك في اطار الامم المتحدة» . وقال تيتو ان حلا عادلا في الشرق الاوسط « يجب ان يؤمن انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وتحقيق حقوق الشعب العربي الفلسطيني في اقامة دولته » .

فيما عدا ذلك فان كل الاجتهادات عن اختلاف اساسي مع موقف كاسترو انما كانت من قبيل التأويلات .. فحين قال تيتو ـ مثلا ـ « اننا لن نوافق ابدا على ان نكون اداة او قوة احتياطية لاي طرف كان،لان ذلك يتعارض مع جوهر سياسة عدم الانحياز » سارع الاعلام الغربي الى اعتبار هذه العبارة موجهة ضد الاتحاد السوفياتي ... لا غيره (...) ومقصود بها معارضة ما توقعته اجهزة الاعلام الغربي نفسها من ان يطالب كاسترو قمة عدم الانحياز بالاعلان عن ان الاتحاد السوفياتي هو « الحليف الطبيعي » للحركة . وهو تعبير لم يستخدمه كاسترو ولم يستخدمه غيره طوال انعقاد المؤتمر .

والذي حدث بعد ان الموقف من سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ـ اي من سياسة « كامب ديفيد » وقد تمثل في الاقتراح العربي الذي قدم الى المؤتمر بتعليق عضوية مصر ـ قد ساد المناقشات وادى الى اطالة امد المؤتمر بصورة عكست بالفعل الجهود المستميتة التي بذلتها الولايات المتحدة مع اصدقائها داخل الحركة للحيلولة دون اتخاذ مثل هذا القرار . وقد استغلت في ذلك ضرورة الحصول على الاجماع ليمكن اتخاذ مثل هذا القرار وتنفيذه . وقد لعب بعض الدول الافريقية بصفة خاصة، الدور الرئيسي في التصدي لاقتراح تعليق عضوية مصر بسبب المعاهدة مع اسرائيل . وكان هذا البعض من اقرب الدول انتماء للسياسة الاميركية بل وصداقة مع الدولة الصهيونية ... ومنها على سبيل المثال السنغال وساحل العاج ومالاوي والغابون وزائير .

كانت هذه الدول الافريقية الخمس ـ ذات الانظمة المرتبطة بالكامل بعجلة الامبريالية الاميركية او حتى بالنظام العنصري في جنوب افريقيا (حليف اسرائيل) ـ هي وحدها التي وقفت ضد قرار ادانة النظام المصري بسبب توقيعه على المعاهدة مع اسرائيل . اما يوغوسلافيا التي علقت عليها الولايات المتحدة آمالا كبارا فانها كانت من بين الدول التي اقرت هذه الادانة . وشاركت في تقديم مشروع القرار الخاص بها .

لقد صدر البيان الختامي للقمة هادئا (٩/٩) بادانة صريحة واضحة لسياسة كامب ديفيد واتفاقاتها ، وادانة الدول المشاركة في هذه الاتفاقات . وحتى بالنسبة لتعليق عضوية مصر فان المؤتمر ابقى سيفه مسلطا ، خصوصا ان دولا افريقية عدة اعلنت انها ستعيد النظر في موقفها قبل انعقاد المؤتمر الوزاري المقبل للحركة في نيودلهي في العام القادم .

ولعل من اول ردود الفعل العالمية التي تدافعت بعد انتهاء قمة هافانا ما صرح به الرئيس تيتو نفسه لدى عودته الى بلغراد (٩/١٠) من ان القمة السادسة لعدم الانحياز قد تكللت بالنجاح ، وقال « نحن مرتاحون الى نتائج المؤتمر » .

اما الولايات المتحدة ، فقد توجت محاولاتها الفاشلة لتفجير مؤتمر عدم الانحياز بتصريح ادلى به

هودغ كارتر الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية (٩/١٠) وقال فيه : « نحن على خلاف تام مع بعض المواقف التي اتخذت ، واعرب عن خيبة الامل الاميركية من جراء اذانة عملية السلام الاميركية ــ الاسرائيلية ــ المصرية في الشرق الاوسط .

وقالت مجلة « نيوزويك » (٩/١٧) ــ معبرة عن خيبة الامل ذاتها ــ « لقد نجح كاسترو في تجميع اتفاق في الراي ضد مبادرات السلام الاميركية في الشرق الاوسط والجنوب الافريقي ، وهذا هو بالتحديد ما كان الدبلوماسيون الاميركيون يحاولون تفاديه طوال شهرين متواصلين من العمل في الكواليس مع وزراء خارجية غير منحازين في جميع انحاء العالم . واخفاق هذه الجهود هو نبأ سيء بشكل خاص نظراً لان قمة عدم الانحياز ترقى الى مستوى مجمع للعالم الثالث عشية الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة . ولهذا ينتظر ان تواجه مبادرات السلام الاميركية في الشرق الاوسط والجنوب الافريقي معارضة قوية امام المنظمة الدولية » .

وشهدت صحيفة يمينية بريطانية هي الـ « فايننشيال تايمز » (٩/١٠) بان « حركة عدم الانحياز ــ رغم الانقسامات العميقة فيها ، ظلت سليمة . وقد تم الحفاظ على الوحدة لان اغلبية الدول الاعضاء الاربع والتسعين اصرت على اجراء تعديلات رئيسية في كل من الجزاين السياسي والاقتصادي للوثيقة النهائية للمؤتمر » . .

اما مجلة « يو . اس . نيوز اند وورلد ريبورت » الاميركية فكانت اصرح في التعبير عن حقيقة النتائج التي اسفر عنها الصراع الحاد بين الولايات المتحدة من ناحية وحركة عدم الانحياز في هذا المؤتمر من ناحية اخرى . فقد قالت بوضوح وايجاز (٩/١٧) « اذا كانت الولايات المتحدة هي الخاسر الاكبر في قمة هافانا ، فقد كان كاسترو هو الرابح الاكبر فسوف يكتسب كزعيم لحركة عدم الانحياز خلال السنوات الثلاث التالية مكانة زائدة في الامم المتحدة . فان جزءا من مهمته كرئيس لحركة عدم الانحياز هو تقديم تقرير عن منجزات القمة الى الجمعية العامة هذا الخريف . وكذلك فانه كزعيم لمنظمة تمثل ما مجموعه حوالي مليار ونصف مليار نسمة ، يستطيع ان يطلب من الدول الاعضاء مساعدة حركات التحرير . وليس مما يقع خارج نطاق صلاحيته ان يمهد لمواجهات جديدة في الشرق الاوسط وفي افريقيا ، او بورتوريكو، وبمساندة من دول عدم الانحياز ضد الوجود البحري الاميركي في قاعدة غوانتانامو » .

وانتهت المجلة الاميركية الى ان « صانعي السياسة الاميركية تنتظرهم الآن قرارات صعبة اذا ارادت ان تتجنب مواجهات مع العالم الثالث . والمسؤولون الاميركيون يسائلون انفسهم :

■ كيف تستطيع واشنطن ارضاء مطالب العالم الثالث بان تعيد اسرائيل الأراضي المحتلة الى العرب وان يصبح الفلسطينيين دولة مستقلة ؟

■ هل هناك طريقة تستطيع بها الولايات المتحدة اجبار الحكومة الجديدة في روبيسيا ، على تلبية الشروط التي تطلبها الجبهة الوطنية ؟

■ هل سيوافق كارتر اطلاقا على الجلاء عن القاعدة الاميركية في « غوانتانامو » (كوبا) وعلى رفع الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا ؟

■ اي تغييرات في النظام الاقتصادي الدولي تستطيع الولايات المتحدة ان تقبلها ؟

وقد ربط بعض المراقبين ما اعلن في الولايات المتحدة عن « اكتشاف » قوة مقاتلة سوفياتية في اراضي كوبا قوامها حوالي ٣٠٠٠ جندي برغبة الولايات المتحدة في التشويش على كوبا قبيل ايام من بدء اجتماعات قمة هافانا . والدافع ان توقيت اثارة هذا الموضوع ، الذي بدا وكانه سيكرر ازمة الصواريخ الكوبية الشهيرة التي نشبت بين الدولتين الاكبر في العام١٩٦٢، هو الذي اوحى بهذا الربط لانه سبق اجتماعات هافانا بأقل من اسبوع واحد .

ومع ذلك فان ثمة تفسيراً آخر لا بد من أخذه بالاعتبار ، وهو علاقته بمعركة انتخابات الرئاسة الاميركية ، خاصة وان اول من اثار امر وجود القوة السوفياتية كان هو السناتور فرانك تشرتش ،رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الاميركي . واشارت مجلة « نيوزويك » (٩/١٠) الى ان تشرتش المعروف بانه من « حمائم » زعماء الكونغرس ، يواجه تحدياً خطيراً من اليمينيين في ولايته « ايداهو » وهي اشارة قد تفيد انه معني بتغيير صورته امام ناخبيه . فضلاً عن وضع الرئيس كارتر امام اختبار جديد يسبق انتخابات الرئاسة .

وكان ثمة تفسير ثالث يفيد بان اثارة امر وجود هذه الوحدات « القتالية » السوفياتية في كوبا انما يتعلق بالمناقشة الجارية في مجلس الشيوخ الاميركي

بشأن التصديق على المعاهدة الثانيـة للحـد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت ـ ٢) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وقد ادت اثارة هذا الموضوع ـ والمناقشة قد دخلت مراحلها النهائية ـ الى تقوية حجج مناهضي هذه المعاهدة في مجلس الشيوخ واحراج مؤيديها .

وايا كانت التفسيرات التـي قدمـت لاثـارة الموضوع ، والتفسيرات التي قدمت من الاعـلام الاميركي للدوافع السوفياتية لوضع قوة قتالية في اراضي كوبا ، فان حالة توتر جديدة قد نشأت في العلاقات السوفياتية ـ الاميركية ، حتى على الرغم مما تكشف مع الوقت عن وجود هذه القوة من وقت سابق يرجع الى بداية ولاية الرئيس كارتر في العام ١٩٧٦ . وتجدر الملاحظة هنا بان ادارة كارتر ابدت حرصا على ان يتحول امر هذه القوة السوفياتية في كوبا الى ازمة كبيرة مع الاتحاد السوفياتي . وقد صرح مودينغ كارتر الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية (٩/٣) بان هذه القوة « لا تشكل في الوقت الحاضر خطرا على امن الولايات المتحدة » ، ولكننا قلقين جديا بالنسبة لهذا الوجود واثرنا مع السوفيات مسالة العلاقات الاميركية ـ الكوبية ، ولا زلنا نتابع هذه القضية معهم » . واضاف الناطق قائلا : ان هذا الوجود العسكري السوفياتي في كوبا لا يشكل خرقا للاتفاقات المعقودة بين خروشوف وكينيدي عام ١٩٦٢ ، على اثر ازمة الصواريخ ، فان المراكز الارضية ليست موجودة في الاتفاقات الثنائية المعقودة مع السوفيات .

سمير كرم

فيصـــل دراج

الفلسطيني بين الواقع والوهم الروائي
"في روايـة جـبرا ابراهيم جـبرا"

والأرض تبدأ من نسيج الجرح ـ اشبهها
وامشي فوق راس الرمح ـ تشبهني
وامشي في لهيب القمح .

محمود درويش

اللاجئون مثل شارع طويل . طوله عشرون سنة ....
ولكن هل تعرفون من الذي يمشي فوق هذا الطريق ؟ .

غسان كنفاني

يقول جبرا ابراهيم جبرا في روايته « السفينة » : « من عادة كافكا في مذكراته ان يصف تجربة ما ، ثم يعود فيصفها على نحو آخر ، ثم يكرر الوصف على نحو ثالث ، ويستمر في ذلك أحيانا لأربع او خمس مرات . لعله يحاول كل مرة أن يوجد لتجربته الوصف الأفضل . الذي يعتقد أنه لن يحققه بمحاولة واحدة ، فيكررها . ولكنه يبدأ كل مرة على نحو جديد ، وما يسهبه من تفصيل في المحاولة الواحدة يوجزه في المحاولة الأخرى مسهبا في ناحية أخرى ، وهكذا . وبذلك تصبح المحاولة الواحدة لا تغني عن الأخريات ، بل تكملها . ص : ٢١٨ » .

يقتفي جبرا في تجربته الروائية اثار كافكا ، ويستعيد في رواياته ـ مذكراته موضوعة واحدة وشخصية واحدة ويطلقهما في فضاء روائي تتجدد مياهه باستمرار . يتجدد الوصف والمقاربة ويبقى « الاصل » واحدا . يغتني الأصل فنيا دون ان يبارح مهده ومقامه الخاص . وفي هذه الاستعادة المتجددة تكمن قيمة جبرا ابراهيم جبرا الفنية وتكمن أيضا مأساته وحدوده . فعندما يستعيد « الأصل » يمارس فنه الروائي ويجدده ويدفع حدوده الفكرية والفنية الى آفاقها الممكنة ، وعندما يستعيد « الأصل » يعبر عن ثبات البداية لديه وغربته عن التطور الحقيقي لمسار الشعب الفلسطيني . تمكث مأساة جبرا وأوهامه في شكل البداية الثابتة التي تدور حول نفسها و « تنسى » حركة المجتمع والتاريخ ، وبداية جبرا ونهايته هي « الأنا المطلقة » التي لا تعرف إلا نفسها وهما ، وفي معرفتها الواهمة تقارب المسار الفلسطيني فتضل الطريق رغم عشقها للوطن ومجاهدتها للحديث به .

يدخلنا جبرا في تجربته الروائية الأصيلة الى عالم المتعة الجمالية ، ثم يجنح به الخيال فيحاول أن يعيدنا الى أرض الوطن ، فينجح في محاولته الأولى ويسقط في محاولته الثانية . يسقط وينجح وتبقى المتعة الجمالية عاجزة عن إنكار أيديولوجيتها ، وفي اللحظة الأخيرة وفي

شكل النهاية يتراجع البعد الجمالي ، ويطفو على السطح المقال الايدولوجي الذي يعرف البداية ويتيه في الية التحويل الفني ليعطي في النهاية « فلسطينيا » نقرأ عنه ولا نعرفه لأننا لا نصادفه في حياتنا اليومية .

صراخ في ليل طويل ـ تحقق الأنا

« صراخ في ليل طويل » هي رواية الذات أو الأنا التي يحكم تطورها تطور الرواية . فمن البداية إلى النهاية يتزايل الزمان والمكان ولا يبقى في مساحة القراءة إلا « الأنا » التي تكتشف وتعيد اكتشاف ذاتها . قد تشي السطور أحيانا بملامح الزمان دون أن تصل إلى المكان الذي يبقى مغيبا . و« البطل » هو البداية والنهاية وما خلاه صدى واه يشير إليه وينير حركته ، ومع ظل « البطل » تغيب جميع العلاقات الأخرى بما فيها الزمان والمكان .

تتحدد الذات في كل سطر ويتصاعد التحديد حتى يغيب المجتمع والتاريخ وتتطمس الحركة الاجتماعية ، فنقرأ المجتمع والتاريخ في مملكة الفرد ولا نصل لا إلى المجتمع ولا إلى التاريخ . يخترق « البطل » زمانه كشعاع لا يعرف الانتظار ، يبدأ من ذاته ويعود إليها حتى نتساءل في حيرة عن سمة المجتمع الذي ينتمي إليه هذا « البطل » ثم يكف السؤال حين يعلمنا « المقال الروائي » أن « بطله » في خصوصيته لا ينتمي إلى مكان ولا يخضع في علبائه إلى الحركة التاريخية .

البطل هو « أمين » ، صوت ريفي ، من القرية جاء ، وفي المدينة عاش تجربته وارتقى ، فبلغ أبواب « البرجوازية » ، وتابع ارتقاءه صعداً فبلغ قلب القصور الارستقراطية ، وبعد معاناة المدينة التقى بنفسه من جديد لقاء بلا فراق لأنه لم يغادر ذاته أبداً .

ذات تدور حول ذاتها ، وفي دورتها الذاتية تلغي دلالة التجربة على الرغم من حضور التجربة . لا تعيد التجربة إنتاج الذات بل تكشف عن قدراتها الكامنة . أن التجربة ذات دلالة للانسان من حيث هو علاقة اجتماعية أما عندما يكون هذا الانسان « جوهراً يتحدد بذاته » فـان التجربة تفقد معناها وتستحيل إلى فضاء محايد تقيس فيه الذات ظلها . و« أمين » يقترب من الجوهر في سماته : « ها هو ذا أمين سماع قادما يحمل وجهاكوجه المسيح .ص: ٣٠ » . وبهذا الوجه الملائكي ينتقل الأديب والصحفي « أمين » من مرتبة إلى أخرى ، و« ينشق عبير الثروة . ص : ١٣ » ويصعد « مدرجاً مرمريا أنيقا » . تحبه « سمية » البنت « الموسرة » ، وتدعوه الارستقراطية « عنايت هانم » كي يكتب تاريخ أسرتها المنقرضة ، وأخيرا تقترب منه فتاة العصر « ركزان » فيصدها بعد أن طرد « سمية » أيضاً . بعد عثار الجريمة يستعيد جوهره ويذهب في طريق الاستقرار « لم يكن من العسير علي ، حين حدقت في عيونهم ، أن أدرك أن الكثيرين منهم كانوا هائمين على وجوههم ، كما كنت هائما لسنتين مريرتين ، يبحثون عن نهاية لليل طويل وبداية لحياة جديدة . ص : ٩٥ » .

السؤال هنا هو كيف يهيم الجوهر ، وكيف يضيع هذا الوجه الملائكي ؟ في الحقيقة ، الجوهر لا يضيع وإنما يعيد تحققه في التجربة ، أي أن التجربة لا تعبر إلا عن خصوصية الذات وتفوقها القائم منذ البداية . إن المنطق الداخلي للمقال الروائي يحدد سمة البطل المنتصر منذ

السطور الأولى بحيث يقتصر دور السطور التالية على البرهنة على الامكانية المجردة الحاضرة في البطل أبدا . معنى ذلك وببساطة أن « أمين » يحمل في قدره سمة الانسان الكامل ، والتجربة في حياة هذا « البطل » لا تشير إلا إلى كماله . لننظر عن كثب إلى مصير هذا الريفي الذي وصل المدينة معدما :

فعلى المستوى الموضوعي يجاوز « البطل » حدوده : «ما أسرع ما وجدتني جزءاً من طبقة اجتماعية جديدة . ص : ٤٦ » / « بعد أن قضيت سنوات المراهقة أعالج الكلمات ، اكتب كل يوم شيئا مهما هزل شأنه ، كتبت كتابين ، فحدثت المعجزة . وإذا أنا بين عشية وضحاها موضوع الكلام والنقاش . ص : ٤١ » .

أما على المستوى الذاتي فـان هذا القروي يحتضن الجمال بأسره : « وتتفجر الشمس أحيانا بألوان مترفة من بين الغيوم بعد همي من الغيث ، فتنصب خلال النافذة المزدوجة على الكنبة حيث استلقت سمية فتانة في شبه عريها ، ونهداها سافران ، والموسيقى تنطلق من الفراموفون كسيل من خيالات العشاق . ص : ٢٨ » .

إن أيدولوجيا « الانا » لا تحكم مضمون « صراخ في ليل طويل » فحسب بل تحكم أيضا حركة الرواية ونهايتها ، فالحركة تتم بين شخصيات صماء مبهمة تحاور « البطل » أو تتيح له محاورة ذاته ، وهذه الشخصيات مبهمة بالضرورة لأن دورها الوظيفي هو إنارة شخصية البطل وإيضاح أبعاده الفكرية والنفسية لكن هذه الأيدولوجيا « الأناوية » . « لا تأخذ كل مداها وأثره في الفعل الروائي إلا في النهاية . ففي نهاية الرواية تعود « سمية » إلى أمين بعد غياب طويل وبلا سبب ، فيطردها أمين رغم شقائه في انتظارها ، وفي النهاية أيضا تدمر « ركزان » قصرها وتأتي إلى أمين الذي يرفض ربط مصيره بمصيرها . إن شكل النهاية هنا لم يتحدد بالتطور الموضوعي للفعل الروائي بل تحدد بأيدولوجيا إرادوية مهووسة بتأكيد الأنا وانتصار الذات ، وعلى هذا فان شكل النهاية لا يشير إلى طبقة انقرضت أو إلى حب بعث من جديد بل يشير فقط إلى انتصار « البطل » وتجاوزه للوسط الذي يتحرك فيه .

يبقى هناك بعض الأسئلة ، أما كان في مكنة الكاتب رغم أيدولوجيته « الأناوية » أن يحدد ملامح الزمان والمكان ؟. إذ أن غياب هذا التحديد جعل الرواية تفقد خصوصيتها وهويتها . شيء آخر : أما كان جديرا بالكاتب أن يشير إلى الحركة الاجتماعية في فلسطين في زمان الفعل الروائي ؟ . فكما أعلم ، والكل يعلم ، أن فلسطين عرفت شيئا اسمه الاحتلال البريطاني ، وعرفت أيضا ومنذ بداية هذا القرن شيئا اسمه المشروع الصهيوني ، وعرفت بالتالي سلسلة من النضالات البطولية لشعبنا . إن الأيدولوجيا القائمة على الأنا ، على ما يبدو ، كثيفة وقائمة ، وفي كثافتها ومناخها تعجز عن رؤية التاريخ والحركة الاجتماعية والنضال الوطني !!

صيادون في شارع ضيق ــ الفلسطيني المندمج/الرؤية الاستشراقية

يصل جبرا ابراهيم جبرا في روايته الثانية « صيادون في شارع ضيق » الى مرحلة جديدة ، ينتقل من اللاتحديد إلى التحديد : المكان « بغداد » ، والزمان زمان النكبة

(١٩٤٩) ، والمجتمع محكوم بصراع بين « الشعب » وسلطة تجنح إلى السقوط . وعلى ضفاف المجتمع وفي قلب طبقه منه يقف الفلسطيني « جميل فران » . في البدء يقف جميل على تخوم الدائرة ، وبعد حين ينقله وضعه الاجتماعي « أستاذ جامعة » إلى مدار « طبقة جديدة » ، ينسج معها العلاقات ، ويمارس الحب ، ويعيش تجربة الحب والتحدي وينتصر ....

تسير الرواية في حمولتها الثقافية الخاصة ، وتتطور في قدر الفلسطيني الباحث عن « مكان تحت الشمس » وفي ديالكتيك الأنا والثقافة المغتربة يحاور المقال الروائي العالم : يساءل المكان والزمان ، ويرسم رجل المدينة ورجل البادية ، يحاور « خلاصة القوم » ورعاع الشارع ، يقابل الغرب بالشرق ، ويناظر بين ثقافتين « لا تلتقيان » ، ويحاول مناجاة الكون والتاريخ ورصد « الكون الانساني » الصغير .

تفرض كثافة الرواية « صيادون ..... » قراءة موائمة لها ، تضاعف القراءة وتدفعها إلى قرار النص لتعرف ما يقول ، تدفعها من الصريح إلى المضمر ، ومن الظاهر إلى القاع . وقد تضاعف القراءة من جديد كي تكون قادرة على تملك كل مستويات الرواية . إن قراءة الصريح لا تظهر إلا العارض ، ولا تجلي إلا حركة الحدث الروائي في تطوره الخطي : « جميل فران » مثقف فلسطيني غادر أرضه بعد أن دفن فيها الانسان الذي أحب « ليلى » ، وجاء إلى العراق ليعمل أستاذ جامعة حيث التقى بـ « سلافة » العراقية وأحبها ، ورغم التحديات والفروق الاجتماعية والدينية فـان جميل يحظى بـ « سلافة » التي تعوضه عن حبه المفقود وتشكل امتداداً له .

لا تقول هذه القراءة شيئا ، لأن قراءة المقال الروائي لا تبدأ من الفعل الروائي بل من الشكل الأيدولوجي الذي يحكم هذا الفعل في حركته ودلالته وتكوينه الفني ، أو بمعنى آخر : تحت أي شكل أيدولوجي قام الفعل الروائي في فنيته ، وما هو أثر هذا الشكل على التطور البنياني العام للرواية ؟. لا يفصح هذا الشكل الأيدولوجي عن ذاته في مقال الرواية المباشر بل في الآثار الأيدولوجية التي تنتجها الرواية وتقدمها كأثر أيدولوجي إيجابي .

إذا وضعنا الصريح جانبا ، وحاولنا قراءة رواية جبرا في مستوياتها المتعددة ، فـاننا نبدأ من حيث يبدأ الكاتب . والكاتب يبدأ من مقولة الأنا ، من « جميل فران » . إن « جميل » في القراءة الروائية لا يتقدم « إنسانا » أو « ذاتا » أو « فلسطينيا » فحسب بل يتقدم أيضا كعلاقة أيدولوجية ـ فنية . وهذا الانسان ـ العلاقة لا يحمل في حركته أيدولوجيا واحدة بل سلسلة من الأيدولوجيات : أيدولوجيا الأنا (الذات فوق التحديد الاجتماعي) ، أيدولوجيا دينية ، أيدولوجيا أوربية كولونيالية ، وهذه الأيدولوجيات الثلاث تترابط وتتداخل في إطار تصور مثالي للعالم ، أي أن تصور البطل للعالم هو تصور مثالي نو ثلاث مركبات متداخلة :

ـ أيدولوجيا الأنا تحدد حركة « جميل » في المجتمع وتقدمه ونجاحه إنطلاقا من جوهر البطل هذا وسماته الخاصة .

ـ الأيدولوجيا الدينية تحكم حركة البطل كرسول أخلاقي أو كنبي صغير « ينير أرواح الآخرين » : عدنان ، حسين ، توفيق ... » ، وينقذ « سلافة » من سجنها واضطهادها .

أيدولوجيا كولونيالية تحكم موقف البطل من الشرق والغرب وتجعله مدافعا عن الثقافة الأوربية في شكلها الكولونيالي .

تحدد هذه الأيدولوجيا علاقة البطل بواقعه الاجتماعي وبأرضه فلسطين كعلاقة وهمية . وهم موضوعي لا إرادي ، فـ « جميل » يعتقد صادقا انه يرتبط بوطنه وبقضيته وعروبته . لكن هذا الصدق المحدد بثقافة مغتربة وبأيدولوجيا فردية يغرق الصدق في الوهم ، ويحيل « البطل » إلى ذات تبحث عن مصيرها الفردي ، ويجعل منها مبشرا للأفكار الغربية وآثارها المهدمة .

والآن ، كيف نبرهن على ما نقول ، وكيف تأخذ الأيدولوجيا السابقة تحديداتها المادية ؟. تكمن الاجابة في سطور الرواية . لنرجع إذن إلى الرواية .

لم يلغ التحديد المكاني والزماني للفعل الروائي خصوصية « جميل » في تفرده وعلوه ، وهو في تفرده يتابع سمات « امين » بطل « صراخ في ليل طويل » بشكل جديد وأكثر تحققا ، وفي مقاهة الذات المتحققة تضيع جميع الدلالات الأخرى .

تلازم صورة الوطن مسار « جميل » كندب جرح قديم ، كطيف أو ذكرى أو كحلم تولى . وطن ـ ذكرى أو وطن ـ ذاكرة مسكون بالجمال والروعة : « مدينة واحدة أذكرها ، أذكرها طيلة الوقت . تركت جزءاً من حياتي مدفونا تحت أنقاضها . ص : ١٥ » . ما هي هذه المدينة التي تصبو إليها ذاكرة البطل ؟ : إنها القدس أو صورة معينة للقدس : « قدس الفضة ، يا قدس الذهب ، قدس الزمرد والبنفسج ..... يا قدسا سماؤها ياقوتة لا تنتهي . ص : ١٠٣ » ، « وراحت شوارع القدس تنسرح كلها أمامي ..... ، وتسكب وهج الفضة والذهب . ص : ١٠٤ » .

إن « قدس جميل » هي قدس الذهب والفضة والزمرد والبنفسج والياقوت . والذهب والفضة والمعادن الثمينة الأخرى عملات كونية، والكوني لا يتحدد بمكان أو زمان بل يتحقق بمعزل عنهما . وفي إطار الكونية والاستبدال يتوارى طيف « ليلى » التي دفنت تحت الأنقاض ويأخذ واقع « سلافة » مكان الطيف ، والطيف ظلال أثيرية والواقع حاضر محدد القسمات . ويستبدل « جميل » أخيراً ذهبا بذهب وتدخل « ليلى » في « عباءة » سلافة : « تلك الليلة حلمت أنني رأيت ليلى مرتدية عباءة سوداء كبنات بغداد . ص : ٤٢ » ، « وتابعتني عينا سلافة مثلما كانت تتبعني يد ليلى الميتة . ص : ١٢٤ ». يستمر جميل في صدقه ووهمه ، وهمه هو التعلق بتراب الوطن ، وصدقه هو أحلامه الفردية . يمزج الوهم بالصدق ولا يدري . لكن شكل علاقاته يعيد ترتيب العلاقات ، يتضاءل الصدق ويطفو الوهم ساطعا . الوطن ومأساته بداية الحياة والرواية ، وبعد البداية يدخل زمن آخر يلغي الزمن الأول . لذلك تنتهي حكاية الوطن في الصفحة « ٢٨ » . ينتهي الوطن وتبدأ حياة البطل الجديدة : « بعد الظهر أثرت المروحة ونمت . ص : ٢٨ » . تطرد المروحة وهج الظهيرة وصهد الذاكرة ، قد تطفو « ليلى » المهشمة أمام العين ، لكن الطيف لا يحرف المسار الذي يعرف نهايته :

ـ « أريد أن أتعرف على شعرائكم ، وصحفييكم ، وسياسييكم ورساميكم . ص : ٣٩ » .

ـ « قلت لنفسي إنه لا وقت عندي لغير عملي وجهدي من أجل إعادة بناء وجودي ، وإعادة التكامل لحياتي . ص : ٨٦ » .

يبدأ « جميل » مساره من أجل استرجاع التكامل المفقود ، وهذا المسار لا يحجب عنه صورة الوطن وأصداء الماضي وبؤس شعبه :

ـ « انتشرت أصابع ليلى الصفراء كالحاجز أما عيني . ص ٥٣ » .

ـ « هناك في وطني مليون من الناس يملأون مخيمات اللاجئين ويساورهم القلق على رغيف الخبز . ص : ١٩٩ » .

لا يشير هذا التناقض الى نزوع « البطل » إلى مصالحة الفردي والوطني بل يشير إلى آلية الوهم الذاتي الذي يحاول أن يعطي العلاقة الحقيقية ، لأن هذه العلاقة في شكلها الحقيقي تتحدد في علاقات « جميل » الاجتماعية لا في تصوراته الأثيرية :

« ودارت بي سلمى لتعرفني بضيوفها الآخرين : انكليزيين اثنين ، وأمريكي من سفارة الولايات المتحدة مع زوجته ، وفتاتين شديدتي الحماس عادتا للتو من الدراسة في إحدى الجامعات الأمريكية . ص : ١٠١ » . وتصبح الصورة أكثر وضوحا عندما نعرف الشخصيات الأخرى التي تحدد الحقل الاجتماعي لحركة « جميل » : « سلمى » زوجة رجل إقطاعي ، إمرأة « متأنبة » لا تتحدث إلا بالانكليزية ، أحمد الربيضي رجعي يدافع عن العلاقات القبلية والنظام الملكي ، « عماد النفري » إقطاعي آخر ، يدافع عن كل التقاليد البالية ، « برايان » انكليزي باحث عن حمامات الشرق وسحره ....بالاضافة إلى شخصيات لا ينتجها النص الأدبي إلا كشخصيات فولكلورية تضيء قامة البطل من ناحية وتنطق باسم « التخلف والغياب الحضاري » من ناحية ثانية (حسين ، عدنان ، توفيق ، عبد القادر ..) .

يتحرك « جميل » بين المركز والتخوم ، بين الصفوة و« الصعاليك » دون أن يقارب الجسم الحقيقي للمجتمع . يندمج في المركز ويتكامل ، ويرضي في التخوم رؤيته الاستشراقية و« فضوله الحضاري » . لكن حركته الأساسية تبقى محكومة بالمركز : « ذهبت مرتين أو ثلاثا ، ولكنها لم ترق لي . كل أولئك الناس من كبار الموظفين ورجال النفط والوزراء والدبلوماسيين ، ومن لف لفهم ، واللغة الانجليزية هي لغة الحديث . ص : ٧٦ » .

يدخل « جميل » في تحدده الثقافي والنفسي إلى وسط اجتماعي موافق ، يرى نفسه فيه ويحقق ذاته في حقله . فالوسط الجديد هو مرآته التي يرى فيها مستقبله وحاضره بشكل صاف ، وخاصة أنه يملك الامكانية و« الكمون » للانتقال إلى هذا الوسط والتوائم مع لغته وآفاقه . إن هذه العلاقة بين « البطل » وشرطه الاجتماعي الجديد ليست علاقة اكتشاف وتعرف بل علاقة تواؤم وتوافق وتجانب متبادل .

ينزع « البطل » إلى عالمه الجديد مدفوعا بثقافته وتطلعاته ، لكنه ينزع إليه بسرعة أكبر بسبب أيديولوجيا المقال الروائي التي تجعل انتصار الذات قائما فيها منذ البداية وقبل الممارسة دون اعتبار لأي تحديد اجتماعي وظرفي ودون نظر إلى شكل البداية : « عندما وصلت إلى بغداد

كان لدي ستة عشر دينارا . ص : ٩ » . تبدأ الرواية بهذه الجملة ، وبعد حين تنتقل الـ « ستة عشر ديناراً » إلى فضاء « الدبلوماسيين ورجال النفط والوزراء وكبار الموظفين » تدخل عتبة الاندماج وتسلك الطريق الذي يلغي البداية ، ولكي يكون الدخول متكاملا يصل « البطل » إلى سلافة التي ترمز إلى صفوة القوم وأجنحة النظام الملكي : « لقد رأيت الفقيرات يفضن زرافات من أحيائهن الشعثاء ويجلسن على الأرض وأكوام الروث . أما أمثال سلافة فلربما تجمعن في حدائق بيوتهن لسماع الراديو أو ربما لعزف اسطوانات التانغو والباسو دوبلي القادمة من أمريكا اللاتينية . ص ٢٠٤ » .

تقدم الايدولوجيا الارادوية التي تحايث الرواية مسار « جميل » كتتويج لانتصار « روح الذات المقدسة » لكن القراءة النصية تهتك قناع أو اقنعة الوهم الايدولوجي وتنقل البطل إلى مستوى آخر . إن « جميل فران » هو نموذج الفردية الانتهازية المتزلفة التي تتاجر بثقافتها وتقدم الخدمات وتتوسل الاغتراب الارستقراطية وتلغي دلالة الوطن . بل يمكن أن نقول إن القيمة الفنية لشخصية « جميل » تكمن في قدرتها على رسم الوهم الفردي والتبرير الذاتي واغتصاب المعايير الذاتية البحتة لمقام القيم الموضوعية وعلاقاتها بالواقع وحركته .

يقول مقال الراوية ما لا يقوله الراوي ، تشي علاقات النص بفكر المؤلف فتتلاشى النوايا الصادقة ويبقى الأثر الأيدولوجي الذي يسخر في تحدده المادي من فلسطينية « جميل فران » ويشير إلى الوضع الأيدولوجي للراوي . إن الوضع الأيدولوجي للراوي لا يحدد فقط فكر شخصياته (مضمون النص) بل ينعكس بالضرورة في التسجيل الفني لهذه الشخصيات . يرسم موقع هذه الشخصيات في الراوية والواقع ويحدد موضوعيتها ووظيفتها الروائية . وعلى هذا فـان شخصية « جميل فران » لا ترسم علاقة اللاجيء بأرضه ، ولا حنينه إلى القدس « ذات التربة الحمراء » بل ترسم فردية فقدت تميزها الوطني واندمجت في وسط اجتماعي يدخلها إلى عالم « الحياة اللذيذة » . كذلك فـان الشخصيات الأخرى (عدنان وجسين وبرايان وتوفيق ...) لا تأخذ دورها إلا كصدى للبطل أو كمرآة يرى فيها ذاته ويحاور هذه الذات . فـ« عدنان » مثلا شخصية ضرورية لابراز ظل البطل ودوره كمنقذ ، خاصة إذا عرفنا أن عدنان هو ابن عم سلافة ، وكان عاشقا لها ، وتوفيق بدوره ابن عائلة غنية وذات سطوة يود الزواج بـ« سلافة » أيضا . وهذا يعني أن جميل قد هزم هاتين العلاقتين الاجتماعيتين ومهد طريق الدخول الكامل إلى المجتمع الجديد ، لكن هذه الهزيمة لا تنتج العداء بل تتم في إطار الحوار والمصالحة ، وهنا تظهر من جديد السمة النبوية لـ« جميل فران » .

أما « برايان » الانجليزي المولع بسحر الشرق فهو ضرورة للبطل كي يقيم معه الحوار والتواصل الفكري والثقافي ، فبين « برايان » و « جميل » علاقات تداخل وتشابه في المفاهيم وتصور العالم ، يرى كل منهما امتداده في الآخر ، فيتحاوران ويحاوران مجتمعا غريبا لا يثير فيهما إلا الغرابة والاندهاش والتعالي والاحتقار والتعاطف الاخلاقي . ثقافة تحاور أخرى وتطردها كنقيض ينتمي إلى زمن آخر . تعبر الرؤيا الاستشرافية التي يحملها جميل / برايان عن ذاتها في الطريق التي ترى بها المجتمع وتلتقط تفاصيله :

ـ « كان ثمة رجل عاري الجذع يتدلى ثدياه السمينان كأثداء الزنجيات الغضينات الجلد . ص : ٣٢ » .

ـ « مررنا حين دخلنا برجل مستدير الكرش . ٣٦ » .

ـ « كان قد خلع ملابسه ويقول شيئا بالانكليزية لخادم ذي كرش ضخم . ص : ٤٧ » .

تبدأ الرؤيا الاستشراقية بالانسان في شكله الخارجي الذي يخدش « عين الحضارة » ، وبعد أن تستهجن الانسان وشكله تنفذ إلى فكره وثقافته ، فتتحدث بحضارة « الجوامع ومراكز الشرطة . ص : ١١٩ » . ثم تصل إلى المدينة فتكشف زيفها ومراوحتها في « التقاليد القبلية الشريرة . ص: ٥٨ » .

في الاندماج يضيع « جميل » أصوله الفلسطينية وفي « الاستشراق » يضيع أصوله العربية ، ويعيش واقعه الاجتماعي مثل « سائح بين العرب » لا يلتفت إلا لما يرضي ذاكرة أوربية كولونيالية قرأت عن « الشرق » في كتب تاريخها ثم جاءت إليه لتتأكد من صحة معلوماتها فعادت مرتاحة الخاطر والضمير . يرى « جميل فران » « عجائب الشرق » في اشكالها اللامتناهية ، يرى المرأة الجميلة المسجونة في قفصها الذهبي (ص : ٢١٥) ، و« الشراقوة بعماماتهم الملوثة وقمصانهم الملطخة بالعرق (ص : ١٦٢) ، و« ندب مقتل الحسين وجماهير النساء والرجال التي تمزق الشعر وتلطم الصدور . ص : ٦٢ » . والشاب الذي يقتل اخته دفاعا عن شرفه (ص : ٥٦) ، والعبد المحروم الذي يحاول اغتصاب سيدته (ص : ٢٢٠) وأجواء الحمامات وبيوت البغاء وخدم الفنادق ذوي الأقدام الجميلة ....

يرسم « جميل » المجتمع من وجهة نظر السائح الأوربي المتحضر ويتمادى في وصفه حتى نتساءل أيهما « جميل » الفلسطيني وأيهما « برايان » الانجليزي ، ويعلو صوت الاحتقار حتى نتذكر صفحات الرحالة الأوربيين التي تمتهن كل ماله علاقة بالشرق : « شظية رخامية لامعة تؤرخ بالخط المسماري غزواً دموياً : إلا أن الشظية ملقاة على الدرب ، والكتابة مغطاة بروث الحمير ... شيء مخيف . ص : ١٣٤ » . في إطار الاستشراق وتصادم الحضارات تتحدد شخصيتا الانجليزي والبدوي ، « برايان » و« توفيق » ، الأول وعد الحضارة والعقلانية والثاني وعيد التخلف والاظلامية . مقالان ينفي أحدهما الآخر . إن الفكر المغترب الذي يحكم البنيان الروائي هو الذي فرض شخصية « توفيق » البدوي كي يجعل منها شخصية ـ مناسبة ، تنطق باسم التخلف أمام الحضارة ، تخلف وحضارة وجسر بينهما ، التخلف هو توفيق ، والحضارة هي « برايان » ، والجسر هو « جميل » الذي يفهم لغة الانجليزي ولا يفهم لغة البدوي .

« توفيق » شخصية ـ مناسبة ، تخرج من كلية الحقوق وغاب من جديد في صحرائه : كيف يصف جبرا هذا البدوي ؟

يقول توفيق « القصص والرسم والموسيقى ، ليست إلا من اختلاق المدنية » و« كل فنان ، كل كاتب قصة ، كل روائي ، إنما يطعن بخنجره المسموم جسم الحياة السليم لأنه

يخدم قضية « المدنية » . وما المدنية ؟ إنها كما يدل اشتقاق الكلمة ، حياة المدن . والمدن تنتعش على حساب الريف ، بعيداً عن المصادر الحقيقية للطاقة الانسانية . ص ٩٦ » ، وبعد أن يحدد « البدوي » موقفه من مصادر الفن يطالب بالعودة إلى .. الشجاعة والشرف . ص ٩٨ » ، ويهاجم مفهوم الزمان لأنه غربي وله علاقة بالانتاج والغربي لا يهتم لا بالزمان ولا بالانتاج « أما انت فتحمل جرثومة مرض غربي : الخوف من الساعة ... ولم ينتج عن ذلك إلا التأكيد الكريه على العمل ، الانتاج ، التحصيل . ص : ٢٠٦ » .

وفي حوار طويل تقابل حضارة الفن والروح نقيضها التي تزدري الفن ولا تعرف الروح ، ويتمثل الشرق / العرب في شخصية هذا الجامعي البدوي الذي يلبس عباءة ويجهل معاناة الروح ، ويشتري المرأة ، و« يشرب كأس الماء دفعة واحدة » ، ويكره الحب لانه « مرض قادم من الغرب . ص : ٢٠٨ » ، « اذهب وقل لسلافة إن توفيق رجل شريف . إنه يريد من زوجته أن تكون مستديرة الوجه ، ضخمة العجيزة ، ولا خيالات عندها عن الحب . ص : ٢٢٩ » .

لا يخفي المقال الروائي هويته ، فهو يتماثل بـ « برايان » الذي يمثل شخصية ـ مقالا ، ويترك اثاره الثقافية صريحة ـ مصخرة في كل سطور الرواية . فالمقال الروائي منذ البدء حتى النهاية محكوم بشكل ثقافي مغترب يحدد الفكر واللغة والاسلوب :

ـ تأملت قدمي شابو وتذكرت تماثيل **ميكيلانجلو** .

ـ شاهدت مشهدا كان **سوينبرن** حريا بدفع المال لرؤيته .

ـ تصور أن يكون هناك اناس يرغبون في سماع محاضرة عن **بايرون** بالعربية :

ـ فتات تشبه **اليزابث باريت** ، بل انها مثلها شاعرة ايضا .

ـ « لقد تصورتها فتاة تشبه **إميليا فيفياني** ، مسجونة « كالطير في قفص » .

تقوم رواية « صيادون في شارع ضيق » ، إذن ، على موضوعتين : الفلسطيني المندمج والتصور الاستشراقي للواقع ، وهي لا تتضمن هاتين الموضوعتين فحسب بل أنتجتهما في شكلهما الفني . إن الأيدولوجيا الثلاثية الابعاد التي تحكم الرواية استطاعت أن تنتج معادلها الفني وأن تقدم نموذجا حقيقيا للثقافة المغتربة . ولكن أين أخفقت الرواية ؟. أخفقت الرواية في تقديم صورة حقيقية عن الحركة الاجتماعية ونضالها ضد السلطة الملكية ، فهي لم ترسم هذه الحركة إلا من الخارج وبشكل سطحي وساذج (انظر شخصية عدنان مثلا) . إن عجز المقال الروائي عن رسم الواقع الاجتماعي قائم في الأيدولوجيا التي تحدد حركته . فايدولوجيا الأنا المغتربة تستطيع أن ترسم حركة الأنا وتصادم الشرق والغرب لكنها لا تستطيع أن تعبر عن الواقع الاجتماعي الحقيقي المحدد بمركباته الحية والمشخصة لان علاقتها به لا تتحدد إلا كعلاقة فراق .

السفينة ـ الفلسطيني والذوبان في الكون

في « السفينة » يقود جبرا فلسطينيته في رحلة تأملية تنفتح على المطلق ، فيطل علينا « وديع عساف » من عالمه الرؤيوي ملفعا بالسحاب ووشاح الغامرة ، وتحدق العين في

السحاب والوشاح باحثة عن مساحة الوجود الفلسطيني فلا تعثر إلا على ترجيع الموج والق البحر وجمالية الكون . يبتعد الفلسطيني في لا تناهي الكون ويتزايل في دوائر « الحب ، والشبق ، والغيرة ، والعبث ، والايمان » . وفي دوائر الظلال وعبق الفلسفة تبحث القراءة عن سمات « وديع عساف » وتنظر تائهة إلى جراح « فايز عطا الله » الشهيد . وبعد أن تجوب القراءة أرجاء السفينة برموزها الكونية تتخلى عن بحثها التقليدي وتدرك أنها في حضرة فلسطيني من نموذج خاص .

يخلق جبرا فضاءه الروائي ، وفي عملية الخلق يبني واقعا اجتماعيا وذاتا فلسطينية ، يبني واقعا يتمايز عن الواقع . وبين الواقع وصورته الفنية مسافة يحكمها الخيال وتبنيها الكتابة ويرشح فيها الوهم أيضا . وفي هذا الواقع المرسوم فنيا نحاول البحث عن الفلسطيني العادي . لكن البحث عنه يرتطم بمزاج الخيال وقدسية الكتابة ورؤيا الكاتب وتصوره للعالم ، يرتد البحث حسيرا ويتنازل عن فلسطيني الواقع ويقف أمام فلسطيني الكتابة .

كتابة جبرا رحلة مبرقشة وبحث متناء ، تنطلق من الحبر والورق وخيال الراوي ، تذرع كهوف النفس والماضي ، وتجوب مواطن الجمال وطقوس الحروف ، إلى أن تصل إلى نهايتها أو إلى أن تصل إلى النهاية المكتوبة في بدايتها ، كتابة تبدأ وكتابة تنتهي ، وفي دائرية الكتابة الملونة لا يتحقق الواقع في صورته الفنية بل يتحقق صرح الكتابة الذي يخلق واقعه المغترب عن الواقع المعاش . والكتابة هنا حركة متناغمة لا تعرف إلا تناقضها ، فتنفي أي تناقض آخر وتنساب في علاقاتها الفنية : كتابة يتناءى فيها الواقع أو يتعالى،أي يزول ليحل مكانه واقع الكتابة الوهمي .

تقف « القراءة الواقعية » أمام ملكوت الكتابة متسائلة ، ثم ما تلبث أن تكف عن التساؤل وتضع الواقع بين قوسين في انتظار النهاية . تبحر القراءة مع « السفينة » كي ترى ما هو مقال الرحالة . يقول جبرا في سطور روايته : « وفي النهاية يكتب الرحالة كتابه وينشره ، ونقراه نحن بلغته الأجنبية لنعرف شيئا جديدا عن أنفسنا ، لنعلم أين بعضنا منا : ص : ٨٦ » . سنستعير هذا القول الجميل من جبرا ونعيد صياغته فنقول : إن رواية « السفينة » كتبت بأحرف نعرفها وبلغة لا نعرفها ، لغة أجنبية لا نرى فيها ذاتنا بل نرى ذات الآخر ، وبعد أن ننظر إلى ذاته وذاتنا ندرك مسافة الاختلاف . فنحن نعرف حروف جبرا الفلسطينية لكننا لا نعرف لغته لأنها لغة رحالة ، نعرف الحروف فنشاركه أشواقه والحنين إلى الوطن وبعد الحنين وبسببه نفترق عنه لاختلاف الهموم والرؤيا . فمن أين يبدأ الرحالة ؟

في دائرية الرؤيا تنعدم البداية عند جبرا كما تنعدم النهاية ، فكل نقطة هي بداية ونهاية ، وهل يعرف الجوهر معنى البداية والنهاية ؟ . وفلسطيني جبرا هو جوهر متوحد يدور حول ذاته ويعيش عالمه الذي ينفي عالم الحركة . ذات لها منطق خاص تحن إلى الوطن وهي على ظهر سفينة تمارس اللذة . هذه إحدى لحظات الفلسطيني وديع عساف :

« اقيمت حفلة الرقص . كانت جاكلين بين ذراعي في خفة الريح ، وعندما اشتدت الموسيقى الحاحا ووحشية ، ارتمت على صدري كأنها تبغي أن تندس بين عظامي . ذكرت فايز . ذكرت الصخور . ذكرت الموت والميلاد . وفمي يمسد شعرها القصير ، ويتحسس إذنها

الصغيرة . وإذا هي تسحب إذنها عن شفتي وتهمس ضاحكة « أوه ، إنك تثيرني . هل حقا تفكر بي ؟ » . ص : ٧٥ .

تتحدد في هذا الفضاء علاقة **الذكرى بالوطن** ، وتتجلى صورة الوطن ــ الذكرى متناثرة في عالم : جاكلين / الرقص / الموسيقى / الصدر / الفم / التحسس / الأذن والشعر و« الأوه » .

تشكل هذه الصورة صورة ــ مفتاح لشكل علاقة الفلسطيني بالوطن ولكن أين الوطن ومن هو وليد عساف ؟. لنعود إلى البداية .

يتحقق الفعل الروائي في سفينة تمخر المتوسط غربا ، سفينة تنأى عن الشرق وتتجه إلى نابولي ومرسيليا ولندن ... وفوق هذه السفينة يحمل « وديع » ذكرى الوطن ويستعيد صورته تحت زناد القمر : « القدس أجمل مدن الدنيا على الاطلاق ، قيل انها بنيت على سبع تلال . لست أدري إن كانت تلالها سبعة ، ولكنني ارتقيت كل ما فيها من تلال ، وهبطت كل ما فيها من منحدرات . ص : ٢١ » ، « لذلك فان الليالي قد تأتيني بذكريات من القدس فأحزن ، واغضب ، وأبكي . ص : ٢٢ » ، « ولكن يربك من يستطيع أن يصوغ كلاما هو خبرة ثلاثين سنة في مدينة هي أجمل مدن الله ؟ محاولاتنا الابداعية ليست إلا مسكنات مؤقتة . هي نوع من البكاء . ولكن لا شيء في الحياة يعوض عن الدموع الساخنة . ص : ٢٢ » . ولما كان المكان دلالة فان « وديع » لا يتذكر الوطن إلا ويتذكر معه صديق الطفولة « فايز عطا الله » الذي استشهد بين يديه ، فصورة « فايز » تسكن « وديع » وتلازمه وتتحدد كحضور مستمر فيه : « لقد قتل صديقي وأنا عند رأسه أعجز من امرأة ، أعجز من طفل . وغابت الشمس غير حافلة بالمدينة الجريحة ..... ثم انطبقت الشفتان على خيط من الدم يسيل من زاوية الفم ، وبقيت العينان تحدقان في أسوار القدس كحجرين متلالئين . ص : ٧١ » .

يرسم الفعل الروائي ، إذن ، علاقة المنفي بوطنه وحضور هذا الوطن بأصدائه المتعددة في ذات المنفي . وكي نعرف شكل هذه العلاقة ودلالاتها وتميزها علينا أن نحدد الوسط الاجتماعي الذي تمور فيه هذه العلاقة وعلينا أن نعرف أيضا خصائص الذات المتذكرة التي لا تكف ذاكرتها عن الهجرة إلى الوطن ــ الماضي :

ــ « قد يبالغ المرء في بعض مشاعره بفعل الظروف المحيطة بما يرى : بفعل الليل والبحر والقمر والويسكي واستسلام النفس في السفينة . ص : ١٠٠ » .

ــ « كان في الجنون القمري شيء من كآبة ، ولوعة ، وهول ــ وشيء من حب مبهم مشترك بيننا . لقد انجذبنا جميعا إلى ركننا القصي ، ... ونحن نتحدث عن الجزر الاغريقية ، وعن لعب الورق ، وعن الانتحار ... ص : ٩٨ » .

من هم أصدقاء وديع عساف الذين يعيشون عالمه والذي يعيش عالمهم ؟ هم الدكتور فالح المنتمي إلى ارستقراطية منقرضة وزوجته لمى ، الفرنسية جاكلين ، والايطالية إميليا فرنيزي ، والاسباني فرناندو ، وعصام السلمان .

إذا سألنا عن شكل الثقافة التي يحملها هؤلاء والخط الذي يحكم حوارهم واهتماماتهم ، فان الجواب لا يتباطأ بل يأتي سريعا ليزيد اللوحة إنارة ووضوحا :

ــ « أتعرف صورة القديس يوحنا المعمدان التي رسمها بوتيشلي ؟ قلت من ؟ . بوتيشلي . رسام إيطالي من رسامي النهضة . ص : ٥٦ » .

ـ » وقال : لا، اية طريقة منطقية ؟ »

طريقة توما الاكويني ... كنت اظن أن الايمانين متشابهان . طبعا ، يتوقف ذلك على فهمك للفلسفة . برغسون مثلا يضع الحدس الشعري فوق البرهان العقلي . ص : ٩٤ » .

ـ » وإذا لمى ، التي كانت في الصبح تتحدث عن توما الاكويني ، والتي كانت أسماء دستويفسكي وابن العربي واليوت تتطاير من حديثها رغم الضحك .... ص : ٩٩ » .

ـ » وتجاذلني في آرائك الماركسية حول الصلة بين مادة البناء وتطور الأسلوب من فيدياس إلى كريستوفرزن إلى لي كوربوزيه وبازل سبنس . ص : ١٦٦ » .

يتمحور الحديث إذن حول هموم الروح وينأى عن اليومي المباشر و» المبتذل » ويلتف بنفسه في عالم إزرق مسكون باللوعة والانتحار وتعالي الفن ، يتراجع اليومي في قتامه ويطفو على سطح العين والذاكرة قول الفن والايمان والايمان الشعري ، يظهر النحت اليوناني وموسيقى باخ الكنائسية ومقال روسو عن الدولة ، بل يمتد الحديث الى التطور الخلاق عند برغسون وبرهان الايمان عند توما الاكويني . وفي هذه الصورة الثقافية المتعالية أو هذه الصورة الثقافية الكولونيالية يجد وديع عساف مكانه ، فهو جزء من اللوحة والايمان الشعـري،ويظهر اللوحة الميتافيزيائية جزء منه ، لذلك فلا يمكن أن يكون إلا انعكاساً لـ» سفينته » وعلاقة كاملة فيها . علاقة تتحدث بالمطلق وتنأى عن أشياء الحياة اليومية أي علاقة متعالية يتداخل فيها النحت بالموسيقى والرسم بالجمال والكتابة بالعشق والرحلة بالتجارة ، فمن هو » وديع عساف » ؟ وهل هو فلسطيني كالآخرين ؟ :

ـ » لقد ذكرني بالكثير من الطلاب الفلسطينيين الذين عرفتهم في انكلترا : ص١٩ » .

ـ » هل قلت أن الفلسطينيين كلهم شعراء ؟ إنهم في الواقع تجار . لقد اقفلوا قلوبهم على الشعر ، وانصرفوا إلى التجارة ، في كل مكان . وأنا ، كما ترى ، واحد منهم . أسعى في سبيل القرش الف ميل . ولكنني أدوسه بقدمي في النهاية . المال على كندرتك . ص : ٢٣ » .

ـ » غير أنني لا افلح دائما في الابتعاد عن » الشر » . الشر ، إذا كان معناه مزيداً من الحياة ، يجتذبني أحيانا كالمغناطيس . ربما لانني أكثر من مرة حييت الموت عن قرب ، فحياني وفات عني . ص ٤٩ » .

ـ » سأبحث عن امرأة عرف عنها أنها منجبة . أرملة ما ، ربما . سأزرع ولو الفجل . وسأرسم . سأرسم كثيراً . سأرسم صخورنا وأشجار الزيتون ، وجدران الحواكير ، وقروياتنا بفساتينهن الزرقاء والبرتقالية و» حطاتهن » البيضاء الصافية ... تعالى زرني هناك ، والبس حذاء ضخما ، لاني سأمشي بك في الوعر ، والطين . طبعا سأزود نفسي بألف اسطوانة موسيقية . فيفالدي وباخ وتلمان وجو سكان دوبري ، وبرامز ، وسيبيليوس ، وستراڤنسكي، وموسيقى إلكترونية حديثة . ص ٨٩ » .

ـ » كنت أراني أقول ، يمشي نحو قوهات البنادق ، والمدافع ، وتعجز كلها عن إصابته . ص : ١٠٥ » .

يتحدد الفلسطيني في زمن اللجوء ، إذن ، بالشعر والرسم والتجارة ، والحنين إلى أرض خصبة جميلة يعيش فوقها « اكتشافاته » و» ثقافته المعاصرة » .ونتساءل هنا هل وديع عساف فلسطيني أم أنه شأن صديقه عصام السلمان يشبه » لورد انكليزيا متنكرا في زي اعرابي . ص ٤٦ » . إن هذا » التنكر » والتماثل بالثقافة الكولونيالية لا يلغي فلسطينية وديع

عساف ولا يحل الفلسطيني في اللورد لكنه يقدم فلسطينيا خاصا يحب الأرض حسب منطقة ويتوق إليها وفقا لرؤيا معينة تتوافق مع شرطه الاجتماعي وتصوره الفلسفي للعالم .

إن « وديع عساف » في تحدده الثقافي والاجتماعي لا يعيش غربته في المستوى اليومي المباشر ، بل يعيشها على مستوى الوعي ، فهو ليس الفلسطيني اللاهث وراء الرغيف لكنه ذاك الذي يساوي بين المال والحذاء ، لذلك فان فلسطينيته لا يمكن إلا أن تكون انعكاسا لوضعه الاجتماعي والثقافي ، اي أنه يعيش مسألة الأرض في وعيه وتاملاته . يصبح الوطن قضية فلسفية . لقد حقق « وديع » ذاته في كل حقول الحياة ولم يبق أمامه إلا محاورة المطلق والنزوع إلى الكمال الانساني الذي يتجلى في عناق الفن والفلسفة . وفي هذا العناق المثالي يصبح الوطن لحنا وتصبح الأرض منبع إلهام للرسم ويتحول الماضي الى ذكرى تطرح مسالتها في حقل الزمان والذاكرة .

ينزع وديع إلى المغامرة الكونية ، إلى احتضان العالم وتمثل تجارب الوجود ، وتجارب الوجود زاخرة ومنها تجربة الوطن والغربة . والوطن تجربة عبرت وعلى الوعي أن يعيد صياغتها ووضعها في حقول تجاربه كي تصبح مصدر تفلسف وإثراء للوعي : « بعض التجارب يحملها المرء طي إهابه كالمرض . كفرصة لا تميت ولا تندمل . ص : ١٥ » . يرجع هذا المنطق المتسق مع ذاته « مسالة الوطن » إلى تجربة ذاتية ، وبين الوطن ــ القضية والوطن ــ التجربة مسافة شاسعة لا يعرفها ، ولا يستطيع أن يعرفها ، فلسطيني من نموذج وديع عساف .

يتضمن الوطن / التجربة الفردية نفيا للآخرين وقطعا معهم ، فالشعب الفلسطيني يعيش مسالة سياسية ونضالية ، أما « وديع » الفرد المطلق فيعيش مسالة فلسفية ــ نفسية لذلك فهو يحل « عصابة » في السفر والترحال : « أين يهرب الانسان ؟ فظلت إلى الموج . ص ٩٦ » . يدور الفرد حول تجربته ، والتجربة هي الماضي ، وبين الحاضر والماضي تقف الذاكرة التي تعيد تنضيد العلاقات .

تسكن صورة الوطن وعي « وديع » ، وفي هذا الوعي المغترب عن واقع شعبه تأخذ الصورة تحولاتها ، فهي حاضرة ــ غائبة لكن حضورها غياب لانها لا تحضر ــ كما قلنا ــ إلا على مستوى الوعي . فالوطن حاضر ابدا كذكرى ومجال للتأمل ، والحضور الذكرى يغير ملامح الصورة حتى التلاشي : « إنما الشيء الحقيقي هو ذكراي له . الذكرى تتحول إلى ما يشبه الموسيقى . تبتعد الوقائع عنك في دهاليز الزمن ، وتخلف أمواج النغم في ذهنك . ص : ٢٤ » . الوطن ــ الذكرى علاقة فكرانية تبدأ وتنتهي في محارب الأنا وتستمر وتتطاول دون أن تلمس الواقع أو تقترب منه : « قبل سنين كثيرة كنت شيئا عن أجراس الذاكرة وهي تجلجل في كهوف جوفية ، صامتة صمت الزمن السحيق الذي يلف تاريخ الانسان .... هذا المساء ، والشمس على وشك المغيب ، عبرت بي أحدى تلك التجارب الرؤوية التي يكاد يكون الكلام عنها مستحيلا . ص : ٨٣ » . ينوب الوطن في الوعي وفي حدود التأمل ، لا بل يصبح هما كونيا يضاف إلى الهموم الكونية الاخرى : الموت ، الزمان ، الانتحار ... وهذا يعني أن الوطن بتحديده التاريخي والجغرافي يتزايل وتحل مكانه صورة الوطن كمفهوم فلسفي ــ اخلاقي . والمسالة الفلسفية الميتافيزيقية لا تجد حلها في الواقع بل في حقل الوعي والمقولات الفلسفية .

تتمحور الفردية المطلقة حول ذاتها ، تكتفي بذاتها ، تجمع العالم فيها وتقصي هذا العالم ، ترمز الوطن وتلقيه وراء ستائر الغيب والضباب ، اي يصبح وطنها قائما فيها ، بل

يجمع بها الوهم والوعي المغترب فتماثل ذاتها بالوطن : « طفولتك ترافقك ، ولكنها ما عادت جزءاً منك ، إنها هناك بعيدة عنك ، مع ذلك الموج في أقصى الأفق ، في الجزيرة التي تراها في بحر أحلامك . ص : ٢٠ » .

في ملكوت الموسيقى والبحر والثقافة المغتربة تختلف دلالة الاشياء ، يخضع هذا « الملكوت المغترب » الوطن والأرض إلى عملية تحويل مستمرة تلغي الدلالة الحقيقية لهما وتقصيهما عن مسرح التاريخ لتقذف بهما في فضاء الكونية والمطلق . ما معنى هذا ؟ معنى هذا أن خصوصية الفلسطيني تتلاشى ويتلاشى معه في ذات الوقت الوطن وقضية الوطن ، يتحول الكل إلى حزمة مقولات ومفاهيم ومشاعر تبحث عن تحققها في الكون لا في النضال اليومي من أجل الوطن . ورواية « السفينة » زاخرة بالهموم الكونية إن لم تكن هي ذاتها رمزاً كونياً : « هذه الزرقة هي الشيء الوحيد الذي يلطف من غربتي . ص : ٢٧ » ، « بعد ان يزعم المرء ما شاء له الزعيم ، يبقى الوهم أمراً لا محيد له عني ، كأنه يقول : ارفع الوهم ، تسدل الظلام . ص : ٨٤ » ، ينوب الوطن في زرقة الكون وينفتح الوعي ليرمي بنثاره في فضاء السديم ، يتماهى الانسان بالكون ويجر في إيمانه الشعري الخالص ، إيمانه نقي لا يؤمن إلا بطرفين هما الذات والكون : « أكثر الفلسطينيين مهووسون بالبراءة التي فقدوها . ص : ١٠٨ » ، « إيمانها ، كايمان وديع ، شعري بحت . ص : ٩٢ » .

من الوطن كعلاقة موسيقية نصل إلى الفلسطيني المفجوع ببراءته ، ومن الايمان الشعري الأزرق نصل إلى التصوف في الوطن ، أو إلى الوطن كسحر غامض يساكن الألغاز السحرية الأخرى ، المهم أن المقال الروائي في السفينة لا يتعامل إلا مع المجرد والغامض والسحري والخفي ، وكيف لا وفلسطيني السفينة فلسطيني لا نراه ، فلسطيني يتدثر بلغته الأجنبية ويتلفع بالاشارات والرموز إلى أن تشظى في مدارات التصوف والوهم والحلول : « العالم الذي ننسحب إليه ، في نظري ، ربما كان أعمق حقيقة من عالم الواقع . ص : ٧٨ » ، « المسيح يلازمني ، حافيا ، كبير القدمين ، تقطر أصابعه الطويلة بالمعجزات ، وهو يكاد لا ينطق . ص : ٨٤ » .

نعود الآن إلى البدء ، وفي البدء تكمن النهاية ، والبدء فرد مطلق لا يتحدد إلا بجذره ، والفرد المطلق جوهر يتعامل مع جواهر أخرى ، والوطن جوهر آخر وعلاقة فلسفية . لكن المنطق لا يشب عن طوقه ، فهو يساير مجراه منسقاً وخاصة عندما ترسمه ذات مثقلة بالفن والثقافة كحال جبرا . إذا كانت البداية في الفرد والوطن محددة برؤيا فلسفية ـ مثالية فان هذه الرؤيا لا تكتمل إلا بوجهها الضروري الآخر : الرؤية الأخلاقية التي ترجع « فساد العالم » إلى صراع الخير والشر ، والخير هو « وديع » والشر طرف آخر ، و« وديع » مسكون بالمسيح والآخر مسكون بالأبالسة . لهذا فان مأساة « وديع » تتضمن سلسلة من الترابطات الأخلاقية أولها اللعنة وآخرها الحب . لنر ماذا يقول المقال الروائي :

ـ « لعنة واحدة هي أوجع اللعنات : لعنة الغربة عن أرضك . ص : ٢٧ » .

ـ « لماذا لا أرى إلا مجازر بشرية أكاقع لكي أنجو منها . فلا أنجو إلا إلى أماكن كلها خرائب وقاذورات ؟ . ص : ٨٢ » .

ـ « بطل الصراع أن يكون سياسيا . إنه شيء آخر ، والتسمية السياسية برقع مفضوح . ولن تؤدي إلا إلى المزيد من العذاب والبراقع المفضوحة . ص : ١٤٦ » .

يبدأ القول باللعنة ، وكلمة « لعنة » في مقالها الديني ترتبط بالخطيئة الأصلية . ولكن ما علاقة ضياع الوطن بالخطيئة الأصلية ؟ وهل يرجع الوطن بالصلاح واستئصال الشر ؟. مع ذلك فالذات الأخلاقية لا تخطىء سبيلها فهي لا تنجو من مجزرة إلا وتصل من جديد إلى مساحة القذارة و« الديدان » . أليس هناك كلمة أخرى غائبة في هذا المقال ؟. على أية حال من يبدأ بالموج ينتهي إلى التيه ، ومن يبدأ باللعنة يصل إلى الرجس والطهارة ، وفي تحديدات الرجس والطهارة تصبح السياسة شراً و« برقعاً مفضوحاً » ومصدراً للعذاب . ولكن كيف يود « وديع » أن يرجع إلى الأرض « التي تسكنه » ؟ .

المقال الأخلاقي هو مقال الذات الباحثة عن حل فردي وسبيل الذات المتفردة . وكيف لا يكون « وديع عساف » فريداً ومتوحداً ؟ وكيف لا يتعاطف مع الدكتور فالح المنتمي إلى ارستقراطية بائدة ؟. لكن الجواب لا يتلكأ فهو حاضر في تفرد « وديع » وخصوصيته اللامتناهية التي تجعله دائما « خارج القطيع » : « في الصميم نحن وحيدون . ص : ٢٧ » . في الصميم نحن وحيدون ، بهذه الجملة يلخص « وديع » وضعه وينتهي ، وينتهي معه الكثير من الأسئلة ، على أية حال فنحن نقرؤه ولا نراه ، ولا يمكن أن نراه لأن حضوره لا يجاوز جدران وهم خالقه . يبقى سؤال أخير . كيف يؤمن بالسلاح من كان في قراره وحيداً ومزدريا للسياسة وتفسخ العالم ؟. « لقد خيل إلي ، رغم تكتمه ، إنه يشارك في نشاط خاص يعمل على تحشيد فدائيين منتخبين وتدريبهم للتوغل وراء حدود الصهاينة . ص : ١٠٥ » . ألا يتنافى العمل الفدائي مع مفهوم الخطيئة ؟. أما أنا فلا يعنيني ألام الخطيئة شيء . ص ٤٧ » .

« وديع عساف » بطل « أضاع وجهه وتميزه الوطني وعوضهما بتميز فردية جامحة ، لكن هذا التميز الفردي في وهمه يضيع في كونية زائفة ، والكونية الزائفة ليست إلا الوجه الآخر للتبعية أو التماثل الواهم بالحضارة الغربية ، تماثل من أضاع ذاته وبحث عنها في فضاء الغير فأضاعها من جديد .

عندما ندرس القول الأيدولوجي في رواية « السفينة » فإننا ندرس الأثر الأيدولوجي الناتج عن علاقاتها الفنية ، وهذا يعني بالضرورة التمييز بين العلاقة الفنية وأثرها الأيدولوجي . و« السفينة » عمل فني هام من حيث هي كل متجانس ومتناغم من العلاقات المتداخلة التي تحاول تجسيد فكرة الجمال والبحث عن تحقق الذات الانسانية ، وعلاقات هذه الرواية غنية خصبة ، يضاعف كل منها الآخر ، أي أنها علاقات تلد من علاقة ــ فكرة : الجمال : فالسفينة علاقة ، والبحر علاقة ، والموسيقى علاقة ، وكذلك حال الوطن والفلسطيني . فالفلسطيني يحايث الموج والموسيقى الوطن ، والسفينة والزمان ... وجملة هذه العلاقات الفنية تتحدد فيما بينها بأثر متبادل محكوم بالفكرة ــ المفتاح : الجمال . لذلك ووفقا لمنطق الرواية الداخلي لا يمكن للفلسطيني إلا أن يكون جميلا ولا يمكن لمعاناته إلا أن تكون على مستوى السفينة والقمر واللوحة .

« السفينة » كل مغلق من العلاقات ، وفضاء جمالي مكثف بذاته ، وعندما نقول كلا مغلقا نعني بذلك أننا ندرس الرواية ونقومها وفقا لاتساقها الداخلي وترابط علاقاتها دون أن نقارن بينها وبين نموذج واقع خارجها ، لأنها في ذاتها موضوعا أنتجه الخيال الروائي .

وخيال جبرا في غناه ورحابته قادر على صنع الموضوع الجمالي وإنتاجه . لكن هذا الفضاء الجمالي المغلق الذي أنتجه الخيال الروائي يهتز عندما نقارنه بنموذج خارجه ، عندما نشده باتجاه الواقع ، وعندئذ يحتاج الخيال الروائي إلى كلمة أخرى تلحق به دون أن تلغيه وهي : الوهم الروائي . وفي ديالكتيك الوهم والخيال نتذوق المتعة الجمالية في « السفينة » ونبحث عن الفلسطيني الواقعي دون أن نجده لأن فلسطيني « السفينة » هو علاقة فنية في علاقات فنية أخرى .

البحث عن وليد مسعود ـ المطلق وبطل الذاكرة المثقوبة

يستعير جبرا في روايته الأخيرة أبطاله السابقين : « أمين » و« جميل » و« وديع » ، يستعيرهم ويمزج بينهم فيخلق بطلا ذهنيا ـ تركيبيا جديدا اسمه « وليد مسعود » . يتابع جبرا موضوعة رواياته فيعيد بناء ما بنى ، ويدفع البناء الى الاتقان والابهار ، يستعيد « سفينة وديع عساف » ويرسو بها في حديقة وارفة الظلال ، حديقة ـ مثال ، تجسد واقع طبقة وفكرها ، وتشخص واقع الطبقة في أوهامها وحقائقها وحدودها الممكنة والمجردة .

« البحث عن وليد مسعود » بحث طبقة عن هويتها الضائعة وانتمائها المفقود ، فتعثر عليه في السديم ، ثم يتطاول عجزها فيستبدل فكرها الواقع بالسديم ، ويقيم فيه مملكة البطولة المفقودة والنقاء المستحيل . ويمتد الصوت الفلسطيني ويعلو ويمارس البطولة في زمن نسي معنى البطولة ، يمتد الصوت ويعلو ويهتك صمت الواقع وعجزه ، ويظهر العجز عاريا . وفي حقول البطولة والعجز والعراء تطلق الطبقات الساقطة خيالها في السديم باحثة عن بطولة مستحيلة . في « البحث عن وليد مسعود » يبدو الزمان واضحا ثم يغترب لأنه يجهل طبيعة عصره فيتيه في « عوالم النفس البشرية » ، ويفصح المكان عن هويته ثم يتزايل في سيولة الذاكرة . يجهل السديم دلالة الزمان والمكان ولا يعرف إلا البطل المطلق .

« في البحث عن وليد مسعود » تعيش عالم « بطل فلسطيني » صنعته الذاكرة في حركتها الانسيابية المتدفقة التي تتبع زمانها الخاص وتكسر منطق الزمان الفيزيائي . « وليد مسعود » بطل ضيعته الذاكرة في حركتها الدائرية التي ترفض مفهوم البداية والنهاية ، تبدأ من حيث تشاء وتنتهي حيثما تشاء ، تحج إلى الماضي في زرقته الصوفية ، وتحوم قليلا في الحاضر لتلقي نفسها بعد قليل في أحضان « الغيب » والمستقبل . وفي النهاية يتحدد « وليد » في لعبة الذاكرة وهوسها ببناء العلاقات الفنية التي تقترب من الواقع تارة وتنفيه تارة أخرى . ومهما اقترب « وليد » في حركته من الواقع فإنه يظل رهينة للعبة الذاكرة لأنه ليس بطلا واقعيا بل تركيبا ذهنيا . تصنعه الذاكرة وتتوق إليه النفس دون أن تصله لأنه البطل ـ الحلم .

بطل فلسطيني الأصول ، يتحدى زمانه ويتعملق فيجاوز المعقول ويصبح رمزا . إنه المطلق الذي يختفي دون أن ينتهي والذي ينتهي دون أن يختفي لأنه دائم الحضور . إنه الكلي والشامل الذي عرف جماع المعرفة والفن والفلسفة والتجربة الحسية . مطلق متعال لأنه لا يعرف إلا الجمال فكيف يتحدد هذا الصوفي الغامض ؟. كيف يتحدد وليد مسعود ؟.

نقول : إنه الكامل الذي يتحرك في مملكة الجمال . والمثال الذي يعيش في « كهف » لا ترقى إليه

الذات الانسانية . وقبل أن نصل إلى دلالة « البطل » سنحاول أن نرى ما يقوله الراوي في حقل البطل الجمالي وصفاته الكلية .

مملكة الجمال : في عالم المثال الصوفي يختفي القبيح ويشرق الجمال مشيرا الى طريق الشمس والأبدية :

« ربما استطاع أن يتحدث عن إمكانية إيجاد التوازن في الفن ، في الدين ، **في التوحد بالجمال** ـ على طريقة بعض قدامى المتصوفين (ص : ١٤)/ **فان الجمال** ، في النهاية ، هو الاهم ، كان يقول . التأمل فيه ، كتأمل الصوفي في ذات الله . ص : ١٤/ مازالتا **تلهجان بذكر جماله** أيام طفولته ص : ٥٤/ كانت ماجدة من أبرز بنات دورتها **لجمالها** . ص : ٥٧/ سوسن عبد الهادي . اعطني امرأة **بهذا الجمال الهادىء** . ص : ٧٣/ فالتفتت ريمة إلى وليد ، تألقت عيناها تألقا غريبا وقلت لنفسي : ما هذا **الجمال الرهيب** . ص : ٧٥/ وانطفأ الالق في عينيها ، وهي أمامنا ، أشبه **بمريم المجدلية** . ص : ٧٦/ وبانت ريمة في ثوب عرسها ، أشبه **بملاك** من ملائكة فجر عيد الميلاد . ص : ١١٠/ كانت جنان صديقة حميمة لامرأة أخرى **جميلة** . ص ١٤٠/ وفي حوزتها (مريم الصفار) كل ما تتمناه المرأة من أسلحة : **جمال** الوجه والجسد . ص : ١٤٦/ ولكنني جعلت أحب **أن** ، **لبساطتها وجمالها** . ص : ٢٠٩/ هذه المرأة (وصال) المشوقة الجسد ، المرسلة الشعر على الكتفين **كستارة من ذهب** . ص : ٢٥٧/ .

يتحرك وليد في عالم من الجمال الخالص الذي لا يعرف البشاعة أو القبح أو البؤس ، لهذا فانه لا يمكن أن يكون إلا علاقة جمالية في سلسلة علاقات جمالية اخرى : جمال المال والثقافة والجاه و ..... فما هي تلك العلاقات الجميلة الاخرى التي كان يعيش فيها « وليد مسعود » ؟ . من **مملكة الجمال** ننتقل إلى ممالك اخرى :

« وهكذا يسترسل الحديث في ليلة حارة من ليالي الصيف إلى ساعة متأخرة ، في الحديقة الكبيرة الهافة بالنسمات ، والماء يثرثر على مهل من عدة نوافير منتشرة حولنا ، مع الكونياك ، والجميلات (من زوجات وغيرهن) ، وموسيقى الباروك ، الصادرة عن الستيريو الياباني ، تقضي على الفروق الشكلانية والزمانية بين بغداد وحواضر الدنيا ، قديمها وحديثها . ص : ٢٠٢ » ، « الحضارات كلها هنا ، على هذه المائدة في نسائنا هؤلاء، في كلامك أنت ، وأنت ، في أصوات الفلوت والهاربسيكورد ، في المقام العراقي ، في لوحات جواد سليم وفائق حسن المعلقة على الجدران . أليس رائعا اننا نستطيع أن نتذوق كل ذلك دفعة واحدة ... ص : ٢٠٤ » .

طبقة ثرثارة مترهلة تعيش على هامش مجتمعها وعلى هامش المجتمع الاوروبي الذي تصبو إليه وتبحث عن قيم أضاعتها منذ زمن أو تبحث عن قيم تقرأ عنها ولا تعرفها ، طبقة مصابة بالخصاء تثرثر عن « الغياب الحضاري » وعن « مسرح الحضور » وعن « مقاييس العقل . ص : ٢٠٤ » ، تثرثر وتحلم بثقافة كونية لم تساهم فيها وببطولة لم تمارس إلا نقيضها ، وتبحث في انحطاطها عن تحديد إيجابي للذات بعد أن حددها التاريخ سلبا فلا تعثر إلا على لعبة الخيال . وفي النهاية تخلق وهما بطلها الهائل كي يغطي بظله المديد مساحة عجزها اللامتناهي .

والآن ، ما هي اللغة الثقافية التي ترسم « البطل الفلسطيني ـ الحلم » ؟ لا يبخل علينا المقال الروائي بالجواب . فلنر :

ما كنت أتخرج من « كلية بيروت للبنات » (التي بقيت ظلما تسمى على السنة الكثيرين ، جونيور كوليج / أرسل (هشام) في بعثة إلى جامعة مانجستر/كنا نطلب الحكم أحيانا من سميرة ، أخت كاظم ، بعد عودتها من الدراسة في الولايات المتحدة/ ثم نسافر (جواد) إلى أمريكا لكي أدرس للدكتوراة/جاءتني الأخبار يومئذ وأنا في أوستن ، تكساس/ كانت ريمة قد درست عند الراهبات / وأنا أعلم أنها التحقت بجامعة سانسيكس بانكلترا للدراسة / ...

السؤال البسيط الان هو التالي : ما هو شكل البطل الذي تنتجه هذه الذاكرة الاجتماعية المترفة والمغتربة ؟ وهل بامكان هذا البطل أن يكون واقعيا ؟ وإن كان كذلك فهل في إمكانه أن يكون فلسطينيا فعلا ؟. إن الذاكرة المغتربة تخاف الواقع لأنه يشي بغربتها ، ودرءا للوشاية تخاطب الواقع من وراء أقنعة ، وقد تتضاعف الأقنعة حتى يصبح البطل لغزا : « قال البعض انه هاجر إلى كندا ، أو استراليا . قيل انه قتل . قيل انه عاد إلى فلسطين سرا . المهم انه اختفى . ص : ١٦ » .

يقوم إشكال هذا الطبقة المغتربة في مقاربتها لسؤال لا تعرف جوابه أو في طرحها لسؤال تجهل معناه . كيف تقارب المسألة الوطنية وهي تائهه في سديم«الغياب الحضاري »و« مسرح الحضور ». لذلك سنرى أنها أساءت طرح السؤال وعجزت عن معرفة الجواب . أطلقت « وليد مسعود »ثم عجزت عن تحديد سماته ومعرفة مصيره . إن الوطنية بالنسبة لهذه الطبقة لغز لهذا جاءبطل ذاكرتها ملغزا ايضا . لكنها في وهمها الموضوعي لا تعرف حدود السؤال والاجبة ، ولا حدود الكمال والنقص ، ولا حدود الجمال والقباحة .

البطل المطلق :

كما يطلق البائس خياله في السماء الزرقاء باحثا عن فردوسه الأرضي ، يطلق العاجز عقال ذاكرته باحثا في ربوع الخيال عن بطولته الأرضية المفقودة ، وكلما زاد البؤس تضاعف حجم الفردوس وتطاولت قامة البطل . والفردوس كما البطل الذهني لا ترى كلاهما كيانان مجردان يتحددان في عالم التجريد ويفارقان معايير العالم الأرضي . كلما أصبح الواقع فقيرا زادت خصوبة الخيال وغناه ، لهذا فان الطبقة العاجزة لا تستطيع أن تصنع بطلها إلا بحجم عجزها اليومي المعاش :

هذا الغريب القادم من وديان مجهولة / أقل الناس أنانية وأكثرهم عشقا / التراب يتحول إلى ذهب بين يديه / لكلامه سيولة الهذيان / كانوا يتصورونه داهية من دهاة المال / جذوره الحقيقية في جبال ووديان تغذيه سرا / كان يريد لهذا المجتمع أن يحقق ذاته عن طريق العقل والحرية والابداع / كان مدفوعا بنزعة الابداع الغامضة / يكتب بحرارة أهل اللاهوت / خيل إلي أن المطر نفسه كان من تدبيره / أمس رأيته عائدا من دار وليد وكأنه عائد من زيارة ولي ، أو بطل اسطوري / أصالته في دخيلة ذهنه ، في خلايا دماغه / أراد أن يقتحم كل شيء /

التصميم والياس ومجابهة الموت مع معانقة الجمال والروعة ــ أخلط هذه كلها معا ، تتكامل صورة وليد / كأنه وهج حديد مصهور في بوتقة ذكاء ونفاذ بصيرة واتزان/ فسحة العريض يوحي بالعناد والقوة والاغراء / طويلا ، عملاقا ، وعيناه لاتملآن وجهة فحسب ، بل الفرقة كلها ، الدنيا كلها / كل امرأة اتصل بها أصيبت بالجنون ، أو الهستيريا / رجلا عبر الماء ولم يغرق ، عبر النار ولم يحترق ....

إن دراسة صفات « وليد سعود » ترفعه إلى مقام الالوهية وترمز به الى مستوى الكلية ، كلية المعرفة ، وكلية الموهبة والقدرة الحسية والجمال الجسدي ، كلية الشجاعة والغموض والكرم ... ومهما تفرعت الصفات وتنوعت فان هذاالبطل لا يفارق مستوى الكلية ، أي لا يفارق مستوى التجريد الفكري المستحيل التحقيق في الواقع ، ومع استحالة التحقق الواقعي تصبح نهاية البطل لغزا ، فالالهي لا يموت ، والمطلق لا يعرف الفناء . غامض في بدايته ونهايته ، لهذا ينتقل اختفاؤه من الشرح إلى التأويل : البعض يقول انه مات عشقا ، والبعض الآخر يعتقد أنه ذهب إلى المناطق المحتلة ، ويميل طرف ثالث إلى القول بانه قتل على ايدي أعداء الشعب الفلسطيني ، ورابع يظن أنه انتحر ... لا نهائية التأويل توازي لا نهائية البطل . وفي النهاية ينجلي الوهم ،فـ « وليد مسعود » لم يغادر الذاكرة التي خلقته : « حتى التخرصات والأوهام حول رجل ما لها أهميتها : وإلا فلماذا اختلفت ، ومن أين جاءت ؟ هل الوقائع دائما مادية ومحسوسة ومعلقة ؟ ص : ٢٧٨ » . فالبطل هو الذاكرة التي تحاول أن تقنع ذاتها بأن مخلوقاتها الاثيرية مادية الحضور : « أعظم السحرة هوذاك الذي يكون مستعدا لأن يرقي نفسه بالسحر إلى حد يعتبر عنده مخلوقات خياله أطيافا لها إرادتها الذاتية . ص : ٢٧٢ » . وإذا كان الواقع يبدد الوهم فان الطبقة العاجزة التي خلقت « وليد مسعود » سحرا أعجز من أن تتعرف على حدود وهمها ، فهي على ما يبدو تمارس السحر وترقى إلى مستوى « أعظم السحرة » حين تجعل لـ « وليد » ولدا فدائيا اسمه « مروان » . وهنا لا يظهر فقط السحر المقلوب لهذه الطبقة ، بل يظهر ايضا التراجع الفني عند جبرا ابراهيم جبرا . فالمقال الروائي في « البحث عن وليد سعود » ينهض كله على لعبة الخيال واحتيال الذاكرة ، أي انه يشكل فضاء مغلقا من العلاقات الفنية التي يحكمها الاتساق . والاتساق هو فضاء المتخيل ، لذلك فانّ خلق شخصية « مروان » كسر هذا الاتساق الفني ونقل التجريد إلى التحديد ، والرمزي إلى الواقعي ، والسماوي إلى الارضي ، والمطلق إلى المتناهي . وإذا رجعنا إلى رواية جبرا فاننا نجد أن الفصل المعلق بـ « مروان » : « مروان وليد يقتحم أم العين مع رفاقه » هو أضعف فصول الرواية ، ويعود ضعف هذا الفصل إلى خروجه عن المنطق العام للرواية ، عن منطق الحكم وعلاقة الخيال بالمتخيل . يخرج هذا الفصل من فضاء الرواية الحالم ويدخل الى العالم الأرضي فيتنزل كفكرة ويتنزل معه الأسلوب وتضعف اللغة ، تفقد فيه لغة جبرا جمالها وزخرفها وحمولتهاالشعرية . يطرح هذا الفصل في علاقته الروائية اسئلة نسألها أو سؤالا نسأله : لماذا تثقب ذاكرة الفنان في اللحظة التي تثقب فيها ذاكرة الطبقة التي يكتب عنها ؟ . ويصبح هذا السؤال مدخلا لقراءة علاقة الكاتب بنصه وعلاقته بالطبقة التي يكتب عنها .

يوجد السرد الروائي في منطقه الداخلي بين الراوي وموضوعه ، تنعدم بينهما المسافة ،

ويتماهى الراوي بالطبقة التي يكتب عنها ، يتماهى ويخلق فضاءا روائيا محكوما بفكرتي الجمال والبطولة يتسامى فيه مع طبقته ويحققان رغبات مستحيلة التحقيق . يكتب الراوي حلمه أو يحلم في كتابته فيخلق « وليد مسعود » ، ثم يتمادى الحلم فيولد أحلامه الأخرى ، يأخذ الحلم شكل الواقع وينتج أحلامه الجديدة فيخلق « مروان وليد مسعود » . ومضاعفة الحلم هي كتابة فوق الكتابة أي طمس للكتابة الأولى وإضاعة للحلم الأول ، لذلك تحقق الرغبة الفنية ذاتها في شخص « وليد » وتفقد ذاتها في شخص ولده .

□

يطرح علينا ، أخيرا ، عالم جبرا الروائي ، سؤاله الضروري : أين تكمن الحدود والفواصل بين الخيال الروائي والوهم الروائي ؟. لا يتحدد الجواب هنا في فضاء جبرا الروائي بل في الواقع الذي يقرأ هذا الفضاء ، فجبرا في كتابته لا يكتب وهما بل يرسم عالما روائيا ذا قيمة جمالية ومعرفية . يصف طبقة تعشق الوطن وفقا لمنطقها وثقافتها ووضعها الاجتماعي ، وفي هذا الرسم والوصف يطلق جبرا خياله الروائي وينتج جسما فنيا متماسكا ومتميزا . وعندما يقترب هذا الخيال من الواقع أو يحاول الواقع قراءة ذاته فيه يتحول الخيال عندئذ إلى وهم . فالوهمُ لا يقوم في الخيال الروائي من حيث كل من العلاقات الفنية بل يقوم في شكل العلاقة التي ترتبط هذا الخيال بالواقع الفلسطيني العام،و يتضاعف الوهم عندما يتماثل الراوي بشخصياته ويرسمها بشكل إيجابي يقوي القارىء بالتماثل معها أيضا ، والتعامل معها على أنها شخصيات واقعية . ورغم الغواية يقوم القارىء بقراءة النص والواقع من جديد ويكتشف الفراق بينهما .

ينتج الفضاء الروائي عند جبرا بكل مركباته الأيدولوجية وتحولاته الفنية شخصيات ثنائية الدلالة . دلالة بالنسبة لجبرا لأنه يتماثل بشخصياته،ودلالة،بالنسبة للقارىء والواقع . دلالتان لا تتواءمان ، لأن احداهما تنزع إلى الاقتراب من الواقع دون أن تصل إليه،تصل إلى فلسطيني الوهم دون أن تصل إلى الفلسطيني أبدا .

هَاني منـدس

موت حبقة الصيف

الى أمي

العنيدة الصلدة كالصخر ،
الحنونة كصبق الصيف ،
المتاهبة دوما بابتسامتها
ممددة ، الآن ، على السرير
لا يعنيها ما يدور حولها
وعيناها مغلقتان
محاطتان بهالة من تعب ثقيل .

لأول مرة تقفين على الحياد ،
لا تقومين لاستقبال الضيوف والمعزين ،
لا تستقبلين أبناءك
لا تقومين « بالواجب » .

قتلك الواجب ،
والشيب وتجاعيد الهم
انهكامقاومتك الباسلة .

ايتها العنيدة الصلدة كالصخر ،
الحنونة كحبق الصيف ،
لن يسكت صراخ احزاني عليك
الا انفراج اساريرك بابتسامة ما !

لكن الوجه ساكن وتعب ،
الجبين بارد كعتبة البيت
اليدان مسبلتان لا تتحركان
والثوب الأبيض يغطيك
أيتها العروس الكهلة .

لم اتعودك هكذا
ساكنة باردة ...

انت فحم البيت ،
زيت الالفة والحنان ،
خمرة القلب ،
« جمل المحامل » ،

لا تشبهين أحدا ،
لا تشبهين أي شيء ،
نسيج وحدك انت ،
ورداء فريد مات صانعه .

أهذه جنازتك ؟
انهم يجلبون ،
يشمون الروح ،
ويدعون الصلاة عليك ،
يحملونك بعيدا ،

يختطفونك كطائر نبيل
اطبقت عليه شباك الصيادين .
الى اين ؟
وانت في القلب ،
في العروق والهواجس ،
في كل الاشياء تسكنين .

انظر وجهك للمرة الاخيرة .
لم يتغير سوى سكونه المفاجي .
الملامح الاصيلة نفسها
منكفئة على نفسها
مستغرقة في تفكير داخلي عميق ،
في حلم بارد جدي وطويل .

انهم لا يدفنونك وحدك
بل يوارون جزءاً حيا مني .

لماذا يتهافت المعزون
وجنازتك لم تبدأ بعد !

انك تحيين وتمتدين في الذاكرة
كخيوط العنكبوت
وتحاصرينني بعبقك يا حبقة الصيف المحترقة

يا حنانا لن يطاله موت .

فواحة أنت في القلب ،
عصية على النسيان .

اشتاق وجهك
وتكبر لهفتي عليك كل يوم
اتذكرك في المنافي
في لحظات الحزن القاسية ،
وفي الليل تصعدين كقمر باهت
يطارد بنوره الخافت
المشاعر وصور الذاكرة .

لن أجرؤ أن اراك ميتة ،
لن أصدق موتك .
ما زلت حية ،
وكثيرة انت يا أمي !

صدر حديثا

عن مركز الابحاث

منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي ـ الاوروبي

تاليف

احمد صدقي الدجاني

« رصد إذاعة إسرائيل »

نشرة استماع يومية للاذاعة الاسرائيلية باللغة العبرية .

عادت نشرة « رصد اذاعة إسرائيل » الى الصدور ، مجدداً ، عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اضيف الى موادها ما تبثه إذاعة الجيش والتلفزيون الاسرائيلي أيضاً .

ترسل النشرة الى المشتركين فقط

الاشتراك السنوي

٥٠٠ ل.ل. ، عدا اجور البريد .

ترسل الاشتراكات الى :

قسم التوزيع ، مركز الابحاث ، م . ت . ف . ، ص.ب. ١٦٩١ ، بيروت ـ لبنان .

صدر حديثا
عن مركز الأبحاث

قطاع غزة
١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية
تأليف
حسين أبو النمل

يطلب من التوزيع : ص . ب ١٦٩١ ، ومن جميع المكتبات

يصدر قريبا
عن مركز الأبحاث

التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني
الجزء الثاني
١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

تأليف
نبيل أيوب بدران